الجمـــهوريـــة الجزائـــريـــة الديـــمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان –
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: تحليل اقتصادي

بعنـــــــــوان

واقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تحديات اقتصاد السوق

إعداد الطالبة:
فاندي سهيلة خيرة

تحت إشراف:
أ.د. تشوار خير الدين

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. شعيب بغداد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د. تشوار خير الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
أ.د. كرزابي عبد اللطيف	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
د. زواوي لعرج	أستاذ محاضر	جامعة سيدي بلعباس	ممتحنا
د. بلعربي عبد القادر	أستاذ محاضر	جامعة سعيدة	ممتحنا
د. سحنون سمير	أستاذ محاضر	جامعة سيدي بلعباس	ممتحنا

السنة الجامعية : 2015-2016م

خطة البحث

المقدمة العامة.

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية واقتصاد السوق.

تمهيد.

المبحث الأول: دراسة عامة حول المؤسسة.

المطلب الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية.

المطلب الثاني: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثاني: المؤسسة والمحيط.

المطلب الأول: ماهية المحيط.

المطلب الثاني: عموميات حول المحيط.

المبحث الثالث: عموميات حول اقتصاد السوق.

المطلب الأول: ماهية اقتصاد السوق.

المطلب الثاني: معايير اقتصاد السوق.

المبحث الرابع: تطور المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الأول: مفهوم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة.

المطلب الثاني: الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

خاتمة الفصل الأول.

الفصل الثاني: عموميات حول الاقتصاد الجزائري وعملية تنمية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

تمهيد.

المبحث الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: فترة الستينات والسبعينات.

المطلب الثاني: فترة الثمانينات.

المطلب الثالث: الفترة بين نهاية الثمانينات والتسعينات.

المطلب الخامس: فترة نهاية التسعينات والدخول في الألفية (الإصلاحات بعد 1998 إلى غاية الدخول في 2014).

المبحث الثاني: اقتصاد السوق في الجزائر.

المطلب الأول: أسباب اندماج الجزائر في اقتصاد السوق.

المطلب الثاني: مراحل دخول الجزائر لاقتصاد السوق.

المطلب الثالث: النصوص القانونية المعدلة لتطبيق القواعد التنظيمية لاقتصاد السوق.

المطلب الرابع: صعوبات التحول إلى اقتصاد السوق.

المبحث الثالث: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

المطلب الأول: تطور المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

المطلب الثاني: إعادة الهيكلة الصناعية.

المبحث الرابع: الخوصصة وتأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

المطلب الأول: الخوصصة.

المطلب الثاني: تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائري.

خاتمة الفصل الثاني.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية.

تمهيد.

المبحث الأول: منهج الدراسة التطبيقية.

المطلب الأول: عينة الدراسة.

المطلب الثاني: كيفية وضع الاستبيان.

المطلب الثالث: تحليل ودراسة أولية لمسيري المؤسسات الاقتصادية.

المبحث الثاني: عرض وتحليل البيانات الأساسية.

المطلب الأول: تحليل البيانات بطريقة بسيطة.

المطلب الثاني: تأثير العناصر في بعضها البعض.

خاتمة الفصل الثالث.

الخاتمة العامة.

المقدمة العامة

شهد العالم منذ القدم مجموعة من التغيرات والتطورات في أنظمته الاقتصادية حتى وصل إلى ما هو عليه في الوقت الراهن، لكن هذه التغيرات عرفت حركة سريعة وعميقة في السنوات الأخيرة وهذا بصفة ملحوظة، والذي أرغم الدول على تغيير سياستها، والدخول إلى نظام جديد ألا وهو الاقتصاد العالمي والمتمثل في العولمة واقتصاد السوق.

فلقد اتفق على أن اقتصاد السوق يعمل بشكل أفضل من الاقتصاد المخطط، لان مثل هذا الاقتصاد ينتج ويحدد كميات وأسعار السلع والخدمات حسب احتياجات الأشخاص الذين يستهلكونها، كما انه يستند إلى مبادئ حرية السوق يستطيع أن يحقق معدلا إنتاجية ذات قيمة مضافة أعلى من تلك التي هي ناتجة عن اقتصاد يستند إلى مبادئ أخرى.

ويتصف اقتصاد السوق بالمميزات التالية:

- الخوصصة: حيث أن القطاع الخاص يشكل القاطرة الأولى للانتقال إلى آليات السوق.
- تنمية الوساطة المالية، ووضع سوق نقدي ومالي يكمل هذه التنمية.
- كسر الاحتكار وكسر آليات المنافسة لتجنب استغلال هذه الاحتكارات لعملية تحرير الأسعار العالمية كمرجع، وأيضا يمكن تطوير المنافسة وجعل الجهاز الإنتاجي أكثر كفاءة.

وتعتبر الجزائر واحدة من دول العالم الذي عرف اقتصادها جملة من التغيرات والمتمثلة في إعادة هيكلة اقتصادها وذلك تماشيا مع انفتاحها الاقتصادي ومتطلبات أنظمتها الجديدة، ورحبت الدولة بهذه التغيرات وذلك من اجل خروج اقتصادها من تبعيتها للمحروقات. لكن يكون ذلك بشرط إن تهتم بأعوانها الاقتصادية ومن بين هذه الأعوان نجد المؤسسات الاقتصادية.

تعتبر المؤسسة الاقتصادية الحقيقية بكل أنواعها الحل المثالي للخروج من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد حقيقي. لهذا بدا الاهتمام بها بشكل جدي مؤخرا.

حيث مرت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعدة أنواع من أنماط التسيير ضمن التسيير الذاتي بعد الاستقلال إلى ما يسمى بالإصلاحات الاقتصادية وإعادة الهيكلة في المرحلة الحالية.

فتعتبر عملية الانتقال من نمط تسيير إلى آخر من أصعب العمليات التي تواجهها أي دولة وهذا ما حدث ولازال يحدث في الجزائر فان عملية انتقالها كانت ترتكز فقط على الجانب المالي لعملية التصحيح، حيث كان التصور الموجود، هو أن الأسباب الرئيسية للنتائج السيئة التي تعرفها المؤسسات الجزائرية هو عدم توفر سيولة نقدية كافية لها وبالتالي انطلاقا من ذلك، كانت أغلب التصحيحات التي وقعت في السابق تهتم فقط بالجوانب المالية بتخصيص لها حصص أكبر من الأموال. فهذا ما كلف الدولة ولازال يكلفها مبالغ ضخمة، إضافة إلى التشخيص الخاطئ لتلك التصحيحات إلا انه قد ظهر وجود سوء التسيير والتنظيم في نفس الوقت.

لقد كان واجب الجزائر بعد الاستقلال، وبعد خروجها من الحرب مدمرة اقتصاديا إلى أن تستجيب لظروف اقتصادية، سياسية واجتماعية وان تتبع نمط من التسيير الاقتصادي ألا وهو التسيير الذاتي. وقد تميزت المؤسسات في هذه الفترة "1961_1964" بصغر حجمها. لكن اعتبار عملية التنظيم كمورد والاهتمام به أضحى كحجرة عثرة على المؤسسات العمومية الجزائرية مسببا إياها مشاكل تنظيمية وإدارية بالغة الأهمية، ثم اتضح أن عملية التنظيم على هذا المنوال لم يدم طويلا، وأحسن دليل على ذلك هو قرار تامين استمرارية المؤسسات العمومية بمدى تكفل البنك بتمويلها.

أما بعد هذه الفترة وفي بداية 1965 جاءت فكرة خلق شركات وطنية وخير دليل على ذلك شركة سوناطراك وشركة الحديد والصلب.

ثم جاءت مرحلة 1971 وهي مرحلة التسيير الاشتراكي، الذي تميز هذا النمط الجديد بالملكية العامة لوسائل الإنتاج، فانه من غير المنطقي ألا يكون عمال الشركات طرفا في تسيير وتنظيم والمراقبة، ومن هنا خلق العامل الذي يتمتع بصفة المسير المنتج.

وعرفت هذه المرحلة بمرحلة الريع البترولي الذي شكل الينبوع المتدفق لتنمية وتغذية المؤسسات العمومية من خلال الخطة التنموية وبالتالي إجبار البنوك على تمويل وسد العجز الذي كان يطرأ على المؤسسات فيمكننا أن نقف عند هذا الحد لنستخلص نقائص تنظيم المؤسسة وفق أسلوب التنظيم الاشتراكي، والتي كانت ذات طبيعة هيكلية تنظيمية، أي مشاكل ترجع في الأصل إلى غياب مبادئ التنظيم والإدارة العلمية وهي كالآتي:

- عدم وجود دراسات اقتصادية للمهام والوظائف مما أدى إلى تكديس العمالة تطبيقا لسياسة التوظيف الكامل.
- نقص في التكوين والتأطير التقني.
- الاقتصار على تطوير ظروف العمل أكثر من المساهمات أداء المؤسسة.
- الازدواجية في التسيير.
- النقابات العمالية.

بعدها جاءت مرحلة المؤسسة العمومية الاقتصادية أي بروز عدة شركات كبيرة جعلها صعبة التسيير وبالتالي تم الاعتقاد أن إعادة الهيكلة لهذه الشركات الكبرى إلى مؤسسات عمومية، تكون صغيرة الحجم تمكن المسيرين من التحكم فيها وأصبحت تسمى "بإعادة الهيكلة العضوية" والذي كان الهدف منها هي الانطلاق إلى العملية الإنتاجية من

جديد والتخلص من المركزية البيروقراطية التي أصبحت تعرقل نشاطات المؤسسة وتقتل روح المبادرة والإبداع وتحميل مسيري هذه المؤسسات بالنتائج التي تحصل عليها.

ثم جاءت مرحلة الاستقلالية (شركت الأموال) رغم التخلص من المركزية البيروقراطية والدخول في اللامركزية، لم تستطيع المؤسسة العمومية الاقتصادية التخلص من عجزها وكان ذلك واضح سنة 1986 مع بروز القطاع الخاص الذي جاء ليساهم في تلبية حاجيات المواطنين وأصبح غير المقبول أن تستمر الدولة في تمويل عجز هذه الشركات.

ثم جاءت آخر مرحلة وهي عهد المؤسسات الاقتصادية في عهد الانفتاح الاقتصادي والتأثير في هذه المؤسسات تعتبر من أفضل الوسائل التي يجب اللجوء له من اجل الإنعاش الاقتصادي والحد من التبعية البيروقراطية للمحروقات.

أما السياسة التي تتبعها الجزائر في تنشيط أو تشجيع ظهور مؤسسات صغيرة ومتوسطة فهي سياسة هامة نظرا لسهولة تكيف هذه المؤسسات ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل وجلب الثروة. لكن هذا لا يمنع من تشجيع إلى جانب هذه المؤسسات ظهور مؤسسات كبيرة التي تساعد على رفع تحديات التنافسية والتنمية وغزو الأسواق الخارجية. لأنه في ظل التحولات الكبرى نحو اقتصاد السوق التي تعرفها الجزائر فمن الواجب أن تقوم السياسة الجزائرية على تشجيع ظهور النوعين من المؤسسات والتعاون فيما بينها مع التعاون الخارجي (أي التعاون والتبادل والتكامل مع بعض المؤسسات الاقتصادية العالمية) لان ظهور واحد منها مع التطورات الاقتصادية والعولمة الاقتصادية الجديدة وتؤدي إلى مسح شخصية إحدى تلك المؤسسات أو مسح للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية لتعرضها إلى العديد من الضغوطات الخارجية بعد الانفتاح الكامل للاقتصاد الجزائري.

1- الإشكالية:

بناءا على كل ما سبق، يمكن ملاحظة أن المؤسسات الجزائرية قد مرت بعدة مراحل وعدة إصلاحات حتى وصلت إلى ما هي عليه في الوقت الراهن لمواكبة العصرنة والعولمة بكل جوانبها والى الانفتاح الكامل للأسواق الجزائرية. فمن كل هذا وذاك أول فكرة تمر بأذهاننا هي أن الاقتصاد الجيد هو ذلك الاقتصاد المبني على أساس شركات ومؤسسات سواء كانت خاصة أو عمومية. وعليه فمن خلال كل هذا يمكن بلورة الإشكالية التالية:

ما مدى تأقلم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مع النظام الاقتصادي الجديد ألا وهو اقتصاد السوق؟

ولمعالجة وتحليل هذه الإشكالية تتطلب الدراسة البحث والإجابة على عدد من التساؤلات الجزئية والمتمثلة في:

- ماهية المؤسسة الاقتصادية؟
- ما هو اقتصاد السوق وما هي متطلباته؟
- ما هي المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري والمؤسسات الجزائرية إلى يومنا هذا؟

2- الفرضيات:

المؤسسة غير قادرة للتنافس دون بناء مناخ ملائم لتبني اقتصاد السوق.

3- أسباب اختيار الموضوع:

من بين الأسباب التي دفعتنا لاختيار ودراسة الموضوع هي كما يلي:

الأسباب الموضوعية:

- الدور التي تلعبه المؤسسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري لخروجها من تبعيتها البترولية.

- قلة البحوث النظرية والميدانية التي حاولت دراسة الموضوع بعمق.

- لماذا الجزائر دخلت في المرحلة الانتقالية الدائمة و لم تدخل في نظام اقتصاد السوق.

الأسباب الذاتية:

- ميولي الشخصي وفضولي لدراسة كل ما يتعلق بالمؤسسات ومستقبلها عند دخول الدول الكامل لاقتصاد السوق.

4- أهداف الدراسة:

تتلخص الأهداف التي يلتمس البحث الوصول إليها فيما يلي:

- التعرف على بيئة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

- محاولة التعرف على التحديات التي سوف تواجه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق.

- محاولة دراسة مدى تأثير هذا النظام الجديد على المؤسسات الاقتصادية ومدى قدرتها على مواجهة تحديات هذا القرن، وما يحمله من منافسة.

- تحديد أهمية اقتصاد السوق من خلال مفهومه، شروطه ومبادئه.

- إضافة إلى ذلك يهدف البحث إلى إبراز واقع المؤسسات الاقتصادية وهل هي قادرة على مقاومة انفتاح التام للأسواق ودخول المؤسسات العالمية.

– وأخيرا إثراء المكتبة ببحث جديد قد يساعد باحثين آخرين في المستقبل لانجاز بحوث أخرى مكملة.

5– الدراسات السابقة:

1– زايد مراد، "دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع التسيير.

الإشكالية كانت "ما هو الدور الذي تلعبه الجمارك الجزائرية في ظل نظام اقتصاد السوق الذي يتماشى مع الظروف الجديدة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري"

ومن بين النتائج المتوصل إليها:

– تطبيق نظام اقتصاد السوق في الجزائر يطلب تحقيق عدة شروط من أهمها تحرير التجارة الخارجية، تحرير الأسعار، صرامة الميزانية، تشجيع الاستثمار الخوصصة وغيرها.

– إن سرعة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بعد دخول حيز تنفيذ اتفاق الشراكة، سوف يساعد على الاستفادة من الفترة المحددة للمرحلة الانتقالية حتى 2017 في تسوية أوضاعها وعمل الإجراءات اللازمة بما يتناسب مع سياسة الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة.

– إن انضمام الجزائر إلى عضوية المنظمة العالمي للتجارة سوف يمنها من المشاركة في النظام التجاري العالمي الجديد ويجعلها تحتل مكانة في الإسهام بتطوير الاقتصاد المغاربي.

2– بوبكر محمد "تأهيل المؤسسة الاقتصادية وإدماجها في الاقتصاد العالمي حالة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص الاقتصاد الدولي، جامعة مستغانم

الإشكالية المطروحة: "ما مدى نجاح برنامج التأهيل في رفع تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وإدماجها في الاقتصاد العالمي"

والنتائج المتوصل إليها:

- تفاوت المستوى بين المؤسسات الجزائرية ومؤسسات الدول المتطورة.

- إن التأهيل في مجمله يتبع عدة إجراءات تختلف كل منها عن الأخرى على حسب البرنامج المتبع في تنفيذ عملية التأهيل.

- إن عملية التأهيل تمس مستويات مختلفة (كلي، القطاعي، الجزئي) فهي تمس المؤسسة باعتبارها الجانب الجزئي في عملية تأهيل الاقتصاد الكلي وكذا محيطها الذي يعتبر مستوى قطاعيا والهيئات المشرفة، وكذا السياسة الاقتصادية المتبعة على المستوى الكلي.

6- منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية والأسئلة المطروحة اتبع المنهج الوصفي، الذي يستدعي جمع معلومات دقيقة لتسهيل عملية الوصف والتحليل للوصول إلى نتائج دقيقة وهذا في الجزء النظري. أما الجزء التطبيقي فاتبعنا المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي الذي يعتمد على دراسة جزء من الظاهرة.

أما أدوات البحث فقد تم الاعتماد على مجموعة من الكتب والمجلات والملتقيات والأطروحات والمذكرات الجامعية إضافة إلى الانترنت وفي الأخير تمت الاستعانة بطريقة الاستبانة من خلال وضع استبيان لتكملة الدراسة، كما تم الاستعانة ببرنامج spss في ترجمت بعض نتائج الدراسة.

7- حدود الدراسة:

من خلال البحث واجهتنا صعوبات كبيرة منها:

- صعوبة تناول الموضوع وتحليله بطريقة علمية عميقة خاصة الجانب التطبيقي وذلك لعدم تعاون المؤسسات معنا.

- صعوبة في جمع المعلومات اللازمة في المؤسسات الاقتصادية وغموض في التصريحات المقدمة.

- نظرا لشاسعة الموضوع وعدم التعاون من طرف المؤسسات حصرت الدراسة التطبيقية فقط حول المؤسسات الصناعية

8- خطة الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية ولتحقيق الأهداف المرسومة تم تقسيم البحث إلى خمس فصول:

تناول الفصل الأول تقديم عام حول المؤسسة الاقتصادية ومؤثراتها، يتناول المبحث الأول دراسة عامة حول المؤسسة الاقتصادية ن أما المبحث الثاني تناول المؤسسة والمحيط.

أما الفصل الثاني تقديم عام حول اقتصاد السوق، يتناول المبحث الأول دراسة عامة حول اقتصاد السوق أما المبحث الثاني فيتناول المبادئ والأزمة الأخيرة وتأثيرها على اقتصاد السوق.

الفصل الثالث تناول الجزائر المبحث الأول تطور الاقتصاد الجزائري واهم الإصلاحات العامة فيه أما المبحث الثاني فقد تناول اقتصاد السوق في الجزائر.

الفصل الرابع فقد تناول في المبحث الأول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والإصلاحات الموضوعة عليها أما المبحث الثاني فيدرس الهيكلة الصناعية واستقلالية المؤسسات العمومية.

الفصل الخامس والأخير فقد تناول الدراسة التطبيقية واهم النتائج التحليلية.

الفصل الأول

عموميات حول المؤسسة

الاقتصادية واقتصاد السوق

تمهيد:

تعتبر المؤسسة الاقتصادية هي أساس النشاط الاقتصادي في أي مجتمع مهما كانت درجة تطوره. ومن أجل معالجة الموضوع الخاص بها وبإدارتها يجب تجنب الدراسات العامة والتخصص أكثر وذلك للتعقيدات الموجودة فيها، خاصة مع التطورات السريعة التي شهدتها منذ العصور الأولى.

وزاد التطور في الوقت الحالي خاصة مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم فاتخذت المؤسسة أشكالا وأنماطا جديدة تتعدى النمط الكلاسيكي فكونت تكتلات وشركات متعددة الجنسيات. لكن هذه التطورات لم تكن من عدم حيث أنها كانت نتيجة لتطورات اقتصادية، اجتماعية وسياسية. حيث أنه قد أدت التطورات الاقتصادية الحديثة إلى تغيير في كثير من المفاهيم الاقتصادية فقد اختفى ما يسمى بالاقتصاد المخطط.

وقد ظهر ما يسمى باقتصاد السوق الذي يقوم على الديمقراطية في شتى مجالات الحياة الاقتصادية ويلاحظ أن كلا من النوعية شهدا تدخلا من الدولة ولكن بدرجات متفاوتة حيث إن الاقتصاد المخطط يرتكز أساسا على تدخل الدولة، وكان يشتمل على كثير من عناصر اقتصاد السوق، أما اقتصاد السوق فإنه لا يخلو أيضا من تدخل الدولة وذلك في صورة وضع القوانين والتشريعات القانونية الخاصة بالنواحي المالية والتجارية.

وفي هذه الأثناء ومع التطور الكبير الذي شهدته الحياة الاقتصادية كان من الضروري الاعتماد على نظام اقتصاد يستطيع الصمود أمام التيارات العنيفة لنظام التجارة الدولية الجيد حيث يعتمد ذلك النظام على مبادئ لم تكن موجودة من قبل تدعو إلى تحرير التجارة الدولية بإزالة جميع المعوقات الجمركية والتشريعية والإدارية التي تعوق إنسيابها ضمن المنظومة العالمية الأمر الذي يدعو بالطبع إلى تقليص درجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

وفي هذا الفصل سوف يتم دراسة ماهية المؤسسة الاقتصادية واقتصاد السوق.

المبحث الأول: دراسة عامة حول المؤسسة.

يرتكز الاقتصاد العالمي اليوم على مدى قوة وتطور المؤسسات الاقتصادية، ومدى مساهمة هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني لكل دولة، مما يؤدي إلى إحداث تغيرات عميقة على الحياة الاقتصادية بالدرجة الأولى وتليها الحياة الاجتماعية لها، وعليه سوف يتم دراسة ماهية المؤسسة الاقتصادية ثم التطرق إلى عموميات حول المؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية.

دائما ما كانت المؤسسة الاقتصادية هي أساس التطور وتنمية الاقتصاد الوطني وعليه سوف يتم التطرق إلى كيف ظهرت وتطور هذه المؤسسات الاقتصادية ومعرفة كيف عرفها بعض الباحثين والخروج بالتعريف العام.

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة الاقتصادية.

تعتبر المؤسسات الاقتصادية أهم عامل من عوامل الاقتصاد الوطني ومن هنا يكون لدينا فضول اتجاهها من أجل معرفة ما هي العوامل التي ساهمت في ظهور هذه المؤسسات وكيف كان أول ظهورها.

أ- الإنتاج الأسري البسيط:

كانت الفلاحة هي أساس حياة المجتمعات البدائية، واستعمل الرجل البدائي أدوات بدائية في تلبية حاجياته، وكانت المقايضة هي أساس التبادل في تلك الفترة من أجل تغطية ما نقص من حاجياته.

ومن مميزات هذه المجتمعات البدائية ظهور الإقطاعية (الملاك) والعبيد (الفلاحين) أما فيما يخص الحرف اليدوية السائدة في تلك الفترة هي النجارة، الحدادة، النسيج، فكلما زاد

عدد السكان وتوفرت عوامل التحرر انتقل النشاط بالتدرج من الطابع القروي إلى الطابع الحضري، وتحرر به العمال من الحقول والفلاحة[1].

ب- ظهور الوحدات الحرفية:

تعد هذه المرحلة من أهم مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية لأن في هذه المرحلة بدأت تظهر الملامح الأولى للمؤسسة البدائية حيث بدأ الطلب على المنتجات الحرفية وبالتالي بدأت تظهر وحدات حرفية، كان المنهج فيها أسري ثم مع التطور بدأ الإنسان في حب القيادة والطمع وبالتالي ظهر منهج آخر وهو المنهج الإداري وظهر معه مفهوم العامل الصناعي.

وظهر معها بما يسمى جمعية العمال اليومين[2]. التي كانت تحمي حقوقهم وكان يطغى على الاقتصاد ككل سيطرة الكنيسة التي أصبحت تتلاشى مع الثورة الثقافية والصناعية وهنا بدأت تظهر تجمعات حرفية وكنتيجة لاتساع الأسواق وارتفاع الطلب على المنتجات ظهرت طبقة من بسطاء التجار الذين أصبحوا يحددون للحرفيين مواصفات للمنتجات التي يرغبون فيها[3]. وبالتالي هي ساعدت في إنشاء النظام المترلي للحرف.

ج- نظام المترلي للحرف:

كان المزارعون في الأرياف يعيشون في حالة من الفقر ومن أجل زيادة دخلهم بدأ يمتهنون حرفة إلى جانب الزراعة فهنا قد وجد التجار ضالتهم حيث كانوا يقومون بتموين المزارعين في منازلهم بالمواد وتحديد نوع المنتجات، وهذا ما زاد من قوة هذه الطبقة (أي التجار).

---

(1) رشيد واضح، المؤسسة في التشريع الجزائري، بين النظرية والتطبيق، دار هومة، 2003، ص 11.

(2) هي جمعية قام بتكوينها مجموعة من العمال للحفاظ والمطالبة على حقوقهم أمام رؤسائهم وهي أول ملامح النقابة.

(3) رشيد واضح، المؤسسة في التشريع الجزائري (من النظرية والتطبيق، دار هومة، 2003، ص 14.

د- ظهور المانيفاكتور:

بعد استغلال التجار لكل الظروف المحيطة زاد ثرائهم وهذا ما جعلهم يقومون بإنشاء المانيفاكتور[1]. من أجل استغلال المواد والعمال أحسن استغلال لكن هذه المصانع كان ينقصها نوع من الانضباط حتى تتمكن من الصمود.

هـ- المؤسسة الصناعية الآلية:

ساعدت الثورة الصناعية المؤسسات في التطور كثيرا حيث أنها وفرت لها الآلات ووسائل الإنتاج الحديثة وبهذا ظهرت أول مؤسسة في شكلها الحالي سنة 1553 (وهي شركات تجارية وملاحية). أيضا بين القرنين 18 و19 ظهرت عدة عوامل على تطوير المؤسسة الاقتصادية مثل الاختراعات التكنولوجية المتطورة، ظهور المفكرين الذين نادوا بالحرية الاقتصادية الحربين العالميتين التي ساعدت في تطوير التنظيم.

و- التكتلات والشركات متعددة الجنسيات:

ففي الوقت الراهن وصلت هذه المؤسسات إلى قمة التطور حيث أصبحت تقوم على تكتل عدة شركات من أجل مواجهة المنافسة الحادة وهي تنقسم إلى ثلاثة أنواع تتمثل في (لهولدينغ holding، التروست trust والكارتلcartel). أو زيادة فروعها إلى بلدان متعددة من أجل زيادة نشاطها وعرضها لأسواق مختلفة.

الفرع الثاني: مختلف تعريف المؤسسة الاقتصادية.

تعتبر المنظمات أهم نقطة أو وحدة اقتصادية يجب دراستها والتمعن فيها بدقة لأنها هي أساس بروز أي اقتصاد أو أي دولة لأن قياس مدى تطور أو تنمية أي دولة لم يعد بما تكتس

(1) هي عبارة عن مصانع في شكلها الأولي بأدوات بدائية يدوية.

به من ذهب أو فضة وإنما لما تنتجه من سلع وخدمات ومدى مقدرتها على الاكتفاء الذاتي والخارجي في آن واحد وعليه فإن المؤسسة الاقتصادية اكتسبت أهمية كبرى وأصبحت مجال دراسة معظم الباحثين وإن لم يكن كل الباحثين ومنه ماذا نعني بالمؤسسة الاقتصادية لكن من أجل الإجابة على هذا السؤال ومعرفة معنى المؤسسة الاقتصادية يجب الإجابة على مجموعة وإخفاء المعنى الحقيقي للمؤسسة يجب وضع مجموعة من التساؤلات الجزئية المترابطة بين كل أجزائها والمكونة للتعريف العام:

- بماذا تقوم المؤسسة؟

- ما هي الخطوات التي من خلالها تصل إلى المطلوب؟

- كيف تصل إلى المطلوبة؟

- لماذا هي ضرورية؟

وهذه الأسئلة هي الأجزاء الجزئية المكونة للجزء العام وهو المؤسسة وكإجابة عليها سوف يتم فهم معنى المؤسسة الاقتصادية.

ومن خلال كل هذا يتضح أن للمؤسسة أهمية كبرى وقد وضعت عدة تعاريف خاصة بها.

فقد عرفت على أنها ذات شكل اقتصادي، تقني، قانوني، اجتماعي لتنظيم العمل المشترك للعاملين فيها، وتشغيل أدوات الإنتاج وفق أسلوب محدد لتقسيم العمل الاجتماعي بغية إنتاج وسائل الإنتاج، أو إنتاج سلع الاستهلاك، أو تقديم الخدمات في مجال النقل والتجارة ...الخ[1].

[1] د.صمويل عبود، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 58.

تعرف أيضا: "كمنظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية المالية، والمادية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زماني[1].

وكتعريف آخر لـــ "ليترز" « littererr على أنها وجود اجتماعي طور من قبل الأفراد لتحقيق أشياء لا يمكن تحقيقها بغير ذلك، وهي بأخذ أفرادا متنوعين، ومعرفة، ومواد أولية، ووضعهم في هيكل ونظام تعبر عن وحدة متكاملة"[2].

وعرفها روبتر Robbins على أنها: "وحدة اجتماعية منسقة بشكل متعمد مع وجود حدود نسبية معروفة لها، وتعمل بشكل متواصل لتحقيق أهداف عامة[3].

وعرفها كل من د.بلقاسم سلاطينية، ود.اسماعيل قيرة على أنها عبارة عن مفاهيم تحدد المؤسسة (المتمثلة في مجموع الأنساق) والتي تسعى للوصول إلى محاكات تعريف المؤسسة (المتمثلة في الأهداف، العلاقات، التكامل وخصائص أو سمات المؤسسة).

ومن كل هذا وذاك تمت ملاحظة أنه كل واحد من هذه التعريفات قد جاءت بشيء جديد بالنسبة للمؤسسة وذلك حسب تطور المجتمع والمحيط.

فبالنسبة للتعريف الأول أنه تقوم المؤسسة على تحقيق رغبات الأفراد فقط دون الأخذ بعين الاعتبار رغباتها.

---

(1) عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، 2009، ص 28.

(2) د.عمر وصفي عقيلي، د.قيسي عبد عل المؤمن، المنظمة ونظرية التنظيم، دار زهران للنشر والتوزيع، ط2، 1993، ص 17.

(3) عمر وصفي عقيلي، د.قيسي عبد علي المؤمن، نفس المرجع السابق، ص 18.

فبالنسبة للتعريف الثاني أن المؤسسة هي عبارة عن منظمة اقتصادية واجتماعية تؤخذ فيها القرارات من أجل تركيب مجموعة من الوسائل وهنا لم تؤخذ القوانين والسياسات التي تحكم المؤسسة ونشاطها في عين الاعتبار.

أما التعريفين 3 و4 فقد اعتبرت المؤسسة وحدة اجتماعية فقط دون الأخذ بعين الاعتبار الوحدات الاقتصادية والتقنية الأخرى.

وعرفت أيضا: هي نظام اجتماعي نسبي، وإطار تنسيقي عقلاني بين أنشطة مجموعة من الناس تربطهم علاقات مترابطة ومتداخلة يتجهون نحو تحقيق أهداف مشتركة، وتنظيم علاقاتهم بهيكلية محددة، في وحدات إدارية وظيفية ذات خطوط محددة السلطة والمسؤولية[1].

قبل الخروج بالتعريف النهائي للمؤسسة توضيح الفرق بين مجموعة من المصطلحات التي هي خاصة بالمؤسسة.

(1) د.محمد أكرم العدلوني، العمل المؤسسي، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص 14.

الجدول رقم (1-1) الفرق بين المؤسسة، المنشأة والفرع

المؤسسة	المنشأة	الفرع
1- وحدة شاملة (تتكون من منشأة أو عدة منشآت). 2- لها شخصية قانونية متميزة تلزمها التسجيل في السجل التجاري وتحمل كل ما يترتب عليه. 3- تتميز بمقر وحيد يتحدد بواسطة قانونها الأساسي. 4- استقلاليها التامة.	1- جزء من المؤسسة. 2- ليس لها شخصية قانونية (إلا في شهر المحل). 2- تتميز جغرافيا عن مؤسسة الأم (مثلا وكالة) وقد تتجه نحو فقدان طبيعتها ولتصبح أحيانا كمصالح. 4- استقلالية نسبية (تبقى دائما تابعة لرب العمل). 5- لا تحدد نتائجها وتحول عناصر هذه الأخيرة إلى المؤسسة الأم. 6- نشاطه يساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق العمليات التي تكون هدف الاستغلال.	1- جزء من المؤسسة. 2- ليس لها شخصية قانونية (إلا في شهر المحل). 2- تتميز جغرافيا عن مؤسسة الأم (مثلا وكالة) وقد تتجه نحو فقدان طبيعتها ولتصبح أحيانا كمصالح. 4- استقلالية نسبية (تبقى دائما تابعة لرب العمل). 5- تقوم بتحديد نتائجها بصفة مستقلة.

المصدر: من إعداد الباحثة.

الفرع الثالث: التعريف العام.

ومن كل هذا وذاك يمكن الخروج بتعريف عام للمؤسسة الاقتصادية على أنها:

عبارة عن مجموعة من الأنساق الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة نوعا ما، تؤخذ فيها القرارات حول تنسيق مدخلاتها ويكون ذلك على أساس أنظمتها المعلوماتية بغية تحقيق أهداف المؤسسة حسب النطاق الزماني والمكاني.

أو المؤسسة هي عبارة عن مجموعة من الأنظمة الاقتصادية السياسية، التكنولوجية، الثقافية، الاجتماعية ذات الشخصية القانونية ...

الشكل رقم (1-1) مفهوم المؤسسة الاقتصادية

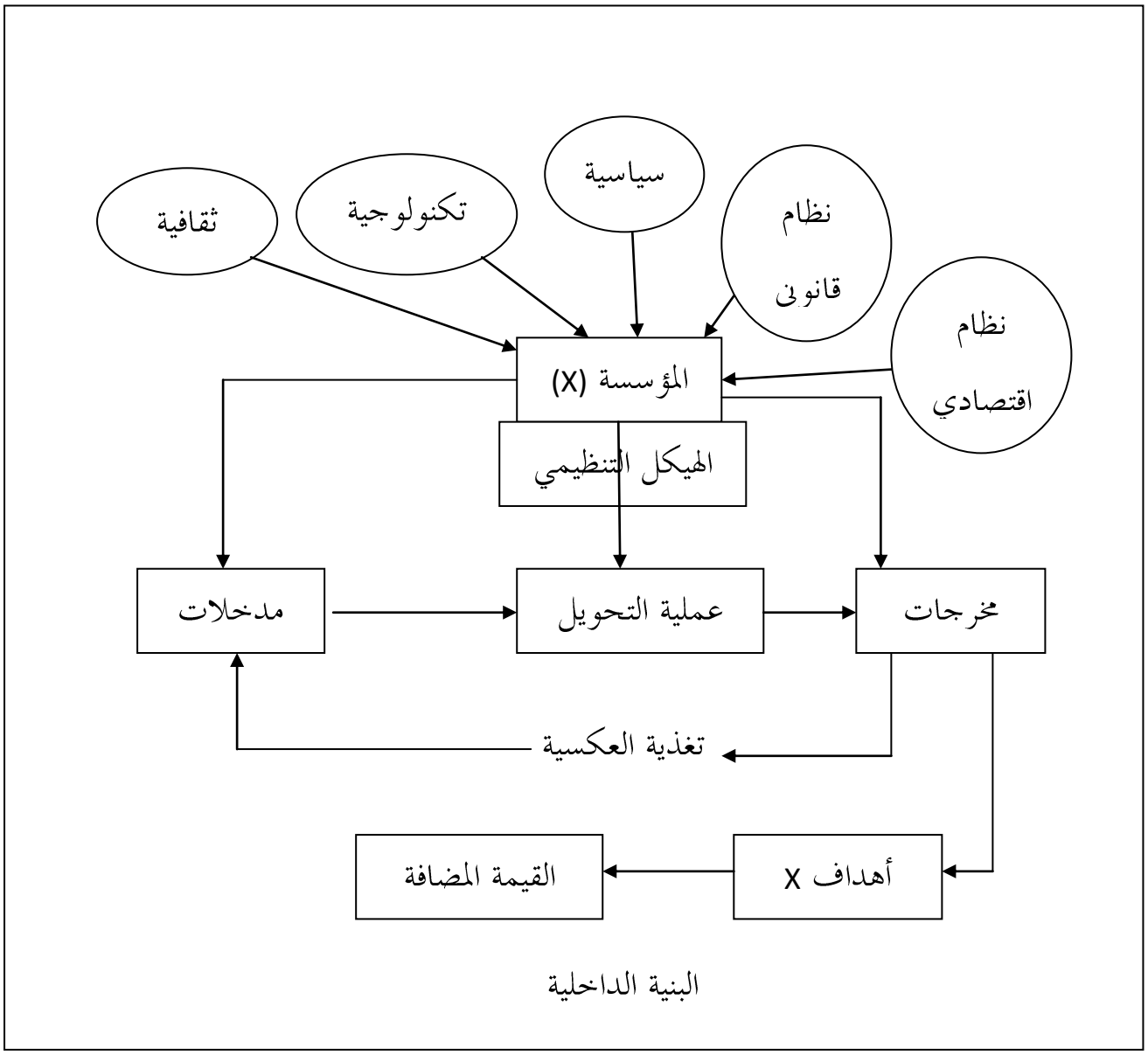

المصدر: من اعداد الباحثة.

المطلب الثاني: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية.

اعتبرت المؤسسات الاقتصادية دائما بمثابة قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا هيمن الدور المتزايد لها على الفكر الاقتصادي، لتوفيرها قاعدة صناعية وبناءها لبنية تحتية ولهذا سوف يتم من خلال هذا المطلب أنواع، خصائص، أهداف ووظائف المؤسسة الاقتصادية.

الفرع الأول: تصنيف المؤسسة الاقتصادية.

يمكن تصنيف المؤسسة الاقتصادية إلى عدة أصناف وذلك حسب معايير وأشكال مختلفة وذلك حسب المعيار القانوني، الحجم، قطاع النشاط وطبيعة الملكية إلى عير ذلك من المعايير.

1- تصنيف المؤسسات حسب الشكل القانوني [1]:

يمكن تصنيف المؤسسة الاقتصادية من الناحية القانونية إلى نوعين:

1-1- **شركات الأشخاص:** و هي المؤسسات التي يكون فيها الخطر المتعلق بتوظيف الأموال غير محدودة يقوم هذا النوع من الشركات على الاعتبار الشخصي للشركاء و المتمثل في العلاقات الشخصية من معاملة حسنة، سمعة جيدة و ثقة متبادلة و يتضمن هذا الصنف: المؤسسة الفردية، شركة تضامن، شركة التوصية البسيطة و شركة المحاصة.

1-1-1- **المؤسسة الفردية:** و هي المؤسسات التي يمتلكها شخص واحد أو عائلة، و تتميز المؤسسة الفردية بسهولة التأسيس و التنظيم، و صاحبها هو المسئول الوحيد عن نتائج نشاطها، الشيء الذي يدفعه للعمل بكفاءة وجد لتحقيق أكبر ربح ممكن.

---

[1] صمويل عبود، اقتصاد المؤسسة " "ديوان المطبوعات الجامعية" سنة 1979 ص 36 -35 .

1-1-2- **شركة التضامن:** تتميز بالمسؤولية الغير محدودة للشركاء و التضامن بينهم، ويقسم الرأسمال إلى حصص توزع على الشركاء بصفة متناسبة مع مساهمتهم التي تكون نقدية أو عينية، و يعتبر كل شريك تاجر.

1-1-3- **شركة التوصية البسيطة:** تتكون هذه الشركة من فتتيه من الشركاء الموصين، و تعتبر الفئة الأولى مسئولة مسؤولية كاملة على التزامات الشركة وتخضع للقوانين التي تحدد حقوق وواجبات الشريك في شركة التضامن أما الفئة الثانية فيقتصر دورها على تقديم جزء من رأس المال للشركة و تكون مسؤوليتهم في حدود الحصة التي ساهموا بها و لا يحق لهم إدارة الشركة وعدد الشركاء لا يقل على اثنين أحدهما متضامن و الآخر موصي و الشريك الموصي يعتبر تاجر

1-1-4- شركة المحاصة: تتكون مجموعة من الأشخاص بموجب اتفاق شخصي في كثير من الدول لا يشترط إثبات تأسيسها كتابيا، ليس له شخصيته قانونية أو اعتبارية و ليس لها ذمة مالية و يحدد عقد تأسيس الشركة المدة الزمنية للشركة، موضوع عملها و إدارتها، كيفية توزيع الأرباح و الخسائر بين الشركاء.

1-2- **شركات الأموال:** تقوم شركات الأموال أساسا على الاعتبار المالي بهدف جمع أكبر قدر ممكن من الأموال و ينقسم هذا الصنف إلى ثلاث أنواع و هي [1]:

1-2-1- **الشركة ذات المسؤولية المحدودة:** يمثل هذا النوع من الشركات شكل وسيط بين شركات الأشخاص و شركات الأموال و يتراوح عدد الشركاء بين 2و 50 شريك، و رأس المال لا يمكن أن يقل 100.000 دج و ينقسم إلى حصص غير قابلة للتداول، و لا يعتبر

(1) عمر صخري "اقتصاد المؤسسة " ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الرابعة سنة 2006 ص 28 -27 -26 .

الشريك تاجرا و لا تتجاوز مسؤوليته قيمة الحصص التي ساهم بها، و يتميز هذا الشكل بسهولة التأسيس.

2-2-1- **شركة التوصية بالأسهم:** تتميز شركة التوصية بالأسهم بنفس الخصائص التي تتميز بها شركة التوصية البسيطة، إلا أن المساهمين أي الفئة الثانية من الشركاء لهم الحرية المطلقة في التصرف بأسهمهم دون استشارة أو موافقة باقي الشركاء .و قد حدد المشرع الجزائري عدد الشركاء كما يلي شريك متضامن و 3 شركاء مساهمون (موصين) على الأقل، و يكتسب الشريك المتضامن صفة التاجر، و يحق للشخص المعنوي أن يكون شريك متضامن أو موصي.

1-2-3- شركات المساهمة: يخصص هذا الشكل للمؤسسات الكبيرة الحجم نظرا لتعقده و لتكاليف المرتفعة التي تستلزم إدارته، و يكون عدد الشركاء في أغلب الأحيان (المساهمون) مرتفع، و ينقسم رأس المال إلى أسهم متساوية القيمة و يجوز تداولها بين الأشخاص بدون أي شرط، و لا تضم هذه الشركة إلا نوع واحد من الشركاء إذا لجأت الشركة عند التأسيس للاكتتاب العام أي اللجوء العلني للادخار فإن الحد الأدنى لرأس المال يكون 5 ملايين دج أما في حالة عدم اللجوء للاكتتاب العام فالحد الأدنى لرأس المال يكون مليون دج بالنسبة للعدد الشركاء يشترط وجود 7 شركاء على الأقل و هم لا يكتسبون صفة التاجر

2- **تصنيف المؤسسة حسب الحجم:** هناك عدة معايير يتم على أساسها تصنيف المؤسسة حسب الحجم فهناك من يستعمل حجم الإنتاج، حجم الإيرادات وحجم النشاط لكن أحسن معيار يتم من خلاله هذا التصنيف هو معيار العمالة (عدد العمال) وعليه يتم تصنيفها كما يلي:

2-1- **المؤسسات الصغيرة:** ويتراوح عدد العمال فيها من 1 إلى 9 و تعود ملكيتها في أغلب الأحيان لعائلة أو لشخص واحد، و صاحب المؤسسة هو المسؤول الأول والأخير عن نتائجها أو أدائها.

2-2- **المؤسسات المتوسطة:** يتراوح عدد العمال فيها ما بين 10 إلى 499 عامل وهي غالبا ما تكون نشيطة وفعالة في الاقتصاد الوطني.

2-3- **المؤسسات الكبيرة:** وهي مؤسسات ضخمة يتعدى عدد عمالها 500 عامل فما فوق وفي أغلب الأحيان نجدها عبارة عن مجمعات أو تكتلات أو مؤسسات متعددة الجنسيات.

3- **تصنيف المؤسسة حسب المعيار الاقتصادي:** ويمكن تصنيفها حسب هذا المعيار الى عدة أنواع كما يلي[1]:

3-1- **المؤسسات الصناعية:** و تنقسم بدورها تبعا للتقسيم السائد في القطاع الصناعي الى:

- مؤسسات الصناعات الثقيلة أو الإستراتجية كمؤسسة الحديد و الصلب و مؤسسات الهيدرو كربونات ...الخ و هي تعتمد على رؤوس أموال كبيرة كما تتطلب توفر مهارات و كفاءات عالية لتشغيلها.

- مؤسسات الصناعة التحويلية أو الخفيفة كمؤسسات الغزل و النسيج مؤسسات الجلود...الخ.

3-2- **المؤسسات الفلاحية:** و هي المؤسسات التي تتم بزيادة إنتاجية الأرض و استصلاحها.

---

[1] عمر صخري، نفس المرجع السابق، ص ص 30-31.

3-3- **المؤسسات التجارية:** و هي المؤسسات التي تهتم بالنشاط التجاري كمؤسسات الجملة و المفرق.

3-4- **المؤسسات المالية:** و هي المؤسسات التي تقوم بالنشاطات المالية.

3-5- **المؤسسات الخدماتية:** و هي المؤسسات التي تقدم خدمات معينة.

4- **تصنيف المؤسسات حسب طبيعة الملكية:** وينقسم هذا النوع من المؤسسات إلى مؤسسات خاصة، مؤسسات عمومية ومؤسسات مختلطة وهذا كما يلي:

4-1 **المؤسسات الخاصة:** وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها لفرد أو مجموعة أفراد.

4-2 **المؤسسات العمومية:** وهي مؤسسات تعود ملكيتها التامة للدولة ولا يحق حتى للمسئولين عنها التصرف بها بكل حرية إلا بموافقة الدولة على ذلك أو الأشخاص الذين ينبون عنها. والهدف الأسمى لهذه المؤسسات تحقيق المصلحة العامة قبل الأرباح.

4-3 **المؤسسات المختلطة:** وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع الخاص والقطاع العام في آن واحد أي تشارك بين الدولة والقطاع الخاص بنسبة 49 بالمئة و51 بالمئة وأكبر نسبة تعود ملكيتها للدولة.

5- **تصنيف المؤسسات حسب قطاع النشاط**[1]: هذا التصنيف مفيد على المستوى القومي أو الاقتصادي ويمكن التمييز بين القطاع والفرع حسب الآتي:

يمثل القطاع عندما نقوم بالتحليل على المستوى القومي مجموعة المؤسسات التي تمارس نفس النشاط الأساسي أما الفرع فيتضمن كل المؤسسات و أجزاء المؤسسات التي تنتج نفس

(1) السعيد بلوم، أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية دراسة ميدانية بمؤسسة المحركات والجرارات بالسوناكوم (SONACOME) رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تنمية وتسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري لخضر قسنطينة،ص 76.

المنتوج و تصنف عادة المؤسسات إلى ثلاث قطاعات، القطاع الأولى ، القطاع الثانوي ، والقطاع الثالث القطاع الأول يشمل المؤسسات التي يتميز نشاطها بعلاقة متينة مع الطبيعة، إذ نجد ضمن هذا الصنف المؤسسات الاستخراجية (المناجم) المؤسسات الزراعية وكذلك مؤسسات الصيد البحري .القطاع الثانوي: ترتب ضمن هذا القطاع المؤسسات التحويلية للقطاع الصناعي وكذلك مؤسسات البناء والأشغال العمومية .القطاع الثالث: أي قطاع الخدمات يتضمن هذا القطاع مؤسسات التوزيع والتسويق، مؤسسات النقل بمختلف أنواعها، مؤسسات التأمين، البنوك...الخ. ويلاحظ انه كلما ارتفع الاقتصاد في بلد ما زاد تحول عوامل الإنتاج المالية و البشرية من القطاع الأول إلى القطاع الثانوي ثم القطاع الثالث في ذلك البلد، والبعض يرى ظهور قطاع رابع في البلدان المتقدمة والذي يشمل مؤسسات الاتصال بمختلف أنواعها وكذلك الإعلام الآلي.

الفرع الثاني: خصائص المؤسسة.

لكل نظام أو منظمة مجموعة من الخصائص التي ترتبط فيها بينها وتعطي الملامح الأخيرة له والمؤسسة هي عبارة عن نظام وتتميز بمجموعة من الخصائص التي سوف يتم التطرق لها كما يلي:

1- المؤسسة مركز قانوني: « Centre legal » أن المؤسسة هو ذلك النظام الذي له شخصية قانونية، اعتبارية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق وصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها[1].

[1] عمر صخري، اقتصاد مؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2003، ص 25.

2- **المؤسسة مركز للنظام:** مؤسسة هو ذلك المكان التي يتجمع فيه كل عناصر النظام المساعدة على أداء المهام التي وجدت له المؤسسة وهي إنتاج السلع والخدمات انطلاقا من المدخلات ومرورا بعملية الإنتاجية.

3- **المؤسسة مركز للمخاطرة:** يجب على المؤسسة أن تكون قادرة على البقاء والاستمرارية بما يكفل لها التمويل الكاف والظروف السياسية المواتية وعمالة كافية، وقادرة على تكييف نفسها مع الظروف[1]. البيئة الفجائية، وإن معرفة للخطر باستمرار، حيث يمكن أن تخسر جزء أو كل تسبيقات المالية والمادية في حالة الفشل[2].

4- **المؤسسة مركزا للقرارات الاقتصادية:** تلعب المؤسسة دورا مهما في الاقتصاد باعتبارها مركزا للقرارات الاقتصادية التي تخص نوع كمية، أسعار المنتجات ...الخ[3]. لكن هذه القرارات يجب أن تراعي كل من الأهداف الواضحة للمؤسسة والسياسات والبرامج وأساليب العمل والمؤهلات.

والمؤسسة الاقتصادية هي نظام اقتصادي يضم مجموعة من الوحدات التي تجبرها أن تأخذ القرارات الخاصة بكل وحدة على حدى.

5- **المؤسسة نظام تكاملي:** فالمؤسسة هي عبارة عن وحدة اقتصادية واحدة منكوثة من مجموعة من الوحدات المتكاملة فيما بينها والمكملة لبيئتها الخارجية، فالمؤسسة مواتية للبيئة التي وحدت فيها وتستجيب لها، فهي لا توجد في معزل فإذا كانت ظروف البيئة أما إذا كانت معاكسة فإنها يمكن أن تعرقل عملياتها المرجوة وأهدافها[4].

---

(1) عمر صخري، نفس المرجع السابق، ص 25.

(2) غول فرحات، الوجيز في اقتصاد المؤسسة، دار الخلدونية، ط 1، 2008، ص 12.

(3) غول فرحات، نفس المرجع، ص 11.

(4) عمر صخري، نفس المرجع، ص 25.

6- **المؤسسة كخلية اجتماعية:** فالمؤسسة هي كل وحدة اجتماعية أو جماعة يرتبط أعضاؤها فيما بينهم من خلال شبكة علاقات تنظمها مجموعة محددة من القيم الاجتماعية والمعايير[1].

وبالتالي فالمؤسسة هي عبارة عن خلية اجتماعية تعتمد مجموعة من المؤشرات في تكوينها وهي:

1- تعتمد أسس التعاون بين أفرادها.

2- تنظيم مصمم لتسهيل أداء الأفراد.

3- تساهم في سد الحاجات الاجتماعية وذلك من خلال عملية إنتاج السلع والخدمات.

وأيضا من ناحية أخرى فالمؤسسة زيادة على كونها مجمع اجتماعي أيضا هو نظام إنساني، فالمؤسسة أصلا هو تجمع للأفراد، وهذا التجمع مرتبط بالعوامل والعلاقات الإنسانية، والمؤسسة على وفق ذلك تؤثر بشكل فعال في سلوكيات العاملين والمتعاملين في المنظمة[2].

ومن خلال كل هذا وذاك يتضح أن أمام المسير مهام صعبة في المؤسسة، حيث أنه يحاول التكيف مع الاختلافات في اتجاهات العمال وأفكارهم وإيديولوجياتهم وأهداف تواجدهم في المؤسسة بأكبر فعالية[3].

7- **المؤسسة نظام للمعلومات:** المؤسسة هي عبارة عن مجموعة من العمليات التي تتفاعل وتتبادل فيما بينها للوصول إلى أهدافها المقررة وبالتالي فهي تحتاج إلى شبكة من المعلومات الفعالة والقادرة على تجميع وتخزين وتحليل البيانات وتصنيف المعلومات وتحويلها للمقررين من أجل عملية اتخاذ القرارات.

---

(1) مدحت بهجت جاد الله كشك، المنظمات وأسس إدارتها، المكتب الجامعي الحديث، ط1، 1999، ص 117.

(2) عمر وصفي عقيلي، فيس عبد علي المؤمن، نفس المرجع السابق، ص 28.

(3) غول فرحات، نفس المرجع السابق، ص 11.

الفرع الثالث: أهداف المؤسسة.

تعبر الأهداف عن الترجمة الحقيقية المعبرة عن سلامة مجموعة من العمليات فهي النتيجة النهائية التي ترغب المؤسسة في بلوغها، وقد عرفت الأهداف أيضا على أنها تعبر في أساسها عن كل من حاجات المؤسسة وحاجات ودوافع العاملين بها[1].

كما عرفها بيرو « Perrou » على أنها: تمثل المخرجات المحددة التي تضعها المؤسسة وتسعى إلى تحقيقها.

كما يمكن تمييز أن بالمؤسسة مهما كان نشاطها لا تعتمد على هدف واحد وإنما عدة أهداف في آن واحد وتحاول التوفيق من أجل الوصول إلى تحقيقها كلها في آن واحد وذلك لتحقيق الهدف الأسمى وهو البقاء والاستمرارية أما مختلف الأهداف يمكن تحددها كما يلي:

الأهداف الخاصة: تمثل أهم الأهداف التي تسعى كل المؤسسات الوصول إليها مهما كان نشاطها.

أ- **تحقيق الأرباح:** تمثل الفرق بين الإيرادات والنفقات وهو أهم معيار لمعرفة مدى عمل المؤسسة لأن هدف المؤسسة الأساسي هو الاستمرارية وليس فقط تحقيق الربح أي أنها تبحث عن المدى الطويل وليس المدى القصير لكن هذا لا يمنع من أن الثاني أساسي للأول.

فمن أجل الاستمرارية يجب على المؤسسة زيادة ثروتها ومن أجل ذلك تحتاج إلى أدنى ربح ممكن لأن الزيادة في الثروة الحالية تضمن الاستمرارية المستقبلية.

ب- **تحقيق رغبات الأفراد:** فقد خلقت المؤسسة أساسا من أجل تحقيق رغبات المجتمع سواء كان هذا المجتمع محلي أو أجنبي كان.

---

(1) بلقاسم سلاطينة، إسماعيل قيرة، نفس المرجع، ص 18.

ج- **عملية الإنتاج:** هو النشاط التي من خلاله تصل المؤسسة إلى تحقيق الهدفين السابقين لكن لا يمكنها أن تحققه بدون تسيير جيد فعلى المؤسسة أن تقوم بالتنسيق الجيد بين جميع عناصر الإنتاج ويساعدها في ذلك الحصول على معلومات أكيدة وواضحة ورسم إستراتيجية جيدة وواضحة ومرنة في آن واحد فإن وفقت في كل هذا فالمؤسسة تضمن تحقيق أهدافها وبالتالي الاستمرارية.

الأهداف العامة:

إن الأهداف الخاصة هي أساس قيام أي مؤسسة لكن هناك أهداف يجب على المؤسسة مراعاتها أو أخذها بعين الاعتبار من أجل ضمان استقرارها والوصول إلى أهدافها.

أ- **توفير الأمن والأمان:** فالمؤسسة مكونة من مجموعة من العمال يجب أن تضمن لهم العمل باستقرار عن طريق ضمان حقهم سواء داخل المؤسسة أو خارجها ومن أجل ذلك توفر لهم التأمين مثل التأمين الصحي وتأمين حوادث العمل والتقاعد. كما أنها تضمن لهم مساكن سواء وظيفية أو عادية ...الخ وفي الحقيقة كل هذه العناصر الاجتماعية لم يتحصل عليها بشكل عفوي وإنما جاء كنتيجة لتعاقب الأجيال ونضال العمال والنقابات[1].

ب- **امتصاص الفائض من العمالة**[2]: أي التأثير بالإيجاب على البطالة فكلما انخفضت نسبة البطالة زادت فرص المؤسسات في زيادة إنتاجها وتسريبه من ناحية أخرى.

ج- **رفع مستوى معيشة الأفراد**[3]: وذلك بتحسين الإنتاج لكن هذا الشرط لا يمكن الوصول إليه دون ضمان ورفع مستوى مقبول من الأجور.

---

(1) ناصر دادي عدون، نفس المرجع، ص 19.

(2) عمر صخري، نفس المرجع، ص 31.

(3) عمر صخري، نفس المرجع، ص 31.

التنمية الاقتصادية: فهي تساهم في تنمية الاقتصاد الموجودة فيه من خلال توفير المتطلبات وتؤثر أيضا على بعض المواقع من خلال التأثير على الأفراد وإعادة توزيع سكاني حيث إذا أنشأت في مناطق نائية فهي بذلك تجلب العمال وبالتالي تعمير المنطقة مثل Sonatrach وRenault.

* الابتكار وتطوير المنتجات وطرق عمل المؤسسة.

* التأثير على التجارة الدولية[1]، من خلال التأثير على الصادرات والواردات إما عكس الواردات إلى الصادرات أو إحلال منتجات محلية بدل استراد منتجات عالمية.

* ضمان محيط عمل مناسب والتقليل من النزاعات من خلال التكامل الثقافي بين الأفراد (أي ثقافة إيجابية داخل المؤسسة).

* تدريب وتنمية العمال: حيث أن المؤسسة متواجدة في محيط دائم التطور التكنولوجي فمن أجل ضمان عمل جيد يجب عليها التدريب والرسكلة الدائمة للعمال وذلك لمواكبة التطورات التكنولوجية.

الفرع الرابع: وظائف المؤسسة.

الوظائف هي شكل من أشكال الطرق التي تساعد المؤسسة في تحقيق أهدافها فهو هيكل تنظيمي يساعد على تحديد مسار الهدف سواء كان قصير، متوسط، أو طويل الأجل.

لكن وقبل تحدد وظائف المؤسسة يجب توضيح ماذا نعني بالوظيفة وتوضيح الفرق بينها وبين المصلحة والقسم.

---

(1) فراجي بلحاج، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر، تحت إشراف د.بن بوزيان محمد، السنة الجامعية، 2010-2011، ص 131.

الجدول رقم (1-2) الفرق بين الوظيفة والمصلحة والقسم

الفرع	المفهوم (الفرق)
الوظيفة	1- كمقياس لدراسة الأشخاص: الجوانب المعنوية أكثر من المادية وتتعلق بالمهام والعمليات وليس بالهيكل المادية الحقيقية في المؤسسة بشكل أساسي. 2- كمقياس لدراسة الوظائف بالمؤسسة: في هذه الحالة يمكن القول أنها تتمتع بهياكل مادية وإطارات ووسائل، من أجل إنجاز متطلباتها.
المصلحة	تجمع عددا من مختلف الوسائل تحت مسؤولية شخص أو أكثر، تقوم بوظيفة معينة أو جزر من إحدى الوظائف التي تساهم في نشاط المؤسسة.
القسم	مرتبط بالمحاسبة وتوزيع وتحدد المسؤوليات فيها على التكاليف.

المصدر: من إعداد الباحثة.

حسب المفاهيم السابقة يمكن القول أن الوظائف والأقسام والمصالح هي أساسية من أجل نشاط المؤسسة مساعدتها على تحقيق أهدافها ولهذا فإن أول دارس قان بتحديد هذه الوظائف هو F.Fayol الذي قام بتحديد عمليات المؤسسة إلى 6 وظائف لكن مع التطور الذي حدث في كلا من المحيطين سواء كان داخلي أو خارجي فكل هذا ساعد على تغيير الوظائف الأولى التي قامت عليها المؤسسة وتم إدخال تعديلات عليها وإدماج بعض العمليات ضمن وضيفة واحدة وإلغاء بعض العمليات لعدم وجود قيمة لها في المؤسسة وأصبحت تمثل تكاليف زائدة على المؤسسة.

ومن كل هذا يمكن تحديد الوظائف التي تقوم عليها المؤسسات الحالية كما يلي:

1- **وظيفة الإنتاج:** قبل التطرق إلى مفهوم وظيفة الإنتاج يجب قبل كل شيء توضيح الفرق بين كل من الإنتاج، عملية الإنتاج ووظيفة الإنتاج.

الجدول رقم (1-3) الفرق بين الانتاج عملية الانتاج ووظيفة الانتاج

العملية	المفهوم	القطاع
الإنتاج	عملية تحويلية	كل القطاعات الاقتصادية
عملية الإنتاج	عملية تنفيذية تتم في الدورة الإنتاجية	كل الأقسام والمصالح
وظيفة الإنتاج	وظيفة الإدارة في مختلف مراحلها	مصانع وورشات الإنتاج

المصدر: من إعداد الباحثة.

وبعد توضيح هذا الفرق يمكن توضيح مفهوم وظيفة الإنتاج على أنها وظيفة تخص الورشات الصناعية مبنية على أساس إداري أي تجمع بين الوظائف الإدارية المتمثلة في التخطيط حتى الرقابة من أجل تسيير عملية الإنتاج التصنيع والتحويل للوصول إلى المنتج النهائي.

2- **الوظيفة المالية:** هي مجموعة من المهام التي تصب في البحث عن الأحوال بالكمية المناسبة، وبالتكلفة الملائمة وفي الوقت المناسب، والسهر على إنفاقها بالطريقة الأحسن لتحقيق أغراض المؤسسة[1]. ومن خلال كل هذا بتم ملاحظة أن المهمة الأساسية لهذه الوظيفة هو اختيار أحسن مزيج مالي واستعمال مختلف الأدوات التقنية الكمية والنوعية من أجل إنفاقها بأمثل طريقة.

[1] ناصر دادي عدون، نفس المرجع، ص 263.

3- وظيفة الموارد البشرية:

لقد مرت إدارة الموارد البشرية بعدة مراحل قبل وصولها إلى ما هي عليه حاليا فبدأ مهامها كقسم يقوم بحفظ سجلات الأفراد وتسجيل الغيابات وآنذاك كانت تلقب بقسم الأفراد لكن بدأ تغير إسمها من قسم الأفراد إلى قسم شؤون العاملين إلى قسم شؤون الموظفين إلى أن أصبحت إدارة الموارد البشرية / وذلك بعد إدخال الوظائف الإدارية إلى الوظائف الفنية) إلا أنها تنسجم في الممارسة إذ مهما كانت تسمية الإدارة إلا أن جميعها تعنى بالأيدي العاملة والمهرة والتخصصات والمحافظة عليهم، ورعايتهم، وتدريبهم وتأهيلهم لما يحقق أهداف المنظمة[1].

ومن خلال هذا يمكن إعطاء تعريف لهذه الإدارة: فقد عرفها د.محمد أكرم العدلوني على أنها عملية توظيف وقيادة العاملين لتحقيق أهداف المؤسسة، فالتوظيف يشمل: الاستقطاب، الاختيار والتعيين، والقيادة تعني تهيئة الظروف التي تمكن العاملين من الأداء، ثم تقويم الأداء لتحديد الاحتياطات التدريبية والتطويرية، ومكافآت الأداء الممتاز وتحفيز العاملين لمزيد من التفوق في الأداء[2].

كما عرفت على أنها: إدارة مساعدة، ومتخصصة ومستقلة عن الإدارات الأخرى في المؤسسة، تقوم في نفس الوقت بتنفيذ جزء من البرامج والخطط، التي تساهم في إعدادها وتصادق عليها إدارة المؤسسة، وهذا في مجالات التكوين والتشغيل وغيرها من الأعمال المتعلقة بالأفراد وعملهم في المؤسسة[3].

---

(1) زهير عبد الرحيم، مفاهيم جديدة في إدارة الموارد البشرية، دار الراية للنشر والتوزيع الأردن، عمان، الطبعة 1، 2011م / 1432هـ، ص10.

(2) د.محمد أكرم العدلوني، العمل المؤسسي، دار ابن حزم للطباعة والنشر، والتوزيع، ط1، 2002م، ص 84.

(3) ناصر دادي عدون، نفس المرجع، ص 274.

لكن وفي ظل التغيرات الدولية سواء كانت اقتصادية سياسية أو حتى تكنولوجيا أصبحت البيئة أكثر شراسة في المنافسة وعدم الاستقرار ظهرت مفاهيم حديثة في إدارة الموارد البشرية.

حيث هذه المفاهيم لم تأتي بالجديد من حيث الأنشطة والمهام التنفيذية لإدارة الموارد البشرية، إلا أنها أضافت أبعادا جديدة تتفق والمتغيرات الحادثة، من خلال البعد الإستراتيجي لإدارة الموارد البشرية وارتباطها بالإستراتيجية العامة للمنظمة لتحقيق تكيف المنظمة مع المتغيرات السائدة في بيئة أعمالها، أيضا البعد التنافسي وإدراك الأهمية الحيوية لآمتلاك موارد بشرية فعالة تتمثل في حد ذاتها الميزة التنافسية المتواصلة التي تبحث عنها المنشآت في مختلف مجالات العمل للاستمرار والتميز في بيئة تنافسية عالمية[1].

تم تعريف إ.م.ب أنها: كافة السياسات والممارسات والنظم التي تؤثر على سلوكيات ومواقف وأداء العاملين، وتشمل هذه السياسات تخطيط الموارد البشرية، الاختيار والتعيين، التدريب والتنمية، مكافأة العاملين وتحفيزهم، إدارة علاقات العمل والعاملين، إدارة وتقييم الأداء في إطار بيئة عمل إيجابية، وهي السياسات التي تمثل فعالية إدارة الموارد البشرية المسؤولة عن تحقيق الأهداف الإستراتجية للمنشأة من رضا العاملين والإبداع والابتكار والجودة والإنتاجية[2].

ومن خلال كل هذه التعاريف يمكن قول أن إدارة الموارد البشرية هي وظيفة تقوم بتسخير الوظائف الإدارية أو الوظيفية التي ترتكز على العمل الاستشاري من تخطيط، تنظيم،

---

(1) سامح أحمد رفعت عبد الباقي، إدارة الموارد البشرية في المجال السياحي دراسة حالة على شركات السياحة المصرية، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر، 2011، ص 26.

(2) سامح أحمد رفعت عبد الباقي، مرجع سابق، مأخوذة من

Raymond, A, John.r, and patrick. M, « Human Resource Management, Gaining A competitive Advantage », Mc Graw Hill irwin, New york : 2002, p 5.

توجيه ورقابة من أجل القيام بالوظائف التنفيذية والمتمثلة في تهيئة أفراد القوى العاملة، وتنمية مواهبهم وقدراتهم وكفاءاتهم، ومكافأتهم على جهودهم وتحقيق التكامل في محيط عملهم وصيانتهم من أخطار العمل، وأمراض وحوادث وغيرها[1].

وتتمحور اختصاصات إدارة الأفراد في المؤسسة حول مختلف الجهود التي تبذلها هذه الأخيرة من أجل تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة، انطلاقا من المساهمة الفعالة في تحقيق مستوى الاستخدام الكامل للموارد البشرية المتوفرة مع استمراره، والاستخدام الأمثل لها للمساهمة في زيادة الإنتاج، وتنمية الدخل على المستوى الوطني، وصيانة تلك الموارد والعمل على ضمان اطمئنانها الاجتماعي واستقرارها النفسي[2].

4- وظيفة التسويق:

في البيئة التنافسية التي هي بيئة المشروع، يتوجب عليه أن لا ينتج بعد الآن إلا ما يمكن بيعه، وفي الفكرة البديهية القائلة "أعرف من أجل أن تتصرف" هنا يكمن جوهر التسويق بالذات"[3].

فينظر إلى التسويق على أنه حلقة وصل بين إدارة المنشأة والمجتمع الذي تعيش فيه والأسواق التي تخدمها إذ تقوم إدارة التسويق بتزويد الإدارات المختلفة في المنشأة بالمعلومات والدراسات عن حاجة المجتمع إلى السلع والخدمات، وتستطيع المنشأة على ضوء هذه المعلومات رسم السياسات، وتحديد مقادير الإنتاج اللازمة، والجودة المطلوبة والتصاميم المرغوبة ...الخ[4].

---

(1) ناصر دادي عدون، إدارة الموارد البشرية والسلوك التنظيمي (دراسة نظرية وتطبيقية)، دار المحمدية العامة، الجزائر 2004، ص 18-19.

(2) ناصر دادي عدون، إدارة الموارد البشرية والسلوك التنظيمي (دراسة نظرية وتطبيقية)، دار المحمدية العامة، الجزائر 2004، ص 18-19.

(3) أرمان داين ترجمة علي مقلد، التسويق، منشورات عويدات بيروت، باريس، طبعة 1، 1988، ص 7.

(4) محمد صالح المؤذن، مبادئ التسويق، دار الثقافة للنشر والتوزيع والدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، طبعة 1، 2002، ص 42.

وعليه فإن نجاح النشاط التسويقي في المنشأة إلى ارتفاع كفايتها الإنتاجية، وبالتالي توسعها واستمرار بقائها في السوق[1].

وعليه يمكن تعريف التسوق على أنه:

عرفها Kotler 1997 إدارة التسويق على أنها: "التحليل والتخطيط والتنفيذ والرقابة الخطط والبرامج والسياسات "التي تم تصميمها لخلق وبناء والمحافظة على عمليات التبادل المقيدة مع الأسواق المستهدفة وذلك بفرض تحقيق أهداف المنظمة، أما Stanton 1986 فيعرفها على أنها الاتجاهات الحديثة للتسويق في واقع التطبيق العملي[2].

ويلخص كل من Stanton & Furell وكما ورد عن (إدريس والغيض 1994 العملية الإدارية للتسويق بثلاثة أبعاد وهي:

1- تخطيط البرامج التسويقية.

2- التنفيذ.

3- تقييم الأداء.

إن هذه الأبعاد 3 توضح المحتوى الأساسي والتطبيقي لإدارة النشاط التسويقية والتي تفرض حتما تنظيما وتنسيقا، توجها ورقابة لهذه الجهود وصولا إلى الأهداف المطلوبة.

فمرحلة التخطيط تحتوي على وضع الأهداف واختيار الإستراتيجيات والتكتيكات لتحقيق الأهداف وأما مرحلة التنفيذ فإنها تحتوي على صياغة التنظيم لنشاط التسويق من خلال توفير الكفاءات البشرية اللازمة وتوجيه التشغيل الفعلي للتنظيم وفقا للخطط

(1) محمد صالح المؤذن، مبادئ التسويق، دار الثقافة للنشر والتوزيع والدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، طبعة 1، 2002، ص 42.

(2) محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، إدارة التسويق مفاهيم وأسس، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان، الأردن، ط1، 2006، ص30.

الموضوعة، أما مرحلة التقييم فإنها تشمل مقارنة ما تم إنجازه مع ما تم التخطيط له لمعرفة ما إذا كانت هناك انحرافات وما هي هذه الانحرافات، والشكل التالي يوضح ذلك[1]:

الشكل رقم (1-2) عناصر إدارة التسويق

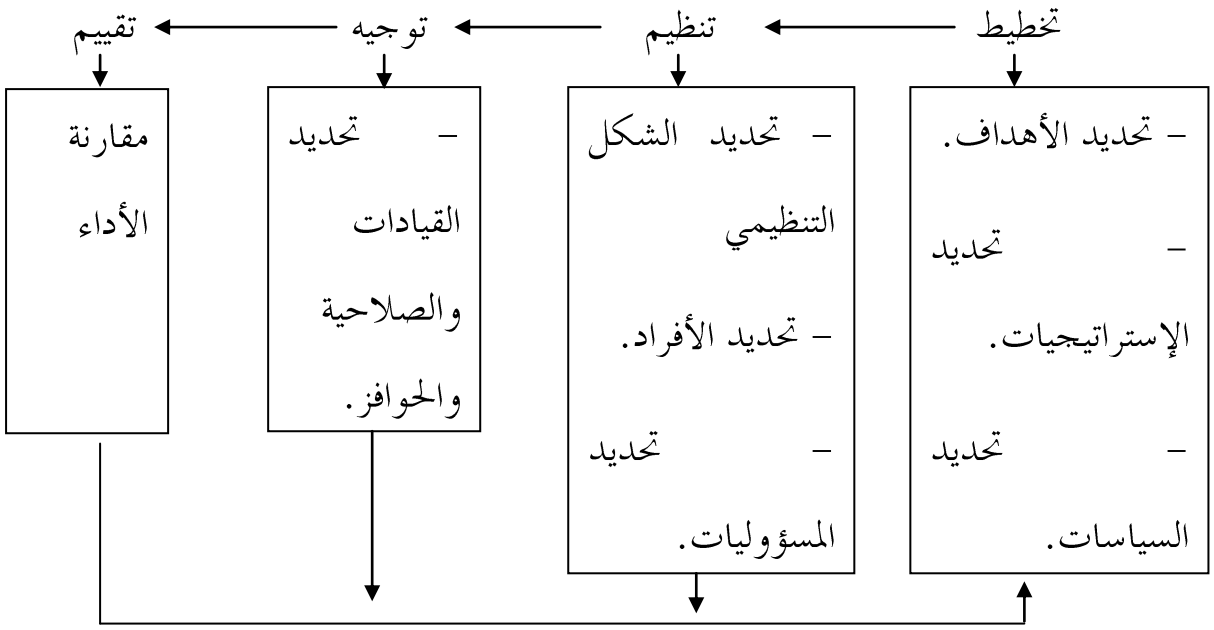

المصدر: محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، مرجع سابق، ص 31.

ومن خلال كل هذا يتضح أن للتسويق أهمية كبيرة يمكن أن تصل تكاليفه إلى 50% من السعر المتفق على شراء السلع ويعود ذلك إلى كثرة الوضائف التي تؤديها هذه الوظيفة والمتمثلة في:

1- و.الشراء وتشمل البحث وتقييم السلع والخدمات.

2- و.البيع ويشمل الترويج والبيع الشخصي والإعلان والدعاية.

[1] محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، مرجع سابق، ص 31.

3- والنقل وتشمل نقل السلع من مكان إلى آخر.

4- و.التخزين "الاحتفاظ بالسلع لوقت حاجتها من السوق.

5- وتضيف السلع حسب نوعيتها وحجمها حيث تسهل عملية الشراء من قبل المستهلك.

6- و.التمويل، إذ تشمل الدعم المادي والمالي والنقل والتخزين.

7- و.تأمين المعلومات فمدراء التسويق يقوموا بجمع المعلومات من خلال الأبحاث والدراسات والسجلات الداخلية[1].

5- وظيفة البحث والتطوير:

إن مفهوم البحث والتطوير يندرج في إطاره أنواعا مختلفة من الأساليب العلمية التي تؤدي إلى خلق معرفة إضافية تساعد على خلق قيمة تؤدي إلى إيجاد منتجات وعمليات جديدة في منظمة الأعمال لذلك يعتبر البحث والتطوير هو الطريق المؤدي إلى الإبداع التكنولوجي في المنظمة ويمكن التمييز بين عناصر رئيسية في البحث والتطوير وهي:

1- **البحث الأساسي**: وهي البحوث التي تهتم بالحقائق الأساسية والنظريات.

2- **البحوث التطبيقية**: وهي البحوث الموجهة لحل مشاكل عملية.

3- **البحوث التطويرية**: وهي مجمل البحوث الموجهة إلى إيجاد حزم تكنولوجية لتحسين التصميمات أو العمليات بهدف زيادة قابلية تسويق المنتجات أو تسهيل عملية إنتاجها.

---

(1) زكيا عزام، عبد الباسط حسونة، مصطفى الشيخ، مبادئ التسويق الحديث بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2008، ص 53-54.

4- **البحوث المساعدة:** وتسمى بحوث تحسين المنتج وتهدف إلى إجراء تحسينات في وسائل وأدوات العمل التي تستخدم في الأنماط 3 المشار إليها أعلاه[1].

التطوير: لابد من تحويل نتائج البحوث الأساسية إلى تطبيقات عملية يمكن من خلالها الاستفادة من تلك النتائج[2]. فالتطوير هو بصفة عامة تحويل الأفكار من وضعها الخام إلى منتجات قابلة للتغيير (أي منتج بشكل تجاري) وبالتالي هو تحويل البحوث التطبيقية إلى واقع عملي.

البحث والتطوير: هو البحوث التطبيقية المقرونة بتطوير إما مدخلات أو عمليات أو مخرجات المنشأة[3]. فهذه الإدارة تهتم أساسا بتفاعل مع المحيط من خلال توظيف إمكانات المؤسسة من أجل تلبية رغبات المحيط من سلع وخدمات وأهمية هذه الإدارة هي ابتكار وإبداع وتطوير المنتجات وأيضا تعمل على زيادة الإنتاجية.

بما ان البحث والتطوير هو الطريق المؤدي إلى الإبداع و الابتكار فعليه سوف يتم توضيح كل واحد على حدى.

مفهوم الإبداع:

يذكر خليفة أن هناك من التعاريف التي يمكن تصنيفها إلى أربعة أنواع يتناول[4]:

- العملية الإبداعية أو الكيفية التي يبده عبها المبدع عمله.

- تركز على لإنتاج الإبداعي.

---

(1) صالح مهدي محمد العامري، طاهر محسن منصور الغالبي، الإدارة والأعمال، دار وائل، عمان، الطبعة 2، 2008، ص 713.

(2) خليل محمد حسن الشماع، مرجع سبق ذكره، ص 416.

(3) خليل محمد حسن الشماع، مرجع سبق ذكره، ص 417.

(4) محمد زويد العتيبي، الطريق إلى الإبداع والتميز الإداري، دار الفجر، ط1، 2007، ص 26.

- يتحدث عن السمات الشخصية للمبدعين.

- يتناول الإمكانيات الإبداعية[1].

وعرفه تورانيس Torranice هي عملية تحسس للمشكلات والوعي بمواطن الضعف والثغرات وعدم الانسجام والنقص في المعلومات، والبحث عن حلول والتنبؤ، وصياغة فرضيات جديدة واختبار الفرضيات وإعادة صياغتها أو تعديلها من أجل التوصل إلى حلول أو ارتباطات جديدة باستخدام المعطيات المتوافرة، ونقل أو توصيل النتائج للآخرين[2].

أما أحمد الخطيب وعادل سالم معايعة فقد عرفا الإبداع[3]: هو أن تأتي بأفكار أو آراء أو حلول أو منتجات أو اكتشاف علاقات لم يسبقك إليها أحد.

الإبداع في الفكر الإسلامي:

لقد حث ديننا الحليف أن الإبداع لا يمكن إيقافه أو صده فقد سارت حادثة في عهد الرسول (ص) يوضح ذلك فقد أخرج البخاري ومسلم أن النبي (ص) قال يوم الأحزاب: "لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة ولما أدركهم العصر هناك طائفة من قالت يجب الصلاة قبل دخول المدينة وهناك طائفة فهمت العكس وصل الرسول (ص) هذه الحادثة فلم يعنف أحد وهذا ما يتضح أنه (ص) كان من خلال هذا الموقف يبتعد عن الجمود الفكري وأحادية الرأي ويشجع الانفتاح العقلي، وذلك من أجل إثراء الفكر في غير تضييق أو جمود، وتعد

(1) محمد أحمد عبد الجواد، كيف تنمي مهارات الابتكار ولإبداع الفكري في ذاتك، أفرادك ... مؤسستك، دار البشير للثقافة والعلوم، ط1، 2000، ص 70.

(2) فتحي عبد الرحمن جروان، الإبداع، دار الفكر، ط1، 2002، ص 22.

(3) أحمد الخطيب، عادل سالم معايعة، الإدارة الحديثة (نظريات وإستراتيجيات ونماذج حديثة، علم الكتب الحديث، جدار للكتاب العالمي، ط1، 2009، ص 421.

هذه النظرة من المقومات الأساسية في الابتكار والإبداع الفكري وذلك أن المبتكر والمبدع يختلف عن غيره في تناول الموضوعات وله رؤية المختلفة، ولولا الآراء المختلفة ما كان إبداع أو ابتكار[1].

الإبداع التكنولوجي:

هو عبارة عن تحديث وإضافة بأصالة في منتج معين أو عمليات محددة لذلك فهو يعتبر تطوير أو تحسين لمنتج موجود أو إطلاق منتج جديد للسوق وكذلك تطوير وابتكار عملية جديدة أو تحسين عملية موجودة أصلا وإجمالا يمكن أن نحدد الإبداع التكنولوجي بالآتي:

- منتج جديد تماما يدخل السوق.
- تحسين منتج موجود في السوق.
- عملية جديدة تماما.
- تحسين عملية موجودة.
- خدمات[2].

دوافع الإبداع التكنولوجي:

- المنافسة الحادة في السوق.
- الثورة العلمية.
- تكنولوجيا المعلومات.

---

(1) محمد أحمد عبد الجواد، نفس المرجع، ص 71.

(2) صالح مهدي محمد العامري، طاهر محسن منصور الغالبي، الإدارة والأعمال، دار وائل، عمان، الطبعة 2، 2008، ص 713.

- إمكانية الإنتاج بحجم كبير.

- أزمة الطاقة.

- التسهيلات والمساعدات الحكومية.

مفهوم الابتكار:

أصبحت الشركات تمتلك الموارد الكبيرة والتقنية العالية والخبرات الفنية والإدارية الخاصة بالتعامل مع الابتكار بوصفه نشاطا منظما ومتميزا من أجل الوصول إلى ما هو جديد كليا أو جزئيا والأهم هو امتلاك هذه الشركات لرؤية إستراتيجية للابتكار تمكنها من تحقيق الميزة التنافسية. وما يدل هذا التحول هو الزيادة الكبيرة في الموارد المخصصة للبحث والتطوير[1].

والابتكار مجموعة من العوامل المؤثرة فيه منها الخصائص الشخصية، الخصائص التنظيمية ومجموعة عوامل البيئة في المجتمع.

الابتكار[2]: فهو التطبيق العملي للإبداع خصوصا في مجالات الأعمال والتجارة والصناعات وبعض المنتجات.

ولتوخي الدقة يستخدم مصطلح الإبداع في المجالات الفنية والأدبية بشكل أكثر كما أن الابتكار يستخدم في المنتجات والصناعات.

---

(1) نجم عبود نجم، إدارة الابتكار المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة، دار وائل، عمان، طبعة 1، 2007، ص 16.

(2) أحمد الخطيب، عادل سالم معايعة، الإدارة الحديثة (نظريات وإستراتيجيات ونماذج حديثة، علم الكتب الحديث، جدار للكتاب العالمي، ط1، 2009، ص 421.

المبحث الثاني: المؤسسة والمحيط.

إن دراسة محيط المؤسسة أصبح من الأمور المهمة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية لأنها دائما في علاقة مستمرة معه وتتبادل معه مختلف وسائل الإنتاج. كما أنها تأخذه في عين الاعتبار للتأثيرات المتبادلة بينهما. وعليه سوف يتم دراسة ماهية المحيط، وعموميات حول المحيط.

المطلب الأول: ماهية المحيط.

من بين أولى اهتمامات المؤسسة الاقتصادية محيطها لما لها من انعكاس كبير على سياساتها وإستراتيجيتها. لهذا سوف يتم من خلال هذا المطلب توضيح المحيط من خلال تعريفه واستنتاج مكونات، أنواع ومختلف تصنيفات المحيط.

الفرع الأول: تعريف المحيط.

لقد زادت أهمية دراسة المحيط من طرف المؤسسة بعد وقوعها في عدة مشاكل وعدة أزمات اقتصادية لأن الدراسات في الأول لم تعطي المحيط أهمية كبيرة خاصة المحيط الخارجي فهناك دراسات قامت بدراسة العلاقات الرسمية وأخرى العلاقات الغير رسمية في المؤسسة ومن أجل حل هذه المشاكل التي كانت تتخبط فيها لاحظت أهمية دراسة المحيط الخارجي سيتضح فيما يلي:

فقد أعطت عدة تعاريف:

فعرفها W.Dill: "محيط العمل الخاص بالمؤسسة، هو ذلك الجزء من المحيط الإداري (الذي يلائم عملية وضع وتحقيق الأهداف الخاصة بالمؤسسة)، ويتكون هذا المحيط من خمسة

مجموعات من المتعاملين، هي الزبائن والموردين والعاملين، والمؤسسات المنافسة، بالإضافة إلى جماعة الضغط أو التأثير كالحكومات واتحادات العمال وغيرها"[1].

كما عرفت أيضا على أنه مجموعة عناصر مؤثرة ولكن غير متحكم فيها من قبل المؤسسة، فهي تؤثر على خدمات هذه الأخيرة إما إيجابيا أي فرص نجاح أو سلبيا كتهديد مباشر[2].

أيضا على أن "البيئة تمثل الإطار العام الذي توجد أو تعمل فيه المنظمة، ويتضمن ذلك مختلف المتغيرات السائدة في المجتمع من قيم فكرية وحضارية وأبعاد مادية مختلفة"[3].

ومن كل هذا يمكن إعطاء تعريف شامل حول المحيط أنه هو كل ما يكون حول المؤسسة ويؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وأساس نجاحها مبني على المعلومات المأخوذة منها.

ومن كل هذا وذاك يمكن تحديد مكونات المحيط.

الفرع الثاني: مكونات المحيط.

بالرغم من وجود اختلاف في تقسيم المحيط إلا أنه من المتفق على أن المؤسسة مهما كان قطاعها أو نشاطها، لها نفس العوامل التي تؤثر فيها لكن بدرجات متفاوتة وذلك حسب ما تراه كل مؤسسة من أهمية كل عنصر من العناصر ومنه يمكن توضيح مكونات المحيط في الشكل التالي:

---

(1) ناصر دادي عدون، نفس المرجع، ص 77.

(2) عبد الرزاق بن حبيب، نفس المرجع السابق، ص 37.

(3) د.خليل محمد حسن الشماع، د.خضير كاظم حمود، نظرية المنظمة دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، 2005، ص 187.

الشكل رقم (1-3) مكونات المحيط

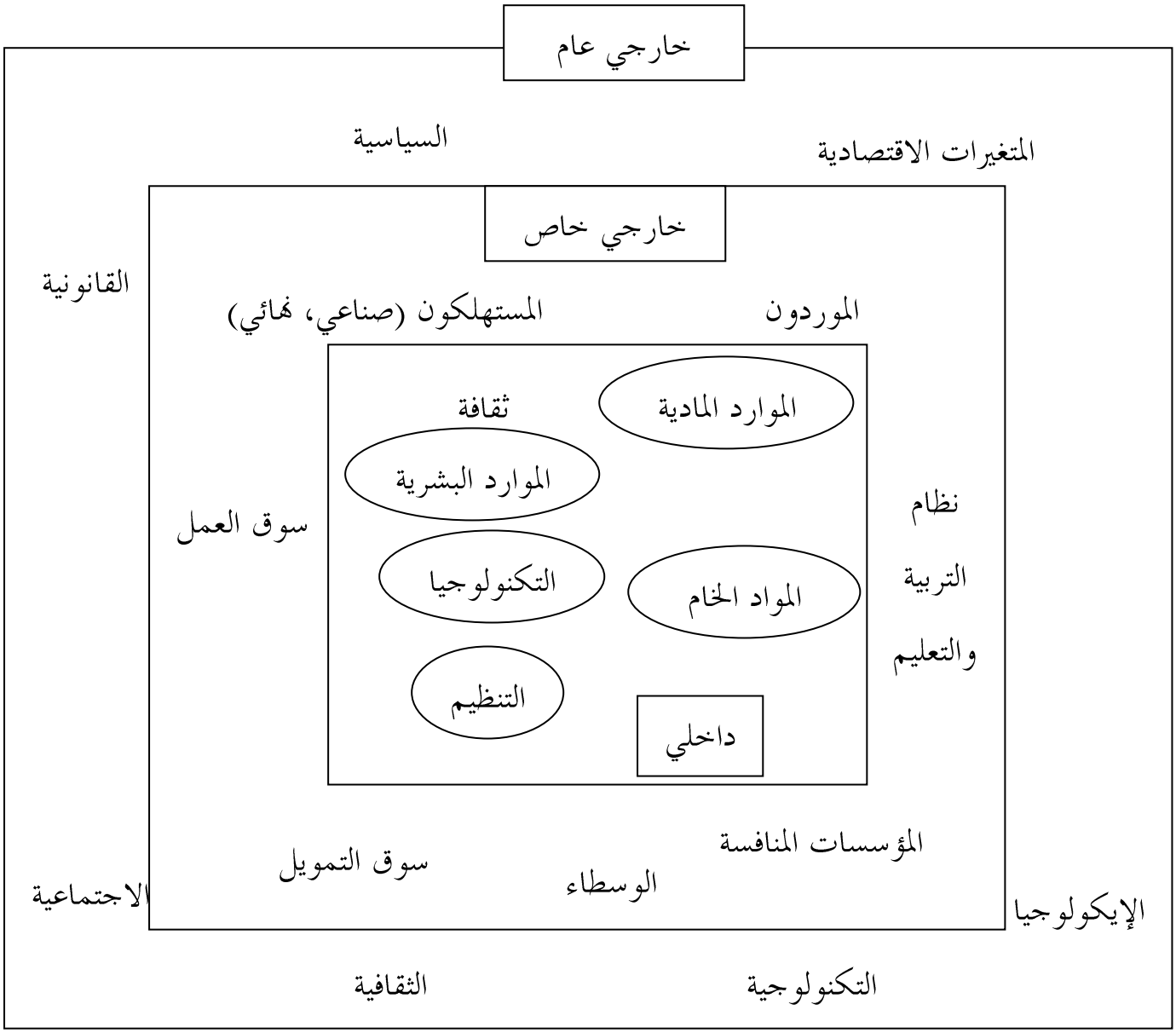

مكونات المحيط

المصدر: ناصر دادي عدون، نفس المرجع، ص 25

أ- **المحيط الداخلي:**

هو المحيط الذي يبني المؤسسة وتعتمد عليه في نشاطها حيث أنه يتكون من كل الموارد الموجودة داخلها ومنها: النظم الإدارية والإنتاجية والمالية والتسويقية والبشرية وكل التعاملات الرسمية وغير الرسمية، النظم المعلوماتية والتكنولوجية والاتصالات المستخدمة وكل ما تحتويه المنظمة من أدنى مستوى إلى أعلاه.

ب- **المحيط الخارجي:**

لأن المحيط الخارجي للمؤسسة هو كل شيء خارج حدودها ويؤثر فيها بطريقة رسمية أو غير رسمية ولهذا يمكن تقسيم المحيط الخارجي إلى قسمين وهما:

1- **المحيط الخارجي القريب:**

يتضمن مفهوم هذا المحيط كل الأنظمة التي تكون قريبة من المؤسسة والتأثيرات متبادلة فيما بينهما بطريقة مباشرة حيث تكون فيها المؤسسة قريبة جدا من الأسواق وتتكون من:

أ- **سوق المال:** وهو أحد أهم الأنظمة الاقتصادية حيث أنه يتكون من البنوك والمؤسسات المالية التي تساهم في تدعيم وتنشيط الاستثمار عن طريق القروض والسندات.

ب- **سوق العمل:** هو السوق الذي تبحث فيه المؤسسة عن المؤهلات التي تحتاجها في تسيير نشاطها وتحقيق أهدافها وإستراتيجياتها.

ج- **سوق التموين:** هو السوق الذي تلجأ له المؤسسة لتلبية حاجياتها من مواد أولية لتدعيم نشاطها.

د- **سوق السلع والخدمات:** وهو السوق الذي تزيد فيه شدة المنافسة حيث تلتقي في المؤسسة كعارضة لمنتجاتها مع مؤسسات أخرى والمستهلكين بكل أنواعهم (صناعي أو نهائي) من جهة أخرى.

هـ- **الجماعات المحلية:** وهذا العنصر يعتبر مهم حيث أنه يمثل الحامي والمقيد لمهام المؤسسة في آن واحد.

ي- **الأنظمة الاجتماعية:** وهي عبارة عن أنظمة تقوم بحماية المجتمع مهما كان مثل منظمة حماية المستهلك، النقابات العمالية، منظمة حماية البيئة إلى غير ذلك من المنظمات.

2- المحيط الخارجي البعيد:

وهو الجزء الثاني من المحيط الخارجي لكن سمي بالبعيد لأنه بعيد عن المؤسسات لكن هذا لا يعن عدم وجود علاقة بينه وبين المؤسسات الاقتصادية لأن العلاقة تكمن في حاجة هذه الأخيرة هذا الجزء الأكبر الذي يضم الجزء الأصغر وهو المحيط القريب ومنه يمكن تقسيمه كما يلي:

أ- المتغيرات الاقتصادية:

يعتبر من أهم المتغيرات الأساسية التي تؤثر في جميع المتغيرات الأخرى بصفة عامة في أنشطة المؤسسة الاقتصادية بصفة خاصة وذلك من خلال التأثير على الأسعار، كميات المنتجات، فعالية الإنتاج، الموارد الخام، المعلومات، إلى غير ذلك من المتغيرات، ومنه يتضح أن للمؤسسة تفاعلات وتداخلات مع هذا النظام، باعتبارها كنظام اقتصادي بدورها، وتخضع فيه لأهم القيود والشروط التي تسعى إلى التكيف معها[1].

[1] ناصر دادي عدون، نفس المرجع السابق، ص 81.

ب- المتغيرات الاجتماعية والثقافية:

يعتبر الفرد عامل مهم مكون للمجتمع بصفة عامة وبالمؤسسة بصفة خاصة فهو المستهلك والعامل والمسير في آن واحد ولهذا هو يؤثر في المجتمع والمجتمع يؤثر فيه ومنه يمكن القول أن المتغيرات الاجتماعية مهمة أيضا حيث أنها تحدد العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، وأيضا يتم فيه تنظيم السلطة، انطلاقا من حق الفرد في التحكم في أشيائه الخاصة[1]. لكن المتغيرات الاجتماعية تحكمها مجموعة من المتغيرات الأخرى منها المتغيرات الثقافية التي تؤثر بشكل كبير على المتغيرات الاجتماعية فالمركبات الثقافية هي أساس بناء ثقافات المجتمع. لهذا فإن الفترة التي يعيشها الفرد في مجتمع معين وأسرة معينة يؤثر على تكوينه في مجتمع معين وأسرة معينة يؤثر على تكوينه ومعتقداته وبالتالي على سلوكه وعلى تفكيره في معالجة المشكلات التي تواجهه.

وباعتبار المؤسسة بنت الثقافة السائدة في المجتمع يجب عليها اتخاذ قراراتها ليس بمعزل عن الأعراف والتقاليد الثقافية لكي لا تخرج عن الاستجابة والتكيف المطلوب منها[2].

ج- المتغيرات القانونية والسياسية:

تعتبر القوانين هي التي تحدد الممارسات الاقتصادية والتجارية والسياسية وحتى الاجتماعية فالقوانين لا تقل أهميتها عن أهمية المتغيرات الأخرى فهي الحامية التي تقوم بحماية ممتلكات الأشخاص والحد من الاحتكار وحماية المستهلكين ...الخ من القوانين والمعاملات القانونية أما فيما يخص السياسات فهي تمثل مجموعة من الخطط والقيود التي تؤثر في جميع

(1) ناصر دادي عدون، نفس المرجع السابق، ص 82.

(2) خليل محمد حسن الشماع، خضير كاظم حمود، نفس المرجع، ص 193.

أنشطة المؤسسة وفي سعيها لتحقيق أهدافها[1]. وبالتالي يمكن القول أنها تعتبر المؤسسة نظاما سياسيا فرعيا يتم فيه تنظيم وتوزيع السلطة دون انفصال عن النظام السياسي الخارجي[2].

د- المتغيرات الإيكولوجية:

هي تهتم بالعلاقات بين الكائنات الحية والمحيط[3]. أصبحت هذه المتغيرات لا تقل أهمية عن المتغيرات الأخرى فالدراسات الحالية أصبحت تهتم بحماية المحيط والتقليل من التلوث الذي يؤثر في البيئة والكائنات الحية وبالتالي التأثير على الأفراد وهذا ما ينعكس سلبا على المجتمع والمؤسسة ولهذا يتم ملاحظة أن هناك حملات تحسيسية تقوم بتوعية المجتمع للحفاظ على محيطهم.

الفرع الثالث: مختلف تصنيفات المحيط.

لقد اختلف المفكرين في تحديد صنف واحد للمحيط لكنهم تقريبا اتفقوا على مضمون التصنيفات وفيما يلي سوف يتم توضيح هذه التصنيفات:

(1) خليل محمد حسن الشماع، خضير كاظم حمود، نفس المرجع، ص 193.

(2) ناصر دادي عدون، نفس المرجع، ص 82.

(3) عبد الرزاق بن حبيب، نفس المرجع، ص 42.

الشكل رقم (1-4) مختلف تصنيفات المحيط

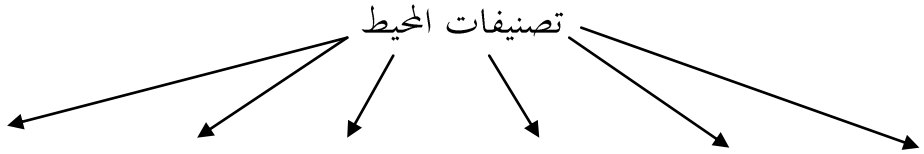

المصدر: من إعداد الباحثة.

1- المحيط المباشر وغير المباشر:

يقسم المحيط حسب هذا التصنيف إلى محيط مباشر أو قريب ويشمل الأطراف والمتغيرات التي تتعامل بشكل مباشر مع المؤسسة وهي مجموعة من الأنظمة الفرعية تحت النظام الأوسع وهو محيط المؤسسة الأبعد[1].

أما المحيط الغير مباشر هو الوسط العام ويمكن توزيعه إلى عدة أنظمة متفاعلة، وتكون نضاما أشمل تحوي نضام الوسط المباشر[2].

(1) ناصر دادي عدون، نفس المرجع، ص 80.

(2) ناصر دادي عدون، نفس المرجع، ص 81.

2- الماكروبيئة والميكروبيئة:

وقد اتسم هذا الاتجاه بتقسيم البيئة إلى الماكروبيئة أي الإطار الكلي الذي يجمع الاتجاهات الكبرى لتطور المجتمع[1].

أما الميكروبيئة: أي الإطار الجزئي الذي ينطوي على العناصر التي هي في اتصال مباشر مع المؤسسة[2].

3- البيئة الفعلية والبيئة المدركة:

إن أي بيئة لا يمكن تصنيفها إلا إذا اتضح للمدير الفرق بين البيئة الواقعية والمدركة، وفي الواقع أن بعض البحوث لاحظت أن المقاييس المستخدمة في قياس البيئة الفعلية لا تربطها علاقة قوية بالمقاييس الخاصة بالبيئة المدركة حيث أن البعض يمكن أن يحدد مقاييس خاصة وبها يتم تحديد العناصر التي من خلالها يتم تحديد صنف البيئة. ومن هذا يمكن القول أنه كل منظمة تضع لنفسها بيئة خاصة، وإن تكوين هذه البيئة يعتمد على الإدراك[3].

4- البيئة العامة والخاصة:

أيضا يمكن إيجاد تصنيف آخر لمحيط المؤسسة وهي البيئة العامة والخاصة، فبالرغم من صعوبة الفصل بينهما نظرا لوجود التداخل والتأثير المتبادل بينهما. إلا أنه يمكن ملاحظة الفرق فيما يلي:

فالبيئة العامة هو الإطار الذي تعمل فيه جميع المؤسسات المتأثرة بجميع الظروف الاقتصادية، السياسية، القانونية، الاجتماعية، الثقافية، التكنولوجيا وحتى الإيكولوجية

---

(1) عبد الرزاق بن حبيب، نفس المرجع السابق، ص 37.

(2) عبد الرزاق بن حبيب، نفس المرجع السابق، ص 37.

(3) مؤيد سعيد السالم، نظرية المنظمة "الهيكل والتصميم"، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2005، ص 111-112.

والظروف التعليمية. حيث تعتبر كمحدد أساسي لحركة المؤسسة في تنفيذ خططها وسبل أدائها للعمل وتحقيق أهدافها[1].

أما البيئة الخاصة أو الأقرب هي تلك البيئة التي تعيش داخل شبكتها المؤسسة المعنية وتوضح علاقتها مع المؤسسات الأخرى ذات التأثير المباشر على عمل المؤسسة المعنية[2]. وهي تدخل ضمن البيئة العامة لكن هي خاصة بالنسبة للمؤسسة لأن لها علاقة مباشرة معها.

5- المحيط الداخلي والخارجي:

اتخذ المحيط هذا التصنيف أيضا وذلك على أساس ما هو داخلي وخارجي للمؤسسة حيث أن المحيط الداخلي هو كل ما يتعلق بالمنظمة ذاتها[3]، من تنظيم رسمي وغير رسمي والاتصالات الموجودة وكل ما يتعلق بإطار المؤسسة نفسها.

أما المحيط الخارجي فهي تشمل جميع المتغيرات التي تقع خارج إطار المؤسسة ذاتها والتي لا تستطيع التأثير فيها تأثيرا كبيرا أو مباشرا، وإنما تؤثر في مسارات عمل المؤسسة ذاتها[4].

الفرع الرابع: أنواع المحيط.

يعتبر المحيط عامل مهم أخذ انتباه كثير من الباحثين لأن أي مؤسسة يعتمد نجاحها على قدرتها فهم وتحليل محيطها.

---

(1) خليل محمد حسن السماع، خضير كاظم محمود، نظرية المنظمة، دار المسيرة، الطبعة 2، 2005م، 1425هـ، ص 189.

(2) مؤيد سعيد السالم، نفس المرجع، ص 111.

(3) خليل محمد حسن الشماع، خضير كاظم حمود، نفس المرجع، ص 189.

(4) خليل محمد حسن الشماع، خضير كاظم حمود، نفس المرجع، ص 189.

كلن هناك أنواع مختلفة من المحيطات وكل باحث كيف قسم محيط المؤسسة فحسب دراسات إمري وترست ينقسم المحيط إلى أربعة أقسام وهي كما يلي[1]:

أ- **المحيط الهادئ العشوائي**: إن التهديد في هذا النوع من المحيط قليلة والتغيرات الحاصلة بطيئة وعدم التأكد فيها واطئ.

ب- **المحيط الهادئ التجميعي**: أيضا محيط قليل التغير إلا أن هناك تهديدات في شكل تحالفات، الأمر الذي يفرض على المؤسسة التعرف على هذه التهديدات.

ج- **المحيط القلق**: هي أكثر تعقيدا بالمقارنة بالمحيطين السابقين، فيها عدة منافسين يتجهون إلى غاية واحدة وقد تكون واحدة أو أكثر من المؤسسات القوية تتمكن من السيطرة على المحيط.

د- **المحيط الهائج**: وهي أكثر المحيطات حركة وتغير وتعقيد، حيث عنصر عدم التأكد فيها عالي جدا لأن التغير مستمر والمتغيرات البيئية متداخلة متفاعلة مع بعضها. لذا فإنها تتحرك معا وتسبب تغيرات قوية على المؤسسة، ولأن التغيرات التي تحدث كبيرة وجوهرية ويصعب التنبؤ بها لذلك نجد جهود الإدارة في التخطيط لها غالبا ما تكون عقيمة.

المطلب الثاني: عموميات حول المحيط.

من أجل استكمال الدراسة حول المحيط سوف يتم دراسة أهداف ، خصائص ومختلف التأثيرات المتبادلة بين المؤسسة والمحيط.

---

[1] مؤيد سعيد السالم، نفس المرجع السابق، ص 114-115.

الفرع الأول: الأهداف من دراسة المحيط.

تعتبر المؤسسة الاقتصادية كجزء من سلسلة من التعاملات الاقتصادية وإذا أرادت ضمان بقائها واستمراريتها مع تحقيق الربح فهي بحاجة إلى دراسة ومراقبة وجمع معلومات حول المحيط التي تعتبر كجزء منه.

وفي السنوات الأخيرة زاد المحيط تعقيدا وتغيرا وزادت حدة المنافسة والذي يستوجب على المؤسسة القيام بتكثيف جهودها من أجل دراسة البقاء والاستمرارية في هذا المجتمع الاقتصادي.

الفرع الثاني: خصائص المحيط.

إن استحالة تحديد فواصل وحدود دقيقة بين مختلف أبعاد المحيط حسب قول قاستر وجيوفاني Gastro giovani جعل من هذا الأخير ذا خصائص متعددة ومتداخلة، أين أصبح التفريق منها أمرا معقدا بعض الشيء، ويمتاز هذا المجال بكثرة الدراسات حوله واستحواذه على اهتمام باحثين عدة[1].

وتم تقسيم خصائص المحيط كما يلي[2]:

---

(1) سمير صلحاوي، الحوادث المهنية وآثارها على تنافسية المؤسسة دراسة حالة مؤسسة سونلغاز، وحدة بسكرة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تحت إشراف: عبد الناصر موسي، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2007-2008، ص 09.

(2) لهواري سعيد، آيت عكاش سمير، مداخلة بعنوان: دراسة العلاقة بين المؤسسة، الإستراتيجية والمحيط الذي تعمل فيه المؤسسة، الملتقى الدولي حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسة الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، نوفمبر 2010، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص 9-11 مأخوذ عن

Gael Gueguen : face aux turbulence l'entreprise doit elle etre réactive ? p 7. http:// labocolloques, voila.net/ 08 said lahouari 11.pdf. le 7/03/2014 a 14 h 28.

1- درجة التعقيد:

يعتبر Genelot، أن تعقيد المحيط مرتبط بكل الأحداث التي يصعب فهمها والتحكم فيها، والفرضية التي قدموها الباحثين هي كلما كانت درجة التعقيد كبيرة، كلما كان واجب على المؤسسة أن تكون أكثر تنظيم، وقابلة للتكثيف، وكذلك مرنة، يكون النظام معقد عندما يكون عدد كبير من الأعوان. وأن العلاقات بين هذه الأعوان قوية وتبادلية، هذا التعريف متعلق بمدى تنوع وعدم تجانس العناصر المكونة للنظام، تواجه المؤسسة هذه الحالة في حالة كون عناصر المحيط التي تأخذهم المؤسسة بعين الاعتبار في اتخاذ القرار تتميز بالتعدد وعدم التجانس، بحيث أن المؤسسة في حاجة أن تكون لها علاقات مع مختلف عناصر المحيط، إدراك درجة أو وضعية التعقيد يمر عن طريق صعوبة تحديد أسباب ونتائج علاقات المؤسسة.

2- عدم التأكد:

حالة عدم التأكد الذي يتميز بها المحيط تعود إلى عدم توفر المعلومات بالشكل الكافي، وفي الوقت المناسب، المتعلقة بالعوامل المشكلة للمحيط، والتي ينتج عنها عدم قدرة تقدير آثار قرار معين على المؤسسة وتعود أسباب عدم التأكد إلى سببين أساسيين هما:

- داخلية وتتمثل في عدم كفاءة نظام المعلومات مثلا.

- خارجية وتتمثل مثلا في التوتر، التغير والتنوع ...

3- الديناميكية:

ديناميكية المحيط ينتج عنها غياب نماذج، وينتج عنها عدم القدرة على التوقع بالمحيط وهذا بسبب درجة التغيير وتنوع العوامل المكونة للمحيط، ويمكن أن تتمثل ديناميكية المحيط في:

- السوق: عدد وتنوع الزبائن في تزايد.

- التنافسية: عدد المنافسين والعروض المقدمة في تزايد.

- التكنولوجيا: التطور المستمر للتكنولوجيا.

في حالة كون درجة ديناميكية التنافسية ودرجة الديناميكية التكنولوجيا مرتفعة، فإن حالة عدم التأكد بصفة عامة مرتفعة فإن الميزات التنافسية تصبح قصيرة المدى، والمؤسسة مجبرة على الحفاظ على هذه الميزات.

4- الاضطرابات:

وتتمثل في إيجاد صعوبات في إعداد الخطة الإستراتيجية، يمكن تعريف الاضطرابات التي تحدث في المحيط على شكل تسلسل الأحداث عبر الزمن، تكون أقل أو أكثر في صالح المؤسسة، ولكن لا يمكن توقعها. وعادة ما تكون جديدة، فهي نتيجة لتراكم الآثار السلبية للديناميكية (تغيرات سريعة بدرجة مرتفعة) ولدرجة التعقيد (صعوبة فهم المحيط) وكذلك للآثار السلبية الناتجة عن عدم التأكد (آثار عدم إمكانية التوقع، إذن وجود الاضطرابات دليل على محيط غير ثابت.

الفرع الثالث: التأثيرات المتبادلة بين المؤسسة والمحيط.

من خلال الدراسات الحديثة تمت ملاحظة أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على المحيط خصوصا بعد دراسات H.Simon الذي أكد على أن المؤسسة هي عبارة عن نظام مفتوح والتأثيرات قائمة بشكل كبير بينها وبين المحيط وسوف يلاحظ ذلك وهذه التأثيرات كما يلي:

1- **تأثير المؤسسة في المحيط:** تعتبر المؤسسة جزء من نظام أوسع فأي خلل بها يؤدي إلى تدهور الاقتصاد ككل لأنها عبارة عن حلقة من سلسلة اقتصادية وبالتالي فهي تأثر في المحيط من عدة نواحي اجتماعية واقتصادية، وهذا كما يلي:

أ- **أثار اجتماعية:** إن أي مؤسسة اقتصادية مهام كان نشاطها فهي تؤثر بطريقة إيجابية أو سلبية على المجتمع مثلا قامت مؤسسة بتشخيص محيط معين فوجدت أن هناك منافس مهم خرج من السوق فهذه تعتبر فرصة لها بكسب هذا الجزء وذلك عن طريق فتح فرع لها قريب من هذه الفرصة وبالتالي هي بحاجة إلى عمالة فقامت بفتح مناصب شغل الذي يقوم بامتصاص البطالة والمؤسسة بما أنها تعتبر مهمة ولها مكانة عالية في السوق فهي بحاجة إلى عمالة ذات كفاءة عالية فمنه سوف تؤثر على هذه العمالة في القطاعات الأخرى عن طريق الإغراء وذلك يكون بالرفع من الأجور فهي بهذه الطريقة تؤثر على الأجور في جميع القطاعات لأنه كل مؤسسة تحاول الاحتفاظ بكفاءاتها بنفس الطريقة، لكن هذا لا يعني أن المؤسسة بهذه الحالة قد استغلت هذه الفرصة لأنها عند قيامها بنشاطها سوف تقوم بإنتاج سلع وتحتاج إلى بيعها فهنا يدخل دور التسويق الذي يؤثر على الأفراد ويقوم بجلبهم وبالتالي هي تؤثر على نمط استهلاكهم والذي يساعد المؤسسة إلى دوران نشاطها. والعكس صحيح إذا قامت مؤسسة بتصفية نشاطها.

ب- **الآثار الاقتصادية:** لا يمكن التكلم عن مجتمع دون التكلم على اقتصاده فيعتبر الاقتصاد هو أساس نجاح أي مجتمع وتطوره وبالتالي الرفع من مستواه المعيشي.

نأخذ مثال حول منطقة حاسي مسعود التي هي منطقة في الجنوب والتي كانت تخلو من النشاط الاجتماعي والاقتصاد في آن واحد وعند اكتشاف البترول والتي تعتبر مادة أساسية لجميع الأنشطة الاقتصادية فقامت شركة سوناطراك بإنشاء سياج لها في هذه المنطقة

وبالتالي هي بحاجة إلى عمالة لكن المنطقة هي صحراوية ويصعب العيش فيها فأثرت بالطريقة التي تم التكلم عنها وهي عن طريق الأجور لجلب أكبر قدر ممكن من اليد العاملة التي تحتاجها ولمن هذه العمالة تحتاج إلى مساكن ومرافق عامة التي وفرتها هذه المؤسسة وهي بهذه الطريقة قامت بدفع عجلة التعمير لكن هذه العمالة لها حاجيات خاصة فبدأت تظهر منشآت تجارية لتلبية هذه الرغبات الاستهلاكية، لكن هذه المؤسسة هي ذات نشاط ثقيل تحتاج إلى سلع من أجل نشاطها فبالتالي هي بحاجة إلى منتجات وسطية أو نصف مصنعة من أجل تكملت دورتها الاقتصادية وبالتالي التأثير على التكامل الاقتصادي بتشجيع مؤسسات أخرى على الظهور. وبما أنها مؤسسة ضخمة ولها مكانة كبيرة بالأسواق فهي تؤثر أيضا على الأسعار بالزيادة أو النقصان من أجل التأثير على المستهلك.

2- تأثير المحيط في المؤسسة:

يعتبر المحيط عامل نشط ديناميكي يؤثر كثيرا في أهداف المؤسسة ولهذا يجب أخذ عناصره بعين الاعتبار والاهتمام بها فأول عنصر هو الفرد حيث أنه عامل فعال ومحرك فيها من المحيط الخارجي لكن يؤثر حتى في المحيط الداخلي للمؤسسة وذلك عن طريق المسير والعامل فهم أشخاص تتوقف عليهم بشكل كبير نشاط المؤسسة فإذا تمتعوا بكفاءة ونزاهة عالية هذا سوف يعود عليها بالنفع والحصول إلى أعلى وأفضل النتائج فلهذا يجب الاهتمام بهم وتكوينهم أحسن تكوين ومنه يقول ألفريد مارشال أحسن ضروب رأسمال هي التي تستثمر في العامل البشري لأن تكوين الفرد يؤدي إلى تفعليه وتنشيطه أكثر فهو عامل حيوي له أفكار تطويرية وكلما زاد تطوير الفرد زاد في تطوير المؤسسة وعوامل إنتاجها وتسييرها وبالتالي ربح التكاليف وزيادة الأرباح والاستمرارية لكن الفرد لا يعتبر عامل مسير فقط وإنما هناك شخص آخر له تأثير على المؤسسة وهو المستهلك الذي هو أيضا له انعكاسات على

المؤسسة فإذا نجحة المؤسسة في نشاطها دون النجاح في كسب المستهلك فهذا سوف يؤدي إلى فشل مهامها لذا فهي يجب أن تأخذ المستهلك كمركز نشاطها وتحاول تلبية رغبات أكبر قدر ممكن لأنه إرضاء الناس غاية لا تدرك ولهذا هي تحاول بقدر الإمكان جلب والتأثير على عادات المستهلكين وذلك حسب عاداتهم الاستهلاكية وحسب قدرتهم العقلية والتكوينية.

ومنه يلاحظ أن الإنسان هو المحرك الأول في هذه الحياة لأنه يعتبر المخلوق الوحيد القادر على التصرف بحكمة ومنطق، وتتحدد نتائج هذا التصرف بكيفية إنجازه، وهذه الكيفية ترتبط بدورها بنوعية تكوينه وثقافته[1].

لكن المؤسسة هي عبارة عن كيان اقتصادي ويتوقف بناء هذا الكيان على عوامل الإنتاج ومن بين أهم هذه العوامل لدينا المواد الأولية حيث بتوفرها تعمل المؤسسة بطمأنينة أما بنذرتها تسقط في التعطل أو التوقف عن النشاط لهذا تحاول المؤسسة إبقاء نشاطها دائم الدوران وذلك بتوفير هذه المواد والاحتفاظ بها في المخازن واستعمالها في الوقت المناسب واستخدام أحسن أسلوب للتخزين مثل أساليب FIFO وLIFO ومع التطور التي وصل إليه المجتمع بصفة عامة والاقتصاد بصفة خاصة فإن العامل المهم الآخر في عوامل الإنتاج وهو العامل التكنولوجي حيث تعرف التكنولوجيا على أنها منهج التشغيل الصناعي وبالتالي يمكن القول أنها ليست فقط الآلات المستخدمة وإنما هي أيضا المناهج العلمية المستخدمة في التسيير لرفع إنتاجية العمل وترقية مستوى الإنتاج في المؤسسة على العنصر البشري ويكون ذلك سواء في اختراع وإنتاج الآلات أو في فهمها واستعمالها[2].

---

(1) ناصر دادي عدون، نفس المرجع، ص 83.

(2) ناصر دادي عدون، نفس المرجع، ص 85.

المبحث الثالث: عموميات حول اقتصاد السوق.

إن اقتصاد السوق بات واقعا يوميا في العالم العربي وليس خيارا نظريا وحسب بل هو مستقل يحمل في طياته إلغاء بعض الاحتكارات الاقتصادية، وعليه ارتأينا أن ندرس هذا الاقتصاد ماذا يحمل في طياته والعوامل.

المطلب الأول: ماهية اقتصاد السوق.

إن فكرة اقتصاد السوق ليست بالفكرة الجديدة وإنما ظهرت بوادرها مع ظهور المدرسة الكلاسيكية وشعارها "دعه يعمل دعه يمر" حيث ترى هذه المدرسة أن للاقتصاد قوانينه الخاصة به، وهذه القوانين هي التي تعمل على موازنة هذا الاقتصاد بدون تدخل أيا كان، وأن أي تدخل من الدولة سوف يقوم بعرقلة سيره.

الفرع الأول: نشأة وتطور النظام الحر.

يعتبر النظام الحر هو أساس الاقتصاد الحالي ولهذا فكان من الضروري معرفة تطوره:

يعتبر انهيار النظام الإقطاعي هو أساس ظهور نظام آخر وهو نظام الرأسمالية التجارية والذي أتى هذا النظام بفكر جديد ومدارس جديدة أطاحت بالدعائم الفكرية التي كان يقوم عليها النظام الإقطاعي والتي كانت تستند أساسا على سيطرة الكنيسية أما النظام الجديد فهو نظام تجاري يهدف إلى دعم وتطوير طبقة جديدة وهي طبقة التجار وبذلك ظهرت أول مدرسة وهي المدرسة التجارية، وهي مدرسة كانت تهتم بهذه الطبقة لكنها كانت تنادي بتدخل الدولة التي تنظم الحياة التجارية.

كان المركنتيايين يشيدون بالمساعي الفردية والحرية والمزاحمة، لكنهم لا يفهمون ذلك ضمن إطار تدخل الدولة.

كان المركنتلين يقومون على مجموعة من المبادئ التي كانت تسيطر على حياتهم الاقتصادية والصناعية وبالتالي كان من واجب الدولة مراقبة وفرض كل القرارات لتبقى هي المتحكم الأول والأخير على زمام أمور الدولة. ومنه اعتبرت هذه المدرسة أن النقد هو مستودع للقيمة دون اعتباره أداة للمبادلة، ويجب الاهتمام بمصلحة الوطن قبل الاهتمام بمصلحة الأفراد، ورغم أن المركانتيلين كانوا يشجعون المساعي الفردية والحرية والمزاحمة، لكنهم لا يفهمون ذلك إلا ضمن إطار تدخل الدولة.

مع بداية القرن الثامن عشر بدأ هذا المذهب بالتلاشي وساعد ذلك تكوين طبقة جديدة صناعية التي كانت تنادي بالحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني ومنه ظهر مذهب جديد وهو المذهب الكلاسيكي على يد "آدم سميت" الذي فتح عهدا جديدا للفكر الاقتصادي من خلال كتابه الشهير "ثروة الأمم"[1].

في منتصف القرن 18 بدأ عهد جديد للنظام الاقتصادي وبدأت الأفكار الرئيسية للنظام الرأسمالي وذلك على يد F.Quesnay قبل البدأ في توضيح تطور الاقتصاد يجب توضيح فرق مهم بين الاقتصاد الحر والخوصصة، فهذا الأخير هي عبارة عن تحويل الاقتصاد كله في يد الخواص وعدم وجود أثر للمؤسسات العمومية وبيع كل ممتلكات الدولة (المؤسسات العمومية) الصناعية والإنتاجية) إلى الخواص، أما الحرية فهي يمكن التعايش بين المؤسسات العامة والخاصة في آن واحد وفي سوق منافسة واحد وأحسن مثال على ذلك المؤسسات العمومية الفرنسية التي تتعايش في اقتصاد رأسمالي حر (SNCF).

(1) شريف شكيب أنور، بن منصور عبد الله، الاقتصاد السياسي وتاريع الوقائع الاقتصادية المعاصرة، محاضرات للسنة الاولى ليسانس علوم اقتصادية، جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان، تلمسان 2003 ، ص 23.

والذي ظهرت على يده المذهب الفيزيوقراطي والأساسي فيها. أن كل الظواهر الاقتصادية هي كظواهر طبيعية تخضع لقوانين طبيعية لا دخل لإرادة الإنسان فيها. وإنما هناك مبادئ أخرى تحكم جميع الأطراف وهي:

* مبدأ المنفعة الشخصية: كل شخص يحقق منافعه الشخصية وبذلك يقوم بتحقيق المنفعة العامة بطريقة أوتوماتيكية.

* مبدأ المنافسة: هو المبدأ المكمل للمبدأ الأول وهو أن الشخص من أجل تحقيق منفعته الشخصية يدخل في منافسة مع الآخرين سواء كان مستهلكا أو منتجا وسوءا كان من نفس البلد أو من بلدان آخرين.

وقد كان F.Quesnay (كيني) طبيبا وقد أدخل الطب في الاقتصاد. وحاول توضيح أن للاقتصاد قلب نابض هي الطبيعة (أوضح ذلك من خلال اللوحة الاقتصادية[1]. وأهم تركيز فيها هي الزراعة.

ومن كل هذا وذاك يمكن القول أن الفيزيوقراط اهتموا بالرأس المال الإنتاجي الذي يهم في الإنتاج أما المركنتيليين الذي التفتوا إلى الرأس المال التجاري الذي يعمل في التداول. وأعطوا الصورة الصحيحة عن العلاقة بين الإنتاج والتبادل. فالإنتاج هو مصدر الثروة الوحيدة والتبادل هو يقوم بتبادل متعادلات، ولا يخلق ثروة ولا يزيدها.

لكن ما يعاب عنها أنها أهملت جانب آخر يخلق قيمة وهو الجانب الصناعي.

بعدها شهدت فترة نهاية القرن 17 بداية انهيار تنظيم الدولة للحياة الاقتصادية كما شهدت تفكك نظام الطوائف وتقلص كبار الشركات التجارية وزاد انكماش تدخل الدولة

(1) اللوحة الاقتصادية: هي جدول قام بوضعه F.Quesnay من أجل توضيح القوانين التي توجه الإنتاج والتوزيع والتداول والاستهلاك وذلك من خلال جميع قطاعات الحياة الاقتصادية.

في الحياة الاقتصادية من المدرسة التجارية والطبيعية عن تحقيق الرفاهية، كل هذه العوامل بالإضافة إلى أخرى إلى ظهور المدرسة الكلاسيكية في أواخر 18 وبداية القرن 19. التي قامت على أفكار الطبيعية وتحول فيها التاجر إلى صناعي وهي أتمت أفكار الفيزيوقراط وحلت محل المركانتيلية من روادها آدم سميت ودافيد ريكاردو وقد ترك هذا المذهب تأثير كبير في الحياة الاقتصادية حتى العهد الراهن وبالتالي يعتبر أهم مذهب فقد ساعد على ظهوره التطور الفكري والاقتصادي في إنجلترا.

فبالنسبة لآدم سميت يعتبر الأب الروحي لهذه المدرسة وجاء بالكثير للاقتصاد حيث نادى بالحرية التامة للاقتصاد من خلال عبارة "دعه يعمل دعه يمر" واعتبر أن حجم ثروة البلاد مرتبط بحجم السكان العاملين في نطاق الإنتاج وأن الثروة تنبع من الإنسان وليس من الطبيعة.

أما دافيد ريكاردو فقد أتم الفكرة التي جاء بها آدم سميت حول التجارة الخارجية وتمكن من إبراز أهميتها في المساهمة بالنمو والتطور الاقتصادي ومن الأفكار التي اشتهر بها ما يعرف بنظرية النفقات أو الميزة النسبية حيث جعل التجارة الخارجية جزءا من نظامه الفكري العام وبالتالي ساعد على انتشار هذه النظرية والقبول العام لها[1].

وأيضا توماس روبرت ماتس قد شارك في هذه المدرسة من خلال إدخال عامل جديد يجب دراسته والنظر إليه بجدية وهو عامل السكان الذي يعتبر مهم إلى جانب الإنتاج والتوزيع والتبادل وذلك لوجود علاقة وطيدة بين تطور السكان وتطور كمية الإنتاج[2]. فإذا

---

(1) محمد عمر أبو عبده، عبد الحميد محمد شعبان، تاريخ الفكر الاقتصادي، مصر، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوزيع، 2008، ص 233.

(2) علي سعيدان، الوجيز في الاقتصاد السياسي، د.م.ن، دار خنشلة، ط1، ج1، 2008، ص 147.

كانت زيادة الإنتاج بمتتالية هندسية مع زيادة في عدد السكان بمتتالية حسابية فهذا سوف يؤدي إلى حدوث أزمة وتخبط الاقتصاد في فقر وانحطاط.

شارك جون ستيوارت ميل J.S.Mill في تطوير الاقتصاد الحر وذلك من خلال أعماله حيث أنه هو أول من استطاع التغيير وبشكل واضح عن قانون العرض والطلب حيث أنه يقول: "يجب على العرض والطلب أن يكونا دائما في حالة تساوي حتى يستطيع المشروع أن يحافظ على كمية متناسبة من الإنتاج خلال فترة زمنية محددة وبأقل تكلفة[1]. أيضا أعاد صياغة مجموعة من النظريات أهمها قانون المصلحة الشخصية (المصلحة العامة = مجموع مصالح الأفراد) قانون المزاحمة الحرة (ترك حرية مزاحمة الآخرين في الإنتاج وبالتالي يتحقق العرض والطلب)، قانون حرية المبادلة الدولية[2]. وفي نفس الفترة ظهر باحث آخر والذي شارك في تطوير هذا الاقتصاد وهو J.B.Say جون باتيست ساي الذي يعرف بقانون المنافد la loi des débouches وأساسها أن العرض يخلق الطلب الخاص به، أي أن العرض هو أساس تحديد ثمن السلعة وأن الطلب تابع له فلا يجوز للدولة التدخل فهي بتدخلها تعيق مسار السوق.

ثم بعد ذلك ظهرت المدارس التي ساهمت في الاقتصاد الحر وهي المدرسة الحدية (الهامشية)، مدرسة لوزان، مدرسة كامبريج حيث جاءت المدرسة الحدية بالوسيلة التي يمكن لها تحليل الاقتصاد ومساعدة تثبيت النظام الرأسمالي وأن الأفراد يتصرفون بالاعتماد على عوامل ذاتية دون مؤثرات خارجية أما مدرسة لوزان فقد حاولت هذه المدرسة أن تضفي

(1) إبراهيم مشورب، الاقتصاد السياسي، لبنان، دار المنهل اللبناني، 2002، ص 37.

(2) عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، عنابة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004، ص 45.

صفة "العلم" الحقيقي الذي لا يعني بتقسيم القوانين التي يصل إليها بقدر عنايته في الوصول إلى هذه القوانين تماما كما يفعل عالم الرياضيات[1].

وحاول توضيح أن التوازن العام في الاقتصاد (الطلب، الكلفة، السعر، العرض، العمل) يجب الابتعاد عن واقع التحول الزمني وأن يكون في مبدأ المزاحمة الحرة وأن دور الدولة يكمن في الحماية (حماية المزاحمة الفردية من أطماع الانحصار) مع إلغاء الضرائب.

أما مدرسة كامبريج (ألفريد مارشال) فقد حاول A.Marshall أن ينتهج منهج J.S.Mill جون ستيوارت ميل ويقوم بالتوفيق بين نظريات عديدة متضاربة بين الكلاسيكية القديمة والكلاسيكية الحديثة، وقد وفق في عدة نقاط حيث قام بتنبيه الاقتصاد أن يبتعد عن التجريد لأن الواقع يمكن أن يكون مخالفا له وأن الحلول تتغير من فترة إلى أخرى لوجود تطورات تملي عليه التغير لكن رغم كل ما جاءت به هذه المدارس 3 إلا أنها كانت مدارس تساعد النظام الرأسمالي في أزمته ولكنها لم تضع يدها على أساس الأزمات التي كانت تتخلل هذا النظام من فتر ة إلى أخرى حتى حدوث أزمة 1929 والذي تعتبر هذه الأزمة أساس تعديل الجوهري لهذا النظام والذي قام بمساعدة ذلك هو اللورد جون مينارد كينز J.M.Keuns فقد ساهم هذا الأخير بالكثير في الاقتصاد ككل حيث أوضح أن الاقتصاد لا يمكنه التطور دون تدخل الدولة وأن للدولة دور كبير لكن هذا لا يمنع من وجود مؤسسات خاصة تساهم في الاقتصاد وأن الدولة تكمل القدرة الاستثمارية للخواص.

بعد التعرض إلى التطور التاريخي الأوروبي هذا لا يمنع من معرفة جانب مهم وأساسي في مساعدة الجانب الأوروبي وهو غير معترف به من طرف الأوروبيين وهو الجانب الإسلامي والعربي فبعد ملاحظة أن صلب السياسة الاقتصادية للدولة الرأسمالية المعاصرة هي

---

(1) شريف شكيب، بن منصور عبد الله، نفس المرجع السابق، ص 67.

النظرية الكيترية إلا أن هذه النظرية جاء بما جاء به الاقتصاد الإسلامي والعربي مند آلاف السنين حيث لاحظ ابن خلدون أن تنشيط الحياة الاقتصادية لا يمكن أن يكون إلا بخلق طلب فعال وبالتالي تنشيط الإنتاج وذلك عن طريق الدولة. أي تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني لكن هذا لا يمنع من وجود أملاك خاصة (أي الملكية الخاصة) حيث لاحظ أن الإنسان له غريزة خاصة وهي غريزة التملك ويرى أن الملكية الخاصة إذا تعرضت للاعتداء، تضعف الحوافز على العمل، وينعكس ذلك سلبا على قوة البلاد ويؤدي إلى انهيارها[1].

الفرع الثاني: تعريف اقتصاد السوق.

يعتبر اقتصاد السوق من أهم المحاور التي يجب التطرق لها ولمفهومها ويمكن تقديم مجموعة من المفاهيم التي جاء بها مجموعة من الكتاب والاقتصاديين:

* فقد عرفها شارل أيلند يلوم: بأنه خروج من النظام البطريكي وهو تشكيلة اجتماعية تولي دورا أساسيا لقوانين السوق القائمة على العرض والطلب، وهذه التشكيلة تتأقلم مع قوانين السوق إذا كانت جيدة وتحاول تعديلها إذا كانت سيئة[2].

* كما عرفه "د.منير الحمش": هو عبارة عن العلاقة التي تربط بين العرض والطلب وبين المنتجين والمستهلكين واقتصاد السوق يقوى بمشاركة القطاعات الثلاثة (عام، خاص، مشترك" ويقوى بتدخل الدولة[3].

---

(1) شريف شكيب، بن منصور عبد الله، نفس المرجع السابق، ص 30.

(2) http://furat alwehda. gov.sy/archive asp ?
File name = 72876967720060726014812. 21:00 الساعة 2013/07/2 اليوم

(3) ar.wikipedia.org / wiki/ اقتصاد السوق 21:45 الساعة 2013/07/2 اليوم

قبل التطرق إلى وضع مفهوم لاقتصاد السوق يجب المرور وتوضيح نظرية العرض والطلب. تعتبر هذه النظرية مهمة لفهم آلية اقتصاد السوق وتفسير الآلية التي يتم بها تخصيص المصادر واتخاذ القرارات.

فالطلب نعني به هو كمية البضاعة التي يرغب المستهلكون بشرائها ويمتلكون القدرة على شرائها بالسعر المعطى. أما فيما يخص مفهوم العرض: فهو كمية البضائع التي يكون البائعون مستعدون لبيعها عند الأسعار المختلفة[1].

تفترض هذه النظرية عادة بأن الأسواق تنافسية وبالتالي هذا ما يشير إلى أن هناك العديد من المشترين والباعة في السوق، لكن لا أحد منهم له القدرة في التأثير على سعر البضائع.

* ويمكن تعريفه على أنه نهجا يعبر عن سعي المتداولين بآلياته لاعتماد سياقات الشفافية وإنصاف كل أطرافه منتجين أو مسوقين أو مستهلكين بما يحقق الصيانة والعدالة من حيث توفر الجودة وتحقق مصالح المستهلك وذوقه ومتطلباته وحصول المنتج والمسوق على استحقاقاته ومتطلبات تطوير وسائله ويؤمن الجميع بأن أي خلل أو غبن لحقوق أي طرق لابد أن يخل بالمعادلة ومن ثم يربك كل ثوابتها، ويلغي مبرر اعتماد مبدأ اقتصاد السوق برمته، من هذا المنطلق يعتقد بأولوية حضور الدولة في كل تفاصيل اعتماد اقتصاد السوق منهجا للتداولات كما يجري في كل بقاع العالم[2].

هذا من جهة العرض والطلب أما الآن فسوف نتطرق إلى تعريف اقتصاد السوق من وجهة نظر مختلف الباحثين.

---

(1) الأنترنت.http://www.startimes.com/?t=8878422 اليوم 2013/07/2 الساعة 22:29.

(2) حسان الساموك http://nzaher710.free.fr/pdf/offre.pdf اليوم 2009/04/01 على الساعة 17:15.

حيث عرفها جمال لعمارة: "على أنه الاقتصاد الذي يعتمد على قوى السوق، كأسلوب تنسيق النشاط الاقتصادي للمجتمع"[1].

وهناك من يعرفه على أنه: "ذلك النظام الاجتماعي الذي يتم من خلاله تنظيم ورقابة النشاط الاقتصادي من خلال الأسواق التي تتميز بالمنافسة عند تحديد الثمن"[2].

كما عرفه بارنار شارلوني Bernard cherlonneix على أنه نظام للأنشطة الإنسانية ذات المبادرة الشخصية، أين يكون الترابط أكيد بطريقة لا مركزية وذلك عن طريق العارضين من جهة والطالبين من جهة أخرى الذي يلتقون في الأسواق بكل حرية من أجل تبادل السلع والخدمات مقابل الأموال مع وجود منفعة متبادلة"[3].

كما عرف أيضا على أنه اقتصاد أو بالأحرى هو جزء جوهري من نشاط اقتصادي منظم حول مؤسسة تسمى السوق التي تمنح دور أساسي للعمل اللامركزي وإلى تعديلات الأسعار و أو إلى هيمنة تجار الصرف[4].

ويعرفه Deminos flammarian et Robert guesnerie على أنه هو عبارة عن اتجاه تاريخي بني على أساس ملاحظة وجود تعدد في الأسواق وتنوع ترتيبها لكن هذا لا ينفي أهمية الأشكال القانونية المناسبة لظهور تجارة منظمة تحديث الأعمال[5].

وعرفها asp (Assistance scolaire personalise) على أنه: "هو نظام أين تتحدد فيه أهم مبادئ المهام حول السوق مع مواجهة بين العارضين والطالبين وذلك عن طريق نظام

---

(1) جمال لعمارة، اقتصاد المشاركة، نظام اقتصادي بديل لاقتصاد السوق، مركز الإعلام العربي، ط1، 2000، ص 15.

(2) جمال لعمارة، اقتصاد المشاركة، نفس المرجع السابق، ص 15.

(3) www.institut cappet.org / wp content/ uploads/ 2012/06 l'économie de marché Bernard cherlonneix.pdf.

(4) www.toileses.org/premiere/2010-topo- economie de marche.pdf.

(5) http:// sceco paris. Iufm.fr / page pdf / eco marche pdf.

للمعلومات حول مؤشر السعر. ومرونة هذا الأخير هو الذي يساهم في ضبط وموازنة المنافسة ومنه يتحدد تدخل الدولة من بلد لآخر ومن وقت لآخر[1].

ومن كل هذا يمكن الخروج بتعريف عام وشامل: اقتصاد السوق هو اقتصاد يخضع لتفاعلات العرض والطلب والمنافسة الحرة الخالية من أي احتكار ويقوم أيضا على خوصصة عوامل الإنتاج. لكن رغم كل ذلك لا يمكننا استثناء عمل أو لإقصائه بأي شكل من الأشكال دور الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية. وظهرت أهمية هذا القطاع (القطاع العام أو دور الدولة) بعد الأزمة العالمة الحادة أواخر عام 2008[2].

الشكل رقم (1-5) دور الدولة قبل 2008

المستثمر ⟵ العرض ⟵ السوق ⟶ الطلب ⟶ المستهلك

الشكل رقم (1-6) دور الدولة بعد 2008

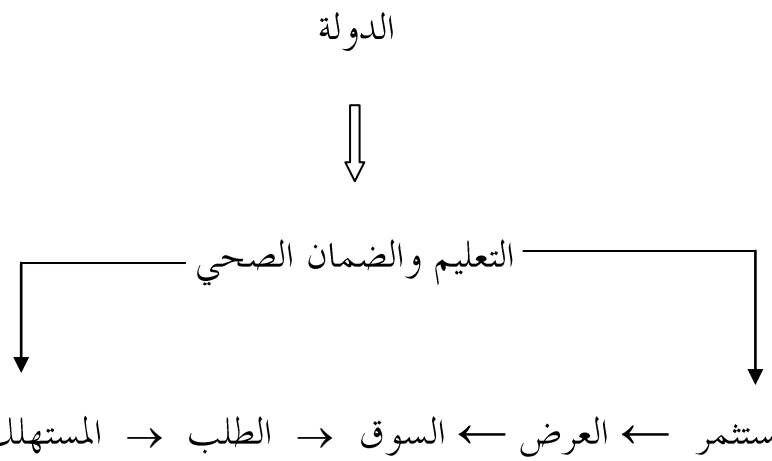

المصدر: إعداد الباحثة.

(1) www.assist ances coolaire.com/ eleve /TSTG/ economie/ lescique / E- economie de marche -cc- e c 0034

(2) ar.wikipedia.org / wiki/ اقتصاد السوق

المخطط يوضح أن قبل 2008 كان هناك غياب كامل للدولة في المعاملات الاقتصادية والاجتماعية لكن أزمة الرهن العقاري التي ضربت العالم أوضحت أهمية وجود الدولة في المعاملات رغم أنها خدماتية إلا أنها ضرورية لحماية المستثمر والمستهلك في آن واحد.

الفرع الثالث: أنواع اقتصاد السوق.

- اقتصاد السوق الليبيرالي.

- اقتصاد السوق الاجتماعي الليبيرالي.

- اقتصاد السوق الاشتراكي.

أ- **اقتصاد السوق الليبيرالي:** هو اقتصاد يتحرر من كل القيود ويخضع فقط لتفاعلات العرض والطلب والمنافسة الحرة وأيضا يطالب بتحرير الأسعار من أي قيد عدت مت تفرضه المنافسة الحرة غير الاحتكارية ويعتمد بشكل أساسي على الملكية الخاصة للأفراد والمؤسسات.

ب- **اقتصاد السوق الاجتماعي:** هو من حيث الجوهر محاولة للجمع بين قوانين الاقتصاد الحر ومبادئ تتعلق بالجانب الاجتماعي.

ج – **اقتصاد السوق الاشتراكي** على طرف النقيض من اقتصاد السوق كان "اقتصاد السوق الاشتراكي" الذي ساد في يوغوسلافيا أثناء حكم تيتو، بصفته من بين المحاولات العديدة التي بُذلت للعثور على "طريقة ثالثة." فهو عبارة عن هجين بين العنصر المحرك للسوق الحر في نظم التخطيط اللامركزية والعنصر الاشتراكي المتعلق بالملكية الجماعية. [1]

[1] مؤسسة فريدريش ناومن من اجل الحرية www.fnst-egypte.org 2015/07/3 الساعة 17:47

الفرع الرابع: عوامل اقتصاد السوق.

إن التوجه نحو اقتصاد السوق ضرورة في الرؤية الرسمية، ومن أجل الوصول إلى هذا التوجه يجب تحريك الاقتصاد تجاريا وذلك عن طريق تحريك التجارة الخارجية وتحرير النظام المصرفي.

أما فيما يخص تدخل الدولة فتدخلها يكون لحماية المجتمع والحفاظ على استقراره وذلك عبر آليات السوق.

وفي الوقت الراهن ما يهم هو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية انطلاقا من الواقع الاقتصادي المعاش.

ومن أهم العناصر التي يجب الوصول إليها من أجل تحقيق هذه الأهداف هي:

1- تحقيق الكفاية الاقتصادية.

2- العدالة الاجتماعية.

3- الاستدامة البيئية.

4- الأمن القومي.

لكن هذه العناصر لا يمكن الوصول لها إلا عن طريق التعاون بين 3 أبعاد أو 3 قطاعات أساسية في المجتمع وهي:

أ- القطاع الخاص، ب- القطاع العام، ج- القطاع الاجتماعي.

أ- القطاع الخاص: العمل الآن على تشجيع ظهورة وإقامة هذا القطاع وتطويره وتوسعه (سوف نتعرض لهذا القطاع من خلال الفصل الثالث.

ب- **قطاع عام**: العمل على تجميعه وإصلاحه وإتاحة فرصة جديدة له لكي يعمل ضمن آليات السوق بكفاية[1]. وفعالية خاصة تعد فشل عملية خوصصته. أيضا يعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات التي تقوم على تنمية الاقتصادية تنمية مستدامة لكن إذا كان ذو قاعدة متينة، وذو تسيير جيد. وبإمكانه تحقيق نسبة معدل نمو لكن هذا ليس بالأمر الهين ويتطلب ارتفاعا في كفاية الإنتاج والإنتاجية في الاقتصاد.

ج- **القطاع الاجتماعي**: هو قطاع ذو أهمية كبيرة ومساهمة عالية في العملية التنموية ولهذا يجب الاهتمام بهذا القطاع وتنميته وتوعيته وخاصة خفض معدلات البطالة إلى ما يسمى بالتشغيل الكامل، لأي بطالة بنسبة 4% وهذا ليس بالأمر السهل[2].

المطلب الثاني: معايير اقتصاد السوق.

يعتبر الرأسمالي أهم عامل من عوامل نجاح اقتصاد السوق ويعتبر الرأسمالي الأجنبي جزء كبير منها، لكن لهذا الأخير عدة معايير يضعها في حسابه الاقتصادي قبل اتخاذ قراره بالتوجه للاستثمار في أي بلد من البلدان وهذه المعايير تتمثل في:

1- حرية تبادل السلع والخدمات (حرية التجارة الخارجية).

2- حرية دخول الرأسمال وخروجه.

3- حرية أسواق العمل.

---

(1) د.منير حمش، اقتصاد السوق، تعريفه..عوامله..استحقاقاته..وقدرته على المواكبة، http://furat.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=728769677200607260148 اليوم 2008/05/15 الساعة 17:00.

(2) د.منير حمش، نفس المرجع، اليوم 2009/05/18 الساعة 14:05.

أيضا للرأسمال الأجنبي معايير أخرى تتمثل فيما يلي:

4- أن يكون الاقتصاد الوطني قد دخل في مرحلة متقدمة من النمو الاقتصادي المتسارع وذلك لمدة تساوي أو تفوق 10 سنوات من أجل اطمئنانه إلى قابليته للاستمرار بالنمو، وبمعنى آخر، فإن المستثمرين الأجانب، لا يقدمون على الاستثمار في بلد متخلف لمساعدته على الخروج من حالة تخلفه.

5- يتوقف النمو السريع للاقتصاد وللمدى الطويل على مدة نجاعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وذلك في ضبط الاستهلاك المحلي ومن ثم تحقيق معدل مرتفع للادخار المحلي وهذا لفترات طويلة ومنه يتضح لنا معيار آخر من معايير اقتصاد السوق وهو المؤشر الخاص بمعدل الادخار الذي يعكس تحديد أو ضبط معدل آخر وهو معدل الاستثمار.

6- مستوى تأهيل القوى البشرية ومستوى إنتاجيتها.

7- أيضا اهتمامه ينصب إلى الأسواق المحلية ومدى قدرتها على استيعاب المنتجات الوافدة (لا تقاس سوق أي دولة بعدد سكانها، وإنما بمدى قدرتهم الشرائية أي أن يكون لديهم طلب فعال).

الفرع الأول: أهم التغيرات التشريعية للانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

رغم أن الليبيرالية الاقتصادية أو كما يقال عنها الاقتصاد الحر المخرج الرئيسي والوحيد للأشخاص الذين عانوا من سياسات القمع والنهب والاستبداد الذي جاءت به الاشتراكية "الاقتصاد الموجه". إلا أن هذه الأخيرة لا تسير وفقا للأمنيات النظرية، وإنما وفقا لقوانين وآليات المستثمرين حيث أن لهم كامل الحرية في تفاعلهم مع الاقتصاد في كل حقوله. لكن لا يمكن نسيان أن رغم كل تلك السلبيات إلا أن هذا النوع من الاقتصاد قد نجح في

الدول الأوروبية لكن السؤال الذي يطرح نفسه هل نجاح اقتصاد السوق في الدول الأوروبية قد يؤدي بالضرورة إلى نجاحه في الدول العربية؟

قبل الإجابة على هذا السؤال يجب الانعراج إلى ما هي أهم التغيرات التي قامت بها الدول من أجل العدول من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق؟

وقبل هذا يجب معرفة ماذا نعني بالاقتصاد الموجه.

مفهوم الاقتصاد الموجه[1]: يقصد به الاقتصاد الذي تسيطر عليه الدولة بصورة كلية أو على نطاق واسع وقد تتم السيطرة بالوسائل الآتية:

أ- الملكية العامة لوسائل الإنتاج.

ب- تخطط الإنتاج والتنمية.

ج- الرقابة على الائتمان.

د- التوزيع بالبطاقات.

هـــ- توجيه العمل نحو النواحي المؤدية إلى تحقيق التنمية.

م- الرسوم الجمركية كإحدى وسائل تنظيم تجارة البلد الخارجية.

1- المفاهيم.

2- القيم.

(1) د.راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، دار النهضة العربية، ط1، 1971، ص 67.

3- القوانين والتشريعات: وتعتبر التشريعات هي البنية التحتية لاقتصاد السوق خاصة التشريعات التي تمس بمصالح المستثمر.

أ- **التشريعات العمالية:** بات من الضروري تعديل القوانين الخاصة بهذه الشريحة من أجل اقتصاد السوق وكسب ثقة المستثمر وجلبه لكن هل يمكن تغيير متطلبات العمال من أجل مواكبة حرية الاقتصاد مع وجود نقابات عمالية تدافع عن مصالحهم؟ وللإجابة عن ذلك تم إدراج قانون؟؟

ب- **التشريعات الجمركية:** تعتبر القيود الجمركية هي الإجراءات التي تتخذها الدولة في صورة مختلفة، يكون من شانها أن تؤثر في حجم أو سعر كل من وارداتها.

تهدف هذه القيود إلى تحقيق غرضين عامين، مالي وحمائي. فيطلق على الغرض الحمائي عندما يهدف إلى حماية صناعة معينة أو التأثير على حجم الواردات، أو على سعرها. ويكون الغرض كذلك ماليان إذا كان المقصود من تطبيقه الحصول على موارد مالية للخزينة العمومية[1].

لكن من اجل الدخول إلى الاقتصاد الجديد يجب تغيير مجموعة من التشريعات الجمركية تتمثل في تخفض قائمة السلع التي تخضع للحماية الجمركية ورفع القيود على سلع الاستهلاك النهائي وأيضا عل الكمية المفروضة على الواردات من المواد الأولية ثم السلع الرأسمالية. أيضا من جهة أخرى تحديث هيكل التعريفة الجمركية بشكل يسمح بالتوفيق بين

(1) زايد مراد،دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع تسيير، السنة الجامعية 2005-2006 ، جامعة الجزائر ،ص 151.

تحقيق التوازن بين أهداف الحماية الفعلية من جهة، والحفاظ على حجم إيرادات الدولة من جهة أخرى [1].

الفرع الثاني: مبادئ اقتصاد السوق.

1- الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج:

يعتبر من أهم مبادئ اقتصاد السوق لأنه يقوم بتقديس الحريات والحقوق الفردية وبالتالي للفرد حرية امتلاك وسائل الإنتاج بصفة فردية أو عن طريق المشاركة وبالتالي لهم القدرة على التمتع بمنافعها والتصرف في مداخلها. وإن هذا المبدأ لا يخص فقط الحرية الرأسمالية لاقتصاد السوق وإنما هو أيضا أحد مبادئ الشريعة الإسلامية ويظهر ذلك خلال قوله تعالى: "وإن تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون" صدق الله العظيم.

وإن هذا المبدأ لا يحد مما يمتلكه الفرد (لكن شرط أن يكون ذلك من خلال الوسائل المشروعة) ويجب أن تكون لديها الخصائص التالية:

1- أن تكون حق كامل يشتمل على جميع الحقوق والمنافع والمزايا.

2- أن يتمكن صاحبها التصرف فيها كما يشاء بشرط هذا التصرف لا يضر بالآخرين.

3- هي حق دائم لا تزول عنه إلا برضاه أو نزع الملكية من أجل المصلحة العامة.

4- الرفع من النمو الاقتصادي حيث تدفع غريزة صاحبها إلى تنمية ملكيته ووسائله الإنتاجية الخاصة دون خوف أو حذر مما ينعكس ذلك على الملكية العامة بالنمو والازدهار.

أما الدولة هنا فأهميتها تنحصر في الحفاظ على أمن وسلامة الأفراد واستقرارهم وحماية البيئة وبعض المرافق الخدمية.

---

[1] زايد مراد، نفس المرجع، ص.156

2- حرية الإنتاج والمبادلات التجارية والنقدية:

هذا المبدأ مبني على قوى العرض والطلب المختلفة وأساسه حرية الاستثمار واختيار طرق الإنتاج والتداول[1]. مادام هدف الرأسمالي[2]. زيادة ثروته وبالتالي تحقيق أكبر قدر من الأرباح وهذا ما ينعكس بالإيجاب على الاقتصاد. فالاستثماري أو الرأسمالي يحاول اختيار أمثل بديل من مجموعة من البدائل بطريقة واعية وعلمية للوصول إلى أهدافه الخاصة. لكن رغم ذلك النتيجة النهائية لا يمكن ضمانها. فهي تحدث تلقائيا حسب الظروف السائدة في السوق من القوانين الاقتصادية الموضوعية على سبيل المثال لا الحصر كقانون العرض والطلب والقيمة. هذا من وجهة نظر المستثمر لكن العوامل الاقتصادية تعتمد على الثلاثية الفعالة من أجل التوازن الاقتصادي وهي المستثمر، العامل، المستهلك ففي كل هذه الظروف الاقتصادية الرأسمالية ما على الطبقة العاملة سوى حرية استغلال قوة عملها بقصد الحصول على الأجر، أمل المستهلكون يحاولون الحصول على أحسن وأجود السلع بأقل التكاليف وكنتيجة لكل هذا يتحقق التوازن الذي ينادي به اقتصاد السوق.

3- تكوين الأسعار بين عوامل العرض والطلب:

يعتبر السعر هو المحور الأساسي الذي به تتم عملية التداول في النشاط الاقتصادي لاقتصاد السوق فنقطة التقاء المتعاملون الاقتصاديون يكون على أساس الطلب والعرض والذي من خلالهما يتم تكوين السعر الذي يعتبر في الأول وفي الأخير كمقياس للقيمة التبادلية للسلع وذلك على أساس درجة المنافسة السائدة في السوق، فالعلاقة بين البائع والمستهلك علاقة عكسية.

(1) www.marefa.org/index.php

(2) علم الاقتصاد (http://algerieeduc.com/index.php/makalat يوم 2014/11/23

المستهلك يحاول أن يحصل على أعلى منفعة ممكنة بطريقة عقلانية وبأقل سعر ممكن، أما البائع (المستثمر) أهم هدف له هو تحقيق أقصى ربح بأقل التكاليف وبأعلى سعر.

ومن خلال كل هذا وذلك يمكن توضيح الفرق بين العرض والطلب الذي على أساسه يتم تحديد السعر.

فالعرض هو عبارة عن السلع المعروضة وهي في علاقة عكسية بالسعر كلما زاد العرض انخفض السعر والعكس صحيح، أما الطلب فهو الكميات المطلوبة من المستهلك للشراء (الاستهلاك) وهي في علاقة طردية مع السعر كلما ارتفع الطلب ارتفع معه السعر وعليه فاقتصاد السوق هو عدم تدخل الدولة في تحديد السعر وإنما تكون التحكم على أساس قاعدي العرض والطلب.

4- تحقيق الأرباح في ظل المنافسة والاحتكار:

تعتبر المنافسة من الخصائص الأساسية لاقتصاد السوق لكن هناك أنواع من المنافسة منها المنافسة الكاملة والمنافسة الاحتكارية.

الجدول رقم (1-4) الفرق بين المنافسة الكاملة والمنافسة الاحتكارية

الخصائص	المنافسة الكاملة	المنافسة الاحتكارية
1	وجود عدد كبير من البائعين والمشترين في السوق	وجود عدد كبير من المؤسسات الصغيرة (لكن تكون أقل عددا من المنافسة الكاملة)
2	جميع المنتجين في السوق ينتجون ويبيعون سلعة متجانسة	إنتاج سلع متشابهة وليست متجانسة (فهي بدائل جيدة ولكن غير تامة بعضها بالبعض)
3	حرية الدخول والخروج إلى السوق (عدم تدخل الدولة)	سهولة الدخول والخروج من السوق
4	المعرفة التامة بأحوال السوق	ليس السعر هو أساس المنافسة الاحتكارية وإنما طرق أخرى.

المصدر: من إعداد الباحثة.

ومنه يمكن القول أن المنافسة الكاملة هي الركيزة الأساسية لنزاهة الاقتصاد وسيره وفق ميكانيزمات السوق حيث تعرف المنافسة على أنها لعبة اقتصادية يسعى إليها كل المتدخلين في الحياة الاقتصادية، إذ لا يمكن أن نفرض البحث عن تحقيق الربح والرفاهية الاقتصادية دون وجود منافسة مع الأطراف الأخرى التي تطمح إلى تحقيق نفس الهدف والغاية فكل مؤسسة يجب أن تتمكن من لعب دورها مهما كانت قوتها أو ضعفها[1].

[1] زوبير أرزقي، حماية المستهلك في ظل المنافسة الحرة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، 2010-2011، تحت إشراف كتو محمد شريف، ص 16.

www.Ummto.dz/IMG/pdf/arezki-zoubir.le14-04-2011-pdf-pvf.

ومنه يتضح أن المنافسة هي الأساس من أجل تحقيق الربح حيث تمثل هذه الأخيرة إحدى السمات المهمة للنشاط الاقتصادي في السوق، ويتحقق هذا الكسب في ظل الحرية التامة وعدم وجود قيود على تحديد ثمن السلعة أو تسعير إجباري بواسطة الدولة، وبما أن الوحدة الإنتاجية تعمل أصلا من أجل تحقيق التبادل في السوق، فإن الهدف النهائي يتمثل في الحصول على أقصى ما يمكن من الأرباح، لذلك يسعى صاحب رأس المال دائما توسيع حجم أعماله لزيادة سيطرته على السوق ففي ظل قانون المنافسة، يسعى أصحاب رؤوس الأموال أيضا إلى التكتل فيما بينهم ضمن احتكارات تخفف عليهم تأثير الانعكاسات السلبية التي تسببها عادة المنافسة حيال مشروعاتهم، ويبقى الهدف النهائي من تشكيل مثل هذه الاحتكارات، مواجهة المنافسة في الأسواق، واحتكار أساليب التقنية الحديثة، والتقليل من تكاليف الإنتاج والتداول، وبالتالي زيادة الأرباح إلى أقصى الحدود[1].

الفرع الثالث: الأعوان الاقتصادية في اقتصاد السوق.

تعتبر من أهم العناصر الأساسية المكونة للاقتصاد هي الأعوان الاقتصادية فهي التي تنشط ولها أهمية في تنشيط نضام يتميز بالحرية الاقتصادية وحرية التعامل وأهم هذه الأعوان في المستهلك والمؤسسات الإنتاجية والموالية والدولة.

(1) http://algerieeduc.com/index.php/makalat/educ12/educ37/3807 مفهوم اقتصاد السوق htm.

1- المستهلك في ظل اقتصاد السوق:

إن المستهلك هو كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بإبرام صفقات من أجل إشباع رغباته ويعرف وفقا للمفهوم القانوني على أنه "هو من يقوم بإبرام العقود بهدف الحصول على احتياجاته الشخصية والعائلية من السلع والخدمات"[1].

وبالتالي المستهلك يعتبر ذو أهمية كبيرة فهو مركز القرارات الاقتصادية في السوق بصفة عامة وفي المؤسسة بصفة خاصة وهذا كما يلي:

الشكل رقم (1-7) موقع المستهلك في نظام اقتصاد السوق

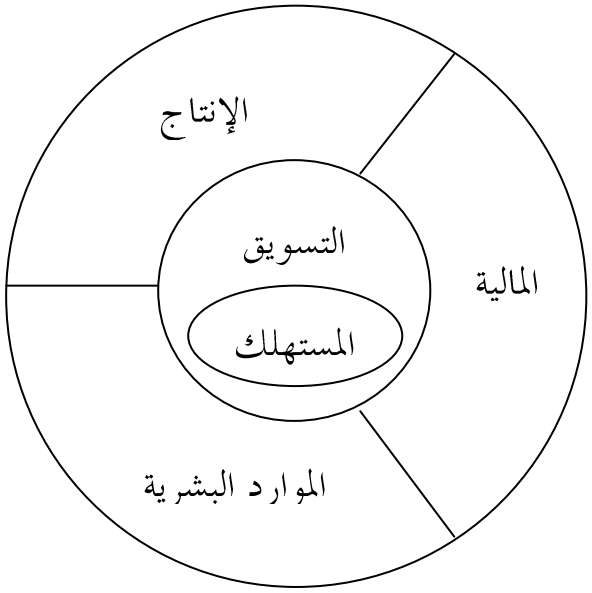

المصدر: إعداد الباحثة

[1] عبد الله ذيب عبد الله محمود، حماية المستهلك في التعاقد الإلكتروني دراسة مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين 2008-2009، تحت إشراف، د.خالد التلاحمة، ص 09.

فالمستثمر يسعى دائما إلى تحقيق الأرباح، إلا أن رغبات المستهلكين هي التي تحدد مجالات الاستثمار (الإنتاج) التي يوفد فيها ربح أكبر، ولذلك كلما زادت رغبات المستهلكين في منتج معين يزداد طلبهم عليها، وبالتالي يتجه المنتجون إلى إنتاج هذا المنتج للربح أكثر وبالتالي فرغبات المستهلكين الزائدة هي تحدد نوع الإنتاج واتجاه الإنتاج[1].

وأيضا إن زيادة الإنتاج الاستهلاكي أو خفضه فهذا يؤدي إلى التأثير على العرض والطلب وبالتالي على الأسعار فكلما زاد الطلب على السلع الاستهلاكية (السلع تامة أو نصف مصنعة) فهذا يؤدي إلى الرفع في الأسعار لأن الطلب > من العرض والعكس صحيح.

2- المؤسسات المالية:

تعتبر المؤسسات المالية أو القطاع المالي هو القلب النابض لأي اقتصاد كان وفي نفس الوقت هو عنصر ذو حساسية كبيرة فانهيار أي قطاع مالي يؤدي إلى انهيار اقتصاد الدولة والخروج إلى أزمات محلية وعالمية في بعض الأحيان وهذا ما حدث في الو.م.أ في 2008 الذي أدى إفلاس بنك lahman[*]. إلى انهيار عظمى الشركات والبنوك في الو.م.أ وتأثير حتى العالم بهذه الأزمة.

واكتسب هذا القطاع كل هذه الأهمية من خلال المهام التي يقوم بها حيث أنه يقوم بدور الوساطة المالية بين المدخرين من جهة والمستثمرين من جهة أخرى. وبالتالي هذا السوق يعمل وبكل فاعلية في تحريك الأموال ومن تم تحريك عجلة الاقتصاد[2]. وذلك من خلال تدوير الأموال وتدوير الاقتصاد وتحديد سعر الفائدة حيث هذا الأخير هو أساس التنافس بين البنوك ومن خلاله يتم جلب المدخرين والمستثمرين.

---

(1) ar.wikipedia.org/wiki/ النظام الرأسمالي

(*) يعتبر من أهم البنوك الموجودة آنذاك في الو.م.أ لأنه أحد المؤسسات التي نجت من أزمة 1929.

(2) accdiscussion.com/t7016.

فالمدخر يقوم باستثمار أمواله الفائضة عن عملية الاستهلاك في البنوك للحصول على معدل فائدة معينة (فهو شخص لا يحب المغامرة يتحصل على أموال مضمونة ومحددة).

أما المستثمر فيقوك بالحصول على الأموال من البنوك مقابل معدل فائدة معينة من أجل استثمارها في مشاريع معينة (هو شخص مغامر ويحب الحصول على ربح أكثر مما يقدمه البنك).

وعلى هذا الأساس تعمل المؤسسات المالية في الاقتصاد ككل.

أكما أهميته في اقتصاد السوق فالمؤسسات المالية تحاول تنشيط الاقتصاد من خلال التنافس بين البنوك وتقديم أحسن العروض للزبون من أجل إغراءه على وضع مدخراته أو على الحصول على قروض من أجل الاستثمار أو إشباع رغباته.

أما البورصة فهي أيضا وسيط مالي بين المستثمرين فهي تحاول إيجاد مستثمرين أو شركاء جدد لمؤسسات اقتصادية عالمية.

3- المؤسسات الإنتاجية[1]:

إن نجاح مؤسسة ما في نظام اقتصاد السوق يعتمد على إرضاء المستهلكين وذلك بإنتاج ما يريد المستهلك وبيعها بأسعار أكثر تنافسية.

تعيش المؤسسات الإنتاجية في ظل مخاطر (مجازفة) كبيرة فقد لا يكون الإنتاج حسب أذواق المستهلكين، أو قد ترتفع تكاليف إنتاجه، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار منتجاتها إلى حد كبير بحيث يعرض عنها الزبائن، فالمؤسسة عي الوحيدة التي تتحمل مخاطر الإفلاس أو تجني الأرباح الطائلة في حالة نجاح مشروعها.

---

[1] زايد مراد، نفس المرجع السابق، ص 47، 48.

إن الموازنة بين المخاطر والمنافع لدى الأفراد والمؤسسات الخاصة في نظام اقتصاد السوق تشير إلى دور أساسي تلعبه الحكومة في هذا النظام والذي يتمثل في حماية حقوق الملكية وفرض تطبيق قانون العقود التجارية سواء كانوا محليين أو أجانب مع حيادية القضاء في حل النزاعات التجارية التي قد تنشأ.

فالمنافسة التي تسود في نظام اقتصاد السوق بين المؤسسات ينتفع منها المستهلكون بالحصول على منتجات أفضل (ذات نوعية وجودة مقبولة) بأسعار مدروسة.

تعمل المؤسسات الإنتاجية على تطوير منتجات جديدة للسوق أو إنتاجها بصورة أكثر كفاءة من المؤسسات المنافسة، ولا يتحقق ذلك إلا في ظل تكاليف أقل أو نوعية أفضل، مما ينجم عنه زيادة في الإنتاجية.

فالمستويات الأعلى من الإنتاج تؤدي إلى ارتفاع الأجور وبالتالي ارتفاع مستويات المعيشة لدى الأفراد تعتمد الإنتاجية في نظام اقتصاد السوق على عاملين أساسيين وهما: تخفيض تكاليف الإنتاج وإدخال طرق عملية ترتكز على التكنولوجيا الحديثة (الأبحاث والابتكار). هكذا وبفضلها تتمكن المؤسسة من تطوير وإنتاج سلع وخدمات جديدة أو إنتاج سلع وخدمات موجودة بطرق أكثر كفاءة، ونتيجة لذلك تزداد فرص العمل في هذا الاقتصاد.

4- الدولة:

لقد اختلف الباحثين بين مؤيدين ومعارضين لتدخل الدولة.

فمن خلال مفهوم اقتصاد السوق يتم ملاحظة أنه ليس للدولة أي مكانة في السوق وإنما يجب ترك السوق تتصرف طبقا لقواعد العرض والطلب لكن هذه الأخيرة لا يمكن أن تنجح دون وجود مجموعة من المعايير المتمثلة في[1]:

- عدم التدخل بتحديد الأسعار ويترك لذلك العرض والطلب دون التدخل فيه.

- حصول الأفراد على الحرية الكاملة في الانضمام إلى مختلف أشكال النشاط الاقتصادي.

- عدم التدخل في الحرية الخاصة للأفراد الخاصة بامتلاك وسائل الإنتاج وذلك بغض النظر عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي.

- حرية انتقال وتدفق المعلومات.

- حرية الدخول والخروج في الأسواق.

- أن يتم الحفاظ على المنافسة دون وجود احتكار أو أي نوع من أنواع تقييم التجارة والأسعار.

- أن يقتصر دور الدولة على تنظيم ومراقبة الأسواق بشكل يحمي الأفراد والمؤسسات من بعض الممارسات غير المسؤولة.

لكن من جهة أخرى ومن خلال التجارب السابقة اتضح أنه لا غنى عن وجود الدولة في اقتصاد السوق خاصة بعد أزمة 2008 التي أكدت على ضرورة وجود الدولة ودورها يعتبر هام وحيوي خاصة في مسائل بناء الإطار الذي تتفاعل فيه بكفاءة كل من قوى العرض

(1) د.أحمد العثيم، موقع صحيفة الجزيرة , www.maurimar.com/index.php/2010-12-19 ods 7-09-55/417-2011-06-25-15-44-36.

والطلب والمواقف التي تجعل قوى السوق غير قادرة على العمل الأمر الذي يعوق وصول المخرجات إلى المنتجين والمستهلكين على السواء.

ويتمثل دورها فيما يلي[1]:

أ- **التحكيم:**

ظهور وتزايد حالات الغش التجاري التي تدعو إلى وجود قوى حقيقية تكون لها سلطات واجبة النفاذ ولها السلطة اللازمة لردع هذه الفئة. وذلك لكشف حالات الغش والتزوير لحماية حقوق المنتجين والمستهلكين والتحكيم في المسائل التجارية بينهم.

ب- **العمل على إزالة المعوقات والتعقيدات الروتينية:**

وهو دور مهم للغاية في ظل عالم يتطلب سرعة في الأداء وفي إنجاز الأعمال خاصة الأعمال التجارية، فالعالم الآن يتحدث بلغة التجارة والمصالح وتعطيل تلك المصالح يعني تعطيل الحياة الاقتصادية التجارية الأمر الذي من الممكن أن يسبب خسائر فادحة.

ج- **تنظيم المنافسة بين المنتجين:**

عند حدوث احتكارات للسلع من جانب بعض المنتجين فإن الأمر يستلزم وجود هيئة أو منظمة حكومية تتدخل لمنع مثل هذه الاحتكارات وذلك حتى لا يحدث زيادة في الأسعار ونقص في السلعة نفسها، وبالتالي يكون من الضروري تدخل الدولة من خلال وضع القواعد واللوائح التي تمنع المحتكر من استغلال المستهلكين.

---

[1] د.محمد العثيم، نفس المرجع السابق اليوم 2011/07/20 الساعة 22:36

د- العمل على حماية حقوق الملكية:

للدولة دور كبير في هذا الأمر حيث إن وجود نزاع بين الشركات الكبيرة حول حقوق الملكية يكثر من المجالات التي من أهمها العلامات التجارية التي تجعل من الصعب على المنتجين العمل في مناخ للأعمال لا يسوده الأمان مما يؤدي إلى زيادة معدلات الفساد وبالتالي عدم ازدهار قطاع الأعمال الخاصة الذي تبني عليه الدولة الكثير من الأمال للنهوض بالحياة الاقتصادية ولا يفوتنا في هذا المقام لأن نذكر أن للمؤسسات والشركات دورا مكملا لدور الدولة في هذا الموضع حيث من الممكن أن تلعب هذه المؤسسات دورا كبيرا عن طريق المبادرة والمشاركة والإلتزام بالتشريعات والقوانين التي تعمل في اتجاه توطين نظام اقتصادي حر يعني بالدولة النامية والأقل فقرا عن الأنظمة الاقتصادية الموجهة التي سلبت كثيرا من الحقوق وأثقلت كاهلها بكثير من الواجبات.

الفرع الرابع: شروط الانتقال إلى اقتصاد السوق.

إن أي اقتصاد موجه يحتاج إلى توفر مجموعة من الشروط للانتقال إلى اقتصاد السوق

1- دور القطاع الخاص في ظل اقتصاديات السوق:

يعتبر القطاع الخاص هو العمود الأساسي الذي يقف عليه اقتصاد السوق بحيث له دور كبير في تخصيص الموارد وتوجيهها نحو الاستخدامات الأكثر كفاءة، وقد اعتبرت العديد من الاقتصاديات أن آلية التحول إلى اقتصاد السوق هو القطاع الخاص وذلك من أجل انفتاح الأسواق والاندماج في الاقتصاد الدولي.

وعليه سوف يتم محاولة وضع تعريف شامل لمفهوم القطاع الخاص، فإذا كان القطاع العام هو كل ما تعود ملكيته للدولة وتديره بمعرفتها ووسائلها وبالتالي تكون ملكيته لكافة

المواطنين مجتمعين، فإن القطاع الخاص هو كل ما يملكه المواطنون متفرقين ويديرونه بمعرفتهم ووسائلهم وتحت مظلة سلطة الدولة ورقابتها، وعليه فإن كل من يعمل في جميع القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية والخدمية وجميع المهن الفكرية والعلمية كلها تنتمي من وجهة نظر الكاتب للقطاع الخاص لأنه لا ينتظرون دخلا من خزينة الدولة وإنما يعملون بوسائلهم الخاصة لكسب معيشتهم وتحسين دخلهم وتطويره بعيدا عن الدخل المال العام.

هذا من ناحية الملكية والإدارة، أما من ناحية الأهداف فإن كل عمل اقتصادي سواء كان عاما، أو خاصا يهدف بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى تعزيز عملية التنمية فهو قطاع اقتصادي وطني منتج ينبغي تشجيعه ودعمه.

إضافة إلى كل هذا فإن القطاع الخاص هو جزء من الطبقة الوسطى، التي تمثل الجزء المهم في المجتمع، ولذلك فيجب إعادة بناءها مترافقة مع نهوض القطاع الخاص، وتوسيع قاعدتها وشموليتها في كافة أرجاء الوطن.

إن زيادة دور القطاع الخاص ليست مطلوبة لذاتها، وإنما لما تحققه المنافسة والكفاءة من ترشيد في استخدام الموارد الاقتصادية، كما أن قيام القطاع الخاص بدوره لا يعني فقط السماح له بفرص جديدة ومزايا خاصة وإنما يعني أن يتحمل مسؤوليته كاملة[1].

وعليه فإن آلية التحول إلى القطاع الخاص ارتبطت ارتباطا وثيقا بعمليات الإصلاح الاقتصادي التي اجتاحت العديد من الاقتصاديات، إذ أن سياسات الإصلاح تهدف إلى التغلب على الاختلالات الحاصلة في النشاط الاقتصادي عموما والتي يأتي قدر كبير من أداء مؤسسات القطاع العام ورفع مستوى الكفاءة في الأداء الاقتصادي من خلال الاعتماد على

(1) محمد غسان القلاع، تطوير القطاع الخاص (من العائلة إلى المؤسسة)، جمعية العلوم الاقتصادية السورية
www.mafhoum.com/syr/articles-02/kilaa.htm.

السوق في اتخاذ القرارات الاقتصادية وتوزيع أمثل للموارد الاقتصادية، وبروز دور القطاع الخاص كمحور رئيسي لتفعيل النشاط الاقتصادي والقيام بدور فاعل في عملية التنمية الاقتصادية من خلال ما يأتي[1]:

- تصحيح الوضع الاقتصادي.

- تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

- تخفيف الأعباء التمويلية عن الحكومة وخاصة في مشاريع البنية التحتية.

- خلق فرص عمل جديدة.

- تخفيف مخاطر الاستثمار على الحكومة.

- الإدارة والاستغلال الأمثل للمشاريع الاقتصادية بأحدث الأساليب

- بعض القطاعات الخدمية بكفاءة أعلى من قبل القطاع الخاص كخدمات النقل.

وإتاحة الفرص لدور أكبر للقطاع الخاص لا يعني إطلاقا إزاحة لدور الدولة، ولكنه تطوير لأسلوب تدخل الدولة بحيث يغلب التدخل عبر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على التدخل بالأوامر والتنفيذ المباشر.

لقد أثبتت الوقائع والتجارب أنه لا وجود لاقتصاد السوق إلا في حاضنة دولة قوية، ومعيار قوتها ليس بكثرة أو حجم تدخلها وإنما بفاعليتها واقتصاد السوق لا يعني بحال من الأحوال الفوضى، فالسوق يتطلب وضع الشروط والأوضاع التي ينبغي على المتعاملين احترامها.

---

(1) سحر قاسم محمد، الاليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، البنك المرآزي العراقي المديرية العامة للاحصاء والابحاث قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، كآانون الاول2011 ،ص 20.

وليس صحيحا أن نظام السوق هو عودة إلى آدام سميت بمقولته "دعه يعمل دعه يمر"، بل لعله سيكون المدخل الأهم للقرن الجديد، ففي عالم يعيش ثورة هائلة من المعلومات فإن كفاءة النظام الاقتصادي تتحدد بقدرته على وضع أكبر قدر من المعلومات الصحيحة تحت تصرف متخذي القرارات.

ويمثل اقتصاد السوق نبذا لاقتصاد الأوامر الذي أثبتت التجارب قلة فاعليته وتحولا لاقتصاد القواعد، الذي يعني فيما يعنيه أن تترك الحرية للأفراد والمشروعات للعمل في إطار قواعد عامة للسلوك متفق عليها، وهذا ما دفع العالم الاقتصادي النمساوي شومبيتر للقول "إن رجل الأعمال هو المحرك الأساسي للنمو". لأنه هو الذي يستطيع خلق مشروع جديد أو يطور سلعة معينة أو يفتح منفذا جديدا للتسويق. وهو الذي يحول دون دخول الاقتصاد الكلي في سبات وجمود.

أما السبل الأساسية للنهوض بالقطاع الخاص:

- توسيع دور الإقراض المصرفي من خلال تمويل المشاريع صغيرة ومتوسطة.

- المشاركة في تأسيس شركات خاصة (الشركات القابضة المصرفية) لغرض تنويع أنشطة البنوك من جهة ومن أجل تحقيق عائد مباشر للبلد عن طريق فتح مجالات الاستثمار وفرص العمل من خلال مشاريع القطاع الخاص (الإنتاجية والخدمية) والتي تقوم بتمويلها.

- فتح باب المشاركة الأجنبية من خلال تأسيس عقود الشراكة بين الشركة الإقليمية من جهة وشركات القطاع الخاص المحلية في البلد المستهدف بالاستثمار من جهة أخرى من خلال سن التشريعات الجاذبة له وتحقيق القيود على المستثمر الأجنبي[1].

[1] سحر قاسم محمد، نفس المرجع، ص 20.

2- إعادة هيكلة القطاع العمومي والخوصصة:

في البداية يجب فهم معنى كلمة خوصصة:

1- [خ و ص] خوصصة مؤسسة عمومية هي نقل تسيير إدارتها وشؤونها المالية من ملكية الدولة إلى قطاع خاص (وهو مصطلح شائع ببلدان المغرب العربي) [1].

2- والمعنى الثاني لها أنها إعادة الملكية العامة سواء أكانت أعمالا أو تجارة أو خدمات إلى الملكية الخاصة وهي عكس التأميم، ويرون مناصر والخوصصة أن الملكية الخاصة في سوق عمادها المنافسة ترقي الفعالية وتحسن الخدمات[2].

فالخصخصة هي عبارة عن وسيلة لتفعيل برنامج إصلاح اقتصادي شامل (إصلاح الأوضاع الاقتصادية) ومن الواجب أن يتزامن هذا البرنامج مع برامج أخرى موازية ومتناسقة كلها تسير إلى نفس الهدف هو تحرير كل الأنشطة الاقتصادية من العام إلى الخاص. وتعتبر الخصخصة هي رؤية متكاملة لكيفية إدارة الاقتصاد الوطني بكفاءة وفاعلية أعلى وذلك من أجل التخلص من المشكلات الضخمة التي تواجهه بمنهج شامل.

وللخصخصة منظورين اقتصادي وسياسي فمن المنظور الاقتصادي تهدف عملية الخصخصة إلى:

- زيادة المنافسة وتحسين كفاءة الأداء الاقتصادي.

- تنشيط وتطوير أسواق المال.

---

(1) معجم المعاني.
www.almaany.com/home.php?language=arabic&lang-name= عربي & word = خوصصة

(2) معجم المعاني.
www.almaany.com/home.php?language=arabic&lang-name= عربي & word = خوصصة

- تخفيض العجز المالي للحكومة.

- خلق مناخ مناسب للاستثمار بهدف تشجيع الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي وكل ذلك مع شرط عدم تدخل الدولة إلا في حالات الضرورة القصوى وعبر أدوات محددة لضمان استقرار السوق والحد من تقلباته.

أما من ناحية المنظور السياسي فالتخصيص يدعو إلى اختزال دور الدولة ليقتصر على مجالات أساسية مثل الدفاع والقضاء والأمن الداخلي والخدمات الاجتماعية، لذا فإن التخصيص يتجاوز مفهومه الضيق المقتصر على عملية بيع أصول أو نقل ملكية ليكون بمثابة نقلة اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة وفلسفة جديدة لدور الدولة[1].

وعند إعادة النظر في الظروف الحالية لأغلب دول العالم العربي فإن الخصخصة فيها صعبة أو حتى مستحيلة وذلك لتفشي الفساد ولظاهرة الربيع العربي التي غزت على معظم الدول العربية وأرجع الباحثين سببها صراع النظامين الرأسمالي والشيوعي في الانتقال المتوازن خلال التحول الأول وفي الوصول إلى ملامح التحول الثاني، ويرجع ذلك إلى سيطرت أصحاب النفوذ الرأسماليين الجدد المشكوك فيهم على المشاريع العامة وتحكمهم في قطاع اقتصادي بأكمله وبالتالي هذا ما أدى إلى وجود بعض الثغرات والهفوات التي أدت إلى إنجاح النظام السلبي (هؤلاء المستثمرين تغيب عندهم المصلحة الحقيقية للتطور والارتقاء بمستوى الأداء الاقتصادي ومستوى الكفاءة الإنتاجية وجودة السلعة أو الخدمة خلال أول تحول وهذا لغياب المنافسة الحقيقية.

(1) خصخصة /ar.wikipedia.org/wiki

وانتهجت الدول عدة طرق للخصخصة وهذا حسب ظروفها السياسية والاجتماعية فمنها طريقة BOO (Build Oun Operate) البناء تملك تشغيل أو (Build Operate trnsfer) .BOT

البناء – التشغيل – التمويل فهذان يعتبران أهم النظم الأساسية التي منها اشتقت باقي النظم والتي تتمثل في Buy Build Operate الشراء – بناء – تشغيل وظهر نظام آخر Rinting Expanding Operato تأجير توسيع، تشغيل. (سوف يتم التطرق الى كل هذه الانواع بالتفصيل من خلال الفصل الثالث).

لكن لا يمكن نجاح هذه الخصخصة بأي طريقة من الطرق إلا إذا توفرت مجموعة من المتطلبات والتي تتمثل في:

– التدرج والانتقاء وتجنب القرارات غير المدروسة في عملية الخصخصة فكل هذا إذا حدث بصورة عكسية يؤدي إلى نتائج عكسية وسلبية.

– إجراء تقييم دوري ومنتظم للنتائج المترتبة على عمل المؤسسات والمشروعات العامة التي خصصه قبل الإفراط في الخصخصة (وعليه قامت الجزائر بالعدول عن زيادة خصخصة كل المؤسسات).

– الخصخصة تكون في الوقت المناسب بعد توفر بيئة اقتصادية مستقرة.

– الحفاظ على حقوق العمال بتحديد مبادئ توجيهية واضحة.

– توفير الرقابة الصارمة على عمليات التقييم والتسعير لضمان عدم الفساد والرشوة، وتوفير فرص متكافئة للمشروعات ووضع تشريعات لمنع الاحتكار.

3- إصلاح النظام المالي والنقدي:

يجب قبل كل شيء توضيح أنه يجب أن يكون إصلاح النظام المالي والنقدي جزءا من إصلاح اقتصادي شامل يهدف إلى تحقيق ما يأتي:

- نسبة عالية وممكنة من النمو الاقتصادي

- التخفيف الكبير من حدة البطالة والفقر.

- درجة عالية من العدالة الاجتماعية في التوزيع وإشباع الحاجات الأساسية للناس بأسعار يمكن للغالبية دفعها

- تعزيز الأمن الوطني والقومي.

- درجة عالية من استقلالية القرار الوطني والقومي بجميع جوانبه

-تحسين البيئة متضمنة التخفيف من حدة التلوث الذي يؤثر سلبا على صحة المواطن.

- التوازن الاقتصادي العام الداخلي (مثل تفادي التضخم) والخارجي (عدم حدوث عجز كبير في ميزان المدفوعات على الحساب الجاري).

وعليه يتضح أن إصلاح النظام المالي والنقدي أمر ضروري وحيوي لعمليات الاقتصاد الكلي، وأمر لا مفر منه في تحقيق كفاءة ونجاعة عمليات التكييف والتغيرات الهيكلية التي تقترن بعملية الإصلاح في الأنظمة المالية والنقدية. حيث يجب توفر مجموعة من الشروط من أهمها:

ضمان المنافسة[1]: إن التحرير المالي يتطلب إلغاء المعوقات أمام عملية المنافسة حتى يتم تجنب وجود فروق واسعة بين سعر الفائدة على الودائع وسعر الفائدة على القروض.

ضمان عدم تجزئة السوق: وذلك لامتلاك بعض المؤسسات المالية والمصرفية لبعض المشاريع وهذا ما يؤدي إلى عدم اكتمال السوق.

أيضا ينصح إلغاء الإعانات المالية ولوائح أسعار الفائدة وتسهيلات الائتمان الخاصة، والسماح للبنك المركزي استعمال سياسة الخصم وسياسة السوق المفتوحة، وأن يبقى بقدر الإمكان على "الحياد" فيما يتعلق بالتدفق العادي للائتمان في سوق رأس المال المحلية، كما يبقى البنك المركزي المقرض التقليدي الأخير من أجل تجنب أزمات الذكر المالي على مستوى النظام كله[2].

4- هيكلة المؤسسة الاقتصادية:

تعتبر هيكلة المؤسسات الاقتصادية من أهم النقاط التي تساعد على تنمية الاقتصاد وتطويره وبالتالي مواجهة الاقتصاد العالمي.

وتهدف إعادة الهيكلية هذه إلى تقسيم المؤسسات الكبيرة وإعادة ترتيب الجهاز الاقتصادي بتجزئتها إلى وحدات صغيرة يسهل تسييرها. وذلك حسب مبدأ التخصص[3]. من أجل تحسين والرفع من الإنتاج والإنتاجية.

---

(1) بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات، ص 505.

(2) بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات، ص 505.

(3) www.ust.edu/open/library/mang/81/81.doc

ومن خلال هذه الإصلاحات يجب إدخال بعض المقاييس العالمية التي تقوم على تقييم عوامل الإنتاج وتحسين إنتاجيتها[1].

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يجب الاهتمام بتطوير المنهج التقليدي إلى منهج يقتبس الكثير من أساليب ونظم العمل المطبقة في القطاع الأهلي، والتي منها الاهتمام بالعميل، وبالكلفة والإنتاجية وإدارة العمل الحكومي مع المحاسبة على الأداء النهائي، وبتبني أنظمة للموازنة، وللإدارة المالية، ولإدارة الموارد بشكل عام تنبثق من ترتكز على الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية، هذا المنظور لم يتغلغل بعد في عمليات إعادة الهيكلة الجارية لجهاز الدولة[2].

أيضا إعادة هيكلة عمل ومسؤولية الأجهزة المركزية المعنية بالرقابة الإدارية والمالية والوظيفية وتوجيهه صوب الأداء النهائي بدلا من مجرد التركيز الروتيني المحض على درجة التقيد بالأنظمة حيث يجب إعادة تشكيل أدوار هذه الأجهزة بحيث تكون رقابتها رقابة أداء، ورقابة نتائج تركز على الإنتاجية، الفعالية، على الجدوى، وعلى درجة الالتزام بضوابط ولوائح ذات صبغة عامة.

5- تحرير الأسعار:

يرى الاقتصاديون في سوق المنافسة نظاما به عدد من البائعين والمشترين لا يستطيع أحدهم التأثير في سعر المنتج، حيث يفترضون الرشد والمعرفة الكاملتين فيهما فالمشتري يحاول تعظيم منفعتهم إلى أقصى حد بالشراء بأرخص سعر ممكن، كما يحاول البائعون البيع بأعلى سعر ممكن، ويكون تنظيم المنفعة ممكنا لأن المشترين على وعي بالأسعار، كما أن البائع على

(1) www.ust.edu/open/library/mang/81/81.doc

(2) ejabat.google.com/ejabat/theard ?tid=14518 ad a 1c 7499 يوم الإطلاع 17/01/2014, 19 :38.

وعي أيضا بكل أسعار المنافسين، فضلا عن الأجور السائدة وسعر المواد الأولية إتجاهات السوق المتوقعة[1].

وبذلك تكون رغبات الإنسان الطبيعية في تنظيم رفاهيته الاقتصادية السبب في بقاء الأسعار قريبة من تكلفة الإنتاج الاقتصادية، وأصحاب الإنتاج غير الأكفاء أو أصحاب التكاليف الأعلى لا يمكنهم مواجهة أسعار المنافسين، ومن شأن ذلك توزيع الموارد المنتجة على النحو الأصوب والمرغوب فيه اجتماعيا، ونتيجة لهذا حصول كل أفراد المجتمع على كل رغباتهم واحتياجاتهم بكميات وبأسعار تحقق مصلحة الجميع[2].

فضلا على ذلك كانت تعتبر مسألة تحديد الأسعار من المسائل الهامة في الاقتصاد الموجه حيث أنها كانت مرتبطة ارتباطا كبيرا بمبادئها إلا أنه وما أن بدأت تظهر ملامح الاقتصاد العالمي الجديد والتوجه نحو اقتصاد السوق حتى بدأت تظهر مبادئ المنافسة ومن بينها مبدأ تحرير الأسعار. وإذا عدنا إلى كتاب الله عز وجل فنرى أن الله يطلب أن تثمن السلع حسب التكلفة المنتجة بها والدليل على ذلك قوله تعالى "لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراضي منكم" وبالتالي مبدأ تحرير الأسعار من أهم مبادئ الشريعة الإسلامية.

أيضا في حديث صحيح في سنن الترميدي عن أنس قال "غلا السعر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالوا: يا رسول الله سعره لنا، فقال: إن الله هو المسعر القابض الباسط الرزاق، وإني لأرجو أن ألقى ربي وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال"[3].

---

(1) أشرف حافظ، الرأسمالية وأزمة الفكر العربي، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر، ط1، 2010، ص 235.

(2) أشرف حافظ، الرأسمالية وأزمة الفكر العربي، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر، ط1، 2010، ص 235.

(3) رواه الترميدي، أبو داود، ابن ماجه، أحمد.

فمن خلال هذا الحديث يتضح أن رسول الله (ص) لم ير أن يضع السعر حتى لا يظلم به أحد، فبتحديده للسعر يمكن بهذا العمل أن يظلم المنتج. وذلك لأن في بعض الأحيان يكون السعر أعلى من التكلفة قليلا يمكن تغطية مصاريفه الداخلة في الإنتاج وربح الخاص به، لكن إذا كان العكس أي السعر أقل من التكلفة فمنها هو مجبر وتحت سيف القانون وبالتالي يكون المسعر قد ظلمه وأيضا تدخل الدولة في منع الاسترداد في بعض الأحيان يؤدي إلى انخفاض المنتجات وبالتالي ارتفاع الأسعار. فإذا سمحت بالاستيراد عاد السوق إلى حالاته العادية الطبيعية لأن قانون العرض والطلب هو الذي يصبح يتحكم.

هذا من الناحية الاقتصادية أما من الناحية الدينية يمكن إعطاء وتفسير هذا القانون بكل بساطة أن الله ورسوله قد نمى على الغش والاحتكار، الإبهام والتدليس، ومعاصي البيع والشراء فلو أخذنا جميعا بعين الاعتبار، وسرنا على أمر الله وللاحظنا أن السعر أصبح معتدلا في كل شيء، لأن السهر بيد الله، بحسب الكم وبحسب الحاجة، الكم والحاجة يتداخلان، ويتفاعلان فيشكلان السهر، وهناك مواد كثيرة كان ممنوعا استيرادها وبلغت سعرا خياليا، فلما سمح باستيرادها أخذت سعرا طبيعيا جدا. وهو سعر السوق كما يسمونه، والآن هو نظام السوق، وتجارة السوق، ففي السوق عرض وطلب، أما إذا منعت شيئا، أو احتكرته، أو أوهمت الناس بشيء، أو دلست عليهم السعر يغلو عندئذ[1].

ومنه يمكن القول أن فكرة تحرير الأسعار هي قديمة وكتاب الله وسنة رسوله الكريم تؤكد ذلك لكن هناك نظامان أساسيان للأسعار تخضع لهما السلع والخدمات وهما نظام الأسعار المقننة ونظام الأسعار المصرح بها (أي تحرير الأسعار) لكن الأسعار التي يتبع عليها نظام التقنين تكون خاصة بالسلع والخدمات الإستراتيجية.

---

(1) د.محمد راتب النابلسي بتاريخ 2007/09/10 .www.nabulsi.com/blue/ar/print.php?art=1224

6- الاستقرار الاقتصادي والانفتاح الاقتصادي:

يمكن اعتبار الاستقرار الاقتصادي العملية الأساسية واجب الوصول إليها من أجل إكمال السياسات الاقتصادية الأخرى من بينها الانفتاح الخارجي وتحرير التجارة.

فمن خلال التكلم عن الاستقرار الاقتصادي يجب التكلم عن غياب التقلبات المفرطة، أو الحادة في متغيرات الاقتصاد الكلي مثل معدلات النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم والاستهلاك والاستثمار وغيرها[1].

ومن أجل ذلك يجب على الدولة أن تقوم بتكيف هيكلي وإلغاء القيود الإدارية والسياسية وإصلاح مؤشراتها المتمثلة في[2]:

1- انخفاض معدل البطالة.

2- ارتفاع في مستويات الدخل الفردي.

3- تحقيق حالة من النمو المتوازن في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وإن الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي أو الحفاظ عليه يعتبر مطلبا أساسيا كونه يؤدي إلى تعزيز الاستقرار الاجتماعي لهذا فإن هذه الإصلاحات غالبا لا تكون في دفعة واحدة وإنما تحتاج إلى جدول زمني لترتيب أولويات الإصلاح.

ومنه فالاستقرار الاقتصادي يساعد على تطبيق سياسات الدولة ومن بينها سياسة الانفتاح الاقتصادي التي هي عبارة عن تحرير الطاقات الإنتاجية من كل المعوقات وتحرير القطاع الخاص كم طل المخاوف أو العقبات وفتح الباب للاستثمارات الأجنبية لكل

---

(1) أحمد إبراهيم ملاوي، دور العمل الخيري في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، مجلة المركز الدولي للأبحاث والدراسات "مداد"، ص 6.

(2) أحمد إبراهيم ملاوي، دور العمل الخيري في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، مجلة المركز الدولي للأبحاث والدراسات "مداد"، ص 6.

الضمانات والالتحاق بسرعة بأحدث تكنولوجيا إنتاجية ممكنة في العالم، كما يعني الانفتاح تخفيف القيود التي يشتغل في ظلها الاقتصاد القومي مثل القيود على الاستيراد والصرف الأجنبي والاستثمارات الخارجية والأجور والضرائب[1].

ولهذا الانفتاح انعكاسات على الاقتصاد منها:

- تحرير التجارة من ناحية الصادرات والواردات[2]. والتي تحقق منافع اقتصادية هامة للدول على الجانبين، فمن ناحية الصادرات يؤدي إلى زيادة مقدرة الصادرات على توفير احتياجات المجتمع من الواردات من الخارج.

أما الواردات فتحقق المزايا التالية:

أ- الحصول على أحدث التقنيات الخارجية.

ب- الرفع من كفاءة الصناعة المحلية وذلك في إطار المنافسة الأجنبية حتى يصل إلى رضا المستهلك.

ج- يساعد ويؤكد تحرير التجارة العالمي نظريات ريكاردو لتخصيص العمل وتقسيمه الدولي على أساس النفقات النسبية مما يمكن من تحقيق إنتاجية أكبر لعناصر الإنتاج مما يزيد من الدخل العالمي ويرفع مستويات معيشة مختلف الدول[3].

- الحصول على أحدث التقنيات الخارجية[4].

---

(1) محمد علي سلامة، الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2002، ص90.

(2) المرسي سيد الحجازي، منظمة التجارة العالمية (عرض تاريخي تحليلي، لبنان، ومنظمة التجارة العالمية)، الدار الجامعية 2001، ص 3.

(3) المرسي السيد الحجازي، نفس المرجع، ص 5.

(4) المرسي سيد الحجازي، منظمة التجارة العالمية (عرض تاريخي تحليلي، لبنان، ومنظمة التجارة العالمية)، الدار الجامعية 2001، ص 3.

– الرفع من كفاءة الصناعة المحلية وذلك في إطار المنافسة الأجنبية[1].

– إصلاح نظام الصرف الأجنبي للتوصل إلى أسعار صرف تنافسية موحدة تتحدد وفقا للعرض والطلب[2].

– تفكيك القيود الإدارية والتخلص من التدخلات الإدارية في تحديد الأسعار، أو منح الائتمان[3].

7- إقامة سوق العمل:

لقد أصبح سوق العمل في الوقت الراهن لا يبحث عن شهادات التخرج فقط وإنما أصبح يأخذ مسارا آخرا حيث تصبح الشهادة ضمان ضد البطالة وإنما أصبحت المهارات والخبرات مطلوبة إلى جانب الشهادات والدليل على ذلك البلدان العربية فرغم ارتفاع مستوى التعليم فيها إلا أنه مازالت مستويات البطالة في ارتفاع، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يتم ملاحظة أنه هناك تدهور في إنتاجية هذا المجتمع رغم الأيدي العاملة المتعلمة على عكس الدول الأخرى من العالم ويرجع السبب في ذلك عدم الربط بين الجامعات والمؤسسات (أي بين التعليم وسوق العمل) وبذلك فنجد الرجل المناسب ليس في المكان المناسب ولهذه الأسباب وأخرى على البلدان الغربية تبني سياسة سوق العمل النشطة[4]. (active labour Market programmes ALMPS) . هي برامج حكومية هدفها التدخل في سوق العمل لمساعدة العاطلين في العثور على وظيفة، وظهرت العديد من هذه البرامج عن

---

(1) المرسي سيد الحجازي، منظمة التجارة العالمية (عرض تاريخي تحليلي، لبنان، ومنظمة التجارة العالمية)، الدار الجامعية 2001، ص 3.

(2) منير الحمش، هل حقا أن تحرير التجارة الخارجية قاطرة للنمو؟، ورقة مقدمة لندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية والعشرون التي تقيمها جمعية العلوم الاقتصادية، 2010/03/23، ص 3.

(3) منير الحمش، هل حقا أن تحرير التجارة الخارجية قاطرة للنمو؟، نفس المرجع السابق، ص 3.

(4) ar.m.wikipedia.org/wiki سياسة، سوق – العمل – النشطة

مشروعات أشغال عامة مبكرة مصممة خصصا للقضاء على البطالة المنتشرة في العالم المتقدم خلال فترة ما بين الحربين العالميتين.

وتوجد 3 أنواع رئيسية من سياسات سوق العمل النشطة:

أ- **خدمات التوظيف العام:** مثل مراكز العمل وأسواق العمل، التي تساعد العاطلين عن العمل في تحسين جهودهم في البحث عن وظائف من خلال نشر معلومات عن الوظائف الشاغرة وتقديم المساعدة بشأن مهارات مقابلات العمل وكتابة السيرة الذاتية.

ب- **خطط التدريب:** مثل الدروس والتدريب المهني، التي تساعد العاطلين عن العمل في تحسين مهاراتهم المهنية، وبالتالي زيادة إمكانية حصولهم على وظيفة.

ج- برامج دعم التشغيل: إما في القطاع العام الخاص، التي تسهم بشكل مباشر في خلق فرص عمل للعاطلين. وهي في المعتاد إجراءات قصيرة المدى مصممة للسماح للعاطلين عن العمل بتعزيز خبراتهم العملية والوقاية من تدهور المهارات.

الفرع الخامس: الأزمة المالية وعيوب اقتصاد السوق.

أ- عيوب اقتصاد السوق[1].

عندما طبق النظام الرأسمالي في الواقع، أسفر عن بعض العيوب، وذلك نتيجة لصعوبة توفر الشروط اللازمة لنظام رأسمالي مثالي، بمعنى انه حتى يتحقق نظام رأسمالي مثالي، يكوم فيه جهاز الثمن هو المتحكم في الأسعار وفي الكميات المنتجة، لا بد من وجود المنافسة الكاملة التي تتمل في وجود إعداد كبيرة جدا من البائعين ومن المشترين، بحي لا تكون لأي واحد

(1) منصوري الزين، دور الدولة في تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في ظل اقتصاد السوق- حالة الجزائر – مجلة ابحاث اقصادية وادارية، العدد الحادي عشر جوان 2012، ص ص 303-304.

منهم بمفرده القدرة على التأثير على السعر وظروف السوق، مع وجود حرية الانتقال الكاملة لعناصر الإنتاج، وحرية الدخول والخروج من السوق، والعلم الكامل بأحوال السوق.

وقد كشفت التجربة الرأسمالية إن هذه الشروط قل أن تتوافر مجتمعة، وان تلك الصورة المثلى لم تتحقق في الواقع العملي إلا لفترة وجيزة من الزمن.

فقد برزت عيوب عديدة لهذا النظام أثناء التطبيق إلا انه استطاع أن يتكيف معها بفضل ما يتمتع به من مرونة وقدر على التكيف، وما أضيفت له من إصلاحات مع الزمن، مما جعله يستمر حتى الآن، ويحقق نجاحات اكبر من النظام المنافس له وهو النظام الاشتراكي، ومن ابرز عيوب اقتصاد السوق ما يلي: [1]

أ- **ضعف معدل النمو الاقتصادي:** تدل تقارير البنك الدولي على ضع معدل النمو في الدول التي تطبق نظام الاقتصاد الحر ولا سيما في الدول الصناعية المتقدمة حيث تضيق فيها الفرص الاستثمارية المربحة، وكذلك في الدول النامية التي لم تطبق بعد برامج الإصلاح الاقتصادي. وقد أثبتت التجربة إمكانية رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق السياسات المالية والنقدية المناسبة ولاسيما المزيد من الحوافز والتسهيلات لتشجيع الاستثمار ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي. وبالنسبة للدول النامية فان الأمر يستدعي بالإضافة إلى ذلك سرعة تطبيق الإصلاح الاقتصادي.

ب – **تزايد البطالة ووجود أزمات دورية وتقلبات اقتصادية:** لقد ساد الاعتقاد بان جهاز الثمن في إطار من الحرية الاقتصادية، كفيل بتحقيق الاستخدام الأمثل والكامل والكفء للمواد الاقتصادية، إلا أن السير الطبيعي للنظام الرأسمالي أدى إلى ظهور البطالة، ودخول

---

[1] منصوري الزين، نفس المرجع، ص ص303-304 مأخوذ من علي لطفي، اقتصاديات السوق السلبيات وكيفية التغلب عليها، المؤتمر العلمي السادس والعشرون للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، يومي 15-16 نوفمبر 2007.

الاقتصاد في أزمات دورية متلاحقة، وأصبحت التقنيات الاقتصادية من رواج وكساد سمة من سمات النظام الرأسمالي الحر.

ت – **سوء التوزيع:** يتميز النظام الرأسمالي بتركيز عناصر الإنتاج في أيدي فئة قليلة من أفراد المجتمع، ويبقى معظم أفراد المجتمع في إطار الطبقة العاملة الكادحة، وهكذا يزداد أصحاب رؤوس الأموال ثراء نتيجة لارتفاع دخولهم، ومن ثم يمكنهم ادخار جزء من هذا الدخل، وإعادة استثماره مما يؤدي على زيادة ملكية عناصر الإنتاج وتراكمها في أيدي عدد قليل من الأفراد، وعلى الجهة الأخرى تظل الطبقة العاملة في مستوى معيشي منخفض لان العمل الذي يحصل على دخل منخفض لا يتمكن الادخار، ومن تم لا تكون له فرصة للتملك.

ث – **عدم الكفاءة والتي تظهر من خلال:** نمو ظاهرة الاحتكار، التضخم (ارتفاع الأسعار والخدمات الأساسية)، وتلوث البيئة، التهرب الضريبي، الغش التجاري والصناعي.

ب– الأزمة المالية واقتصاد السوق.

مما لا شك فيه أن الأزمة المالية الراهنة التي سببتها "الرهون العقارية" ستفتح جدل واسع لإعادة النظر في آلياتها من أجل تفادي مثل هذه الأزمات؟ مفاهيم قديمة قد رسخت عن اقتصاد السوق وعدم تدخل الدولة.

من المعلوم أن الو.م.أ تعتبر الموطن الأساسي لولادة مفهوم جديد وهو مفهوم حرية الاقتصاد وعدم تدخل الدولة في قوى السوق المفتوحة وترك الآليات الذاتية للسوق تقوده في الاتجاه الذي يحدده لنفسه بنفسه. والسؤال الذي يطرح نفسه هل البلد الذي ولد فيها وترعرع هذا النظام يتمسكون بحذافيره وترك آليات السوق تعمل دون أي تدخل من الدولة؟

وللإجابة على هذا السؤال يجب العودة بالذاكرة إلى بعض التجارب التي وضعت فيها الو.م.أ والتي بررت تدخلها في الاقتصاد بحجة وجود "خطر حقيقي يهدد الاقتصاد الأمريكي" وكمثال على ذلك شركة موانئ دبي العالمية التي منعت من إدارة بعض لموانئ الأمريكية رغم استيفائها كافة الشروط. وأيضا إصدار قرار حكومي من الكونجرس الأمريكي خصيصا لمنع شركة الصين الوطنية للبترول سينوبك" من شراء أونكل" النفطية الأمريكية بحجة حماية الأمن القومي الأمريكي.

فإذا كان الأمر هكذا وقد تدخلت الدولة من أجل حماية الوطن من الخطر الذي حدق بها فلماذا لم تتدخل مع وجود خطر أكبر لم يهدد اقتصادها فحسب وإنما الاقتصاد العالمي ككل ألا وهو الأزمة المالية العالمية الراهنة التي قد وصل سيطها أو تابعاتها حتى إلى الدول الأوروبية والعربية، فهذا كله ما يجعلنا نشك في وجود سوق حرة فعلا أو يمكن القول "الحرية المقيدة للسوق".

المبحث الرابع: تطور المنظمة العالمية للتجارة.

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة فكرة جاءت بعد الوضعية الصعبة التي آلا إليها الاقتصاد العالمي بعد الح.ع. II لكن هذه الفكرة لم تحقق بصفة مباشرة لكنها قبل ذلك اتفاقية العامة للتعريفات والتجارة التي ساعدت على إنشاء المنظمة العالمية للتجارة ولذلك قبل كل شيء يجب دراسة هذه الاتفاقية لأنها هي أساس ظهور هذه المنظمة.

المطلب الأول: مفهوم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة.

هي إتفاقية كانت تسعى إلى تنظيم وتوجيه التجارة الدولية لكن كان ذلك بصفة مؤقتة لأنها عبارة عن اتفاقية وليست منظمة ، وكان من واجب الدول المتعاقدة احترام

أهدافها والمتمثلة في إزالة كل الصعوبات التي تحد من حرية المبادلات العالمية، وهذا ما يؤدي إلى رفع مستوى معيشة السكان، والهدف الأساسي من كل هذا هو البحث عن مصادر الثروة في العالم كله واستغلاله استغلال أمثلا.

ودامت هذه الاتفاقية (GATT) 47 سنة قبل ظهور OMC وهي التي مهدت لها الطريق للوصول وذلك بعد 8 جولات أولها كان في 1947-1948 في "جنيف" سويسرا 23 عضو وآخرها في 1986-1994 في "بونتادليست" أورغواي 108 عضو.

وتميزت الجولات التي انعقدت ما بين 1947 إلى 1962 بالتركيز على تحرير التجارة العالمية من القيود الجمركية، حيث حققت بالفعل تقدما كبيرا لإزالة الكثير من القيود الجمركية في وجه التدفقات السلعية[1].

أما فيما يخص جولة كيندي وطوكيو والأوروغواي فكل واحدة ركزة على موضوع معين وهذا كما يلي: جولة كيندي كان أساس هذه الدورة هو التخفيض الجمركي بنسبة معينة على السلع محل قاعدة التخفيض الجمركي من المعدات الجمركية القائمة "سلع مقابل سلع" هذا من جهة ومن جهة أخرى كانت تكافح عملية الإغراق.

جولة طوكيو 1973-1979 خرج أعضاء هذه الجولة بنتائج هامة في هذه الاتفاقية والتي تتضمن تخفيض الرسوم الجمركية بالثلث تقريبا وذلك في أسواق السلع للدولة الصناعية والتفاوض في مجال تخفيض أو إلغاء القيود الجمركية والمساعدة والحوافز الفنية للتجارة وتراخيص الاستيراد.

جولة الأوروغواي 1986-1994 هي تعتبر آخر جولة من جولات الغات لكنها أهمها ويمكن القول أفضلها لأنه قد أسفر عليها ناتج يعتبر من أهم النتائج وهي ظهور OMC

(1) سليم سعدوات، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية (معوقات الانضمام وآفاقه، دار الخلدونية، ط1، 2008، ص 13.

(المنظمة العالمية للتجارة) وهي منعرج هام في الغات حيث أسست منظمة ذات مبادئ وقواعد يمكنها تسهيل المهام على دول الأعضاء فيها وأيضا مساعدتها في العالم بأسره لكن يعتبر هذا فقط هو الناتج الوحيد لكنه الناتج المهم ولهذا كانت هذه الجولة أطول وأعقد جولات GATT والتي تمخض عليها ولادة الغات الجديد أو ما تسمى بـــ GATT 1994[1].

الفرع الأول: المنظمة العالمية للتجارة Organisation Mondiale du Commerce.

المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة دولية كباقي المنظمات الدولية الأخرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لكنها تختلف عن هاتين المنظمتين حيث أنه يتم اتخاذ القرارات في هذه المنظمة بمشاركة كل الأعضاء، سواء من خلال الوزراء أو من خلال المسئولين، وعادة ما تصدر القرارات باتفاق الآراء[2].

كما عرفت أيضا من خلال اتفاق مراكش المنشئ لـــ OMC في مادته 1 و8 على أنها اتفاقية تدعى OMC وتتمتع بالشخصية القانونية ويتمتع أعضاؤها بالأهلية القانونية الضرورية لممارسة وظائفهم[3].

هي منظمة عالمية مقرها مدينة جنيف في سويسرا، مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قد رمن السلاسة واليسر والحرية وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم وتضم حوالي 152 عضوا من دول العالم[4].

كما عرفت OMC على أنها المنظمة الدولية الوحيدة التي تتعامل مع قواعد التجارة بين الأمم، حيث يوجد في أساسها اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة قد تم التفاوض عليها

---

(1) ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص 30.

(2) ناصر دادي عدون، متناوي محمد، نفس المرجع، ص 57.

(3) محفوظ لعش، المنظمة العالمية للتجارة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 26.

(4) الموسوعة الحرة ويكيديا ar.wikipedia.org/wik

وتوقيعها من قبل معظم الدول العظمى التجارية في العالم والتصديق عليها في برلماناتها والهدف الأساسي من هذه المنظمة هو مساعدة المنتجين والمصدرين والمستوردين من أجل مزاولة أعمالهم[1].

عرفت أيضا على أنها منظمة "تتولى الإشراف على هذه الاتفاقيات الخاصة بالتجارة في المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس والقيود التجارية وقواعد المنشأ والخدمات والاستثمارات ومنها أيضا مذكرة تفاهم على القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات[2].

الشكل رقم (1-8): ثالوث النظام الاقتصادي العالمي

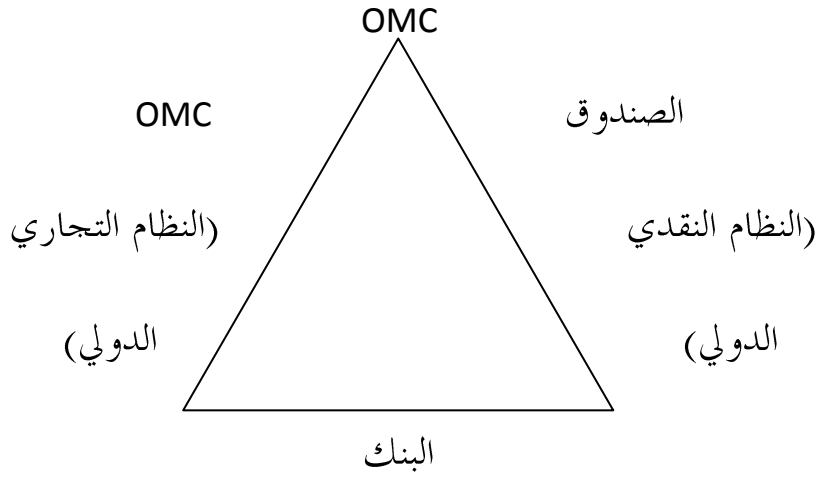

المصدر: المرسي السيد حجازي، منظمة التجارة العالمية عرض تاريخي تحليلي لبنان ومنظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، 2001، ص 3.

(1) organisation mondiale du commerce, www.wto.org/ french / thewts-f/ whatis-f/ whatis-f.htm.

(2) مروك نصر الدين، تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية OMC، دار هومة، ط1، 2005، ص 15.

يوضح هذا الشكل الثالوث المتشابك الذي يؤكد على عولمة الاقتصاد العالمي بما سيكون له من تأثيرات بعيدة المدى على كافة الدول المتقدمة والنامية على السواء[1].

ومن خلال كل هذه التعاريف يمكن الخروج بفروقات بين OMC وGATT والمتمثل في الجدول الآتي:

جدول رقم (1-5) يوضح أهم الفروقات بين الغات والمنظمة العالمية للتجارة

	GATT	OMC
من حيث تطبيق القواعد	بصورة مؤقتة ولغرض محدد	بصورة شاملة ودائمة
من حيث مصادقة مجالس التشريعية للدول الأعضاء	لا تحتاجها	أساسية فيها وذلك ما يكسبها أساسا قانونيا قويا
من الناحية القانونية	ليس لها شخصية معنوية	لها شخصية معنوية
من حيث الأعضاء	لها فرقاء أو أطراف متعاقدة	لها أعضاء
من حيث التعاملات	محدودة في السلع	مفتوحة حول السلع، الخدمات والملكية الفردية (فكرية، منتوجات، ملابس، استثمار) ISO
أسس المقاييس	لا مقاييس تذكر	نضام جودة المنتجات والخدمات اعتمادا على ISO
تسوية المنازعات	بطيئ، قصور وعدم الفاعلية	سريع وتلقائي وتنفيذ فوري همها حماية حقوق الأعضاء والحفاظ على التزاماتهم.

المصدر: من إعداد الباحثة.

[1] المرسي السيد حجازي، منظمة التجارة العالمية عرض تاريخي تحليلي لبنان ومنظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، 2001، ص 3.

الفرع الثاني: أهداف، مبادئ ومهام المنظمة العالمية للتجارة OMC.

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة تنظيم مبني على مجموعة من المبادئ التي تحدد الأهداف والمهام الخاصة بهذه المنظمة، ولعل من أهم الأسباب التي تركت الدولة الانضمام إليها هي وجود مبادئ وأهداف تحدد وضائف هذه المنظمة.

أ- مبادئ OMC:

من أهم المبادئ التي تستند عليها OMC هي:

1- **مبدأ الوضوح والإعلام:** هذا المبدأ هو خاص بتجارة الخدمات حيث أنه يلزم الدول بنشر جميع القواعد والأحكام والتدابير الجديدة وإعلامها إلى مجلس التجارة الخدماتية، وأيضا وجود نقطة استعلام خاصة يمكن الاستفسار منها حول كل ما يخص المعلومات الخدماتية.

2- **مبدأ التماثل:** أن يتم التعامل الجمركي مع جميع المنتجات الواردة المتماثلة بنفس الطريقة.

3- **مبدأ المعاملة الوطنية:** تعني معاملة المنتجات الأجنبية معاملة السلع الوطنية من حيث الضرائب المحملة والرقابة الحكومية[1].

4- **مبدأ الحماية:** فلكل بلد حرية حماية صناعتها الوطنية من خلال زيادة القيود السعرية أو الكمية على التجارية الخارجية وذلك إلا في حالة أن هذه الأخيرة يلحق ضررا على المنتوجات الوطنية.

5- **مبدأ التجارة التفصيلية:** ويتركز أساس أن للدول النامية خصوصياتها فيما يتعلق بمشكلة التنمية ومشكلة القدرة على المنافسة ولهذا فإن المنظمة العالمية للتجارة تعطي للدول النامية بعض الامتيازات فيما يتعلق بتطبيق بنود المنظمة كما تعفي هذه الدول من بعض الإجراءات

(1) سليم سعداوي، نفس المرجع السابق، ص 19.

مثلما هو الحال في ربط معايير العمل بالتجارة، أو منح هذه الدول فترة أطول لتتكيف مع هذه المتطلبات[1].

ب- **أهداف OMC:**

إن الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها هذه المنظمة مرتبطة بالأسباب التي خلق من أجلها ويمكن إيجازها في النقاط الآتية:

1- استمرار تحرير التجارة من القيود (النفاذ إلى الأسواق) وفي سبيل ذلك تسلك سياستين مهمتين: الأولى الحد من سياسات الدعم للمنتجات المحلية، والثانية الحد من سياسات الدعم الموجهة للصادرات (وتسمى الإغراق) [2]. وذلك من أجل إقامة عالم اقتصادي يسوده السلام والرخاء.

2- منح الدول النامية معاملة تفصيلية خاصة بمنحها فترات سماح أطول تسمح لها بالاندماج ضمن المنظومة العالمية لاقتصاد السوق[3]. وذلك لرفع مستواها المعيشي وتحقيق التنمية الاقتصادية لكل الدول خاصة منها النامية[4].

3- الوصول إلى تحقيق معرفة كاملة وشفافية بالتشريعات والنظم التجارية لكل دولة وإتاحة ذلك لجميع الأعضاء في المنظمة[5].

---

(1) سليم سعداوي، نفس المرجع السابق، ص 19.

(2) سليم سعداوي، نفس المرجع السابق، ص 19.

(3) عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا عدد 2، جامعة أغواط، ص 58.

(4) محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمة وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، 2009/2008، ص 71.

(5) عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، نفس المرجع السابق، ص 58.

4- تقديم المساعدة والتكوين للدول النامية[1].

5- تحسين مستويات حماية حقوق أصحاب جميع أنواع الملكية الفكرية[2].

6- وضع إطار مؤسساتي سليم وفعال من الناحية القانونية لتنفيذ اتفاقيات الأورجواي[3].

7- تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم.

المطلب الثاني: الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

للـــمنظمة العالمية للتجارة بعض الشروط يتم الاضطلاع والموافقة عليها كلا دون استثناء وبعدها القيام بإجراءات التقديم من أجل القبول وهذا خاص بجميع الدول مهما كانت مكانتها الاقتصادية العالمية.

الفرع الأول: شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وتتمثل هذه الشروط فيما يلي[4]:

I- الشروط العامة:

أ- تقديم تنازلات للتعريفات الجمركية:

من أجل الانضمام إلى OMC الدول مجبرة على تقديم جدول للتنازلات يحتوي على تعريفات جمركية وهي التزام لا يمكن التراجع عنها من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة.

---

(1) عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله، نفس المرجع السابق، ص 58.

(2) زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة يوسف بن خدة (الجزائر سابقا)، 2005، 2006، ص237.

(3) محمد صفوت قابل، نفس المرجع السابق، ص 71.

(4) محمد صفوت قابل، نفس المرجع السابق، ص 74، 75.

ب- **تقديم التزامات في الخدمات:**

تقدم الدولة جدولا بالالتزامات التي ستتبعها في قطاع الخدمات يشمل على قائمة بالحواجز والشروط التي تعترض القطاعات والنشاطات المهنية الخدماتية ووضع جدول زمني لإزالتها.

ج- **الالتزام باتفاقيات OMC:**

التعهد بالتوقيع على بروتوكول الانضمام والذي يشمل الموافقة على التزام وتوقيع جميع اتفاقيات جولة أورجواي كلها فهي إجبارية وليست اختيارية (ما عدى اتفاقيات المناقصات الحكومية واتفاقيات الطائرات المدنية التي تعتبر اختيارية).

وهذا كله تعتبر شروط عامة أي خاصة بجميع الدول الأعضاء التي تريد دخول OMC إلا أن هناك التي يخص فقط بعض الدول ومنها الجزائر.

II- **الشروط الخاصة**[1]:

إن أهم الشروط الخاصة التي تفرضها OMC على الدول الراغبة في الانضمام إليها هو اتباع نظام اقتصاد السوق بهدف تحقيق الانفتاح الاقتصادي وتحرير تجارتها الدولية بالإضافة إلى إزالة الرسوم الجمركية وتعديل قوانينها وفق القوانين والتشريعات الدولية.

ملاحظة:

إن انضمام الدول إلى OMC هذا لا يعني تقييد حريتها وعدم المقدرة على الانسحاب فلكل دولة الحق في الانسحاب من OMC بشرط أن يتم ذلك خلال فترة معينة والتي تكون غالبا بـــ 6 أشهر.

---

(1) سليم سعداوي، نفس المرجع السابق، ص 51.

إذا لاحظت أن انضمامها يهدد قدرتها وسلطتها على دولتها، لكن يتم الانسحاب بشرط.

الفرع الثاني: إجراءات التقديم والقبول[1].

من أجل انضمام أي دولة في OMC يجب عليها اتباع إحدى الطريقتين التاليتين أو كلتيهما معا:

أ- **الطريقة الأولى:** تتلقى الدولة المعنية رسائل من لجنة مخصصة للنظر في طلبات العضوية الجديدة تكون في الغالب مكونة من الدول الصناعية الكبرى، إضافة إلى أهم الدول ذات العلاقات التجارية مع الدول الراغبة في اكتساب عضوية المنظمة. وتشمل الطلبات قائمة بالسلع والخدمات التي ستشهد تخفيضا في تعريفاتها الجمركية.

ب- **الطريقة الثانية:** تتقدم الدولة الراغبة في العضوية بنفسها بقائمة تشمل تخفيضات في التعريفات الجمركية تكون أساسا للتفاوض.

جولة تفاوض انضمام الجزائر للتجارة العالمية[2]:

تشارك الجزائر اليوم في اجتماعات الجولة الرسمية الحادية عشر من المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن الانضمام إلى OMC وسط تحذير من انضمامها بسبب ضعف تنافسية تجارتها، ونقلت إذاعة الجزائر الحكومية عن وزير التجارة الجزائري "مصطفى بن بادة" قوله إن الجولة التي تنعقد بجنيف "مهمة جدا" لأنها تأتي بعد 5 سنوات من توقف المفاوضات الرسمية.

---

(1) محمد صفوت قابل، نفس المرجع السابق، ص 75.

(2) http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/5c 6efc 01 - a 9 fc – 46cc – a 90b – ad7 e 14 d 749 ff.15:22 اليوم: 2011/03/22 على الساعة

وأوضح بن بادة أن عودة الجزائر لطاولة المفاوضات لها أهمية كبيرة، حيث ستقدم شروحات عن ملفات جديدة على أمل أن تتضح رؤية واضحة بشأن المراحل المقبلة لمسار الانضمام للمنظمة، وهل ستكون مراحل قريبة أم بعيدة سهل أم صعبة حسب مواقف الدول الأعضاء، على حد قول المسؤول الجزائري.

وحسب بيان وزارة التجارة، فإن اجتماع مجموعة العمل المكلفة بملف انضمام الجزائر سيدرس مشروع التقرير المعدل وأجوبة الجزائر على الأسئلة الإضافية لأعضاء المنظمة، ومدى تقدم عمليات مطابقة النظام التجارة الجزائرية لمتطلبات العضوية، وكذا المفاوضات الثنائية بشأن الرسوم الجمركية والالتزامات الخاصة بشأن تجارة الخدمات.

مشروعات:

وتجري حاليا دراسة حوالي 20 مشروع اتفاق التزام بشأن المسائل المتعلقة بالنظام التجاري للجزائر، في حين تتواصل المفاوضات الثنائية مع 13 بلدا، وتشير وزارة التجارة الجزائرية إلى إحراز تقدم معتبر مع أكثر من ½ العدد المذكور.

وقد سبقت جولة مفاوضات اليوم مفاوضات ثنائية بين الجزائر وكل من U.S.A، اليابان، أستراليا، سلفادور، النرويج، نيوزيلاندا، تركيا وكوريا الجنوبية، وقد استكملت الجزائر لحد الآن 6 اتفاقيات مع كل من فترويلا، كوريا، سويسرا، البرازيل، أوروغواي والأرجنتين وهي اتفاقيات ضرورية لتمهيد الطريق لنيل عضوية OMC.

وكانت الجزائر قد تقدمت بطلب الانضمام لـــ OMC في جويلية 1987، وفي العام 1995 أنشأت مجموعة العمل المكلفة بملف انضمام الجزائر، قد عقدت هذه المجموعة عشرة اجتماعات رسمية واجتماعين غير رسميين آخرهما كان في آخر مارس 2012.

تحذير:

وحذر المستشار الاقتصادي السابق في الرئاسة الجزائرية عبد المالك مبارك سراي من مغبة انضمام بلاده إلى المنظمة على المدى القصير والمتوسط وأوضح في تصريح لإذاعة الجزائر أن وضع الزراعة والصناعة في الجزائر لا يسمح بالانضمام للمنظمة في الوقت الحالي.

وعزا سراي عدم جاهزية الجزائر لعضوية المنظمة إلى غياب منتجات غذائية أو صناعية قادرة على المنافسة الدولية، فضلا عن افتقار الجزائر للكفاءات المتخصصة في التجارة الخارجية والتسيير الحديث وتدعيم الصادرات، واعتبر أن الانضمام سيكون بمثابة قتل لكل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

الجزائر وOMC:

يوم 17 جوان 1987 تأسست أول فرقة عاملة بشأن انضمام الجزائر إلى OMC، لكنها اجتمعت للمرة الأولى في أفريل 1998، وفي جانفي 2013 وزعت التزامات محددة ومعدلة خاصة بشأن كيفية تقديم الخدمات.

خاتمة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل تم توضيح أهم العناصر الأساسية التي تلعب دورا رئيسيا في نجاح أية مؤسسة اقتصادية و تحقيق جميع أهدافها سواء كانت عامة أو خاصة هو وجود مجلس إدارة واعي و خبرات مؤهلة تستطيع استخدام الأساليب الحديثة في الإدارة من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل لجميع عوامل الإنتاج، والاستفادة من الموارد الاقتصادية و إقامة علاقات جيدة بينها و بين العمال من أجل دفع عجلة تطوير المؤسسة الاقتصادية. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تم توضيح الأهمية القصوى الذي يكتسبها المحيط في تحقيق كل الأهداف الاقتصادية، وعليه فيجب وجود تلاؤم بينها وبين محيطها خاصة في الوقت الحاضر حيث أنها متواجدة في بيئة من أهم أبعادها التعقيد والديناميكية هما بعدين يصعب إن لم نقول يستحيل لا التحكم و لا التنبؤ فيهما.

ولأجل نجاح هذه المؤسسات يجب عليها التأقلم النظام العالمي الجديد، ومن أجل الدخول للنظام العالمي وتبني نظام اقتصاد السوق يجب على الدولة الدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة وسن معظم قوانينها. وعليه فعلى المؤسسة الاقتصادية إتباع هذه القوانين وإنتاج السلع والخدمات بمعايير عالمية ومحاولة المحافظة على مكانتها في السوق الوطنية والاقتصاد الوطني بصفة خاصة وفي السوق العالمي والاقتصاد العالمي بصفة عامة.

أيضا لا يمكن أن يتحقق نظاماً اقتصادياً يتمتع بروح أكثر إنسانية وأفضل على مستوى الاستغلال الاقتصادي للموارد النادرة وأكثر ديناميكية وأقدر على التصدي للأزمات من ذلك النظام الاقتصادي الذي يحدد فيه الأفراد الأحرار نوعية المنتج ومكان الإنتاج وزمنه وكيفيته، بالإضافة إلى تحديد كيفية توزيع المنتجات والبضائع .

الفصل الثاني

عموميات حول الاقتصاد الجزائري وعملية تنمية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

تمهيد:

لقد مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بعدة مراحل. حيث فضلت الحكومة آنذاك انتهاج النهج الاشتراكي، لكنه يعتبر أسوء قرار قد اتخذ، وبعد الانهيار الذي عرفه النظام الاشتراكي، أصبح الاتجاه المفضل للسلطة الجزائرية هو أن تتبني سياسة جديدة وهي سياسة السوق أو بما يسمى بنظام اقتصاد السوق، ومن البديهي أن الجزائر كغيرها من البلدان النامية تسعى إلى مواكبة هذا التغير والتوجه لع دم نجاعة سياستها وذلك من أجل الخروج من المشاكل التي كانت تتخبط فيها من جهة وتحقيق التنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

لكن بعد الاستقلال زاد اهتمام الحكومة الجزائرية بالقطاع الصناعي من أجل تنمية الاقتصاد وكان أكبر اهتمام لها هو المؤسسات الاقتصادية الهشة التي ورثتها من الاستعمار الفرنسي وجعلها تسير بصفة عادية هذا من جهة، أما جهة أخرى حاولت خلق جهاز إداري اقتصادي قادر على مواجهة الصعوبات. لكن رغم كل ما قامت به الدولة إلا انه بدا اقتصادها في التدهور والانهيار ومعه المؤسسات الاقتصادية الموروثة و حتى المنشآت الحديثة التي كانت تعاني من مشاكل عديدة خاصة المشاكل المتعلقة بالتسيير من جهة و عدم إمكانية تحليل محيطه من جهة أخرى.

وبما أن المؤسسات الاقتصادية اليوم أصبح لها دور كبير رفع المستوى المعيشي للسكان والمساهمة في النهضة الاقتصادية والخروج من الأزمات بدأ الاهتمام بها من طرف الحكومة وإدخال الإصلاحات الجديدة عليها.

وهذا ما سوف يتم التطرق إليه من خلال هذا الفصل الإصلاحات الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد واقتصاد السوق في الجزائر. وتطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بعد الاستقلال والإصلاحات الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية للدخول في اقتصاد السوق.

المبحث الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري.

اتسمت الثروة الجزائرية بإتباعها عمليات التحليل التي لا تمس فقط الاستقلال الوطني، وإنما تابعت العملية التحليلية وباتجاه تحرير الاقتصاد الوطني، والتي تمكنت بعد وقت ليس بالمطول من السيطرة على أهم ثرواتها الطبيعية، والقطاعات الاقتصادية. وظهرت الملكية الاجتماعية الواسعة بشكليها الرئيسيين "الدول، التعاوني"[1].

أما القطاع الخاص فكان يمارس بعض التأثيرات البسيطة على الاقتصاد لكن بوجود طبعا كل من القطاعين أو أحدهم.

المطلب الأول: فترة الستينات والسبعينات.

في هذه الفترة كان الاقتصاد الجزائري بمثابة المولود الجديد الذي يرى النور لأول مرة حيث أخذ استقلاله من المستعمر الفرنسي لكن حرية دون خبرة حيث عند خروج المستعمر من البلاد خلف وراءه مجموعة من القطاعات بدون تسيير أو أي سياسة متبعة.

الفرع الأول: من مرحلة 1962 إلى 1965.

كان الاقتصاد الجزائري عشية الاستقلال تعيش معظم قطاعاته تخلف كبير ورثته من الاستعمار الفرنسي، أهمها[2]:

أ- **ازدواجية اقتصادية في كل القطاعات:** بين سيطرة الأجانب (وهي قطاعات متطورة) وبين معظم الجزائريين (وهي قطاعات اقتصادية تقليدية متخلفة).

---

(1) صمويل عبود، نفس المرجع، ص 28.

(2) عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (الواقع والآفاق)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص ص 6 – 7.

ب- **سيطرة القطاع الفلاحي على النشاط الاقتصادي الوطني:** إذ كان يستحوذ على قرابة 80% من اليد العاملة.

ج- **التفاوت الجهوي بين مختلف مناطق البلاد:** وكان يتضح ذلك من خلال التفاوت في الدخل الفردي، إذ يتلقى ساكن الريف نصيبا سنويا يعادل ما يتلقاه ساكن المدينة شهريا في المتوسط[1].

د- **التخصص الاقتصادي واحتكار الإنتاج:** يستحوذ عليه كل من المحروقات والنبيذ بمعدل 80% من مجموع الصادرات الجزائرية.

هـ- **تدني مستوى المعيشة:** في وسائل العيش الحديثة بكل أنواعه، فمع التدهور والتدني الذي شهدته البلاد آنذاك حاولت السلطات وضع إجراءات وبرامج لا تقبل الانتظار.

مع الرحيل المفاجئ للمعمرين من كل القطاعات، وجد العمال أنفسهم ملزمون بأخذ زمام الأمور في كل المجالات[2].

- 1963: تم تأميم الأراضي الفلاحية لقدماء المعمرين، وتطبيق نظام التسيير الذاتي على القطاع الفلاحي.

- 1964: تم إنشاء الشركة الوطنية للنقل وتجارة المحروقات سوناطراك.

- 1965: تم توسيع التسيير الذاتي نحو الشركات الوطنية المتمثلة في قطاعي الصناعة والخدمات.

---

(1) عبد الرحمن تومي، نفس المرجع، ص 7، مأخوذ من: سمير أيوب، مجلة صامد الاقتصادي، بحث حول الاقتصاد الجزائري، السنة 4، العدد 27، أفريل، 1981، مؤسسة صامد لبنان، ص 105.

(2) عبد الرحمن تومي، نفس المرجع، ص 7، مأخوذ من بن بيتور، ندوة حول تمويل الاقتصاد الجزائري، نشرة صادرة عن المعهد المغاربي بالجزائر، custons and fiscal 1993، ص 3.

الفرع الثاني: مرحلة بداية نظام التخطيط (1966-1969).

تعتبر أهم فترة بعد الاستقلال حيث من خلالها بدأ يظهر انحراف الدولة عن ممارساتها لمواجهة الاقتصاد العالمية والرفع من المستوى المعيشي وبدأ اقتصادها مرهونا بمتغيرات الأسواق الخارجية بالاعتماد على قطاع المحروقات، وفي هذه الفترة بدأ يظهر مفهوم سيادة الدولة، وذلك كما يلي[1]:

- 1966: قامت الدولة بتأميم قطاع المناجم والبنوك.

- 1967: تم تأميم قطاع توزيع مواد ومشتقات المحروقات وإلى جانب هذا كان التحضير حاليا لتأميم كل مصادر ثرواتها الباطنية وهو ما تم بالفعل سنة 1971.

- كما شهدت سنة 1967 تقديم مخطط قريب المدى لوضع الوسائل المالية والمادية والبشرية من أجل تحقيق مخططات قادمة.

الفرع الثالث: فترة السبعينات.

تعتبر هذه الفترة هي فترة المفاضلة بين مختلف الخيارات وذلك من أجل وضع البنى الأساسية في الصناعات القاعدية وهي باختصار:

- الخيار الصناعي (صناعي، فلاحي).

- الخيار التكنولوجي (متقدمة، مقتبسة، بسيطة).

- خيار الصناعات الأساسية (ثقيلة، غذائية).

- اختيار النظام الاقتصادي (مخطط، اقتصاد السوق).

---

(1) عبد الرحمن تومي، نفس المرجع، ص 8.

فقد تميزت هذه الفترة بهبوط في نمو الإنتاج إلى معدل 8% ما بين 1970 – 1973 و لم يقف عند هذا الحد بل زاد انخفاضه إلى معدل 6% ما بين 1974 – 1978 وهذا الانخفاض انعكس في الصناعات القاعدية[1]. "رغم كل ما ميز هذه الفترة، إلا أن هناك أيضا تطور معدل استثماري بلغ مستوى 45,71% من الناتج الداخلي الخام، وهذا ما يفصح عن إرادة قوية لسياسة التصنيع من جهة وتعزيز القطاع العمومي ضمن النشاط الاقتصادي من جهة أخرى"[2].

ويلاحظ أيضا أن هذه الفترة تميزت بتقهقر القطاع الخاص بمعدل استثمار بـــ 5,04% مع نهاية 1978، مع اهتمام منخفض بالقطاع الفلاحي، وعدم الاهتمام بقطاع الأشغال العمومية مما أدى إلى انفجار أزمة السكن، أيضا الزيادة في الديون الخارجية من أجل إنجاز المشاريع التنموية حتى وصلت إلى 26 مليار دج سنة 1979. لكن بدون إنجاز المطلوب وهذا ما يوضح فشل السياسية رغم إهلاك عاتق الدولة بديون لا فائدة لها بمعدلات فائدة خيالية.

وهذا ما دفع الجهات المعنية إلى أن تبقي السنتين 1978 – 1979 بلا تخطيط بهدف إنجاز ما يمكن إنجازه أو حذف أو إلغاء المشاريع التي أصبح إنجازه غير ضروري[3]. وتوافق ذلك أيضا مع انتهاء المخطط الرباعي الثاني الذي كان بين 1974 – 1977، ورحيل الرئيس هواري بومدين 1978، وتنصيب رئيس جديد (الشاذلي بن جديد) الذي جاء برؤية سياسية واقتصادية جديدتين.

(1) عبد العزيز وطبان، الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1930 – 1985، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 126.
(2) عبد الرحمن تومي، نفس المرجع، ص 11.
(3) عبد العزيز وطبان، نفس المرجع، ص 124.

المطلب الثاني: فترة الثمانينات.

في هذه الفترة عانى الاقتصاد الجزائري العديد من المشاكل الاقتصادية أهمها ارتفاع أسعار البترول في بداية هذه الفترة ثم بداية تراجعها في بداية 1982 حتى انهيار شديد في عام 1986 وهذا ما أدى إلى تدهور إرادات الدولة التي كان اعتمادها شديد على المحروقات من 13 مليار دولار في 1985 إلى 7 مليار دولار في 1986[1].

أيضا شهدت هذه الفترة انخفاض في الصادرات وذلك لسببين هما:

- انخفاض سعر البترول.
- تدهور الدولار.

وفيما يلي جدول يوضح تطور الميزان التجاري:

(1) مصطفى بن ساحة، تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة حالة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في تخصص تجارة دولية، 2010 – 2011، ص 50.

الجدول رقم (2-1): تطور الميزان التجاري (1980 – 1988)

الوحدة: 10^6 دينار جزائري.

السنوات / البيان	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
الواردات	40519	48780	49384	49782	51257	49491	43394	34153	43427
الصادرات	45648	62837	60478	60722	63758	64564	34935	41736	45421
الرصيد	12129	14057	11094	11940	12501	15073	8459	7583	1994
معدل التغطية %	129,93	128 ,81	182,46	121,97	124,38	130,45	80,50	122,20	104,59

المصدر: مصطفى بن ساحة، تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة حالة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في تخصص تجارة دولية، 2010 – 2011، ص 50، مأخوذ من بن سمينة عزيزة، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول، حول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، أيام 4 – 2006/12/5.

من خلال الجدول يلاحظ أن رصيد الميزان التجاري في حالة فائض إلا سنة 1986 للأسباب المذكورة آنفا، كذلك نفس الأمر بالنسبة لمعدل التغطية، ويعود ذلك لحجم

الاستثمارات المحققة وارتفاع أسعار النفط، أما التراجع المسجل فيعود إلى السببين أسعار النفط وانخفاض قيمة الدولار[1].

ونفس التفسير خاص بالواردات، وهذا ما يوضح ارتباط الميزان التجاري بقطاع المحروقات.

ويمكن توضيح هذه الفترة بمراحل كما يلي:

الفرع الأول: المرحلة 1980 – 1984.

هي المرحلة لفترة الرئيس الجديد الأسبق الشاذلي بن جديد الذي جاء بمخطط جديدة وهو المخطط الخماسي الأول، فبعد تقييم فترة كل من الستينات والسبعينات من خلال السنتين 1978 – 1979 خرجت الدولة بمخطط جديد الذي يهدف إلى:

– معالجة الاختلالات التي ميزت الاقتصاد الوطني والمتمثلة في:

* إلغاء عدد من كبريات المشاريع المشكوك في مردودها الاقتصادي.

* القضاء على ما لم ينجز من مخصصات.

* إزالة التفاوتات التي تميز بها الإنتاج.

* إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية (المرسوم 88/192 المؤرخ في 04 أكتوبر 1988) [2].

– تدعيم الاقتصاد الوطني.

---

(1) مصطفى بن ساحة، نفس المرجع، ص 51.

(2) صالحي صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لجامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 3، 2004، ص 27.

– التوزيع المتوازن للاستثمار وإعادة النظر للقطاعات التي همشت من قبل. وذلك من خلال القانون المؤرخ في 1982/08/21[1].

– الاهتمام أكثر بالجانب الاجتماعي.

– تحسين شروط التسيير الاقتصادي، وتخفيف العبء عن القمة وذلك بلامركزية التسيير، وذلك من خلال المرسوم رقم 240/80 المؤرخ في 1980/10/14[2].

ومن الملاحظ أن الفترة بين 1979 – 1982 هي أكثر فترة ارتفع فيها نسبة الإنجاز إلى 80% وهذه النسبة لها دلالة من حيث الحزم والجدية والمتابعة.

الفرع الثاني: المرحلة 1985 – 1988.

في هذه المرحلة بدأت الجزائر مخطط جديد وهو المخطط الخماسي الثاني، لكن ما فتأت أن بدأت المرحلة حتى صادف ذلك في أسعار المحروقات الذي أثر ذلك سلبا على قيمة الدولار وبالتالي كان ذلك سنة 1986، حيث انخفض سعر البرميل إلى 14,4 دولار أمريكي بعدما كان يتجاوز 30 دولار أمريكي في سنة 1985 والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (2- 2): سعر البرميل بين 1985-1986

	1985	1986
سعر البرميل (دولار أمريكي)	30	14,4
عائد من صادرات المحروقات (مليار دينار جزائري)	63,3	34,9

المصدر: صالحي صالح، نفس المرجع السابق، ص 29.

(1) صالحي صالح، نفس المرجع السابق، ص 27.

(2) عبد الرحمن تومي، نفس المرجع، ص 28.

وهذا ما أثر على عائد من صادرات المحروقات بنسبة 20% ومنه يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري قد وقع في أزمة حقيقية أدت به إلى التدهور وعدم مقدرته تمويل المشاريع التنموية وبالتالي فتح أمامه الباب الوحيد وهو باب المديونية الخارجية (أما داخليا المديونية للمؤسسات العمومية). وهو ما زاد الوضع الاقتصادي صعوبة وذلك لثقل خدمات الدين الخارجي وهذا ما أثر سلبا على النمو الاقتصادي، ورصيد ميزان المدفوعات كما يدل الجدول التالي:

جدول رقم (2- 3): يبين عجز ميزان المدفوعات وتدني وثيرة معدل النمو.

السنة	1985	1986	1987	1988
النمو الاقتصادي السنوي بالحجم	%5,4+	%1,3+	%0,8-	%2-
رصيد ميزان المدفوعات بالمليار دج	5,17	15-	0,3 +	10,9 -
سعر صرف الدينار بالدولار	5,03 دج	4,71 دج	4,84 دج	5,93 دج
الديون الخارجية بالمليار دولار	17,5	21	24,7	25,1
خدمات الدين الخارجي بالمليار دولار	4,79	5,13	5,28	6,55
وزن خدمات الدين إلى قيمة الصادرات	% 35	%62,6	%55,5	%80,3

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية (تشريح وضعية)، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص 213.

من خلال الجدول يتضح أن الجزائر كانت في أمس الحاجة إلى رأس مال خارجي لمعالجة الوضع ولهذا اتجه الساسة الجزائريين إلى إصلاح شامل لكل القطاعات وذلك خلال

خطاب رئيس الجمهورية في 10 أكتوبر 1988[1]. ومنه يمكن توضيح الهدف من الإصلاح الاقتصادي، هو تنشيط حركة النمو بمعدل أعلى من نمو السكان في السنة، لأن التقدم الاقتصادي مرتبط بهذا الهدف، ومرتبط أيضا بمستوى فائض الناتج عن هذه الزيادة من أجل تحسين درجة إشباع الحاجات الاجتماعية إلى الاستهلاك وإلى التنمية لكن هذا بصفة عادية، لكن هذا المفهوم يختلف بين الدول المتقدمة والدول النامية وهذا حسب المخطط التالي:

(1) عبد الرحمن تومي، نفس المرجع، ص 49.

الشكل رقم (2- 1): الأبعاد الأساسية لاستراتيجية الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية

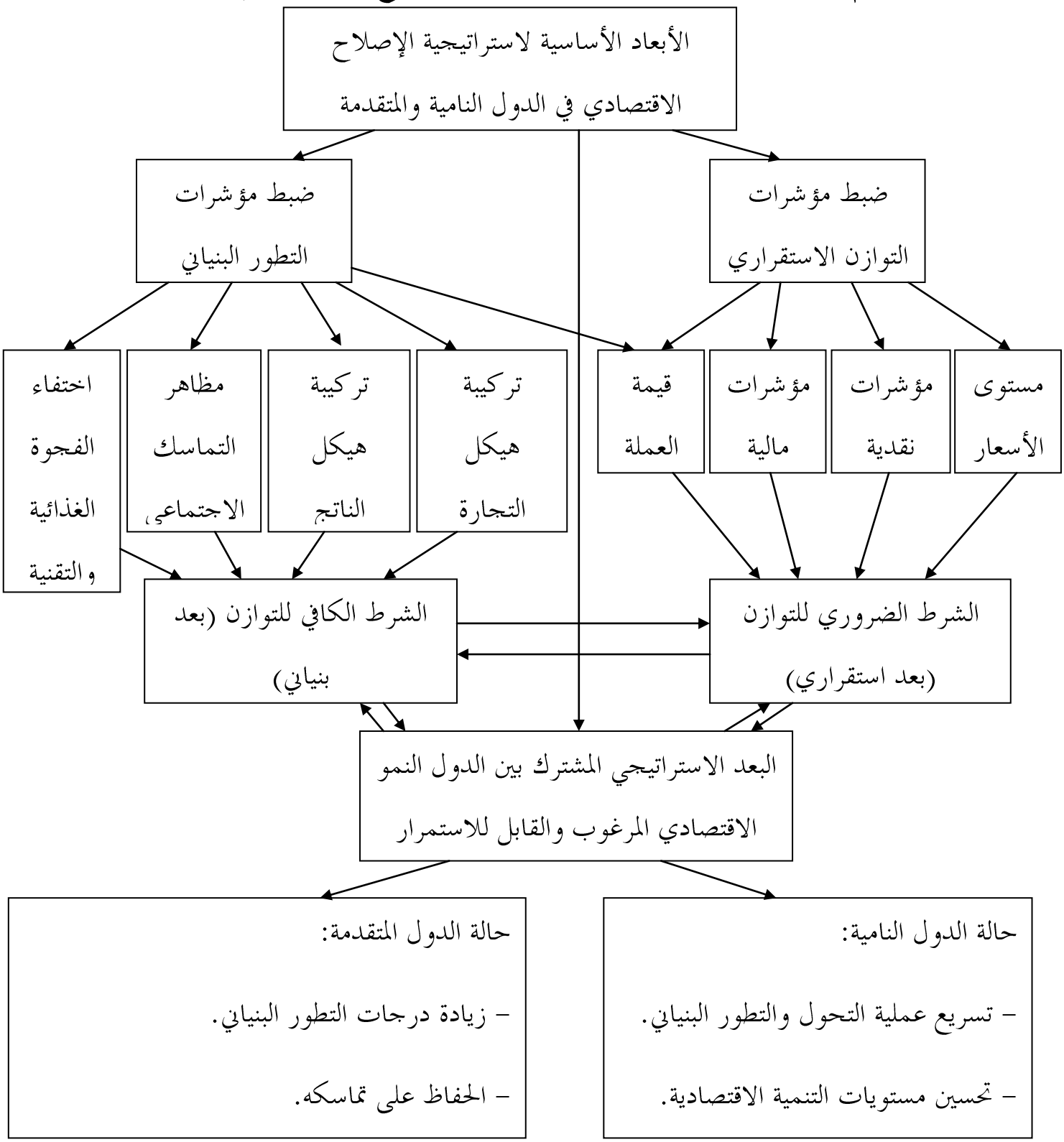

المصدر: علاوة نواري، التكامل الاقتصادي العربي والإسلامي "اللوحة الاقتصادية لمسيرة التنمية (الجزائر نموذجا)"، مؤسسة شباب الجامعة، 2010، ص 38.

من خلال هذا المخطط يتضح أن الإصلاح الاقتصادي هو مبدأ تلجأ له كل الدول لكن مع تغير في الأهداف فالبلدان المتطورة هدفها هي مواصلة التنمية والحفاض على ما وصلت إليه أما الدول النامية فهدفها هي التوصل إلى حل مشاكل قد وقعت فيه وبالتالي فالإصلاح عند الدول المتطورة إستراتيجية لا تتوقف بينما في الدول النامية مثل الجزائر وسيلة غالبا ما تتوقف.

وفيما يلي جدول يوضح أهمية كل قطاع في الاقتصاد:

جدول رقم (2- 4): أهمية كل قطاع في الاقتصاد من بداية التخطيط حتى نهاية.

	المخطط الثلاثي الأول 69 – 67	المخطط الرباعي الأول 73 – 70	المخطط الرباعي الثاني 77-74	الفترة الوسيطة 79-78	المخطط الخماسي الأول 84-80	المخطط الخماسي الثاني 89-85
الصناعة وتشمل المحروقات %	53,5	57,3	60,7	62,2	32,8	31,6
الفلاحة وتشمل الري %	0,5	11,9	7,3	7,2	9,9	14,4
القطاعات الأخرى %	26	30,8	32	30,6	57,3	54
المبلغ الإجمالي مليار دج	11	27,7	140	161,3	400,6	550

المصدر: Ministère de la planification – Algerie – rapport annuel.

من خلال هذا الجدول يتضح أنه أول مخطط كان تحضيري من أجل مختلف المخططات الأخرى لهذا كانت الأفضلية للهياكل القاعدية للصناعات والمحروقات، والمخطط الثاني كان الاتجاه نحو التخطيط لإنشاء الصناعات الثقيلة والتركيز كان على قطاع المحروقات، وأدخلت إصلاحات عميقة على شكل التمويل القديم وأجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابين واحد للاستغلال والثاني للاستثمار مع منع التدخل بينهما[1].

أما المخطط الرباعي الثاني فهو عبارة عن استمرار للمخطط السابق ومحاولة تحقيق أهدافه، ويتميز بمبلغ الاستثمارات الكبير بسبب ارتفاع أسعار النفط، فقد توسع إنتاج النفط بشكل كبير[2].

إن تبني التنظيم وتسيير مركزي بشكل قوي للاقتصاد أدى إلى ظهور التبدير العام للموارد أو الأموال العامة والبيروقراطية، والذي تولدت عنه اختلالات عميقة على مستوى الاقتصاد الداخلي أكبر منه على المستوى الخارجي[3].

المطلب الثالث: الفترة بين نهاية الثمانينات والتسعينات.

تعتبر هذه المرحلة مهمة في الجزائر حيث فيها بدأ انتقال الجزائر من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، ومر ذلك بثلاثة فترات من 1988 – 1990 و 1991 – 1993 و 1994 – 1995 وذلك من خلال الإصلاحات التي قادت بها الى فتح أسواقها.

(1) www.9alam.com/up/do.php?down = 3947.
(2) www.9alam.com/up/do.php?down = 3947.
(3) www.9alam.com/up/do.php?down = 3947.

الفرع الأول: الفترة الأولى: 1988 – 1990.

بدأت هذه الفترة ببداية صدور قانون جديد وهو قانون رقم 88 – 01 المؤرخ في 12 جانفي (كانون الثاني) 1988 والمتضمن قانون التوجيه الخاص بالمؤسسات الاقتصادية العمومية وبالتالي يسقط عبء كبير عن الدولة، الذي كان يأخذ وقت طويل في اتخاذ بعض القرارات والإجراءات لا مفاذ لها أمام المؤسسة، هذا من جهة الدولة أما هذا القانون أيضا هو ورقة رابحة بالنسبة للمؤسسات حيث تسهل عليها اتخاذ الإجراءات والتدابير التسييرية التي تحتاجها المؤسسة حسب عوامل السوق مع تحديد الأسعار والأجور بدون تقييد. أيضا يمكن معاقبة المؤسسة إذا لم تقم بتلبية المتطلبات المالية أمام الغير، وأيضا سقوط التدعيم المالي مما يجعلها قابلة للإفلاس وإمكانية إعلانها لحالة الإفلاس، وعدم تحمل الدول خسائر التسيير.

أيضا في هذه الفترة قد تم تسليط الضوء على القطاع الفلاحي، حيث قامت الدولة في 1987 بتقسيم حوالي 3500 مزرعة حكومية إلى مزارع فردية وتعاونيات خاصة وتوزيعها على الفلاحين وذلك بالمرسوم 19/87 الصادر في 18 ديسمبر 1987 الذي قام هذا المرسوم بوضع حد نهائي للقطاع الزراعي الاشتراكي. وفي 18 نوفمبر 1990 صدر قانون النص القانون العقاري رقم 25/90 يمنح الأفضلية للتنازل على الملكية الخاصة للأراضي الزراعية مقابل وضع قيمتها[1].

كما قام هذا القانون بإلغاء القانون الصادر في 1971 حيث أعاد ملكية الأراضي الفلاحية للمالكين الأصليين مع إنشاء صندوق الضمان الزراعي بهدف تدعيم بنك الفلاحة والتنمية لمواجهة تعسر الفلاحين الخواص.

(1) www.9alam.com/up/do.php?dom= 3947 les 11 janvier 2015 à 15 :00

في 14 أفريل 1990 قانون النقد والقرض وهذا القانون يعتبر كخطوة كبيرة أمام النشاط المالي حيث بنصوص هذا القانون فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي وفتح المجال أمام الأجانب من أجل الاستثمار في الجزائر في كل القطاعات ما عدى القطاعات التابعة للدولة أو القطاعات لأي شخص معنوي مشار إليه صراحتا وذلك بموجب هذا النص القانوني.

أيضا هذا القانون سمح للمقيمين بتحويل أموالهم خارج الحدود لكن بشرط أن يكون هذا التحويل من أجل تمويل نشاطات مكملة لنشاطاتهم الداخلية (متعلقة بالسلع والخدمات في الجزائر).

صدور قانون 12/89 المؤرخ في 5 جويلية 1989 وهو قانون متعلق بالتفريق بين نظامين كبيرين وهما الأسعار القانونية الإدارية والأسعار الحرة [*] .

إعادة تنظيم التجارة الخارجية والداخلية:

فتنظيم التجارة الداخلية وذلك عن طريق إعادة إنشاء وظيفة التجارة بالجملة بمرسوم قانون المالية التكميلي 1991 (للمنشور رقم 93 المؤرخ في 1990/08/20) وإلغاء الاحتكارات المتحكمة في الاقتصاد الجزائري بمرسوم سبتمبر 1988 وبالتالي إعادة المنافسة للاقتصاد.

أما التجارة الخارجية: فقد تم إلغاء احتكار التجارة الخارجية المتعلق بالتموين الموجه للإنتاج[1]، حيث يسمح باللجوء إلى الوسطاء من أجل إنجاز المعاملات مع الخارج يعني إدخال آليات جديدة لإنعاش الصادرات، أما الواردات فقد جاء في ماي 1991 تعليمة رقم

[*] الأسعار الحرة يعني ممارسة سياسية حقيقية (العرض / طلب) للأسعار وذلك من أجل تحسين عرض السلع.

[1] عبد الرحمن تومي، نفس المرجع، ص 50.

91/03 بنك الجزائر إلى أن شخص مادي أو معنوي له صفة التاجر يمكن أن يقوم بالاستراد في كل السلع بدون اتفاق أو تصريح مسبق ماعدا القيام بتوطين لدى بنك وسيط معتمد[1].

البدء في التنفيذ التدريجي لآليات السوق المفتوح ترافقها سياسة نشطة لمعدل الصرف[2]، وذلك بمراقبة متوازنة لتطور الكتلة النقدية وتشجيع القدرات على الصادرات ومستوى احتياطات الصرف، وأخيرا إجراء انزلاق تدريجي للدينار نحو قيمته الحقيقية.

إعادة هيكلة الدين الخارجي، وذلك للتخفيف من ضغط خدمة الدين.

لكن رغم كل هذه الإصلاحات إلا أن النتيجة كانت سلبية على الجانب الاقتصادي والاجتماعي الجزائري، حيث تراجعت نسبة مناصب الشغل سنة 1988 بـــ 49,18% وإذا ما قارنا هذه النسبة مع التطور السكاني لتلك الفترة الذي سجل نسبة زيادة بـــ 3,2 % لكل سنة من 1985 إلى 1988 فنلاحظ بما يسمى بالتخلف الاقتصادي.

أيضا هناك انخفاض في معدل النمو الاستثمار السنوي وذلك راجع لارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار البترول التي كانت في تلك الفترة في تدهور مستمر.

ومن أجل كل هذا كانت وجهت الجزائر الوحيدة هي الهيئات المالية الدولية والمتمثلة في صندوق النقد الدولي FMI والبنك الدولي BM والتي فرضت على الجزائر مجموعة من القرارات أهمها الدخول في الاقتصاد الذي يدور بآليات السوق "اقتصاد السوق".

ولقد كانت القرارات في الفترة الممتدة بين 1989/05/31 إلى 1990/05/30 بمثابة إعلان الدولة عن تخلصها من تسيير الاقتصاد المباشر، واقتصر دورها على المنظم، ولكنها

(1) www.9alam.com/up/do.php?dom= 3947 les 11 janvier 2015 à 15 :45

(2) عبد الرحمن تومي، نفس المرجع، ص 50.

بالمقابل استمرت في القيام بدور إعادة الهيكلة طوال الفترة الأولى من المرحلة الانتقالية (1989-1991)[1].

لكن رغم كل الإجراءات الصارمة للسياسات التي طبقتها الحكومة إلا أنها آلت إلى الفشل. أيضا من ناحية أخرى شهدت الفترة التحرير الجزئي للأسعار المحلية، وأسعار الفائدة والذي انعكس على ارتفاع معدلات التضخم، وذلك راجع إلى خفض قيمة سعر الصرف بمعدل أكثر 260% سنة 1991 مقارنة بسنة 1985[2]، وكل هذا أثر سلبا على انخفاض النمو الاقتصادي من جهة، وارتفاع المديونية الخارجية من جهة أخرى.

وهكذا فكل هذه التدابير المتخذة وغيرها لم تتحقق و لم تصل إلى الأهداف المرجوة لعملية التحرير وذلك لغياب بعض الخطوات الأساسية لإنشاء اقتصاد السوق يتسم بالفعالية. وأحسن مثال على ذلك قانون 19/87[3]، المتعلق بإصلاح القطاع الزراعي الذي قيد قدرة الفلاحين في القطاع الخاص على ممارسة الإئتمانات التجارية.

الفرع الثاني: الفترة الممتدة من 1991 إلى 1993.

من خلال كل ما سبق يتضح أن الجزائر في موقف لا تحسد عليه فهي وسط أزمة متعددة الأبعاد أهمها الأزمات الاجتماعية الذي انعكس سلبا على بداية الإنفلات الأمني وتحت كل هذا هي مجبرة على تعميق وعدم التخلي على الإصلاحات الاقتصادية التي تم الشروع فيها.

فبدأت الإصلاحات لهذه الفترة في أفريل 1991 عندما وقعت الجزائر اتفاقياتها مع صندوق النقد الدولي FMI الذي فرض عليها هذا التعميق في الإصلاحات، وأيضا توجت

---

(1) عبد الرحمن تومي، نفس المرجع، ص 67.

(2) مرجع سبق ذكره ، ص 67.

(3) هذا القانون لم يمنح الحق في ملكية الأراضي الفلاحية.

هذه الفترة بصدور مرسومين تشريعيين هما[1]: رقم 08/93 المؤرخ في 25 أفريل 1993، والمرسوم رقم 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993. فأهم ما جاء في المرسوم 08/93 هو إدخال أدوات جديدة في التجارة مثل التمويل الإيجاري « leasing » والتوريق « factoring » أما المرسوم الثاني 12/93 فقد جاء من أجل ترقية الاستثمار وأعطى نظرة جديدة للاستثمار الخاص ومنحه الحرية في الاستثمار مع حرية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة ومداخيلها مما شجع في جلب الاستثمار الأجنبي. وجاء هذا القانون كتكملة لقانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

وفي هذه الفترة أيضا تميزت بمجموعة من التراخي في الانضباط المال. فالفترة الممتدة من 4 جوان 1991 إلى 08 جويلية 1992 تميزت بمجموعة من النزاعات السياسية بين الأحزاب بمبدأ الشرعية الذي أدى إلى تدهور في المناخ السياسي، وانعكس ذلك على الغليان الاجتماعي الذي وصل إلى حد الانفجار. لكن من أجل حل هذه المشكلة والحد من التوتر الحاصل لجأت الجزائر إلى سياسة رفع الأجور رغم وجود عجز في ميزان المدفوعات والناتج عن انخفاض في سعر البترول.

حاولت الحكومة كل الجهود من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني لكن المنافع المحتملة لم تتحقق في مجموعها فبدأ تباطؤ خطى الإصلاحات الهيكلية بداية من عام 1992 واتساع نطاق الإختلالات الاقتصادية الكلية وبالتالي تضاؤل فرص الوصول إلى التمويل الخارجي. وقد بلغ العجز في الميزانية 8,7% من إجمالي الناتج المحلي في عام 1993[2]. كما ساهمت في رفض فائض السيولة في الاقتصاد وهو نتيجة العجز المنقذ للخزينة أو الفائض ذو الطبيعة النقدية

---

(1) – بن عنتر عبد الرحمان، مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الانسانية، بسكرة، جوان 2002.

(2) albassair.net/centre%20de%20 téléchargement / maktaba/20/ ماجستير %20 /رسائل macro économie/ saker / عشر 20% الخامس 20% الفصل.doc , le 15 janvier 2015 à 15 :55

للخزينة. بمعنى فائض يعود إلى إجراء واحد هو تغيرات معدل الصرف وأثره على الجباية البترولية[1].

وبالتالي انخفاض قيمة الدينار وانخفاض في سرعة دوران النقود وتدهور الحساب الجاري الخارجي نتيجة الانخفاض في أسعار النفط وارتفاع معدل البطالة من 20% في 1990 إلى 24% في 1993.

الفرع الثالث: الفترة من 1994 إلى 1995.

سميت هذه الفترة بفترة التثبيت الاقتصادي حيث قامت بالتوقيع مع صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على قرض أن تقوم بإصلاحات اقتصادية هيكلية ولهذا قامت الجزائر بوضع إستراتيجية تسعى إلى تثبيت هذا الاقتصاد. تتلخص أهدافه فيما يل[2]:

1- إعادة تحديد الدور التي تقوم به الدولة.

2- البحث عن التوازنات الكلية الدولية.

3- التخفيف من حدة البطالة وذلك بتكثيف الشغل والإنتاجية الفلاحية عن طريق استخدام الموارد البشرية وزراعة المساحات القابلة للزراعة وتوسيع المساحات المستقية.

4- انخفاض قيمة الدينار بحيث وصل 36 دج مقابل 1 دولار.

5- العمل على تحقيق معدل الناتج الداخلي الخام بين 3% و 6% وذلك خلال فترة 1994 – 1995.

(1) www.9alam.com/up/do.php?dom= 3947 les 11 janvier 2015 à 16 :12

(2) مدني بن شهر، سياسية الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة للنشر، 2008، الجزائر، ص ص 122 – 123.

6- إعطاء أهمية للاستثمارات الوطنية والأجنبية وتشجيعها، وإنعاش قطاع الصناعات عن طريق عمليات إعادة الهيكلة.

7- تنويع الصادرات خارج مجال المحروقات.

8- التخلص التدريجي من دعم الميزانية لأسعار الاستهلاك والإنتاج الزراعي، كذلك الشبكة الاجتماعية، وذلك للقضاء على عجز الخزينة.

9- تقليص الإعفاءات من الرسوم على القيمة المضافة وكذلك الحقوق الجمركية.

ومن خلال ملاحظة هذه الأهداف يمكن استنتاج أن لها آثار سلبية على المجتمع مثل غلاء المعيشة مع ثبات الأجور، لكن هذه الآثار لا تهم صندوق النقد الدولي والمهم في الموضوع بالنسبة له هو تحقيق النتائج والمتمثلة في[1]:

1- مواصلة تحرير الأسعار حيث بلغت نسبة الأسعار المحررة 85%. إن هذا التحرير أدى إلى ارتفاع رهيب في السلع الاستهلاكية والخدماتية.

2- تخفيض سعر الصرف بنسبة 50% حيث انتقل من 23,4 دج سنة 1993 إلى 47,6 دج سنة 1995 وذلك مقابل 1 دولار أمريكي.

3- التحرير الشامل للتجارة الخارجية[2]، وذلك بإلغاء الحضر المؤقت للسلع التي كان استيرادها غير مسموح وهذا في نهاية 1994 مع تخفيض معدل الرسم الجمركي الأقصى من 60% في 1994 إلى 45% في 1 جانفي 1997.

4- إحداث تقييد صارم للإنفاق العام خاصة بالنسبة لإعانات الدعم والاستثمار.

---

(1) إكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للنشر، 2011، الجزائر، ص 189.

(2) إكرام مياسي، المرجع نفسه، ص 189.

ورغم كل هذه الآثار إلا أن الجزائر كانت مضطرة للقبول في إعادة تثبيت الاقتصاد من أجل الإصلاحات الاقتصادية المفروضة عليها وذلك بعد إقرارها رسميا بعدم قدرتها على الوفاء بالالتزامات الدولية اتجاه الديون، وهذا من أجل منحها قروض جديدة وإعادة جدولة ديونها لدى نادي باريس بالنسبة للديون الخارجية العمومية ولدى نادي لندن فيما يتعلق بالديون المصرفية.

كل هذه الإجراءات التي قامت بها الدولة هي من أجل تهيأت اقتصادها لبرنامج التصحيح الهيكلي.

الفرع الرابع: فترة التصحيح الهيكلي 1995 – 1998.

بعد التدهور الذي آل إليه الاقتصاد الجزائري في المرحلة الانتقالية ابتداء من 1991 كانت سبيل الجزائر الوحيد من أجل الخروج من هذه الأزمة والاقتراض هي المؤسسات المالية الدولية وهذا بعد توجهها إلى عدة دول التي امتنعت عن إقراضها أو مساعدتها إلا بعد قبول شروط صندوق النقد الدولي والذي فرض عليها برنامج إصلاح هيكلي جد قاصي، وهذا ما توضح من خلال برنامج التثبيت وهو برنامج تمهيدي للبدء في مرحلة التصحيح الهيكلي، وكانت له نتائج تم استعراضها من قبل. إلا أن كل تلك الإجراءات المتخذة والمطبقة على الاقتصاد إلا أنه كان لا يزال يواجه صعوبات كبيرة، خاصة أنه مازال اقتصاد ريعي يعتمد على المحروقات كمدخول أساسي إن لم نقل الوحيد للدولة، أيضا لازالت هناك مشاكل اجتماعية كالسكن وارتفاع البطالة، ولهذا قررت الدولة اعتماد برنامج إعادة الهيكلة والذي تتمثل أهدافه في[1]:

(1) www.djelfa.info/vb/archive/index.php/t.80298.html

1- تحقيق نمو الناتج الداخلي خارج المحروقات بنسبة 5% سنويا وهذا من أجل امتصاص نمو مجتمع نشيط المقدر بـــ 4%.

2- استقرار الأسعار (وفي هذا بدأت السياسة المالية المحكمة تعطي ثمارها من انخفاض معدل التضخم والوصول إلى المعدل العالمي).

3- تعبئة الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات وتحسين فعالياتها مع تشجيع الاستثمارات الخارجية خارج نطاق المحروقات.

4- تحسين توازن الميزانية ويتم ذلك باعتماد ضريبتي مرن وفعال والتحكم في المصاريف.

5- تحرر التجارة الخارجية ونظام الصرف إذ أن الحكومة مقتنعة بضرورة تكامل الاقتصادي الجزائري مع الاقتصاد العالمي.

6- تحرير الأسعار الداخلية عن طريق تخفيض الدعم أو الرفع المباشر للأسعار.

7- إصلاح النظام الضريبي كإلغاء بعض الإعفاءات بعدم خضوع بعض المواد الغذائية للرسم على القيمة المضافة TVA وإلغاء إعفاءات جمركية على استيراد الأدوية. وفرض الرسوم الجمركية على عدة واردات فلاحية كما يهدف هذا الجهد إلى رفع الجباية الضريبية بـــ 1,5% من الناتج المحلي الخام خلال 3 سنوات.

8- إعادة هيكلة المؤسسة العمومية، حيث انتقلت إلى الاستقلالية مع الانفتاح على السوق الدولي.

9- إصدار قانون الخوصصة سنة 1995، ثم تعديله سنة 1997 لجعله أكثر مرونة.

تعتبر هذه أهم الأهداف التي سطرت من أجل الإصلاح الاقتصادي لكن لم تكن لها أن تنجح لولا استباقها لفترة التثبيت الهيكلي التي مهدت لها النشاط وهذا من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية الموضحة كما يلي:

أ- النمو الاقتصادي:

الجدول رقم (2- 5): معدلات النمو في إجمالي الناتج المحلي 1994 – 1998.

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998
معدلات النمو	%0,9-	%3,9	%4	%4,5	%4,7
تطور المستوى العام للأسعار %	1,85	1,9	1,25	3,21	0,81

Source : www.Univ-tiaret.dz/bibliothèque/thèse site/aa 26-1 cfc 8-1th% e8 se%20 magist %e 8re %20 sciences %20 commerciale chapitre %202.doc

مأخوذ عن كريم نشاشيبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول على اقتصاد السوق – دراسة خاصة – ص.ن.د 1998، revue conjoncture n°25- algérie, fevrier 1999, pour l'année 1998.

من خلال الجدول يتضح أن هناك تغيير في معدلات النمو بعد أن كان سالبا في 1994 أصبح موجبا وارتفع رغم أنه ارتفاع طفيف إلا أنه موجب لكن هذا الارتفاع لعبت فيه بعض العوامل الخارجية مثل إعادة جدولة الدين وتحسن في معدلات خدمة الدين، أيضا ارتفاع المردود الفلاحي والذي ساعدت الظروف المناخية فيه.

الجدول رقم (2- 6): الميزان الكلي للميزانية العامة.

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998
الميزان الكلي للميزانية	%4,4 -	% 1,4 -	%3	%2,4	%2,9

Source : www.Univ-tiaret.dz/bibliothèque/thèse site/aa 26-1 cfc 8-1th% e8 se%20 magist %e 8re %20 sciences %20 commerciale chapitre %202.doc

مأخوذ من صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.

من خلال الجدول نلاحظ أن الميزانية بعدما كانت تعاني من عجز ما بين – 1995 1994 أصبحت تسجل فائض من 1996 إلى 1998 وذلك بعد السياسية التي كانت تتبعها الدولة وهي سياسة التقشف.

الجدول رقم (2- 7): تطور معدلات التضخم خلا ل الفترة 1994 – 1998.

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998
نسبة التضخم %	29	29,8	18,7	5,7	5

Source : www.Univ-tiaret.dz/bibliothèque/thèse site/aa 26-1 cfc 8-1th% e8 se%20 magist %e 8re %20 sciences %20 commerciale chapitre %202.doc

مأخوذ من بن عزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، د.م.ج، الجزائر، 2004/02.

من خلال هذا الجدول يتضح أن نسب التضخم سجلت تراجعا هاما بعدما كانت نسبة التضخم 29% في سنة 1994 أصبح 5,7% في 1997 حتى استقر في 5% في 1998 وذلك كنتيجة طبيعية لسياسات الميزانية العامة المتبعة والمدعومة بتدابير نقدية صارمة.

الجدول رقم (2- 8): تطور الدين الخارجي والاحتياطي الدولي.

الوحدة: مليون دولار.

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998
تطور رصيد الدين الخارجي	29,486	31,573	33,651	31,288	30,473
تطور احتياطي الصرف	2,6	2,1	4,2	8,2	6,8

Source : elbassair.net/centre %20 de %20 téléchargement/maktaba/ماجستير %20 الثالثة %20إلى /26 الملتقى%20 الوطني %20 الأول %20 حول%20 الاقتصاد/séminaire %20الألفية %20 الجزائر %20 في 20%.doc.

مأخوذ عن روابح عبد الباقي، غياط شريف، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر.

من خلال الجدول نلاحظ أن رصيد الدين الخارجي عرف ارتفاعا بداية من سنة 1995 لكنه سرعان ما بدأ يتراجع لكن بقي مستقرا في حدود 30 مليار دولار في 1998.

أما احتياطي الصرف فقد عرف ارتفاعا في الفترة ما بين 1994 إلى 1997 حيث وصل إلى 8,2 مليار دولار ويفسر ذلك بارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية حيث أصبح سعر البرميل 19 دولار ما بين 1996 – 1997 لكن هذا الانخفاض في هذا الاحتياط إلى 6,8 مليار دولار في 1998 كان سببه انخفاض في أسعار البترول.

المطلب الخامس: فترة نهاية التسعينات والدخول في الألفية (الإصلاحات بعد 1998 إلى غاية الدخول في 2014).

بعد المرور بكل الإصلاحات التي فرضت على الجزائر اختارت الحكومة هذه المرة تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة هدفها الأساسي رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري وذلك من خلال ثلاثة برامج تنموية وهي كالآتي:

* برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: وهو في الفترة ما بين 2001 – 2004، خصص له حوالي 7 مليار دولار أمريكي.

* البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005 – 2009 وخصص له حوالي 150 مليار دولار أمريكي.

* أما البرنامج الأخير فهو البرنامج الخماسي من 2010 إلى 2014 وهو أضخم برنامج طبق في الجزائر منذ الاستقلال وخصص له حوالي 286 مليار دولار أمريكي.

الفرع الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي.

في أفريل 2001 بدأ مخططا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أطلق عليه إسم برنامج الإنعاش الاقتصادي مستخدمة في ذلك عائدات البترول الغير متوقعة لتعزيز الطلب الإجمالي، وخلق وظائف من خلال الاستثمار الزراعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو برنامج إنفاق رأس مالي. ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها[1]، وعليه سيتم التطرق إلى الأسباب والظروف التي أدت إلى تطبيق سياسية الإنعاش الاقتصادي.

---

(1) كمال عياشي، التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد، الملتقى الوطني الاقتصاد الجزائري قراءات حديثة في التنمية، جامعة باتنة، 2013/11/10، ص 13.

أ- أسباب تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي:

أ-1- ضعف معدل النمو الاقتصادي:

إن انخفاض معدل النمو الذي سجلته الجزائر منذ الأزمة الاقتصادية من 1986 إلى 1994 حتى وصل إلى 0,5 % هذا ما أخذ بالحكومة إلى تطبيق مجموعة من الإصلاحات التي تم التطرق إليها وفيها يلي جدول يوضح مؤشرات النمو في الجزائري بين 1998 – 2000.

جدول رقم (2- 9): مؤشرات النمو في الجزائر 1998 – 2000.

المؤشرات	1998	1999	2000
الناتج المحلي الإجمالي "مليار دج"	2830	3280	4099
الناتج المحلي الإجمالي "مليار دولار أمريكي"	48,19	48,8	54,4
نسبة نمو الناتج الحقيقية %	5,1	3,2	2,4
نصيب الفرد من الناتج "دولار أمريكي"	1633	1630	1789

Source : Ministère des finances, les indicateur de l'économie algérienne. www.finance-algéria.org: le 15/04/2015 à 19 :48

من خلال الجدول يتضح أنه خلال سنة 1998 حققت الجزائر أعلى معدل له منذ سنة 1986 حيث وصل إلى 5,1% إلا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي سجل خلال نفس السنة ما

يقارب 1633 وهو ما يدل على أن معدلات النمو المحققة لم تكن كافية لزيادة الدخل الفردي[1].

أما في 1999 بدأ يسجل انخفاض في معدل النمو حتى وصل إلى 2,4 % في 2000 وهو ما مثل انخفاضا بـــ 0,8 % المتوسط النمو المسجل خلال الفترة السابقة، وذلك رغم تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات وهو أعلى ارتفاع بلغه منذ 1991 وذلك للأسباب التالية[2]:

* ارتباط أداء القطاع الفلاحي بالعوامل المناخية السائدة خلال تلك الفترة.

* الأزمة الهيكلية والمالية التي يعاني منها القطاع الصناعي العمومي وهو ما أثر سلبا على معدل استخدام الطاقة الإنتاجية في هذا القطاع الذي ما فتئ ينخفض من سنة لأخرى.

وهذا كله ما أدى إلى إقناع الحكومة بضرورة تطبيق برنامج لدعم النمو الاقتصادي من خلال رفع نسبة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغيرة رفع الطلب الداخلي ومن تم رفع طاقة التشغيل المتاحة للجهاز الإنتاجي والتي تؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي.

أ-2- ارتفاع معدل البطالة:

تعتبر مشكل البطالة من المشاكل الأكثر تعقيدا عانت ولازالت تعاني منه الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وعليه فحاولت الدولة محاربة هذه الظاهرة عن طريق تنفيذ برامج وسياسات اختلفت باختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية حيث شهدت البطالة في الجزائر أرقام قياسية خاصة بعد أزمة 1986 حيث وصلت في 1990 إلى 19,7 % لكن في 2000

---

(1) بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000 – 2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، ديسمبر 2012، جامعة محمد خيضر، ص ص 245 – 246.

(2) بوفليح نبيل، نفس المرجع، ص 247.

وصلت إلى أعلى نسبة لها منذ الاستقلال 29,8% وكان راجع ذلك إضافة إلى النمو الديمغرافي وعدم تحديد النسل إلى ضعف نسبة النمو الاقتصادي وتوقف الاستثمارات العمومية منذ أزمة 1986[1]. أيضا تسريح العمال من المؤسسات التي كانت تعاني من عجز مالي وهيكلي (برنامج التعديل الهيكلي) فأمام هذا الواقع المحزن وفي ظل تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية اختارت الحكومة تنفيذ سياستها الجديدة وهي سياسة الإنعاش الاقتصادي.

ب- أهداف سياسية الإنعاش الاقتصادي:

لقد سطر هذا البرنامج مجموعة من الأهداف العملية المتمثلة في[2]:

- إعادة تنشيط الطلب الكلي.

- دعم النشاطات المنشأة للقيمة المضافة ومناصب الشغل.

- ترقية المستثمرة الفلاحية ومؤسسة الإنتاج الصغيرة والمتوسطة لاسيما المحلية منها.

- رد الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتحسين تغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية.

وترمي هذه الأهداف إلى أهداف نوعية[3]:

- مكافحة الفقر، إنشاء مناصب الشغل، تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري.

---

(1) بوفليح نبيل، نفس المرجع، ص 248.

(2) موقع رئاسة الحكومة. www.cg.gov.dz/dossier/plan - relance.htm, 15/03/2014

(3) صالحي ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001 – 2014)، نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 – 2014، جامعة سطيف، 12/11 مارس 2013، ص 3.

– إن برنامج التعديل المطبقة من أجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى، أدت إلى تقليص معدل البطالة.

– مستوى معيشة السكان ومن تم كان تركيز عمل الحكومة على تكثيف مسار الإصلاح ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أجل أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة.

ج- تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي:

لقد ساهم برنامج الإنعاش الاقتصادي في تحقيق معدلات نمو إيجابية لكن كان ذلك أيضا بمساهمة تحسن موارد الدولة من الجباية البترولية.

حيث يعتبر الإعلان عن هذا المخطط بمثابة مرحلة هامة في إعادة بعث الاقتصاد الوطني وذلك فيما يخص البرامج الكبرى المتعلقة بإعادة التأهيل وفيما يلي جدول يوضح التوزيع القطاعي للبرنامج.

جدول رقم (2- 10): التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004.

طبيعة الأعمال	رخص البرامج بمليار دينار جزائري					مجموع رخص البرامج %
	2001	2002	2003	2004	مجموع	
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	-	-	45,0	8,6
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4
التنمية المحلية	32,4	42,9	35,7	3,0	114,0	21,7
الأشغال الكبرى	93,0	77,8	37,6	2,0	210,4	40,1
الموارد البشرية	39,4	29,9	17,4	3,5	90,2	17,2
المجموع	205,4	185,9	113,2	20,5	525,0	100

المصدر: صالحي ناجية، مخناش فتيحة، نفس المرجع السابق، ص 5.

ما يلاحظ من خلال الجدول أن الحكومة خصصت أكبر قدر من الميزانية لهذا البرنامج إلى الأشغال الكبرى وذلك يبين عزم الدولة على تدارك التأخير الذي حدث في فترة التسعينات وكان الهدف من هذا الدعم هو إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية وذلك من أجل توفير مناصب الشغل وامتصاص البطالة.

أما البرنامج المخصص لعدم الإصلاحات فهو برنامج مخصص على وجه الأساس لتمويل الإجراءات والإصلاحات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسة الوطنية بنوعيها[1].

وباختصار يهدف هذا البرنامج إلى انطلاق النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى التنمية الاجتماعية.

د- نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي:

في الجدول التالي سوف يتم توضيح أهم المؤشرات الاقتصادية التي حققها هذا البرنامج.

[1] بوفليح نبيل، نفس المرجع، ص 253.

جدول رقم (2- 11): أهم المؤشرات الاقتصادية المسجلة خلال فترة سياسة الإنعاش.

	2001	2002	2003	2004
الناتج الداخلي الخام مليار دج	4260,81	4537,69	5264,19	5993
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	2778,49	3020,66	3345,35	3683
التضخم %	4,2	1,4	2,6	3,6
رصيد الميزانية	68,71	26,03	35,02 -	466,6
احتياجات الصرف مليا دولار	17,96	23,11	32,94	43,11
الدين الخارجي مليار دولار	22,57	22,64	23,35	21,82
متوسط سعر البرميل مليار دولار	24,90	25,31	28,89	36,66

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، البنك الجزائري، بيان الحكومة عن السياسة العامة، ماي، 2005.

اتضح من خلال الجدول أن هناك تطور إيجابي في معظم المؤشرات خاصة في قطاع المحروقات الذي ساعد في إنتاج القيمة المضافة وخروج الاقتصادي من حالة الانكماش وهذا ما انعكس على نسب التضخم الذي انخفض من 4,2% في 2001 إلى 1,4% في 2002 لكن لوحظ ارتفاعه من جديد وذلك نتيجة زيادة الإنفاق الحكومية، أما الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات فقد ارتفع لكن هذا الارتفاع لم يكن مهم للخروج بالاقتصاد من الخطر وهو لا يزال هش.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو.

أ- مضمون البرنامج: بدأ هذا البرنامج في 2005 وهو برنامج لدعم النمو ومواصلة وثيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها وكانت أهم أهدافها إعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين إضافة إلى ذلك الأهداف التالية[1]:

* تحديث وتوسيع الخدمات العامة: ما مرت به الجزائر في فترة التسعينات أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها ضرورة ملحة وذلك كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.

* تحسين مستوى معيشة الأفراد: من خلال الجانب الصحي، الأمني والتعليمي.

* تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية: قال ألفريد مارشال "أحسن دروب رأس المال هو الذي يستثمر في المورد البشري". حيث يعتبر المورد البشري هي أهم الموارد الاقتصادية التي تساعد على تطوير الاقتصاد وذلك عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد أما فيما يخص البنى التحتية فلها دور هام في تطوير النشاط الإنتاج بالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية التواصل وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

* رفع معدلات النمو الاقتصادي: وهو يعتبر أهم هدف تسعى إليه الحكومة من خلال هذا البرنامج التكميلي لدعم النمو.

والجدول الموالي يوضح أهم المبالغ والتقسيمات للبرنامج التكميلي كما يلي:

(1) صالحي ناجية، مخناش فتيحة، نفس المرجع، ص 7.

الجدول رقم (2- 12): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

الوحدة: مليار دج.

البرامج	المبالغ	%
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:	9903	45,42
- السكن.	3700	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني.	1898	
- الصحة.	619	
- تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية.	1800	
- باقي القطاعات	1886	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	8400	38,52
- قطاع الأشغال العمومية والنقل.	4900	
- قطاع المياه.	2000	
- قطاع التهيئة العمرانية.	500	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية:	3500	16,05
- الفلاحة والتنمية الريفية.	1000	
- دعم القطاع الصناعي العمومي.	2000	
- دعم المؤسسات صغيرة والمتوسطة والتشغيل.	500	
4- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها:	203,90	48
- العدالة.	34,00	

– الداخلية.	64,00	
– المالية.	65,00	
– التجارة.	2,00	
– البريد والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال.	16,30	
– قطاعات الدولة الأخرى.	22,6	
5- برنامج التكنولوجيا الجديدة للاتصال:	50,00	1,1

المصدر: نبيل بوفليح، نفس المرجع، ص 255. وعبو هدى الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي 2008، ص9.

ومن خلال الجدول يتضح ما يلي:

1- تحسين ظروف معيشة السكان: لقد أخذ هذا البرنامج أكبر قدر من الظروف المخصصة لهذا والبرنامج ويمثل 45,5% لأن له انعكاسات على حركية النشاط الاقتصادي من خلال عنصر العمل.

2- تطوير المنشآت الأساسية: أخذ المرتبة الموالية للمورد البشري لأن بعد اليد العاملة تأتي البنى التحتية التي تسهل وتساعد تطوير النشاط الاقتصادي.

3- دعم التنمية الاقتصادية: أهم قطاع في دعم التنمية الاقتصادية بعد قطاع المحروقات هو قطاع الفلاحة الذي تمتلك الجزائر مورد فلاحي هام يمكنه النهوض بالاقتصاد الجزائري بعد قطاع الخدمات، أما الصناعة فهو أيضا مهم وذلك من أجل تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية. ثم يأتي في هذا البرنامج تدعيم وتوفير وتهيئة المناخ لجلب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية وأخيرا اهتمت بالمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وحتى التقليدية للدور التي تلعبه هذه الأخيرة في خلق القيمة المضافة وامتصاص البطالة وبالتالي ازدهار النشاط الاقتصادي.

ب- نتائج البرنامج التكميلي:

من أهم نتائج هذا البرنامج هو خروج الجزائر من شبح المديونية وارتفاع الاحتياطي النقدي حيث وصل إلى 148,91 مليار دولار في 2009 وهو مبلغ مهم له آثار إيجابية واضحة على الاقتصاد الجزائري. وفيما يخص بالجانب الاجتماعي هو أيضا شهد تحسنا خلال هذه الفترة حيث أنجز ما يقارب 1045269 سكن عبر مختلف الولايات(*) ،أما فيما يخص التعليم فقد حضي هو الآخر بأهمية من طرف البرنامج من أجل ترقية المورد البشري. حيث قطاع التربية الوطنية خصصت له 403,3 مليار دج في 2005 بعدما كان 225,5 في سنة 2000، وفيما يخص التعليم العالي هو ضمان مقعد بيداغوجي لكل متحصل على شهادة البكالوريا وكان ذلك من خلال القيام بالإصلاح البيداغوجي للأستاذ والطالب كل من جهته وبالبحوث أهم شيء من خلال إقامة عشر لجان قطاعية تهدف إلى ترقية وبرمجة وتقييم البحث العلمي والتقني.

الفرع الثالث: برنامج التنمية الخماسي 2009 – 2014.

في إطار ديناميكية العمليات المعتمدة سابقا لقطاع الأشغال العمومية فإن برنامج التنمية الخماسي للفترة 2009 – 2014 يسمح بالتكفل بالتنمية المستدامة بالبلاد والاستجابة للتطلعات المواطنين[1]، وبالتالي إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004) وتواصلت هذه الديناميكية ببرنامج التكميلي لدعم النمو والذي امتد على طول خمس سنوات (2004 – 2009) والذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة والتي رصدت لصالح الجنوب وولايات الهضاب لكن هناك بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الإنجاز[2].

(*) رغم كل هذه المشاريع إلا أن الجزائر لم تقضي عن أزمة السكن.

(1) وزارة الأشغال العمومية، خطة عمل وبرامج قطاع الأشغال العمومية، ص 13.

(2)

يستلزم برنامج الاستثمار العمومية الذي وضع للفترة 2010 – 2014 من النفقات 286 مليار دولار وهو يشمل شقين وهما[1]:

* استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ يعادل 130 مليار دولار (أي ما يعادل 9700 مليار دج).

* إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ يعادل 156 مليار دولار (أي ما يعادل 11534 مليار دج).

ويخصص برنامج الخماسي 2010 – 2014 أكثر من 40% من موارد لتحسين الموارد البشرية وذلك على الخصوص من خلال إنشاء ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (1000 إكمالية و 850 ثانوية) مع توفير 600 ألف مقعد بيداغوجي، و400 ألف مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.

من جانب آخر يقر البرنامج إنشاء أزيد من 1500 منشأة قاعدية صحية، وفيما يخص قطاع السكن 2 مليون وحدة سكنية منها 1,2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014 كما يقر البرنامج توصيل 1 مليون بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220 ألف سكن ريفي بالكهرباء مع تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سدا و 25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية المياه الجاري إنجازها.

من جهة أخرى خصص برنامج غلافا ماليا لإنشاء 5 ألاف منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة، إضافة إلى كل ذلك صادق المجلس على برامج هامة في قطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافية والاتصال.

---

(1) بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010.

وقد خصص لكل هذه المشاريع أغلفة مالية مهمة موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2- 13): يبين الأغلفة المالية لبعض القطاعات ذات الصلة بالتنمية البشرية.

الوحدة: مليار دج.

القطاع	الغلاف المالي
السكن	3709
الموارد المالية	2001
التعليم	1798
الصحة	619
الشباب والرياضة	380
الطاقة (الكهرباء / الغاز)	350
المجموع	8857

المصدر: ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، أكتوبر 2010، ص 48.

ويخصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب من 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص.

حيث يستفيد قطاع الأشغال العمومية من غلاف مالي قدره 3100 مليار دج لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ، في حين خصص أكثر من 2800 مليار دج لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضاري، مد الهياكل القاعدية بالمطارات إلى جانب ما يقارب 500 مليار دج لتهيأت الإقليم والبيئة و1800

مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارة ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

ومن أجل تنفيذ هذا البرنامج أكد رئيس الجمهورية استبعاد اللجوء إلى الاستدانة وعلى كل قطاع عرض مدى تقدمه في تنفيذ برنامجه على رأس كل سنة.

أيضا أضاف أنه سيتم الإنفاق العمومي الهام لصالح التنمية وبكفاءة عالية ومن أجل ذلك تركت آليات الرقابة للقيام بمهامها.

إضافة إلى ذلك وضح رئيس الجمهورية أنه سيرفع من التحفيز لتشجيع الاستثمار وهذا ما يدعم إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتم توسيع برامج تحديث المؤسسات العمومية وذلك بتجنيد إلى جانبها الشركاء الأجانب الراغبين في الاستفادة من السوق المحلية.

تقييم برنامج التنمية الخماسي:

رغم عدم إتمام إنجاز كل المشاريع المخططة في الفترة 2010 – 2014 إلا أن بلادنا أحرزت تقدما اقتصاديا هاما وسجلت مؤشرات اقتصادية إيجابية، وهكذا فقد شهد النمو الاقتصادي على مدى هذه الفترة تحسنا متوسطا يقدر بـــ 4% في حين تم التحكم في التضخم من 29,5% سنة 2000 إلى 9,8% سنة 2013.

أيضا حدد العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي الذي تم توقيعه يوم 23 فبراير 2014 مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين السبيل الواجب انتهاجه من أجل إقامة اقتصاد وطني قوي وتنافسي ومن شأنه إنتاج الثروة واستحداث مناصب الشغل.

توسيع القطاع الصناعي الوطني وعصرنته دون التمييز بين القطاعين العام والخاص خلال ترقية الإنتاج الوطني ودعم النشاطات التي تشجع على الاندماج.

الفرع الرابع: برنامج التنمية الخماسي 2015 – 2019.

يعتبر هذا البرنامج همزت وصل بينه وبين البرامج السابقة والهدف الأساسي من هذا الأخير هو بلوغ نسبة نمو تقدر بـــ 7% مع آفاق 2019. أيضا مواصلة إتمام المشاريع المعلقة غير منهية في البرنامج السابق، أيضا مواصلة الاستثمار في البنى التحتية مع الأخذ بعين الاعتبار تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

وأهم هدف في هذا البرنامج هو أن تطوير الاقتصاد الوطني بالاعتماد ليس فقط على قطاع المحروقات وإنما أيضا دور المؤسسات في إنجاح الانتقال الاقتصادي وبناء اقتصاد قوي خالق للثروة بما يعود بالفائدة على جميع المواطنين.

أما فيما يخص قانون الاستثمار فالتعديلات المنتظرة لن تمس القواعد الكبرى والجوهرية للاستثمار بالجزائر على غرار قاعدة 49 / 50%.

المبحث الثاني: اقتصاد السوق في الجزائر.

لقد اعتبر الاقتصاد الجزائري دائما محل جدل، وبعد فشل نظام الاقتصاد الموجه حاولت توجيه إلى نظام السوق ولهذا كله سوف يتم دراسة أسباب ومراحل دخول الجزائر لاقتصاد السوق تعديل لقوانين التشريعية من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: أسباب اندماج الجزائر في اقتصاد السوق.

يعتبر اقتصاد السوق هو الاقتصاد الذي تعتمد عليه معظم الدول العالمية، فهو يعتبر رمز التطور وعدم الاندماج فيه يجعل الاقتصاد الجزائري ذو فجوة كبيرة منفصلة عن اقتصاديات العالم المتطور، ولهذا السبب ولأسباب أخرى سوف يتم إدراجها من خلال هذا المبحث. اختارت الجزائر البدء في أخذ طريق هذا الاقتصاد.

والآن سوف يتم استعراض أهم الأسباب التي أدت إلى أخذ هذا الأخير:

1- تعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد استراتيجياتها الاقتصادية والتكنولوجية على مداخيل النفط (يعني اقتران الاقتصاد بالنفط) وبالتالي الإخفاق في التنمية وتوسع الهوى التنموية بينها وبين الدول المتطورة، وعدم مقدرتها الاندماج ضمن مجموعات اقتصادية في اقتصاد دولي موحد.

2- دخول الجزائر إلى أسواق المال الدولية من أجل الاقتراض، وهذا ما جعلها تدخل في دوامة الدين وخدمات الدين، وبالتالي وقوعها تحت رحمة وقوانين الدائنين من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

3- امتثالها للضغوطات الخارجية من أجل الانفتاح ومن تم الاندماج في اقتصاد السوق، حيث خلال العقدين الأخيرين تقريبا تأثر الاقتصاد العالمي بجملة من التغيرات والتي ميزتها حركة سريعة وشاملة وتجلت أساسا في[1]:

- الهيمنة الأمريكية على المستويين السياسي والاقتصادي.

- ارتقاء التكتلات الاقتصادية وبروز قوتها، وكان من أبرزها الاتحاد الأوربي.

- تصاعد موجة العولمة من خلال ضرورة الاندماج في الاقتصاد العالمي وما يسايره من سياسات التحديد التجارية، المالي وفتح الأسواق وإزالة العوائق والعمل على تدعيم التكتلات.

(1) إكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2012، ص ص 70 – 71.

المطلب الثاني: مراحل دخول الجزائر لاقتصاد السوق.

بعد فشل سياسة الاقتصاد الاشتراكي التي كانت تنتهجها الجزائر منذ بضع سنين بدأت الحكومة في البحث عن مخرج من أزمتها وذلك بالتخلي عن الاشتراكية والدخول في نهج اقتصاد السوق. ومن اجل ذلك بدأت في تغيير بعض التشريعات القانونية. لكن هذا لا يعتبر كافي لان الاقتصاد الحقيقي مبني على الإنتاج التي تعتبر المؤسسات الاقتصادية العنصر الأساسي فيه ولهذا بدا الاهتمام بها من خلال السياسات التي انتهجتها كخوصصة القطاع العام وتشجيع الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثالث: النصوص القانونية المعدلة لتطبيق القواعد التنظيمية لاقتصاد السوق.

1- قانون النقد والقرض 10/90:

إن رغبة السلطات في تفاد سلبيات المرحلة السابقة وتجاوز قصور الإصلاحات وتماشيا مع سياسة التحول إلى اقتصاد السوق ومحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي، تم إصدار قانون 90-10 المتعلق النقد والقرض والذي مثل منعطفا حاسما في القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية والتضخم، حيث تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، كما أعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة، وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوانا اقتصادية مستقلة، كما تم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسلي البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية مع تحديد مدتها، واسترجاعها إجباريا في كل سنة، وإرجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتراكمة وفق جدول يمتد على 15 سنة، وإلغاء الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك

التجارية لسندات الخزينة العامة ومنع كل شخص طبيعي ومعنوي غير البنوك والمؤسسات المالية من هذه العمليات[1].

إن أهم النقاط الذي تضمنها قانون النقد والقرض هو إحداث علاقة جديدة بين مكونات المنظومة المصرفية من جهة، وبين المؤسسات الاقتصادية العمومية من جهة أخرى، حيث أصبحت البنوك بموجب القانون تضطلع بدور مهم في الوساطة المالية سوء من خلال جمع الودائع وتعبئتها أو في مجال منح القروض وتمويلها لمختلف الاستثمارات [2].

وقد جاء هذا القانون ليكرس أنماطا جديدة على البنوك لكي تتماشى مع التطورات العالمية وجاء ليعطي نفسا جديدا لبنك الجزائر من خلال الوظائف التي حددت له. ولعل أهم أبعاد وأهداف هذا القانون تتمل فيما يلي [3]:

– إنشاء نظام مصرفي يعتمد على القواعد التقليدية في تمويل الاقتصاد الوطني ليحرر الخزينة من عبء منح الائتمان و يرجع دورها كصندوق للدولة

–إرساء قواعد اقتصاد السوق لتطوير عملية تخصيص الموارد .

– خلق علاقة جديدة بين الجهاز المصرفي و المؤسسات العمومية القائمة على أساس الاستقلالية التجارية و التعاقدية في ظل جو تنافسي .

---

(1) بورمة هشام، النظام المصرفي الجزائري وامكانية الاندماج في العولمة المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهدة الماجستير، تخصص ادارة اعمال، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، تحت اشراف سحنون محمد، ص 30.

(2) بورمة هشام، نفس المرجع، ص 30.

(3) بحوصي مجذوب، استقلالية البنك المركزي بين قانون 10/90 والامر 11/03، http://elbassair.net/Centre%20de%20t%C3%A9l%C3%A9chargement/maktaba/%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84%20%D9%85%D8%A7%D8%AC%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B1/s%C3%A9minaire/bachar/4.PDF يوم 2015/07/26 الساعة 16:33.

– جلب المستثمر الأجنبي و تشجيعه بإجراءات مسهلة وضعها بنك الجزائر و منه تمهيد الأرضية القانونية للاستثمار بصدور قانون الاستثمار و إنشاء سوق مالية

– التخلص نهائيا من مصادر المديونية والتضخم ومختلف أشكال التسريبات.

– إعادة تأهيل السلطة النقدية (إعطاء الاستقلالية للبنك المركزي) الهدف منه خلق جو ملائم بالادخار و الاستثمار، و بالتالي الوصول إلى النمو المطلوب

– إدخال وظائف و أنشطة على البنوك التي تدخل في إطار الوساطة البنكية والأسواق المباشرة (النقدية ،المالية ،الصرف) وبذلك تطورت الأنشطة البنكية و وجدت البنوك نفسها أمام عدة أنشطة مالية جديدة تمثلت في تقديم سلفيات ، مساهمات في رأس مال، إصدار السندات و الاستثمارات المباشرة.

أما في 26 أوت 2003 ظهر مرسوم جديد وهو 11/03 الذي جاء بعد أن لاحظت السلطات الضعف الذي لازال يتخبط فيه أداء الجهاز البنكي، وخاصة بعد الفضائح المتعلقة ببنك الخليفة وبنك الصناعة والتجارة الجزائري، والذي كشف على ضعف آليات الرقابة والتحكم من طرف البنك المركزي باعتباره المسؤول كسلطة نقدية. [1]

فجاء هذا الأمر بعدة نقاط تسمح للبنك المركزي بممارسة صلاحياته بشكل أحسن واهم هذه الإصلاحات [2]:

– تم الفصل بين مجلس الإدارة المكلفة بتسيير البنك كمؤسسة، وبين مجلس النقد والقرض الذي يمارس اختصاصات جوهرية في مجال سياسة النقد والقرض.

---

[1] عياش قويدر، ابراهيم عبد الله، اثر استقلالية البنك المركزي على اداء سياسة نقدية حقيقية – بين النظرية والتطبيق–، الملتقى الوطني الاول حول المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة شلف، يومي 14-2004/12/15.

[2] بحوصي مجذوب، استقلالية البنك المركزي بين قانون 10/90 والامر 11/03، نفس المرجع يوم 2015/07/27 الساعة 12:53.

– توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض المخول باختصاصات في مجال السياسة النقدية ،وسياسة الصرف ،والتنظيم والإشراف ،وأنظمة الدفع.

– إقامة هيئة رقابية، مكلفة بمهمة متابعة نشاطات البنك ولاسيما النشاطات المتصلة بتسيير مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة و السوق النقدية .

– ينظم سيولة أفضل في انسياب المعلومات المالية التي أصبحت ضرورية بحكم مكافحة الآفات المعاصرة "تبيض الأموال" .

2- القانون التجاري:

لقد قامت الحكومة الجزائرية بتحرير التجارة الخارجية من خلال القانون رقم 88-29 الذي أعطى مرونة أكثر في مجال التجارة مع الخارج، وفي نطاق سياسة التحرير المتبعة من طرف الدولة الجزائرية تم تحرير الأسعار بشكل كبير خلال سنوات الإصلاح المتتالية والبداية كانت بموجب صدور القانون رقم 89-12 المتعلق بالأسعار، وفي سياق مواصلة إصلاح نظام الأسعار صدر في جانفي 1995 الأمر رقم 95-06 الذي يهدف إلى تحرير أسعار السلع والخدمات وجعلها تعتمد على قواعد المنافسة. [1]

3- قانون الاستثمار:

إن البحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر مؤخرا دفعت بميل الدول المتوسطية نحوها، لكن فتح السوق هو من شجعها. حين فتحت الدولة عدة قطاعات للاستثمار. حيث تعتبر الجزائر حاليا في أول قائمة المستثمرين الأوربيين وأرباب العمل الأجانب، وفي عدة مجالات كالإتصلات والسياحة[2].

---

[1] منصوري الزين، نفس المرجع، ص 311

[2]https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1#.D8.A7.D9.84.D8.A7

وفي 2015 قامت الجزائر بمنح بعض الامتيازات للمستثمرين وذلك من اجل تشجيع الاستثمار، تتمثل هذه الامتيازات في منح المستثمرين من إعفاءات دفع الضريبة على فوائد الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني لمدة 5 سنوات وأيضا من تخفيض نسب الفوائد المطبقة على القروض البنكية إلى 3%.

كما يتضمن القانون أيضا إعفاء عقود التنازل عن الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة في إطار الأمر رقم 08-04 لسبتمبر 2008 من حقوق التسجيل ورسم الإشهار العقاري.

أيضا بغية تشجيع الإبداع والتجديد داخل المؤسسات التابعة للقطاع الصناعي تعتزم الدولة منح مزايا جبائية (الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية) ومكافئات للتكوين لصالح الاستثمارات المحققة من طرف هذه المؤسسات في مجال البحث والتطوير[1].

لكن رغم كل هذا، ما زالت الدولة بطيئة في إصلاحاتها، أبرز حادثة، تحول رأس مال خليجي بقيمة 8 مليار د لدول مجاورة بسبب البيروقراطية الأصيلة..

– خوصصة المؤسسات العمومية:

وهذا ما تمت دراسته خلال الفصل الرابع ضمن المبحث الثاني.

– المنافسة:

من أجل مواكبة التغيرات الاقتصادية التي حدثت في العالم عامة وفي الداخل خاصة حاولت الدولة القيام ببعض التعديلات الخاصة وإصدار بعض التشريعات من أجل مواكب العالم و خاصة فيما يخص نظام المنافسة وهيكل السوق حيث بدأت بإصدار الأمر رقم 03-03 المتعلق بالمنافسة والقانون 04-02 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية،

.D8.B3.D8.AA.D8.AB.D9.85.D8.A7.D8.B1_.D8.A7.D9.84.D8.A3.D8.AC.D9.86.D8.A8.D9.8A13:16 الساعة 2015/08/01 اليوم

(1) قانون المالية 2015: اجراءات جديدة لتشجيع الاستثمار المنتج، وكة الانباء الجزائرية، 2015/08/11 الساعة 19:07.

والقانون 04-08 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، وأخر القانون 10-05 المتعلق بالمنافسة الذي جاء ليمكن الحكومة من التدخل للحد من الارتفاع غير الطبيعي للأسعار ومنع قيام احتكارات جديدة غير الاحتكارات الطبيعية التي تعطي للدولة حق السيطرة على قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي والخدمي. كما جاء هذا القانون من اجل فرض رقابة مشددة على أسعار السلع والمنتجات التي تعتبرها الجزائر إستراتيجية وللحد من تدهور القدرة الشرائية للملايين الجزائريين من الفئات الهشة التي لا تتعدى دخلها الشهري 200 دولار، والتي تأثرت بقوة من ارتفاع نسب التضخم العام 2009 إلى 5.7 بالمائة نتيجة اعتماد الجزائر على الأسواق الخارجية لسد عجزها الغذائي وما يصاحبه من تضخم مستورد. على الرغم من إن الدولة تخصص ما يفوق 2.5 مليار دولار لدعم المنتجات والسلع الاستهلاكية الإستراتيجية المستوردة والتي لا يمكن للمواطن تحمل سعرها المرتفع، ما يجبر الحكومة على تحمل الفارق من خلال آليات الدعم المختلفة [1].

– إنشاء البورصة[2]:

إن فكرة إنشاء بورصة الجزائر ظهرت سنة 1990 في إطار الإصلاحات الاقتصادية المعلنة منذ 1988. أما القوانين التي ساهمت في تعزيز فكرة إنشاء البورصة فهي قانون 31-88 المتعلق بـــ :" توجه المؤسسات العمومية الاقتصادية "، قانون 88-33 المتعلق بتشكيل 08 صناديق مساهمة، قانون 88-04 المعدل والمكمل للأمر رقم 59-75 بتاريخ 1975/09/26 والمتعلق بالقانون التجاري .علما أن هذه القوانين عملت على التفرقة بين دور الدولة كمساهم ودور الدولة كقوة عمومية.

---

(1) منصوري الزين، نفس المرجع، ص ص 311- 312

(2) الشريف ريحان، الطاوس حمداوي، بورصة الجزائر-رهانات وتحديات التنمية الاقتصادية- مجلة التواصل في العلوم الانسانية والاجتماعية، عدد 34،جوان 2013، ص ص 49 -52.

وفي سنة 1990 تم إنشاء مؤسسة القيم المنقولة ، وهي شركة مساهمة رأسمالها مملوك من طرف ثمانية صناديق مساهمة وكان رأسمال هذه المؤسسة في حدود 320000 دج، قبل أن يصل إلى 9.32 مليون دج سنة 1992، وتم تعديل المركز الاجتماعي لها لتصبح بورصة القيم المنقولة .

إلا أن بورصة القيم المنقولة لم تتمكن من النشاط في ظل غياب القوانين الخاصة بها وتكييف القانون التجاري لقواعد اقتصاد السوق، وكان النص التشريعي رقم 93-08 بتاريخ 1993/04/25 متمم ومعدل للأمر رقم 75-59 بتاريخ 26 سبتمبر 1975 المتعلق بالقانون التجاري و يحمل في طياته النص على إدراج إمكانية تشكيل شركات المساهمة من خلال العرض العمومي للادخار و أيضا تعريف القيم المنقولة التي تستطيع أن تصدرها مؤسسات المساهمة المدرجة في البورصة.

في حين الأمر 96-27 بتارخ 9 سبتمبر 1996 المعدل والمتمم للأمر رقم 75-59 بتاريخ 26 سبتمبر 1975 والمتعلق بالقانون التجاري، قد تطرق إلى تعريف قواعد تشغيل مختلف المؤسسات التجارية. كما يرجع الفضل إلى النص التشريعي رقم 93-10 بتاريخ 1993/05/23 في:

- إنشاء بورصة القيم المنقولة.

- تعريف البورصة واعتبارها الإطار التنظيمي وحيز إجراء العمليات على الأوراق المالية المصدرة من طرف الدولة، الأشخاص المعنوية الأخرى في القطاع العام وشركات المساهمة؛

- تعريف البيئات المركبة للبورصة.

أما القانون رقم 95-22 بتاريخ 26 أوت 1995 المرتبط بخوصصة المؤسسات العمومية معدل ومتمم بالأمر رقم 97-12 لـــ19 مارس 1997 فقد أدرج الرجوع إلى ميكانيزمات البورصة كأسلوب للخوصصة. كذلك القانون رقم 95-25 بتاريخ 25 سبتمبر 1995 المرتبط بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة، عرف القواعد الخاصة بتنظيم وتسيير ومراقبة الصناديق العمومية المملوكة من طرف الدولة في شكل قيم منقولة ممثلة للرأسمال .

كما نجد أن الأمر 96-08 بتاريخ 10 جانفي 1996 والمتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة OPCVM, SICAV و FCP قد عرف قواعد تشكيل وتشغيل تلك الهيئات.

في حين الأمر رقم 04-01 بتاريخ 20 أوت 2001 المتعلق بتنظيم تسيير وخوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية فهو يرمي إلى تسريع فتح رأسمال المؤسسات الاقتصادية العمومية للخواص المحليين والأجانب؛ تعيين وتوضيح الأدوار؛ تسهيل وتبسيط الإجراءات ومعايير القرار .

إن القانون رقم 03-04 بتاريخ 17 فيفري 2003 قد أتى بما يلي:

* أضفى على لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة COSOB الشخصية المعنوية والاستقلالية المالية؛

* دعم السلطات القانونية للمراقبة والجزاء للجنة الـــ COSOB؛

* وسع نطاق نشاط وسطاء البورصة IOB ليشمل عدة مجالات مثل ضمان السير الحسن للعمليات المالية وتقديم النصيحة لمستثمرين؛

* وسع تطبيق نشاط الوسطاء لدى البنوك والمؤسسات المالية؛

* أدخل المؤتمن المركزي)الشركة الجزائرية للحفظ المركزي للأوراق المالية والتي تحمل تسمية تجارية :الجزائر كليرينغ) Algérie clearing كهيئة جديدة مركبة للبورصة[1] .حيث يفتح المؤتمن ويدير حسابات السندات الجارية لصالح ماسكي الحساب – الحافظين المنخرطين فيه–، ويمركز بذلك حفظ السندات ويسهل عملية توصيلها بين الوسطاء الماليين من خلال القيام بتحويلات من حساب إلى حساب، كما ينفذ العمليات على السندات التي تقررها الشركات المصدرة (دفع أرباح الأسهم، رفع رأس المال...)، ويقنن السندات المقبولة في عملياته، حسب المقياس الدولي، كما ينشر أيضا المعلومات المتعلقة بالسوق.

وتشمل السندات المقبولة في عمليات المؤتمن، القيم المنقولة (الأسهم، سندات الدين...) المسعرة أو غير المسعرة في البورصة، سندات الخزينة العامة، سندات الدين القابلة للتداول، حصص أو أسهم هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، السندات ذات الطبيعة المصدرة على أساس القوانين الأجنبية، كل مجموعة السندات التي تخول لحائزها حقوقا مماثلة، كما يجوز للمؤتمن المركزي أن يقبل في عملياته سندات مادية.

ويقدم المؤتمن المركزي وظائف منها أنه يسمح بمسايرة المقاييس الدولية في مجال تسيير السندات، ويسمح بالتعامل مع طرف واحد في مجال تسيير السندات عن طريق الوسطاء الماليين (السندات المسعرة أو غير المسعرة، السندات القصيرة وطويلة الأجل)، كما يسمح بإزالة الطابع المادي عن سندات الشركات المسعرة في بورصة الجزائر وسيسهل تعميم إزالة الطابع المادي عن السندات إذا ما قررت السلطات العمومية ذلك، بالإضافة إلى أنه يسمح لمصدري السندات بأن يقلصوا بشكل محسوس تكاليف اللجوء العلني للادخار لاسيما منها التكاليف المتصلة بطبع الشهادات المادية، ويضمن تزامن عمليتي التسوية والتسليم: حيث يتم

---

(1) الشريف ريحان، الطاوس حمداوي ، نفس المرجع، ص 51 المأخوذ من: عبد المجيد بوزيدي، اي الخوصصة؟، ترجمة عبد الوهاب بوكروح الانترنت بتاريخ 2008/11/25.

تسليم السندات والتسوية النقدية لتداول أنجز في سوق مقننة أو بالتراضي في آن واحد. وبذلك تقيد السندات لدى المؤتمن وتقيد النقود لدى بنك الجزائر في آن واحد، كما يزيح خطر ضياع الشهادات المادية أو سرقتها أو إتلافها. بالإضافة إلى أنه يسمح بتقليص آجال إتمام الصفقات، كما يحسن بشكل كبير معالجة العمليات على السندات (تحصيل الأرباح والفوائد وممارسة الحقوق ... الخ).

أما بخصوص التحفيزات الجبائية لدفع الاستثمار في البورصة، نجد أنه بحسب قانون المالية لسنة 1999، فإن عوائد الأسهم والأصول المشابهة والسندات وأصول القروض السندية المدرجة رسميا في بورصة القيم المنقولة هي معفاة من الضريبة على الدخل الإجمالي IRG لمدة خمس سنوات بدءا من دورة 1998 .

كذلك تبعا لقانون المالية لسنة 2004، فان مداخيل القيم المنقولة المدرجة في البورصة أو المتداولة على مستوى سوق منظم فهي معفاة من ضريبة IRG و IBS خلال فترة خمس سنوات بدءا من سنة 2003.

أما بخصوص الاستثمار في المحفظة لفائدة الغير مقيمين، نجد أن قاعدة بنك الجزائر رقم 2000-04 بتاريخ 02 أفريل 2004 عرف شروط دخول وخروج رؤوس الأموال للاستثمار في محفظة الأوراق المالية لغير المقيمين، ذلك أن يكون دخول العملات وتحويلها لأجل شراء القيم المنقولة المدرجة في البورصة حر كما هو الأمر بشأن تحويل العوائد المتأتية من التوزيعات والفوائد، وتحويل ناتج التنازل عن القيم المنقولة، ويتم التحويل عن طريق البنوك، المؤسسات المالية والوسطاء المعتمدين لفائدة المستثمرين غير المقيمين.

أما التداول عمى مستوى بورصة الجزائر فانو يتم بعملية إلكترونية وطريقة التسعير المعتمدة لدى البورصة هي Fixing [1].

المطلب الرابع: صعوبات التحول إلى اقتصاد السوق[2].

إن عملية الانتقال من الاقتصاد الموجه تواجه صعوبات عديدة خاصة ذات طابع اقتصادي وإيديولوجي يمكن حصر البعض منها في:

- بطء عملية الخوصصة.
- البيروقراطية الإدارية وسوء التسيير.
- غياب القوانين المتعلقة بالعقار.
- الغش والتهرب الجبائي.
- ضعف المنشآت ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية.
- عدم ملائمة النظام البنكي مع الوضعية الراهنة.

فالرهان الأول يتعلق بدور الدولة الذي عرف مراجعة جديدة، خاصة من خلال عملية الخوصصة، إذ تجد نفسها مدعو إلى الانسحاب من الساحة الاقتصادية وتركها للقطاع الخاص، وقصورها على مجرد الإشراف، الرقابة والتوجه للاقتصاد بأكمله والقيام كذلك بالأنشطة المرتبطة بالبيئة الأساسية التي يكون لها عائد اجتماعي كبير.

---

(1) الشريف ريحان، الطاوس حمداوي ، نفس المرجع، ص 51 المأخوذ من: جبار محفوظ، تحويل نمط التمويل واصلاح المنظومة المالية الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006.

(2) زايد مراد، نفس المرجع، ص 119-120

لقد صدر تقرير عن التنمية في العالم لسنة 2000/1999 يبين مدى تدخل الحكومات في الاقتصاد الوطني، حيث تظهر الدراسة استمرارية هيمنة القطاع العام في المتوسط 30%[1]، اذ تعتبر الجزائر من اكبر الدول العربية حجما في القطاع العام، مع مؤشر تدخ الحكومة في الاقتصاد بلغ نسبة 0.48%، وهذا ما يدل على إن عملية الخوصصة تسير بخطوات بطيئة.

لقد أثرت هذه العراقيل تأثيرا سلبيا على سياسة جلب الاستثمار الدولي المباشر، ولازالت معظم السياسات الهادفة إلى الإصلاح رهن هذه الصعوبات.

ففي سنة 2003 لم تتم أية عملية للخوصصة بسبب وجود مشكلات متكررة وذلك لسبب سوء المراقبة المالية والعقار وضرائب ومديونية المؤسسات المراد خوصصتها، وبالرغم من قرار الدولة المتعلق بفتح رأس المال لمصانع الاسمنت بنسبة 51% فان عدد المستثمرين المهتمين ضعيفا بحيث لم تكن العروض العشرة المقدمة مطابقة لدفتر الشروط، وفي إطار الاستثمارات الأجنبية المباشرة تم تسجيل مبلغ 2.5 مليار دولار وان 3/4 هذه الاستمارات تخص قطاع البترول فقط[2].

---

(1) زايد مراد، نفس المرجع، ص 119-120 مأخوذ من: نوري منير، معوقات مسايرة العولمة الاقتصادية للدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد2004،00، ص ص: 89-91.

(2) زايد مراد، نفس المرجع، ص 119-120 ماخوذ من عبد الله بدعيدة، واقع وافاق الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي حول الاصلاحات الاقتصادية في ظل العولمة، واقع ورهانات، يومي 11 و12 جوان 2005، ص ص: 7-8.

المبحث الثالث: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

يعتبر هذا القطاع هو الأكثر أهمية من أجل إنعاش النمو الاقتصادي، الذي ينبغي أن يرتكز أساسا على جهاز الإنتاج الوطني والدخول في التنافس العالمي، لهذا حاولت الجزائر تطبيق إصلاحات اقتصادية عليه من أجل سير جهاز الإنتاج وعدم كبح الاستثمارات المحلية والأجنبية.

المطلب الأول: تطور المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

لقد مرت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والتطورات القانونية وذلك منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. من تسيير ذاتي حتى الخوصصة مرورا بالنظام الاشتراكي (الموجه) وهذا كما يلي:

الفرع الأول: التسيير الذاتي.

عرفه ميشال رابتيس « Michel raps » على أنه تسيير العمال الديمقراطي للمنشئات والمستثمرات التي هجرها الأوربيون أو التي تم تأميمها.

ولقد انتهجت في الجزائر بعد تراجع الاستعمار الفرنسي من البلاد وهجرة الإطارات الفرنسية وأصحاب المؤسسات الخاصة أيضا، وبالتالي فما كان على الجزائريين إلا أخذ أماكنهم وإعادة تشغيل المؤسسات والأراضي الفلاحية الشاغرة فخروج فرنسا تركت وراءها فراغ جدا مهم الذي تحداه الشعب الجزائري بعدم توقيف عجلت التشغيل.

والجدول التالي سوف يوضح عدد المؤسسات التي كانت موجودة آنذاك، والتي كانت تسيير ذاتيا في نهاية 1963.

جدول رقم (2 - 14): يوضح عدد المؤسسات المسيرة ذاتيا في سنة 1963.

الفروع	عدد المؤسسات الموجودة	عدد المؤسسات المسيرة ذاتيا	النسبة المئوية %
التعدين والميكانيك	109	49	45
البناء ومواد البناء	163	114	70
الصناعة الغذائية	477	85	18
الصناعة النسيجية	119	8	7
الصناعة الكيماوية	109	17	15
الخشب والفلين	194	37	19
صناعة كيماوية	195	35	18
المجموع	1586	345	21,75

المصدر: http://center universitair – d.forum-for – him.com/131-tpic

فهذا الجدول يوضح عدد المؤسسات التي تركها المعمر مهملة (90% معمرين وأجانب غادروا تاركين ورائهم مراكز حساسة وإدارات فارغة) حيث خلال ستة أشهر فقط غادر ما يقارب 800 ألف شخص. وكان المقصد الأساسي هو وضع الجزائر أمام رهان جد صعب سوف تقوم باقتصادها وتعتمد على نفسها وسيادتها، سوف تطلب الإعانة من جديد إلى المعمر الفرنسي خاصة أنها كانت تعيش مشاكل موضوعية عديدة مثل: الفقر، التهميش، الأمية التي كانت تبلغ حوالي 98%، أيضا ضعف القطاعات الصناعية، الزراعية والتجارية.

لكن هذا الرهان جعل من الشعب الجزائري على اختلاف فئاتهم وقدراتهم من محاولة ملئ الفراغ الذي تركه المسيرين الأجانب وذلك من أجل مواجهة حاجة المجتمع وفي آن واحد مواجهة الاختلالات الاقتصادية المحتملة، لكن كان ذلك بصدور مرسومين هما الأمر 62/20 الصادر في 1962/08/21 المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة، والمرسوم رقم 62/02 الصادر بتاريخ 1962/10/22 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الزراعية الشاغرة، والمرسوم رقم 62/38 بتاريخ 1962/11/22 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة[1].

وبهذه القوانين أصبحت الدولة هي التي قامت بتحديد نوع التسيير الذي سوف يتم السير عليه آنذاك.

وفي عام 1964 أنشأت العديد من الشركات الوطنية في مجالات وأنشطة اقتصادية متعددة تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي[2]، فأهداف الشركات كانت تتمثل في الاستثمارات لكن تبعية هذه الشركات لوزارة المالية جعلها مقيدة من ناحية التمويل، أيضا هناك الهدف الأساسي وهو زيادة الوحدات الإنتاجية الذي لم يكن يعتبر هدف اقتصادي فحسب وإنما هو أبعد من ذلك حيث هذا الهدف كانت أبعاده سياسية التي كانت توضح إرادة الدولة في تسيير تلك الشركات. أما من ناحية الأهداف الاجتماعية فهدفها الأسمى هي خلق مناصب شغل للقضاء على البطالة، لكن هذا الهدف أصبح يمثل خطر على المؤسسات حيث بدأ في خلق مناصب شغل أكثر مما تحتاجه المؤسسة فعلا.

ملاحظة: بدأت هذه المرحلة مع بداية التأميمات والجدول الموالي يوضح بعض الشركات وتواريخ تأميمها.

---

(1) صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 3، 2004، ص 26.

(2) http://forum.fathinet.com/viewtopic. Php ? f = 49 & p = 4034

الجدول رقم (2- 15): تأميم الشركات.

الشركة	التأميم
شركة التبغ والكبريت	4 نوفمبر 1963
شركة النقل البري	7 نوفمبر 1963
المؤسسة الصيدلانية للجملة	23 أفريل 1965
شركات المناجم	27 ماي 1966
الصحافة والنشر	27 جانفي 1966
قطاع المحروقات	24 فيفري 1971

المصدر: http://center universitair – d.forum-for – him.com/131-topic

وما يمكن استنتاجه من هذه المرحلة ما يلي[1]:

* التوسع في عمليات التأميم للاحتكارات الأجنبية وخاصة في المجال الصناعي باعتباره المتعامل الرئيسي لعملية التصنيع المستهدفة آنذاك.

* بعث مؤسسات وطنية بديلة عن هذه الاحتكارات، تضطلع بعمليات البناء والتشييد لمواكبة مخططات التنمية الوطنية عن كثب.

* اعتبار المؤسسات الوطنية العمومية الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفرض نفسها، لاسيما تبنيها نموذج منفرد للتنمية المستقلة.

(1) بن عنتر عبد الرحمن، مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية، وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2002، ص ص 111 – 112.

* التركيز على إظهار المؤسسة الوطنية العمومية إلى حيز الوجود باعتبارها هدفا في حد ذاته.

* الاعتماد على الأسلوب التقليدي التلقائي في تنظيم وتسيير المؤسسة، وذلك لاعتبارات قلة الإطارات الكفؤة والمؤهلة، انعدام التجربة الكافية لها، الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة آنذاك.

الفرع الثاني: التسيير الاشتراكي.

بعد مسيرة تسع سنوات أخيرا قررت الجزائر إتباع الاتجاه الاشتراكي رغم أنه تحددت معالم هذا الاتجاه قبل الاستقلال، من خلال مؤتمر الصومال في 20 أوت 1956، وبرنامج طرابلس في جوان 1962 وفي ميثاق الجزائر بعد الاستقلال سنة 1964، لكن التطبيق الفعلي للنظام الاشتراكي في الجزائر لم يكن إلا في 1971[1].

حيث في 1971/11/16 بموجب الأمر 71/74 والمتعلق بالتسيير الاشتراكي فإن السلطة لم تعتمد على التطبيق الآلي والتلقائي لهذا التسيير بل أنشأت بما يسمى بلجان التفكير المسبقة والمكلفة بإعداد تقارير خاصة حول جدوى تمديد التسيير الاشتراكي ليتناسب مع كل قطاع على حدى (اجتماعي، ثقافي) وهو ما يعرف بمبدأ الشمولية في التطبيق، وهو ما نصت عليه المادة 01 من الأمر 71/74، كما أن هذا المبدأ وحده غير كاف لتبرير فكرة تعميم التسيير الاشتراكي بل اعتمد أيضا على مبدأ منتج/مسير والذي بموجبه أصبح العامل منتج ومسير في ذات الوقت من خلال مجلس العمال الذي يعتبر حجر الزاوية في التسيير الاشتراكي ويؤسس مبدأ منتج/مسير على نظرية التسيير الاجتماعي لشؤون المؤسسة والذي يتطلب تواجد ممثلين

(1) عليواش أمين عبد القادرو، أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير، 2006-2007، جامعة الجزائر، ص 9.

عن العمال في مجلس المديرية المعينة من قبل جهة الوصاية[1]، فإن تسيير المؤسسة الاشتراكية يتميز بلا مركزية الإدارة ومشاركة العمال.

أما المادة 08 قد أعطت صفة العامل على كل من يعيش من حاصل عمله اليدوي أو الفكري. وأقرت نصوص أخرى مبدأ المساواة بين العمال فيما يتعلق بالحقوق والواجبات سيما في مجال الأجور والامتيازات[2].

ومنه يتضح أن الجزائر أخذت منهاج التعاون الجماعي في المؤسسات والاقتصاد المخطط وكان الاهتمام آنذاك بالمشاريع الثقيلة والمؤسسات كبيرة الحجم[3].

حيث كان الهدف الأساسي من هذا النظام هو تكريس الديمقراطية في عالم الشغل وإدماج العمال في التسيير وعملية اتخاذ القرار وذلك من أجل النهوض بالبلد والسير نحو النمو الاقتصادي وتعويض الشعب من المعاناة التي عاناها أثناء الاستعمار والفقر والحرمان التي عاشها في ظل الرأسمالية الفرنسية.

وتبرز أهمية المؤسسات الاشتراكية من خلال وظائفها وأهميتها في إدارة دواليب الاقتصاد الوطني، وهذا ما دفع بالسلطات آنذاك إلى إصدار تشريعات خاصة بها سواء من ناحية تنظيمها أو من ناحية نشاطها ومواردها المالية، وكانت الأرباح التي تحققها هذه المؤسسات توزع على العمال والدولة والمؤسسة حسب حصص معينة، كما تخضع المؤسسة الاشتراكية للمراقبة التي تمارسها السلطة المركزية عن طريق الوصاية، بهدف ضمان الحفاظ على وحدة الدولة من مخاطر الشطط وخروج هذه الأشخاص عنها، حيث نصت الأوامر

(1) http://fdsp.univ.tlemcen.dz/cotyp/1maincentp.docx

(2) www.ao-academy.org/docs/alnachatt-aledari-1610009/doc

د.عمار بوضياف، محاضرات قسم القانون العام، الأكاديمية العربية المفتوحة الدانماركية.

(3) بن عنتر عبد الرحمن، واقع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة دمشق، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 1، 2008، ص 153.

المتعلقة بالتسيير الاشتراكي على أن المؤسسة الاشتراكية توضع تحت وصاية الوزير أو الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي[1].

رغم كل هذه القوانين والمواد المشجعة بالذهاب بالبلاد إلى أعلى المناصب إلا أن هناك بعض العراقيل التي حالت دون ذلك والسبب في ذلك هو انتشار الأمية بين العمال مما أدى إلى استغلال أصحاب السلطات في تنفيذ رغباتهم على حساب الدولة والعمال. أيضا حاولت الجزائر الاعتماد على الصناعات الثقيلة التي تحتاج إلى أموال ضخم وتكنولوجيا عالية والمستوردة من البلدان المتطورة رغم عدم تحكم عمالها في هذا النوع من التكنولوجيا، وهذا ما أدى بتعطيل الآلات لأيام كثيرة مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج من جهة ومن جهة أخرى عدم التحكم في الآلات، والاستعمال السيئ لها أدى بها إلى التلف وبالتالي إهمالها ثم رميها ضمن الفضلات.

الفرع الثالث: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وإصلاحات 1980.

نظرا للمشاكل في التسيير وتفاقم الخسائر التي وقعت فيها المؤسسات الاشتراكية في أواخر السبعينات، جاء مرسوم رقم 242/80 المؤرخ في 1980/10/04 والمتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية بهدف إعادة تنظيمها مهما كان نوعها أو قطاع نشاطها ودعم اللا مركزية وتوزيع السلطة في تسيير الأنشطة، وذلك بالموازاة مع القيام بتطهير مالي للمؤسسات، في إطار ما يعرف بإعادة الهيكلة المالية. والتي تمثل مجموعة من الإجراءات تتخذها الدولة والمؤسسة على كل المستويات لتجسيد الاستقلالية المالية للمؤسسة، وتجنب اللجوء إلى إعانة الدولة، وذلك بتحويل ديون المؤسسات إلى التزامات على عاتق الدولة تجاه البنوك. وقد كان تطبيق عملية إعادة الهيكلة، وانطلاقا من المعايير المحددة لطبيعة العملية – الاختصاص، المنتج،

(1) عليواش أمين عبد القادر، نفس المرجع، ص ص 8 – 9.

الجهة ... – متفاوت الدرجات مما أعطى نوعا في نماذج وأحكام وأماكن المؤسسات الجديدة المنبثة عن إعادة الهيكلة وبسرعة كبيرة – في ظرف سنتين –[1]. إذ أدى إلى تقسيم المؤسسات الوطنية من نحو 150 مؤسسة إلى 480 مؤسسة عام 1982. ولقد امتدت هذه العملية أيضا إلى المؤسسات الولائية ليرتفع عددها لـــ 504 مؤسسة على المستوى الوطني، وإلى المؤسسات البلدية ليبلغ 1079 مؤسسة[2].

الفرع الرابع: إصلاحات 1990.

الشيء الذي ميز هذه المرحلة هو عملية إعادة الهيكلة التي قامت بها الحكومة الجزائرية.

أ– ماهية إعادة الهيكلة:

تعتبر عملية إعادة الهيكلة الخطوة التي أخذتها الجزائر من أجل تصحيح بعض الخلل التي وقعت فيها المؤسسات العمومية والاقتصادية في هذه المرحلة ليتم تجزئة المؤسسات الكبرى إلى مجموعة من المؤسسات الصغير لكن تكون كلها في نفس مجال نشاط المؤسسة، وتتضمن إعادة الهياكل ثلاثة مراحل أساسية يجب المرور بها تتمثل بـــ[3]:

* إعادة الهيكلة العضوية وهدفها التنظيم العقلي للمؤسسة الاقتصادية الوطنية.

* إعادة الهيكلة المالية وهدفها تزويد المؤسسات الجديدة بوسائل مالية تضمن لها التوازن المالي الذي طالما افتقرت إليه.

---

(1) نوري منير، لجلط ابراهيم، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة وإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، 8-9 نوفمبر 2010، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لجامعة حسيبة بن بوعلي بشلف، ص

(2) محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، دار دحلب، 1993، ص 38.

(3) بوبكر محمد، تأهيل المؤسسة الاقتصادية وادماجها في حالة الاقتصاد العالمي حالة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص الاقتصاد الدولي، 2007-2008، ص69

* توزيع ثروات الشركات التي تمت إعادة هيكلتها ما بين المؤسسات الجديدة.

والشكل التالي يوضح سياسة إعادة هيكلة المؤسسات في الجزائر:

الشكل رقم (2-2): إعادة هيكلة المؤسسات العمومية في الجزائر.

إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات	إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية
– تقسيم الشركات الكبرى إلى عدد من الشركات العمومية أصغر قياسا وأسهل إدارة وأكثر تخصص. – نقل المقرات الاجتماعية للشركات الوطنية خارج العاصمة وتقريبها من مراكز الإنتاج	تقتضي إعادة الهيكلة المالية: – إعادة تكوين الرأسمال الاجتماعي في حالة اهتلاكه بعجزات استغلال متكررة. – إعادة هيكلة المديونية طويلة الأجل للمؤسسة العمومية اتجاه الخزينة العمومية. – إعادة جدولة ديونها اتجاه البنوك التجارية.

المعايير
– الفصل بين وظائف الإنتاج والاستثمار والتوزيع. – التفرقة بين الوظيفة الإنتاجية والوظيفة الاجتماعية، هذه الأخيرة كانت عبئ على المؤسسة. – التخصص على أساس عائلات متجانسة من المنتجات. – التخصص على أساس الفروع التكنولوجية. – التخصص على أساس النشاط المتجانس.

الأهداف
– تبسيط وتنسيق وتفعيل التسيير على مستوى الوحدات الإنتاجية ومحاربة البيروقراطية. – إنشاء وحدات إنتاجية صغيرة ومتوسطة الحجم، متخصصة وفعالة وكسر الاحتكارات. – تحقيق لا مركزية حقيقية في نظام اتخاذ القرارات لتنمية كفاءة المؤسسة. – تدعيم التوازن الجهوي بأفضل توزيع للشبكة الصناعية. – التحكم في تكاليف الإنتاج والتسويق وهذا يرفع فعالياتها ومعدل استعمال القدرات الإنتاجية.

المصدر: بلوناس عبد الله، الاقتصاد الجزائري انتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004 – 2005، ص ص 80 – 88.

1- إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية.

بعد الاستقلال مرت المؤسسات الجزائرية بعدة مراحل حتى وصلت إلى التسيير الاجتماعي لكن كل هذه المراحل تظهر بها خلل أو نقائص ولهذا السبب ولغيره سوف يتم التطرق إليه قامت الجزائر بإعادة هيكلة مؤسساتها. وتنقسم إلى أسباب هيكلية وأخرى مالية:

أ- إعادة الهيكلة العضوية

1- ماهية إعادة الهيكلة العضوية:

إن تدني مردودية المؤسسات وسوء تسييرها بسبب كبر حجمها أدى إلى اتخاذ قرار بتقسيمها إلى مؤسسات صغيرة الحجم ومتوسطة يمكن التحكم فيها، وهذا التقسيم أدى إلى تضاعف عددها كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (2- 16): شكل القطاع العام بعد إعادة الهيكلة العضوية.

قطاعات الأنشطة الاقتصادية	عدد المؤسسات قبل إعادة الهيكلة العضوية	عدد المؤسسات بعد إعادة الهيكلة العضوية
الزراعة	07	23
الصناعة – المناجم – الطاقة	17	126
التكوين – الثقافة – السياحة	08	45
الأشغال العمومية – الري – السكن	12	101
الصحة	01	04
التجارة	07	28
الاتصالات	01	02
المالية	08	12
النقل	09	34
المجموع	70	375

Source : sadi nacer eddine, « la privatisation des entreprises en algérie : objectifs et modalités et enjeux », office des publications universitaires, grenoble, 2005, p33.

2- أسباب إعادة الهيكلة العضوية[1]:

- خوف السلطات من تنامي نفوذ الشركات الوطنية الكبرى، باعتبار أنها كانت تحتكر فرع إنتاج بأكمله توزيعه الداخلي وتجارته الخارجية.

- صعوبة إقامة هيكل تنظيمي سليم ينظم عملية اتخاذ القرارات وتدفق المعلومات، ويحسن الاتصال العمودي، بسبب كبر حجم هذه الشركات.

- تضخم في العمالة (نسبة كبيرة منها لم تكن مؤهلة) وتفاقم الممارسات البيروقراطية.

- غياب التخصص وعدم التحكم في التكنولوجيا وتقنيات الإنتاج.

- صعوبة التسيير والمراقبة وكثرة التكاليف.

- اختلال التوازن في توزيع الاستثمارات بفعل المساومة والضغط المفروضان من هذه الشركات على إدارة التخطيط المركزي.

- زيادة العبء على المؤسسات بعدد وظائفها، اقتصادية، مالية، اجتماعية ...الخ.

- مديونيتها تجاه البنوك والعجز المالي الذي كانت تسجله العديد منها وهو ما سجل عبء ثقيلا على الميزانية العامة للدولة وجعلها تفكر في تطهيرها ماليا.

- إصلاح الهيكل التنظيمي مطلب أساسي وضروري لإعادة الهيكلة المالية.

---

(1) عليواش أمين عبد القادر، نفس المرجع السابق، ص 57.

ب- إعادة الهيكلة المالية

1- ماهية إعادة الهيكلة المالية:

منذ بداية إتباع سياسة التصنيع، كانت المؤسسة الاقتصادية تتميز بعجز دائم وديون مرتفعة حتى المؤسسات التي استفادة من التطهير المالي، لم تتمكن من تجاوز عدم التوازن الذي تعاني منه. هذا ما أدى إلى ضرورة إعادة هيكلة هذه المؤسسات من الناحية المالية بعدما أعيدت هيكلتها عضويا، وبدأت هذه العملية بداية من 1983 [1].

ومن أجل تنفيذ عملية إعادة الهيكلة كما يجب، تم إنشاء نوعين من اللجان المكلفة بذلك. فبتاريخ 15 نوفمبر 1980 تم تنصيب اللجنة الوطنية لإعادة الهيكلة من طرف وزير التخطيط والتهيئة العمرانية، والتي كانت قد أحدثت بمرسوم 242/80 لـــ 04 أكتوبر 1980، أما النوع الثاني من اللجان فهي لجان وزارية تم تنصيبها شيئا فشيئا حسب تقدم العملية[2].

التي تزامنت مع "الانفتاح" السياسي والاقتصادي ولقد لعبت أزمة البترول لسنة 1986 وأحداث أكتوبر 1988 الدور المسرع لها، وتعني استقلالية المؤسسة الجزائرية إعطاء حرية وفرصة للمسيرين أكثر في تسيير المؤسسات العمومية خاصة في نشاطها الدولي لتحقيق أهداف المؤسسة وفقا لما تراه مناسبا وتحرير المبادرة وإلغاء المفهوم التقليدي للوصاية، وهذا كله بقانون رقم 88-01 بتاريخ 12 جانفي 1988، مما كرس وأكد طبيعة التوجه الاقتصادي الجديد للجزائر وما ميز هذا الإصلاح أنه جاء بمفاهيم اقتصادية جديدة نابعة من فلسفة اقتصاد السوق، وهذا ما جعل من صناديق المساهمة وكيلا عنها تمارس من خلالها حقها في الملكية، وبدأ الحديث عن المؤسسات المفلسة واعتبر حلها احتمالا قائما، فكان ذلك مؤشرا

---

(1) Dahmani ahmed, l'algérie à l'épreuve : économie politique des réformes 1980 – 1997 », édition casbah alger, 1999, p 68

(2) ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، نفس المرجع السابق، ص ص 189 – 190.

واضحا عن بداية الانسحاب التدريجي للدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي وترك المجال لآليات السوق وحرية المبادرة[1].

2- أسباب إعادة الهيكلة المالية[*]:

وتنقسم إلى قسمين وهما:

أ- الأسباب المتعلقة بعملية التسيير:

- البيروقراطية الإدارية والقيود القانونية التي أخرت في مدة الإنجاز وبالتالي هذا ما أدى إلى ارتفاع التكاليف.

- يقال أحسن ضروب هي التي تستعمل في المورد البشري لأنه أحسن مورد يقوم بتقليل التكاليف ورفع الأرباح وذلك عن طريق الابتكار وحسن استعمال الموارد، لكن لسوء الحض المؤسسات الجزائرية لم تأخذ هذه المقولة بعين الاعتبار وهذا من الأسباب الأساسية في ارتفاع تكاليف الاستغلال الناجمة عن ضعف الإنتاجية وبالتالي عدم ضمان أحسن فعالية للاستثمارات.

- ارتفاع تكاليف الموارد المستوردة والمحلية والتي لا تتلاءم مع أسعار البيع للمؤسسة المستعملة لها[2].

---

(1) نوري منير، لجلط إبراهيم، نفس المرجع، ص26.

(*) إن إعادة الهيكلة المالية لها أثر مباشر على خزينة المؤسسات العمومية، وقد تم إمضاء اتفاقية بين هذه المؤسسات المستفيدة والوزارة الوصية والوزارات الثلاث الأفقية: المالية، التخطيط، التجارة، حيث تحديد هذه الاتفاقية الواجبة التي تقع على عاتق المؤسسة والإجراءات الخارجية التي يجب أن تتولاها كل إدارة.

(2) بوبكر محمد، تأهيل المؤسسة الاقتصادية وإدماجها في الاقتصاد العالمي حالة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي، مستغانم، 2007 – 2008، ص 174.

– ارتفاع تكاليف التوزيع التي تتعدى أحيانا تكاليف الإنتاج، وتكاليف الإنتاج ذاتها تكون في بعض الأحيان غير معروفة[1].

ب– الأسباب المتعلقة بعدم فعالية أدوات التسويق على مستوى الاقتصاد الكلي:

– اختلال التوازن بين سعر البيع وسعر التكلفة مما يحول دون تحقيق التوازن المالي للمؤسسة، فأسعار البيع هي التي تسمح بمعرفة النتائج التي تتوصل إليها المؤسسة، أو بتعبير آخر غياب المحاسبة التحليلية عن ثقافة المؤسسة.

– زيادة على كل ما ذكر هناك أثر النظام الجبائي الذي كان سائدا على تكاليف المؤسسة وعلى احتياجاتها من الخزينة حيث أنها تستغل هذا النظام لتغطية نظام ضعفها وعدم إظهار عجزها.

– تمويل الاستثمارات بواسطة القروض البنكية يعني أن المؤسسة لا تستفيد من أموالها الخاصة وهذا يعبر عن تبعيتها المالية، ولذلك كان المخطط الخماسي الأول يهدف إلى تحسين التدريجي لقدرات المؤسسة على تمويلها الذاتي.

إضافة إلى كل ذلك فإن المؤسسات العمومية الاشتراكية بحكم وضعها القانوني لا يمكن استرجاع حقوقها لدى الغير، فحسب إحصاء أجري حول الحقوق غير المسددة بتاريخ 1981/12/31 أعطى ما يلي[2]:

– مجموع الحقوق تقدر بـــ 18,3 مليار دج.

– الحقوق التي تفوق خمس سنوات تمثل 2,5 مليار دج.

---

(1) بوبكر محمد، نفس المرجع السابق، ص 174.

(2) baba ahmed mustapha, l'algérie diagnostique d'un non développement, paris : l'armattan, 1999, p 94.

- حقوق المؤسسات العمومية على الإدارات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري وصلت إلى 3,8 مليار دج.

- الحقوق بين المؤسسات العمومية بلغت 8,2 مليار دج.

رغم كل هذا إلا أن هذه الإحصائيات قد لا تعكس الواقع بالتمام لأن أغلب المؤسسات لا تحسن مسك حسابات الحقوق. وعلى العكس من ذلك المؤسسة العمومية مدينة تجاه الدولة بـــ:

- 1 مليار دج مستحقات ضريبية.

- 3,7 مليار دج مستحقات جمركية.

بالإضافة إلى ذلك قروض الاستثمار الطويلة الأجل غير المسددة تجاه البنك الجزائري للتنمية والمقدرة بـــ 16,2 مليار دج، كل هذه المعطيات تأكد أن الوضعية المالية التي كانت عليها المؤسسات العمومية والاقتصادية وهو ما دفع بالسلطات العمومية إلى خيار إعادة الهيكلة المالية لهذه المؤسسة.

3- النتائج المترتبة عن إعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية:

جاء مفهوم إعادة الهيكلة العضوية والمالية من أجل إدماج مفاهيم جديدة في تسيير المؤسسات العمومية وبالتالي تجنب العجز المالي التي عانت منه المؤسسة.

رغم ذلك إلا أنه ظهرت بعض التناقضات والنتائج السلبية زادت من سوء الوضعية المالية والإدارية للمؤسسة الاقتصادية ويتم تلخيص هذه النقائص فيما يلي:

– إعادة الهيكلة المالية كإجراء مرافق لإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية، يعتبر إصلاحا غير ناجح أخفى الحقيقة لفترة من الزمن رغم ما استهلكته من أموال سائلة، وإجراء تطهير حقوقها، فإن المؤسسات العمومية سجلت تراجعا إجماليا لخزينتها بين ديسمبر 1982 وسبتمبر 1989 بـــ 44,6 مليار دج باستثناء قطاع الطاقة حتى لا تشوه معطيات سوناطراك الحقيقية وقد كان لأزمة 1986 أثرا بالغا بخصوص تراجع استيراد مدخلات الإنتاج وآثار انخفاض قيمة الدينار بالنسبة للدولار[1].

– إعادة الهيكلة العضوية تتطلب تقسيم أصول مؤسسات الأم بين المؤسسات الجديدة مما يطرح مشاكل ونزاعات، وهو ما يتطلب التدخل المباشر للوصايا باستمرار لحل هذه النزاعات.

– إعادة الهيكلة العضوية أدت إلى ظهور مؤسسات عديدة كانت في الأساس تشكل مؤسسة واحدة التي كانت تحتوي على الخبرات وابتكار منتج معين وهذه الهيكلة العضوية أدت إلى تشتت القدرات التفاوضية للمؤسسات الوطنية في الأسواق الخارجية وفي مواجهة المتعاملين الاقتصاديين الأجانب.

– لقد بقية مجالات التدخل وحدود المسؤوليات لازالت غير واضحة والعلاقات بين المؤسسات تميزها النزاعات رغم أنه كان هدف مخطط إعادة الهيكلة هو تسريع التسيير وتبسيطه على مستوى المؤسسات وتحديد المسؤوليات بكل دقة لكل الأعوان الاقتصاديين.

(1) baba ahmed mustapha, op-cit, p 86.

– التخصص حسب الوظائف، وبالأخص التفرقة بين وظيفتي الإنتاج والتوزيع عرقل المؤسسات الإنتاجية من خلال فرض السعر الإداري الذي لا يؤخذ بعين الاعتبار تكلفة وآلية العرض والطلب[1].

– إعادة الهيكلة المالية ليس لها معنى في غياب ميزانية مفصلة أو جرد دقيق لمكتسبات المؤسسة، والذي حصل أن بعض الإدارات، وبهدف التستر على بعض التلاعبات، تقوم بتصحيح بعض القيود المحاسبية والمالية، مما يخفي الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة[2].

– إن إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات أدت إلى حل المديريات العامة السابقة للمؤسسات والفروع وتشتيت عمالها وما نتج عن ذلك من مشاكل اجتماعية وصعوبة التأقلم مع المحيط الجديد، وكان لذلك أثره البالغ على نفوس العمال، وساهم كعامل مثبط لروح المبادرة والعمل وزيادة الإنتاجية كهدف يسعى إليه المخطط الجزائري.

– بروز مشكلة تقاسم ديون المؤسسة الأم اتجاه البنوك والخزينة العمومية بين المؤسسات المتفرعة عنها ومطالبة البنوك باسترجاع أموالها.

كان الهدف الأساسي لعملية إعادة الهيكلة العضوية والمالية إلى رفع المردودية والإنتاجية وبالتالي تحسين القطاع الإنتاجي من أجل تطوير الاقتصاد الوطني، لكن كل الأهداف المرجوة لم تتحقق ولمشاكل التنظيمية الأخرى المتعلقة بدورة الاستغلال لم تحل، نتيجة لطبيعة القرارات التي كانت تسلط على المؤسسات وعدم التحكم في تقنيات التسيير والتنظيم على مستوى وظائف المؤسسة.

(1) dahmani ahmed, l'algérie à l'épreuve : économie politique des réformes 1980 – 1997, op – cit, p 68.
(2) dahmani ahmed, op – cit, p 68.

1- التطهير المالي:

لقد مرت الجزائر بعدة أزمات أرهقت كاهلها والتي أثرت أيضا على جميع المجالات والقطاعات مثل المؤسسات العمومية الاقتصادية. والتي أصبح العجز المالي يلعب دورا مهما في هذه المؤسسات، حيث أثر سلبا على إنتاجيتها وربحيتها، ومن أجل هذا كان من واجب الدولة التدخل المباشر للحد من الأزمة التي كانت تعيشها هذه المؤسسات وأحسن حل هو التطهير المالي من أجل إعادة التوازن لتلك المؤسسات.

1-1- مفهوم التطهير المالي:

اعتبر التطهير المالي هو أهم خطوة في الإصلاحات الاقتصادية وذلك من أجل التطور الذاتي وإمكانية المرور إلى مرحلة الاستقلالية، ومنه يمكن تعريف التطير المالي على أنه:

"عملية القضاء على العجز المالي وعلى مديونية المؤسسة العمومية اتجاه البنوك التجارية والخزينة العمومية ليصبح لها هيكل مالي متوازن. ويقصد بتحقيق التوازن المالي هو إعادة التوازن للأصول والخصوم في ميزانيتها وذلك من خلال تمويل الأصول الثابتة بموارد طويلة أو متوسطة الأجل، والأصول المتداولة بموارد قصيرة الأجل مع توفير بعض الشروط مثل القدرة على الوفاء بالديون المستحقة، وتوفير السيولة النقدية الكافية، وعليه فإن التطهير المالي يعتبر مقياس خارجي يرافق المقاييس الداخلية لمخطط التوازن المالي لميزانية المؤسسات بغرض إعانتها والنهوض بها[1].

---

[1] بوحدوني وهيبة، التطهير المالي وخوصصة المؤسسات العمومية الجزائرية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط، الجزائر، 8-9 أفريل 2002، ص 34.

2-1- أهداف التطهير المالي:

إن للتطهير المالي أهداف تتمثل في:

* تهيئة المؤسسة الاقتصادية للتأقلم مع ميكانيزمات اقتصاد السوق وضوابطه.

* توفير الشروط اللازمة لاستقلالية المؤسسات العمومية عن طريق النماذج الإستراتيجية أهمها نموذج SWOT[*]، ومعرفة نقائصها وتصحيحها من أجل معرفة كيفية العيش في التحول القائم.

* محاولة البحث عن الحلول الناجعة لمواجهة ديونها القابلة للاستحقاق، وتحسين هيكلها المالي وذلك بتقليل اعتمادها على القروض البنكية[1].

وأعمق من كل ذلك فإن الهدف الأساسي من التطهير المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية هو الإسراع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والحفاظ على القطاع العمومي الذي عجز عن التحكم في وسائل الإنتاج.

3-1- إجراءات التطهير المالي[2]:

.بموجب المرسوم التنفيذي 91/27 الصادر عن وزارة الاقتصاد والمديرية المركزية للخزينة المؤرخ في 16 مارس 1991 وهذا المرسوم الذي جاء ليحدد شروط شراء الخزينة العمومية للديون المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية التي هي على ذمة المؤسسات الاقتصادية العمومية، وهذه الديون هي على شكل قيم منقولة أو سندات مساهمة قابلة للتداول الحر، ومن أجل

(*) SWOT: يعني اكتشاف نقاط القوى والضعف الداخلية والفرص والتهديدات الخارجية بعد تشخيص المحيط الخاص بالمؤسسة.

(1) بوحدوني وهيبة، نفس المرجع، ص 34.

(2) بوحدوني وهيبة، نفس المرجع، ص-ص 35 – 36.

السير الحسن لعملية التطهير، جاءت تعليمة صادرت عن وزارة الاقتصاد – المديرية المركزية للخزينة – بتاريخ 02 أكتوبر 1990 والهدف منها إنشاء "صندوق تطهير للمؤسسات العمومية لدى الخزينة"، حيث يقوم بتنظيم العملية ويكمن دوره في تكوين رأس مال هذه المؤسسات والبحث عن الاستقرار الداخلي وذلك بعد حصوله على إيرادات من ميزانية الدولة وموارد الاقتراض، كما نجد أن عملية التطهير المالي لم تتخذ نفس الطريق ونفس الكمية في جميع المؤسسات التي مستها عملية التطهير، بل لكل مؤسسة خصائصها وظروفها ونتائج دراسة فحوصها وفي أغلب الأحيان صنفت المؤسسات كالتالي:

- مستحقات على المؤسسات المنحلة.

- مستحقات على المؤسسات غير المتزنة وغير المستقلة.

- مستحقات على المؤسسات غير المتزنة مالا والمستقلة.

أ- مستحقات على المؤسسات المنحلة:

وهي مؤسسات المنبثقة عن إعادة هيكلة المؤسسات لسنة 1980، وهذه المؤسسات كانت تابعة للمؤسسة الأم التي كانت عليها دون إثر عملية هيكلتها وفي نفس الوقت إن هذه الديون لم توزع على المؤسسات المنبثقة من إعادة الهيكلة، فقد قامت الخزينة العامة بعملية تطهير حقوق البنوك على المؤسسات وذلك بشراء حقوق البنوك، وأصدرت الخزينة العامة "سندات" تسمى قسمة الصفر « coupon 0 » وذلك لمدة 20 سنة بمعدل 5%، وهي غير قابلة لإعادة تمويل الخصم لدى البنك المركزي وغير قابل للخصم في السوق لإعادة النقدية مما يساعد البنك على تخصيص مؤونات غير خاضعة للضريبة لنفس المدة والمبلغ.

هذه العملية ليست تغيير في الحقوق المشكوك فيها بل هي تغيير عميق في العلاقة الموجودة بين الدائنين والمدينين في انتظار إقامة سوق مالية لإمكانية تحويلها إلى أصول مالية سائلة.

ب- مستحقات على المؤسسات غير المتزنة وغير المستقلة:

وهي مؤسسات لم تستطيع الحصول على الاستقلالية نتيجة لنتائج الدراسات والفحوص التي أجريت عليها، وتتمثل ديونها في السحب على المكشوف، وفي أكثر الأحيان تكون مبالغ ضخمة فجاءت العملية بطريقتين:

- تحديد مستوى السحب العادي الموافق بين ستة أشهر إلى تسعة أشهر من رقم الأعمال، حيث يتحول السحب على المكشوف إلى قروض متوسطة الأجل كليا أو جزئيا، مع منح مهلة للتسديد مدتها سنتان على الأقل، حيث تحدد معدلات الفائدة حسب شروط السوق العادية للقرض مع العلم أن هذه القروض ستكون خاضعة لمعايير الربحية وقدرة السداد.

- تطهير باقي الديون وهو السحب على المكشوف غير العادي والموافق لتسعة أشهر من رقم الأعمال السنوي حيث يتم تجميده لمدة عامين على أن يتم شراءه في الأخير من طرف الخزانة العمومية على شكل سندات مساهمة، ولا تخضع هذه الديون إلى معدل فائدة معين، في نفس الوقت تتحصل البنوك بالمقابل على تعويض من صندوق تطهير المؤسسات العمومية بمعدل يحدد من بنك الجزائر، وباتفاق مع الخزينة وممثل التخطيط، كما يقوم بنك المؤسسة على أساس المعلومات المأخوذة من بنك الجزائر بتحديد سقف القروض التي يعاد تمويلها بالنسبة لسنة 1991 كما يجب على المؤسسة العمومية أن تعمل على إعداد مخطط تعديل داخلي.

ج- مستحقات على المؤسسة غير المتزنة ماليا ومستقلة:

حسب المرسوم التنفيذي لوزارة الاقتصاد 27/91 مرة عملية تطهير المؤسسات المستقلة والمتدهورة بمرحلتين:

- المرحلة الأولى: تمت قبل 31 مارس 1991 عن طريق:

* تحديد حقوق البنوك على هذه المؤسسات بصفة نهائية بكونها تسحب على المكشوف والممتدة إلى 31-12-1996.

* تحديد مستوى القروض قصيرة المدى الموافقة بين ستة وتسعة شهر من رقم الأعمال حسب وضعية المؤسسة ماليا.

* تثبيت قيمة الديون بقروض متوسطة وطويلة الأجل بمعدلات فائدة تحدد وفق شروط سوق القرض بصفة عادية.

- المرحلة الثانية: وهي الناتجة عن مخطط الإصلاح الذي يمكن من:

* شراء جزء من مسحوب هذه المؤسسات بإصدار سندات مساهمة من المؤسسات العمومية الاقتصادية نفسها، أو سندات من الخزينة.

* إعادة تكوين رأس مال المؤسسة من طرف صناديق المساهمة.

* إصدار ضمانات على جزء من القروض المصرفية من طرف صناديق المساهمة، أو من أية مؤسسة مالية متخصصة.

* إعداد مخطط إصلاح داخلي وتقديمه للبنك ولصناديق المساهمة بتخفيض النفقات عن السيولة بمساهمة الشركات.

المطلب الثاني: إعادة الهيكلة الصناعية.

ومن كل هذا يمكن إعطاء نظرة حول ماهية استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية وصناديق المساهمة.

الفرع الأول: استقلالية المؤسسات العمومية.

فقد عرفها كل من نوري منير ولجلط إبراهيم "على أنها إعطاء حرية وفرصة للمسيرين أكثر في تسيير المؤسسات العمومية خاصة في نشاطها الدولي لتحقيق أهداف المفهوم التقليدي للوصاية"[1].

وعرفها نصر الدين سعدي على أنها عبارة عن خوصصة المؤسسة من ناحية التسيير[2].

وقد وضحها عليواش أمين عبد القادر على أنها، الفصل بين حقوق الملكية والتسيير[3].

وحسب شلغوم سهيلة فقد عرفته على أنه: تصبح المؤسسة العمومية الاقتصادية حرة في اتخاذ قراراتها التي تتماشى مع أهدافها، وبالتالي يصبح لإدارة المؤسسة الدور الأساسي في اتخاذ وتنفيذ جميع القرارات التي تسطرها في مجال نشاطها، وهذا بعدما كانت المؤسسة مجرد وسيلة لتنفيذ أهداف الدولة المبرمجة في شكل مخططات[4].

---

(1) نوري منير، لجلط إبراهيم، نفس المرجع. ص62

(2) sadi Nacer eddine, « la privatisation des entreprises publiques en algerie : objectifs, modalités et enjeux », op-cit, p 51.

(3) عليوش أمين عبد القادر، نفس المرجع، ص 61.

(4) شلغوم سهيلة، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية للإندماج في الاقتصاد العالمي في ظل الشراكة الأوربية – الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة قسنطينة، 2008 – 2009، ص 87.

أما بويعقوب أحمد فإنه وضحها على أنها إعطاء الصفة التجارية للمؤسسة العمومية الاقتصادية، وفك قيود الرقابة التي كانت مفروضة عليها بإعطاء حرية أكبر للمسير في اتخاذ القرار[1].

والشكل الموالي يلخص أهم العناصر في الاستقلالية.

كما عرفها الطيب داودي "على أنها منح المؤسسة مزيدا من المبادرة في إطار العمل على التجسيد الفعلي للامركزية من خلال إعادة القانون الأساسي للمؤسسة الذي يجعلها تأخذ فردية المبادرة والتسيير من أجل استغلال طاقاتها الذاتية، كما تتيح الاستقلالية إمكانية التعاقد بحرية وفق القانون التجاري، لاسيما وأن المؤسسة أخذت شكلا آخر في تعريفها فأصبحت حسب القانون الخاص شخصية معنوية (شركات أسهم وشركات مسؤولية محدودة) مسؤولة عن نشاطها تخضع لمبادئ الربحية[2].

(1) عليوش أمين عبد القادر، نفس المرجع، ص 61.

(2) الطيب داودي، تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 3، ص 142.

الشكل رقم (2- 3): استقلالية المؤسسة العمومية.

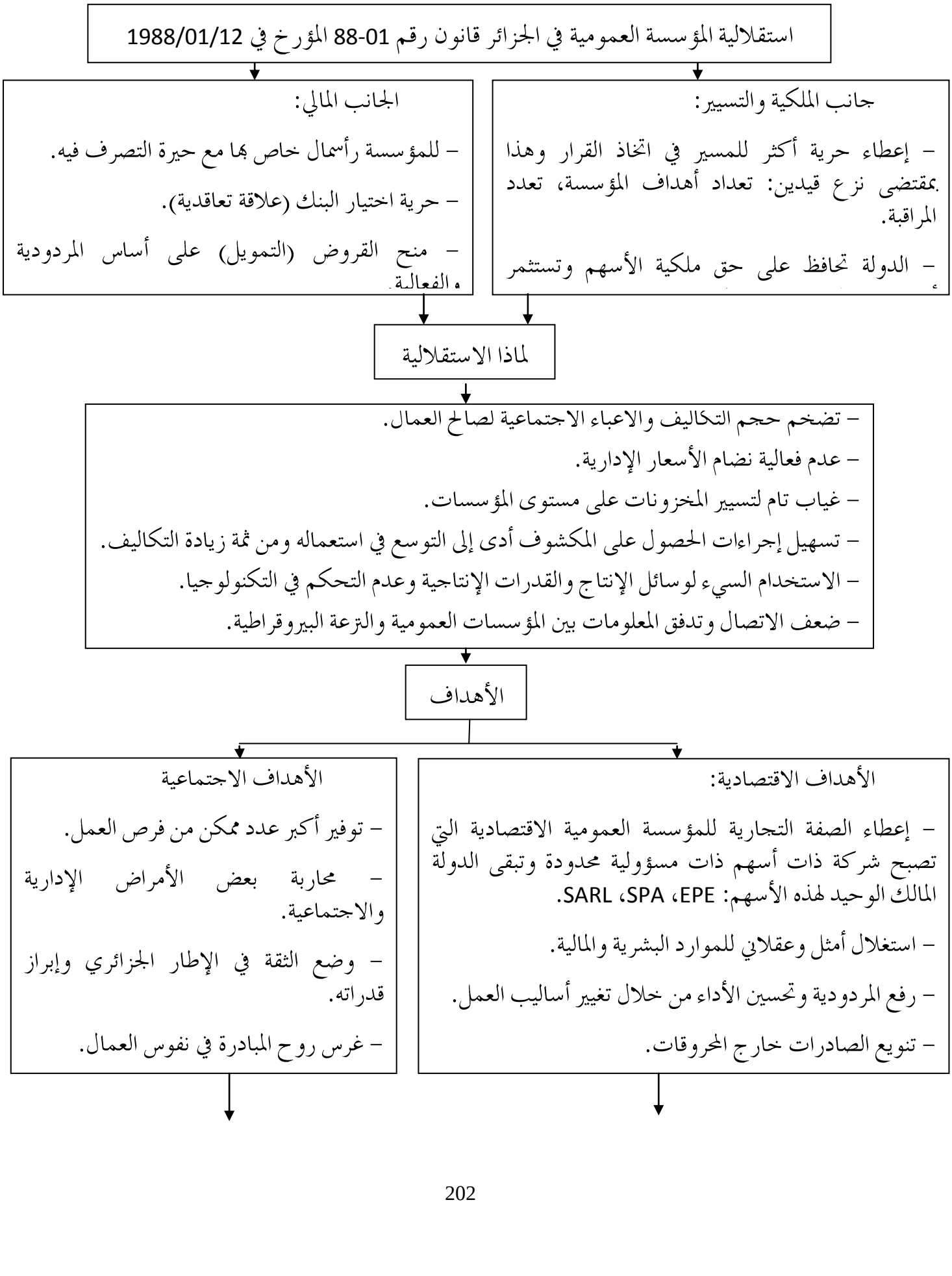

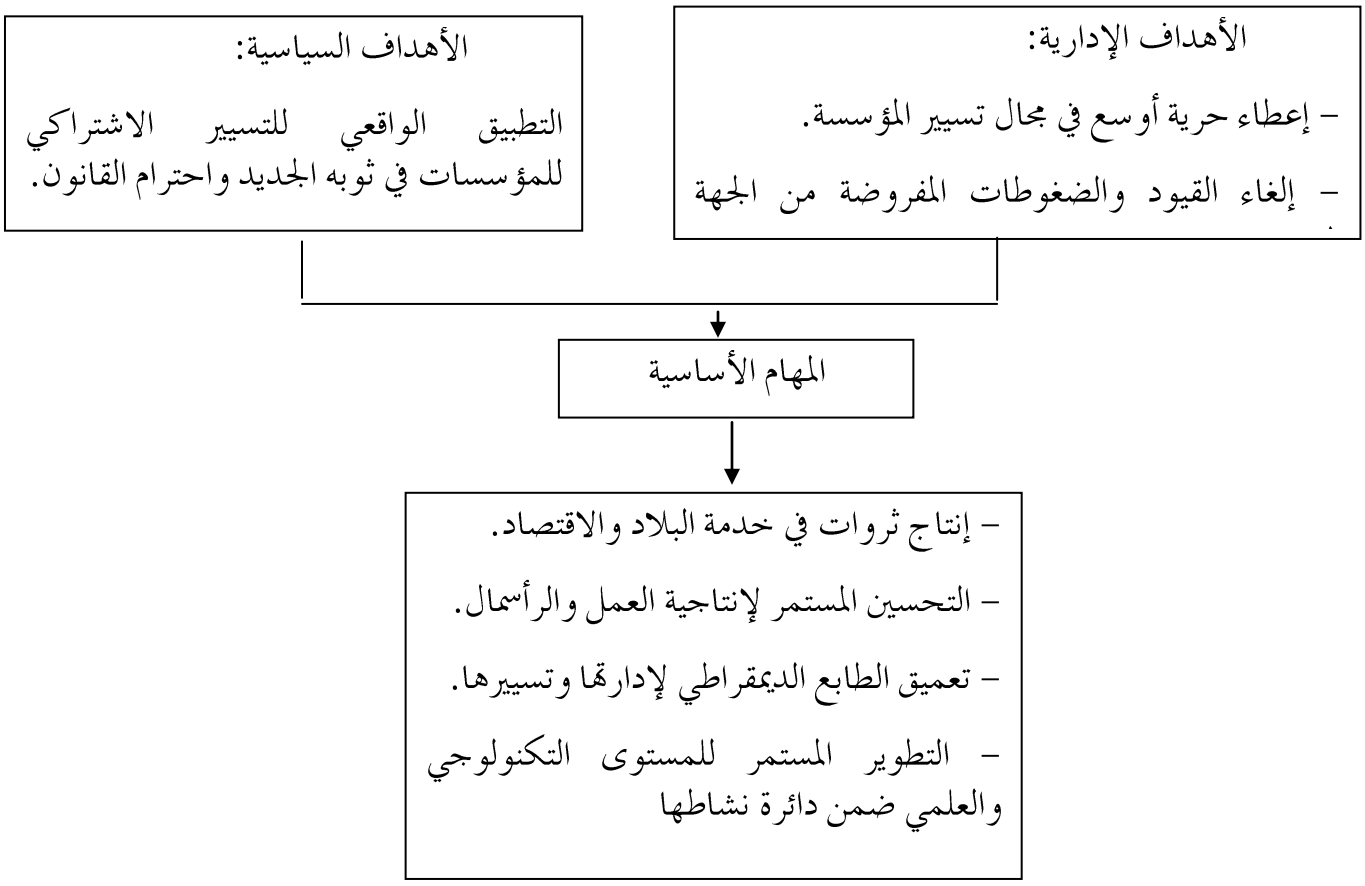

المصدر: بلوناس عبد الله، الاقتصاد الجزائري انتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004 – 2005، ص 121.

أسباب وشروط المرور إلى الاستقلالية[1]:

أ- **الأسباب:** وتنقسم إلى اقتصادية، سياسية، قانونية واجتماعية.

الأسباب الاقتصادية: وهي كثيرة ونذكر من أهمها:

- المشاكل الناجمة عن الإخفاق في تطبيق إعادة الهيكلة.

- سوء توزيع الموارد.

- التدخل الكبير للدولة في جميع الأمور الخاصة بالمؤسسة بتقييد المؤسسة الاقتصادية من خلال احتكار عملية اتخاذ القرارات.

- سوء الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية.

الأسباب السياسية والقانونية: ونذكر من أهمها:

أحداث أكتوبر 1988 والتي تعبر عن حالة أزمة سياسية تمثلت في انجاز شعبي بشعارات تندد ببيروقراطية الإدارة وسلوكيات بعض المسئولين ذوي النفوذ وكذلك نقص الطلب على يد العاملة وارتفاع البطالة، وهذه الأحداث أدت إلى تسارع كبير في الإصلاحات الاقتصادية بعدما كانت بطيئة السير لوجود معارضة داخلية ترفض التغيير للحفاظ على مصالحها اللا شرعية المحصل عليها في النظام السابقـــ وكان جوهر هذا الإصلاح يتمثل في:

- التغيير الجذري في هيكل الحكم عن طريق توزيع جديد لوظائف الأجهزة التنفيذية والمراقبة في التسيير الجديد.

---

(1) الطيب داودي، نفس المرجع السابق، ص 143 – 144.

– لإعفاء الدولة عن تحمل كل شيء وجعلها تقتصر على الوظائف الكلاسيكية التي تقوم بها أي دولة في البلدان ذات اقتصاد السوق.

– ظهور شعار جديد يتمثل في الدخول إلى اقتصاد السوق وفتح الطريق أمام المبادرة الفردية.

الأسباب الاجتماعية:

منها مشكل تفشي البطالة وسط الشباب القادرين على العمل والعجز المتفاقم للسكن الاجتماعي بالمدن والنذرة في تموين السوق بالمواد حتى الضرورية والقدرة الشرائية لأفراد المجتمع ...الخ. كما أن بروز طبقة الأغنياء المؤثرة على مراكز القرار جعل نوع من الغموض يحوم حول المسؤوليات الملقاة على عاتق المؤسسة الاقتصادية التي لم تصبح قادرة على تحمل عبء الاقتصاد.

وبذلك أصبح من غير المنطقي المواصلة في ضخ الأموال لتغطية عجزها بنفس الهياكل والمسيرين، وبالتالي البحث عن هيكل جديد ومسيرين جدد بذهنيات جديدة قابلة للتأقلم مع المحيط أصبحت ضرورية.

ب- شروط المرور إلى الاستقلالية:

في إطار القوانين (88-01 إلى 88-06)[*] لسنة 1988 التي تحدد مقاييس المرور إلى الاستقلالية حيث تم تصنيف المؤسسة على أساس رأس المال العامل والحالة الصافية، فهناك 3

[*] قانون 88-01 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

قانون 88-02 المتعلق بالتخطيط

قانون 88-03 المتعلق بصناديق المساهمة

قانون 88-04 المتعلق بتعديل القانون التجاري ويحدد القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية.

قانون 88-05 المتعلق بتحديد الشخصية المعنوية للمؤسسة (شركات مساهمة أو محدودة المسؤولية).

قانون 88-06 المكمل للقانون 02 والموضح للتخطيط لا مركزي وديمقراطي.

أصناف للمؤسسات، فالمؤسسات التي لها حالة صافية موجبة تمر مباشرة (تنتقل إلى الاستقلالية)، أما الحالتين الأخريتين (رأي مال عامل موجب وحالة غير صافية، رأس مال عامل سالب وحالة غير صافية) فتحتاجان إلى إجراءات تطهيرية لتحسين وضعيتهما تحضيرا لدخولهما هذا الإصلاح.

خصائص مبدأ استقلالية المؤسسات[1]:

يمكن القول أنه من الناحية القانونية للمؤسسات العمومية الاقتصادية تأخذ شكل خاص للشركات التجارية المنصوص عليها في القانون التجاري فتصبح شركات ذات أسهم أو شركات ذات مسؤولية محدودة، والخصوصيات التي اشتملتها التعديلات على القانون التجاري والقانون التوجيهي للمؤسسات تنصب حول ملكية الرأسمال الاجتماعي، أصول المؤسسة العمومية، قواعد التصفية للشركات التجارية وهياكل الإدارة والتسيير للمؤسسة.

1- بخصوص الرأسمال الاجتماعي للمؤسسة العمومية هو ملك للدولة وتفوض فقط التسيير لـــ:

- صناديق المساهمة المكلفة بتسيير حافظة أسهم المؤسسات العمومية.

- أو إلى مؤسسات عمومية اقتصادية أخرى.

هذا الرأسمال الاجتماعي للمؤسسة العمومية الاقتصادية غير قابل للتنازل عنه ولا التصرف فيه وغير قابل للحجز، معنى هذا أن المؤسسة العمومية الاقتصادية لا تخضع للخصخصة ولا يتم التنازل عن جزء أو كل رأسمالها لصالح مؤسسة خاصة أو أي شخص طبيعي.

---

(1) عليواش أمين عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص 63.

2- تصفية المؤسسة العمومية الاقتصادية يشكل وضعية استثنائية في حالة وجود المؤسسة في وضعية العجز الدائم عن توفير السيولة وعدم قدرتها على تسديد التزاماتها وتخضع في ذلك إلى قواعد القانون الخاص وتحول ممتلكاتها إما إلى صناديق المساهمة أو أية مؤسسة عمومية أخرى.

3- أما هياكل التسيير والإدارة للمؤسسة العمومية الاقتصادية فتأخذ نفس شكل هياكل الشركات التجارية، وتمارس صناديق المساهمة بالنسبة للمؤسسات العمومية مهام الجمعية العامة العادية والاستثنائية للمساهمين في الشركة التجارية.

إذن يمكن القول أن المؤسسات العمومية الاقتصادية تستفيد من بعض الاستقلالية مقارنة مع وضعها السابق في ظل التسيير الاشتراكي للمؤسسات حيث ينص قانون 88-01 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية "لا يحق لأي كان التدخل في إدارة وتسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية خارج الهياكل المخول لها قانونا ذلك".

الفرع الثاني: صناديق المساهمة.

من خلال ما سبق يتضح أن المؤسسات العمومية الاقتصادية منحت بعض الحرية مقارنة بالتسيير الاشتراكي إلا أن الدولة أنشأت شركات تسمى بصناديق المساهمة فيها من أجل ممارسة الدولة أو الجماعات المحلية مهامها.

وقد عرفت صناديق المساهمة حسب القانون 88-03 المؤرخ في 1988/01/12 أنها "شركات لتسيير القيم المنقولة أي هي مؤسسات عمومية اقتصادية تشكل الوساطة التي تمكن الدولة والجماعات المحلية من المساهمة في المؤسسات العمومية وممارسة حقها في الملكية"[1].

وقد تم إنشاء 8 صناديق مختصة وموزعة على أساس فروع الأنشطة الاقتصادية (صندوق الصناعات الزراعية الغذائية والصيد، صندوق المناجم البيتروكيمياء والصيدلة،

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية الصادرة بتاريخ 13 جانفي 1988 الموافق لـــ 21 جمادى الأولى 1408، ص 44.

صندوق المساهمة الإلكترونيك والمواصلات السلكية والإعلام الآلي، صندوق المساهمة للصناعات المختلفة، صندوق المساهمة للخدمات) [1].

وتتراوح حصة الأسهم التي يمكن أن يحوزها كل صندوق في رأسمال كل مؤسسة بين 10% و 40% وبهذا لا يمكن لصناديق المساهمة أن تفرض مراقبة كلية على المؤسسات التي تملك جزءا من رأسمالها (النسبة القصوى للمساهمة 40% فقط)، كما تستطيع عدة صناديق المشاركة في رأسمال مؤسسة واحدة[2].

ولهذه الصناديق مهام تتمثل في[3]:

– القيام باستثمارات اقتصادية لحساب الدولة والجماعات المحلية لاسيما عن طريق المساهمة في رأسمال المؤسسات الاقتصادية العمومية، والتي تهدف من وراء ذلك إلى تحقيق أرباح مالية.

– لا يجوز لها تسيير حسابات الإيداع واللجوء إلى الادخار وذلك لعدم كونها مؤسسات مصرفية، غير أنها بإمكانها الحصول على قروض مقابل سندات مقرونة بضمانات أو غير مقرونة بها.

– دراسة وتنفيذ كل إجراء من شأنه أن يؤدي إلى تشجيع التوسع الاقتصادي والمالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية التي تحوز أسهما أو حصصا في رأسمالها.

– تطبيق حقوق الملكية على المؤسسات الاقتصادية العمومية لحساب الدولة والجماعات المحلية، وهي بذلك تنشط باسمها دور المراقب الإستراتيجي على هذه المؤسسات وفقا لحصة الأسهم المملوكة.

---

(1) محمد بلقاسم حسن بهلول، مصدر سبق ذكره، ص 389.

(2) ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص 203، 204.

(3) شلغوم سهيلة، مرجع سبق ذكره، ص 90.

– يتعين عليها تحقيق أرباح ضمن الشروط التي يحددها مخططها متوسط الأمد.

ومن أجل تحرير المؤسسات العمومية الاقتصادية في تسييرها من القيود الاقتصادية التي يفرضه عليها نظام الأسعار المعمول به فقد أقام القانون 89-12 المؤرخ في 5 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار نظاما جديدا يقوم على مقاييس حساب تكاليف الإنتاج وحالة العرض والطلب والمنافسة الاقتصادية، ومن بين المبادئ التي نص عليها هذا القانون منع (عرقلة الدخول الشرعي في السوق أو عرقلة الممارسات الشرعية التجارية من طرف منتج أو موزع آخر) كما جاء في المادة 26، ويعاقب القانون كل تدخل إداري تترتب عنه مثل هذه العرقلة[1].

رغم كل القوانين التي سنتها الدولة من أجل تحرير المؤسسات وتحرير الأسعار إلا أنها لم تغفل على حماية المستهلك وقدرته الشرائية، ومن أجل ذلك نصت المادة 11 من نفس قانون الأسعار على التمييز بين نوعين من الأسعار الأولى أسعار مدعمة للحفاظ على وحماية المستهلك من التدهور وهي تسمى بالأسعار المقننة التي تخضع للتحديد عند الإنتاج، والنوع الثاني من الأسعار هي التي يكون تحديدها على أساس قواعد اقتصادية وعلاقات السوق التجارية وتسمى بالأسعار الحرة.

مع أن الدولة حاولت من خلال كل هذه الإصلاحات مواكبة العولمة، إلا أنها عند دخولها مرحلة جديدة في التسعينات من خلال تبنيها لنضام اقتصاد السوق كان من واجب الدولة عدم التدخل بتاتا في المؤسسات العمومية الاقتصادية، وأصبحت صناديق المساهمة معرقلة لهذه السياسة الجديدة وذلك للأسباب التالية[2]:

---

(1) محمد بلقاسم حسن بهلول، نفس المرجع، ص 166 – 167.

(2) عليواش أمين عبد القادر، نفس المرجع، ص 91.

– لا يمكن التنازل عن أصول المؤسسات العمومية خارج القطاع العام، أي أن الشراكة مع الأجانب مستحيلة قانونيا في هذه الحالة.

– صناديق المساهمة ليست مالكة، والمؤسسات العمومية لا تستطيع اتخاذ القرارات الإستراتيجية إلا بعد اجتماع للجمعية العامة لصناديق المساهمة بعد انعقاد مجلس الحكومة، ونظرا للتغيير الحكومي المستمر في مدة قصيرة كان لذلك تأثير واضح على ديناميكية اتخاذ القرار.

– صناديق المساهمة التي تمسك محافظ الأسهم لنشاطات جد متنوعة لا يمكنها ضمان وظيفة التنسيق والتجانس داخل الفروع الصناعية التي مستها إعادة الهيكلة.

الفرع الثالث: الشركات القابضة.

هي الشركات التي تمتلك الأسهم المتداولة لشركات الأخرى وغالبا ما يشير المصطلح بشكل أساسي إلى الشركة التي لا تنتج السلع أو الخدمات بنفسها، وإنما الغرض منها فقط تملك أسهم الشركات الأخرى. وتمتلك الشركات القابضة عادة أغلبية الأسهم في الشركات التابعة[1].

وحسب الموسوعة البريطانية يمكن تعريفها بأنها الشركة التي تملك من الأسهم ما يكفي للتصويت في واحد أو أكثر من الشركات الأخرى بغرض السيطرة على تلك الشركات[2].

(1) ar.m.wikipedia.org/wiki/ شركة قابضة , 20/04/2015

(2) ar.m.wikipedia.org/wiki/ شركة قابضة , 20/04/2015

القوانين التجارية المقارنة اختلفت حيال تعريف هذه الشركة ولكن العنصر الأساسي من عناصر التعريف الذي لا خلاف عليه هو أن الغرض الرئيسي لهذه الشركة هو المشاركة في رأسمال شركة أو عدة شركات أخرى بغرض السيطرة عليها[1].

وعليه يمكن أن يتضح لماذا اختارت الجزائر هذه الشركات لتحل محل صناديق المساهمة خاصة بعد الوضع الصعب التي كانت تتخبط فيه المؤسسات العمومية الاقتصادية.

والخاصية الأساسية للشركات القابضة العمومية أنها تقوم بالإشراف على مجموعة من معينة من المؤسسات العمومية ذات النشاط المنسجم فيما بينها[*]، عكس صناديق المساهمة التي كانت تشرف على مؤسسات لم تكن بالضرورة من نفس القطاع.

وعليه كانت الانطلاقة الفعلية لهذه الشركات في 25 سبتمبر 1998 بموجب المرسوم رقم 25-95[2]، وكانت تهدف هذه العملية إلى تعزيز استقلالية المؤسسات ووضع هيكلة تنظيمية جديدة تحكم نشاط المؤسسات، أصبحت تابعة كفرع اقتصادي إلى الشركات القابضة وتخضع لأحكام القانون التجاري الجزائري وقابلة للإفلاس حسب قواعد القانون العام[3]:

في بداية الأمر تم إنشاء 11 شركة قابضة عمومية مختلفة حسب النشاط الممارس من قبلها و5 شركات قابضة جهوية، ثم تقرر تخفيض عدد هذه الشركات من 11 إلى 5 شركات قابضة عمومية مع بقاء 5 شركات قابضة جهوية على حالها.

---

(1) ar.m.wikipedia.org/wiki/ شركة قابضة , 20/04/2015

(*) أصبحت تمثل مجمعات اقتصادية مكملة لبعضها البعض.

(2) الجريدة الرسمية رقم 55 لسنة 1995، المرسوم يتعلق بتسيير رؤوس الأموال المنقولة للدولة.

(3) سوامس رضوان، العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الإصلاحات المالية والنقدية الجارية في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 23/22 أفريل 2003، ص 171.

مهام الشركات القابضة:

يتلخص المهام الأساسية لهذه الشركات القابضة بـــ:

- العمل على تنظيم القطاع العام.

- تطبيق القانون التجاري وخاصة قانون الأعمال.

- التعجيل في الانتقال إلى اقتصاد السوق.

- التخفيض من القطاع العام وفسح المجال أمام القطاع الخاص.

- تثمين محفظة الأسهم وإعطاء أكثر مردودية لها.

- المساهمة في تنمية جميع المؤسسات الصناعية، التجارية والمالية المنطوية تحت مراقبتها فهي بذلك تضع إستراتيجية وسياسة الاستثمار والتمويل للمؤسسات وكذا وضع تعديل هيكل ما تراه مناسبا.

جدول (2- 17): الفروق الجوهرية بين صناديق المساهمة والشركات القابضة.

البيان	صناديق المساهمة	الشركات القابضة العمومية
الصلاحيات	التسيير المالي لرؤوس الأموال العمومية	تسيير وإدارة الأموال المنقولة
القانون الأساسي	عون ائتماني	لها حق ملكية رؤوس الأموال المنقولة
المهام	إنجاز استثمارات للدولة بهدف توليد الأرباح	استثمار القيم المنقولة وجعلها أكثر مردودية
الوظائف والمراقبة	مجلس إدارة من (5-9) أعضاء ورئيس منتخب ومدير عام	مجلي إدارة، رئيس، مدير عام واحد، مجلس متابعة من 7 أعضاء
الوصاية	مجلس الحكومة يرأسه الوزير الأول	المجلس الوطني لمساهمات الدولة يرأسه الوزير الأول
العلاقات مع المؤسسات العمومية	التمثيل في رقم أعمال المؤسسات العمومية	لا يوجد تمثيل مباشر
الذمة المالية	غير قابلة للتصرف ولا التنازل	قابلة للتصرف والتنازل
الشكل	شركة ذات أسهم SPA	شركة ذات أسهم من حيث الشكل

المصدر: عليواش أميين عبد القادر، نفس المصدر، ص 63.

الفرع الرابع: شركات تسيير المساهمات.

بعدما أثبتت الشركات القابضة العمومية فشلها هي الأخرى، تم حلها في 20 أوت 2001 بمقتضى المادة 05 من المرسوم 04/01[1]، والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية وتسييرها وخوصصتها، وبمقتضى هذا المرسوم لم يتم استثناء أي قطاع من الخوصصة، وحل الشركات القابضة وتشكيل 28 مؤسسة لتسيير المساهمات، حيث تضم 674 مؤسسة اقتصادية[2].

ويمكن القول أن شركات تسيير المساهمات قد مرت بعدة تطورات بدأ بصناديق المساهمة والتي جاءت لتجسيد استقلالية المؤسسة العمومية الاقتصادية وتكريس إدارة الفصل بينهما وبين الدولة المالكة التي تمتنع عن التدخل المباشر في التسيير المباشر للمؤسسة العمومية الاقتصادية.

وعليه يمكن تعريف شركات تسيير مساهمات الدولة بأنها مؤسسة عمومية اقتصادية تحوز فيها الدولة مجموع رأسمالها بصفة مباشرة أو غير مباشرة وتخضع لشكل خاص بالإدارة والتسيير وهو ما جاء في المادة 01 من المرسوم التنفيذي 01-283، وحتى تخضع المؤسسة العمومية الاقتصادية لهذا الشكل الخاص بالإدارة لابد من توافر مجموعة من الشروط وهي[3]:

- تمتلك الدولة مجموع الرأسمال الاجتماعي.

- الإخضاع عن طريق لائحة يصدرها مجلس مساهمات الدولة[*].

- أن تتخذ الشكل الخاص بأجهزة الإدارة والتسيير.

---

(1) الجريدة الرسمية رقم 47 لسنة 2001 والمتعلقة بتنظيم المؤسسات العمومية وتسييرها وخوصصتها.

(2) كرباسي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، نفس المرجع، ص 16.

(3) حركاتي جميلة، المسؤولية الاجتماعية لمسيري المؤسسة العمومية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام، جامعة قسنطينة، 2012 – 2013، ص 25.

(*) هو مجلس مكلف بتنظيم وتسيير ومراقبة الأموال التجارية التي تحوزها الدولة والرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

والهدف الأساسي من إنشاء هذه الشركات تسيير المساهمين هو إعادة الاعتبار الاقتصادي للمؤسسة العمومية الاقتصادية بعد التأهيل للمنافسة والتحول نحو اقتصاد السوق.

غير أنه يجب توضح الفرق بين شكلي الشركات القابضة وشركات تسيير المساهمات فالأولى كانت مهمتها تقليص قطاع الدولة والدفع نحو علاقات اقتصاد السوق لتنسحب الدولة من الفضاء الاقتصادي أما الثانية فهي واقع من منظور حضور الدولة سياسة وسلطة في السوق عبر العديد من الهيئات التي تدير مجالات الإصلاحات نتج عن ذلك عدم تقدم الخوصصة ويندرج شكل شركات تسيير المساهمات في سياسة اقتصادية جديدة للدولة يجعل القطاع العام بعد التأهيل للمنافسة يتمتع بإدارة اقتصادية قادرة على نقل اقتصاد الدولة سريعا إلى اقتصاد يتحكم فيه قواعد اقتصاد السوق، وفوضت لهذه الشركات بعض الصلاحيات كمالك بصفة تعاقدية في شكل عهدة التسيير، وتخضع إلى أحكام الأمر 01-04[1].

المبحث الرابع: الخوصصة وتأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

من خلال هذ المبحث سوف يتم التطرق الى الخوصصة وتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

المطلب الأول: الخوصصة

بعد القيام بإعادة الهيكلة العضوية والمالية على المؤسسات الاقتصادية العمومية وفشلها، اتجهت الدولة إلى خطة جديدة تمثلت في إعادة الهيكلة الصناعية، وهي منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية الاقتصادية ثم خوصصتها وكان ذلك بفرض هذه العملية من طرف المنظمات العالمية المتخصصة[*]. وفي هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى ماهية الخوصصة.

---

[1] حركاتي جميلة، نفس المرجع، ص 26.

[*] المنظمات العالمية المتخصصة هي صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

الفرع الأول: تعريف الخوصصة.

اعتبرت الخوصصة هو المخرج الجديد للاقتصاد من الأزمات والعقبات التي كانت دائما حليفة الجزائر في الإصلاحات، وعليه فالأمر 95/22 المؤرخ في 1995/08/26[1]. أدى إلى وضع الخطوات العملية في هذا المسار الاقتصادي الجديد. ومنه يمكن التطرق لمختلف المفاهيم التي عرفت بها الخوصصة.

أول من استخدم هذا المصطلح هو الاقتصادي "هانك" والذي عرف الخوصصة على أنها: "تحويل الملكية العامة من القطاع الخاص، إدارة أو إيجار أو مشاركة أو بيعا أو شراء فيما يتعلق الدولة أو تنهض به أو تهيمن عليه في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة أو مجالات الخدمات العامة"[2].

أما كلاركسون فقد وضحها على أنها تشمل على إعادة تخصيص الموارد بصورة أكثر كفاءة وإعادة النظر في هيكل عمل القطاعات الاقتصادية وتحديد طبيعة الملكية الخاصة وتحرير الأسواق[3].

فقد عرفها معتوق بلعطاف: "الخوصصة التغيير في بنية التنمية بمعنى زيادة حصة القطاع الخاص بما يسمح بتسيير رشيد، حيث تظهر أساسا في نقل ملكية المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص، تحرير المبادرة وإنشاء مؤسسات جديدة تابعة للقطاع الخاص"[4].

---

(1) الأمر 22-95 المتضمن خوصصة المؤسسات العمومية المؤرخ في 1995/08/26، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 45، 1995.

(2) هلول سمية النظام القانوني للمؤسسة العمومية الاقتصادية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص 35.

(3) داود سلوم عبد الحسين الحزرجي، الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، مع إشارة خاصة إلى العراق، أطروحة التقدم لنيل شهادة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2008، الموافق لـ 1429هـ، ص 8.

(4) Belettaf Matouk, modalité et difficultés de mise en œuvre de la privatisation des EPE en algérie, In les cahiers de C.R.E.A.D, N°39, 1997, Alger.

أما حسب سويسي الهواري ودبون عبد القادر تصب المفاهيم في عناصر تعتبر جوهر اختلاف مفهوم الخوصصة وتتمثل في[1]:

1- انحياز بعضها والارتكاز على معيار الملكية باعتباره الوحيد الذي يحدد معنى الخوصصة، والتي تتمثل حسب هذا المفهوم الضيق في انتقال ملكية جزء أو كل رأس مال المؤسسة من القطاع العام إلى القطاع الخاص وهو المفهوم حسب « grand la rousse » سنة 1987.

2- وهناك من يعتبر الخوصصة بأنها مجموعة التدابير والسياسات التي من شأنها تقوية دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية.

أما كل من سالت محمد مصطفى وعلة مراد فقد عرفها "الخوصصة هي سياسة تحويل المشروعات العامة إلى مشروعات خاصة، وهذا التحويل يرتبط بتحويلات اقتصادية واجتماعية سابقة ولاحقة، لا يمكن تطبيقها إلا في بيئة تتسم بالحرية الاقتصادية، وبهذا تعتبر الخوصصة أصعب مراحل برامج الإصلاح الاقتصادي وأطولها من ناحية الفترة الزمنية اللازمة لتنفيذها"[2].

كما عرفها مهند إبراهيم فندي الجبوري بـــ "تحويل المشروعات العامة إلى الخاصة كلا أو جزءا، عن طريق بيع أسهمها أو أصولها أو دمجها بشركات خاصة أو مختلطة، أو زيادة رأسمالها بأموال مقدمة من القطاع الخاص"[3].

---

(1) سويسي الهواري، دبون عبد القادر، الخوصصة والسوق المالية في سياق التحولات الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 22-23 أفريل 2003، ص 141.

(2) سالت محمد مصطفى، علة مراد، الخصخصة: قراءة في المفاهيم والآليات، مجلة الدراسات، جامعة عمار التليجي بالأغواط، العدد 12، جوان 2009، ص 196.

(3) مهند إبراهيم فندي الجبوري، النظام القانوني للتحول إلى القطاع الخاص "الخصخصة" – دراسة مقارنة –، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 23.

أما أحمد بن بيتور فقد عرفها: "هي العملية التي من خلالها يمكن التنازل أو بيع ممتلكات المؤسسة العمومية إلى مؤسسات أخرى أو إلى أشخاص معنويين خاص"[1].

وقد عرف حسب المشرع الجزائري على أنه: "كل معاملة تؤدي إلى تحويل تسيير مؤسسة عمومية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص، وذلك بواسطة صيغ تعاقدية يجب أن تحديد تحويل التسيير وشروطه وممارساتها"[2].

أما التعريف المتفق عليه هو أن: "الخوصصة هي عملية استبدال كلي أو جزئي للقطاع العام بالقطاع الخاص لإنتاج وتقديم السلع والخدمات"[3].

ويمكن الخروج بمفهوم عام للخوصصة على أنها: "هو تفعيل القطاع الخاص وإدخاله للنشاط الاقتصادي من أجل النهوض بالدولة ومساعدتها في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال إيجاد مشاريع استثمارية جديدة".

ويمكن التفرقة بين عدة أنواع من الخوصصة[4]:

* الخوصصة الصغرى: وهي خوصصة عن طريق المزاد العلني للوحدات الإنتاجية الصغرى خاصة في ميزان الخدمات مع الأخذ بعين الاعتبار الاقتراحات السابقة المالكة لها.

* الخوصصة الكبرى: وهي خوصصة المؤسسات العمومية الكبرى، حيث يتم اختيار مجموعة على أساس عدة اعتبارات.

---

(1) Ahmed benbitour, le programmes d'ajustement structurelle, revue de l'économie, France, n°24, juin 1996, p 26.

(2) طيب داودي، نفس المرجع، ص 142.

(3) طيب داودي، نفس المرجع، ص 142، مأخوذ من عبد الحليم الفاعوري رفعت، تجارب عربية في الخصخصة، بحوث ودراسات المنظمات العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2004، ص 8.

(4) www.etudientdz.com. شبكة طلبة الجزائر، الخوصصة.

* الخوصصة الداخلية: تجري هذه العملية عن طريق تحويل ملكية المؤسسات العمومية إلى عمالها عن طريق بيع حصصها بأسعار ميسرة (رمزية) أو عن طريق توزيعها مجانا.

* الخوصصة الخارجية: وتتم هذه العملية عن طريق بيع المؤسسات العمومية للبيع للجمهور عن طريق إجراءات التفاوض.

* الخوصصة التلقائية: وتتم عن طريق تشجيع القطاع الخاص، أي ليس هنا ما يدعوا إلى تحويل ملكية المؤسسات العمومية.

وفي الغالب تحتاج المنشآت المراد خوصصتها في ظروف طيبة، تتمثل في:

أ- تغيير الوضع القانوني: إذا المنشأة المراد خوصصتها مؤسسة يحكمها القانون العام وجب تغييرها إلى شركة خاضعة للقانون الخاص[1]. وهذا ما قامت به الدولة عند إصدارها للقانون 95/22 ثم تتميمه بـــ 97/12 وأخيرا قانون 04/01.

ب- إعادة الهيكلة: القيام بإعادة الهيكلة وذلك من أجل التفكيك فيهم المؤسسات العمومية متعددة النشاط ويتمثل في تكوين وحدات إنتاجية منفصلة لكل نوع من أنواع النشاط، بحيث تتخصص كل وحدة في أنشطة متخصصة[2]. وهذا ما تم من خلال إعادة الهيكلة العضوية والمالية في الثمانينات.

الفرع الثاني: مبادئ الخوصصة.

هذه الإيديولوجية اعتبرت في العقود الأخيرة من القرن العشرين جزء أساسيا من توجب إصلاحي عالمي قادته الرأسمالية الأمريكية وفقا لتوجهاتها الإيديولوجية ولمصالحها

(1) رضا محمد سعد الله، أساليب الخوصصة وتقنياتها مع إشارة خاصة إلى التخربة التونسية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 4، 2005، ص – ص 11-12.

(2) رضا محمد سعد الله، نفس المرجع، ص 12.

الإستراتيجية. كان العنوان الأبرز لهذا التوجه هو السعي إلى تطبيق مبادئ السوق العالمية الحرة الذي استدعى فرض تعديلات جوهرية في السياسات الاقتصادية من خلال المؤسسة التي أنشأت لهذه الغاية، وعملت بالتوازي على تحقيق هذه الأهداف، فمنظمة التجارة العالمية OMC كانت تضغط من أجل رسم حدود عالمية مفتوحة للتجارة العالمية حيث لا تستطيع الدول مهما عظم شأنها فرض قيود على مستورداتها من دون العودة إليها، أي بعبارة أخرى تخفيف الحواجز السيادية للدول على حدودها تمهيدا لرفعها. والبنك الدولي تكفل بتسهيل تمرير المفاهيم الجديدة داخل الدول حيث ضغط من أجل تعديل دور القطاع العام الحكومي في الاقتصاد الوطني، وتحويله من منتج مشارك في تقديم الخدمات إلى مجرد مراقب للقطاع الخاص الذي عليه إدارة العملية الإنتاجية كاملة[1]. وكل هذا يرتكز على مجموعة من المبادئ تتمثل فيما يلي[2]:

* مبدأ التدرج: أي أن عملية الخوصصة تتم بطريقة تدريجية بحيث تقوم المؤسسات القابلة للخوصصة ويتم إدراجها ضمن برنامج الحكومة حتى تقدم شكل مضبوط.

* حماية مصالح الدولة: أي أن تخضع عملية التقييم لمعايير موضوعية من شأنها الحفاظ على مصالح الخزينة العمومية، فلا تباع الشركات بأثمان بخسة، وتوضع دفاتر للشرط تحدد التزامات المشترين أو على العموم في حالة الخوصصة الجزئية عن طريق المحافظة على الأسهم العينية.

* عدم التميز: أي عدم التفرقة بين الفئات الاجتماعية وهو أمر لا يتناقض مع بعض الامتيازات الخاصة والمتعلقة بالإجراءات الواردة في هذا القانون.

---

(1) في ظل النظام العالمي الجديد، الخصخصة لم تعد حلا كافيا. www.bi-strategia.com/sites/bi-strategia.com/files/lkhskhs-lm-td-hlam.pdf. Le 01/04/2015 à 12 :00

(2) سالت محمد مصطفى، هلة مراد، نفس المرجع، ص 197.

* الشفافية: وتضمن اضطلاع الجمهور وكل المعنيين بأي صفة تحويل ملكية، عن طريق الإشهار الواسع، وتخضع بجميع الأحكام القانونية والتنظيمية السارية المفعول، ومن تم يرجع في هذا المجال إلى كامل المنظومة القانونية، سواء القانون المدني أو التجاري، والمتعلقة بعقد البيع.

الفرع الثالث: أساليب وطرق الخوصصة في الجزائر.

إن التحول نحو اقتصاد السوق أو كيفية التغلب على المشاكل العديدة المصاحبة لهذا التحول يعتمد على نجاح الخوصصة وعلى مدى فهم الطرق المستخدمة للتحول نحو هذا الاقتصاد الجديد واختيار ما يناسب منها الاقتصاد الوطني. ويكون هذا عن طريق أسلوب أو أكثر من الأساليب التالية[1]:

* **التعاقدات الحكومية:** يعني قيام الحكومة بالتعاقد مع القطاع الخاص لتوريد سلع وخدمات معينة.

* **عقود الإدارة:** يعني قيام الحكومة بتملك المشروع العام وتجعل إدارته للقطاع الخاص.

* **نظام الإنشاء والتشغيل والتحويل:** [*] (BOT): هو نظام بسيط يجدب الاستثمارات الخارجية ويستخدم على نطاق واسع في خوصصة مشروعات البنية الأساسية. ويتفرع عن هذا النظام [**]BOO، يعني خوصصة أساليب عديدة منها البناء والتملك والتشغيل. أيضا [***]ROT، يعني إعادة التأهيل والتشغيل والتحويل للمشروع العام، أما BOT فهو يعني البناء، التملك، التشغيل والتحويل.

---

(1) سالت محمد مصطفى، على مراد، نفس المرجع، ص – ص 201 – 205.

(*) BOT : Bulding Operating and transfer.

(**) BOO : Bulding own and operate.

(***) ROT : rehabilitate operate.

* **المشروعات المشتركة:** هي مشاركة بين اثنين أو أكثر من المنشآت في مجال الإنتاج تقاسم الأرباح والخسائر ومن خلالها جذب الاستثمارات الأجنبية.

* **الامتياز:** وهي أن تعطي الحكومة امتيازات احتكاريا خاصا بمنشأة (أو عدة منشآت) خاصة لإنتاج وتوريد جزء من خدمة معينة .

* **التأجير:** وفيه تظل الدولة مالكة للمشروع، ويقوم القطاع الخاص بالتشغيل نظير دفع مبلغ سنوي للدولة لفترة زمنية محددة (فترة الإيجار).

* **طريقة إزالة القيود النظامية والرقابية:** وتعني القيود النظامية كافة التنظيمات العامة، أما القيود الرقابية فيعني بها كافة أنواع التحكمات أو الرقابة العامة وهذا كله يوضح مدى التدخل المباشر للحكومة في الأنشطة الاقتصادية.

* **نظام المستندات:** يستخدم في حالة الخوصصة الضخمة وهذا النظام يعتمد على توزيع عدد من الكبونات (القسيمات) أو مستندات للمواطنين أو العاملين بالمنشآت العامة، وقيمة هذه القسيمات تعطيهم نسبة من أسهم هذه المنشأة.

* **البيع بالإيجار:** وهو أن تقوم الدولة ببيع كل أو جزء من الأسهم التي تمتلكها في المؤسسة العمومية للجمهور.

أما المشرع الجزائري فقد حدد طرق الخوصصة وذلك حسب المرسوم 95/22 وذلك بطريقتين هما موضحان في الشكل التالي:

الشكل رقم (2- 4): طرق وأساليب الخوصصة.

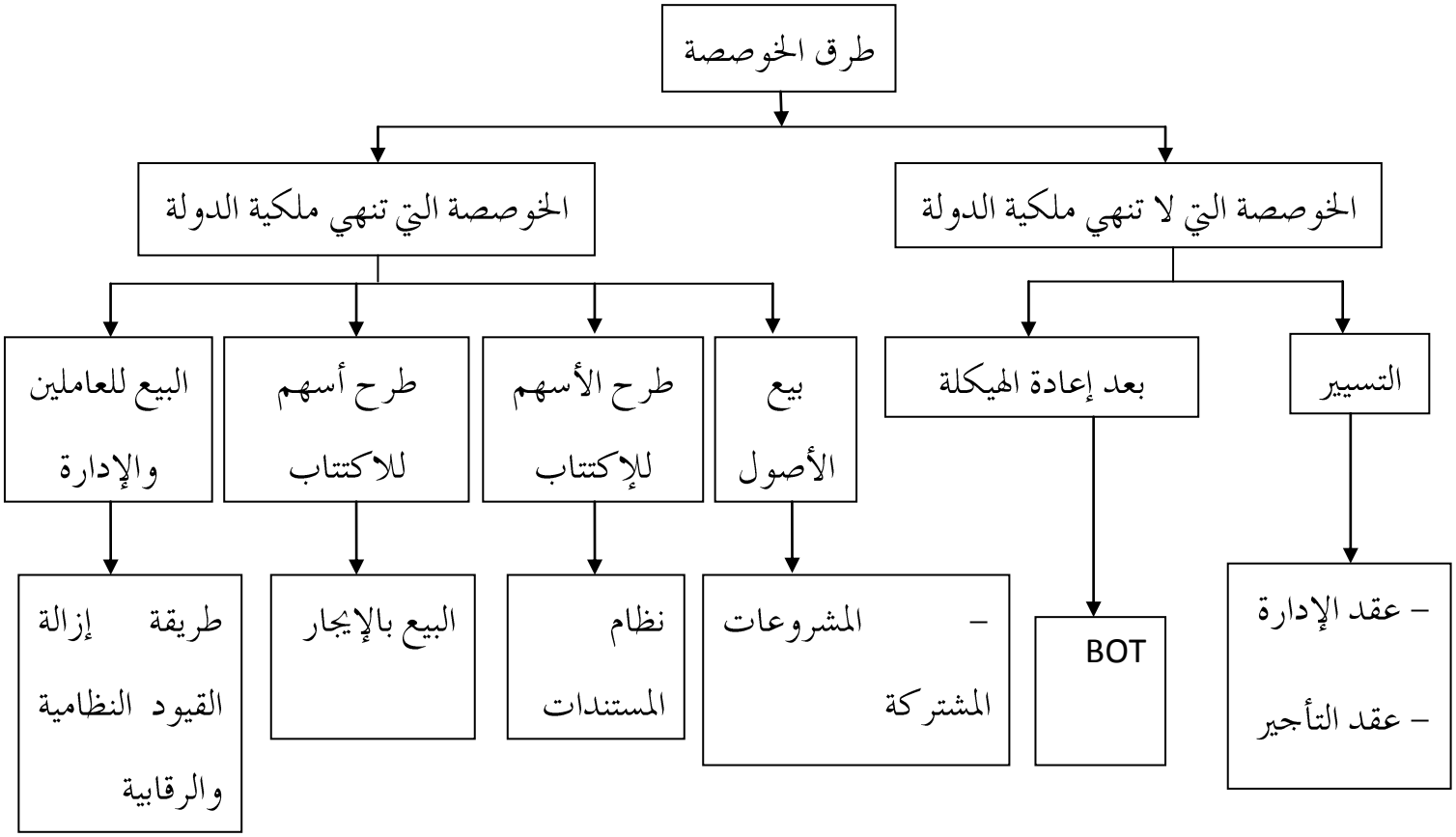

المصدر: إعداد الباحثة.

الفرع الرابع: أسباب الخوصصة.

إن اختيار النظام الاشتراكي من أجل التنمية وضع القطاع العام الجزائري في وضعية حرجة وهذا ما ترك الدولة تلجأ إلى المؤسسات المالية التي فرضت عليها مجموعة من الإصلاحات من بينها برنامج التعديل الهيكلي الذي جاء في طياته مبدأ الخوصصة للخروج من الأزمة وأيضا من أجل التخلي عن النظام الموجه والانتقال السليم إلى اقتصاد السوق لكن هذه العملية لم تكن نتيجة هذا البرنامج وإنما لأسباب أخرى سوف يتم التطرق لها:

1- الأسباب الداخلية:

– نقص الفعالية لدى المؤسسات الاقتصادية العمومية وعدم تمكن الدولة من إيجاد الحلول اللازمة إذ أنه في 29 ماي 1995 وعلى هامش اليوم الوطني حول الإنتاج الصناعي، صرح وزير الصناعة والطاقة أن الدولة لا تستطيع الاستمرار في الكلام عن الصعوبات، وليس لها الوسائل لمعالجتها، إذ يجب على المؤسسة أن تبحث بنفسها عن الحلول اللازمة أو أنها ستحل تماما [1].

– ارتفاع النفقات العمومية نتيجة تحمل الدولة لخسائر المؤسسات العمومية وتقديم الإعانات لها من جهة أخرى مما انعكس على ماليتها[2].

– انخفاض الإيرادات العمومية للدولة نتيجة نقص التحصيل الضريبي واعتمادها أساسا على الجباية البترولية[3].

2- الأسباب الخارجية:

إن العجز المالي الحاد التي عانت منه الجزائر جعلها تلجأ إلى المؤسسات المالية الخارجية والاستدانة الخارجية (كما تم توضيحه من قبل) التي أخضعتها إلى برنامج التعديل الهيكلي وهذا ما جعلها تخضع لسياسة الخوصصة التي تعد عنصر أساسي من عناصر الإصلاح الاقتصادي.

لقد تعددت الأسباب والهدف واحد هو خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية ومن أجل تحقيق هذا الهدف أصدرت الحكومة مجموعة من القوانين والتشريعات مثل تحرير

---

(1) شلغوم سهيلة، نفس المرجع، ص 110.

(2) عيساوي نادية، تقييم المؤسسة في إطار الخوصصة (دراسة حالة المؤسسة العمومية في إنتاج الحليب ومشتقاته – ملبنة نوميديا –)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد المالي، 2004 – 2005، ص 20.

(3) عيساوي نادية، نفس المرجع، ص 20.

الأسعار والمنافسة وإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وجعل الدينار قابل للتحويل بالنسبة للمعاملات الجارية ... الخ. من التشريعات.

أما فيما يخص النصوص القانونية فقد كانت السنوات من 1995 إلى 2001 حافلة بالنصوص التي تدعم الخوصصة في الجزائر، فكان أول مرسوم 95/22 الذي صدر في 22 أوت 1995 وتم بموجبه وضع الإطار العام لخوصصة المؤسسات العمومية. وأهم مضمون له هو المستفيد من الخوصصة ومجالاتها وأساليبها وأيضا حدد حتى الهيئات المسموح لها بالتدخل في تسييرها.

لكن نظرا لوجود بعض الخلل والقيود أمام المشترين فيما يخص السداد تم تعديل هذا النص القانوني والخروج بنص قانوني جديد وهو الأمر 97/12 المؤرخ في 17 مارس 1997 والمتضمن[1]:

* تشجيع المشاركة الشعبية ما أضافته المادة 5 من الأمر 97/12 تعديلا لنص المادة 15 من الأمر 95/22.

* السماح للمكتتبين بدفع سعر البيع على أقساط ما تأكده المادة 09 من الأمر 97/12 تعديلا للمادة 34 من القانون 95/22.

* فتح المجال لجميع المهتمين بشراء المؤسسات العمومية وإعطاء مزايا خاصة لمن يتعهد بتطويرها والحفاظ على مناصب العمل بها وهذا حسب المادة 02 من الأمر 97/12 وذلك عوضا عن المادة 04 من الأمر 95/22 الذي حصر عملية التنازل فقط لمن يتعهد بتجديد وتطوير المؤسسة.

(1) عيساوي نادية، نفس المرجع، ص ص 24 – 25.

* اللجوء إلى طريقة البيع بالتراضي في حالة التنازل لصالح الأجراء وذلك حسب المادة 08 من الأمر 97/12 وذلك كتكملة للمادة 31 من الأمر 95/22.

بعد صدور هذين المرسومين والقيام بالتعديلات الهامة ضنت الدولة أنه سوف يتم الإسراع بوثيرة الخوصصة إلا أنه بقي الوضع على ما هو عليه وظهرت معوقات أخرى تتمثل في:

* عدم وضوح مهام وصلاحيات بعض الهيئات(*). المتدخلة في عملية الخوصصة.

* قصور الشركات القابضة(**)، في القيام بعملية إعلام وتأسيس المؤسسات المنتمية لها والمعنية بالخوصصة.

وهذا كله أدى إلى صدور مرسوم ثالث للخوصصة، الأمر رقم 04/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 الذي سمح بـــ(1):

– حل الشركات القابضة لتحل محلها شركات تسيير المساهمات.

– منح لوزارة المساهمات وتنسيق الإصلاحات مهمة قيادة وتنفيذ برنامج الخوصصة، بعدما تم استبعاد كل من مجلس الخوصصة والمندوب.

– فتح المجال لخوصصة كل المؤسسات العمومية دون أن يستثنى أي قطاع.

ومنه يتضح لنا جليا أن الدولة بعد هذا المرسوم الأخير أكدت رغبتها في الانسحاب كليا من النشاط الاقتصادي بعدما لاحظت أن هذه المؤسسات العمومية أصبحت مساهماتها في الناتج الداخلي الخام لا يتعدى 7% سنة 2000.

(*) تتمثل الهيئات في: مجلس الخوصصة، لجنة المراقبة، مندوب الخوصصة والتي أسندت إليهم الخوصصة الكلية للمؤسسات.

(**) الشركات القابضة: أسندت إليها مهمة تنفيد الخوصصة الجزئية.

(1) عيساوي نادية، نفس المرجع، ص 25.

تعتبر هذه التشريعات والقوانين حبر على ورق حتى يتم تنفيذها ولكن من أجل التنفيذ تحتاج إلى مجموعة من الإجراءات موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (2- 5): إجراءات تنفيذ الخوصصة.

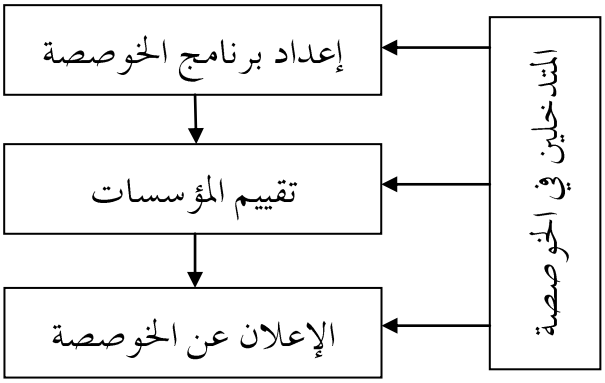

المصدر: من إعداد الباحثة.

وهذا الشكل يوضح مراحل الخوصصة التي تعتمد أولا على إعداد البرامج والتي يتم تحديدها حسب مجموعة من المعايير وهي الوضعية المالية للمؤسسة، ووضعيتها في السوق وكذلك حجمها، ومنه يمكن تحديد أيضا الأساليب إما الشراكة أو الخوصصة الكلية وأخيرا إلى التصفية وذلك حسب كفاءة وفعالية كل مؤسسة في السوق، بعد ذلك يجب على الهيئات أن تقوم بتقدير قيمة المؤسسة من أجل تحديد السعر الذي سوف يتم من خلالها التنازل عن المؤسسة، لكن هنا يجب أخذ بعين الاعتبار القيمة السوقية للأصول، الأرباح المحققة، وضعية المؤسسة في السوق وإمكانية تطورها مستقبلا ثم الانتقال إلى الإعلان عن الخوصصة والذي يعتبر العامل الأساسي الذي يضمن تنفيذها في المواعيد المحددة لها وهذا يكون إما عن طريق الإعلان والتحسيس المباشر (الشركات القابضة) أو غيرها (وسائل الإعلام مثل الانترنيت).

لكن لا يمكن نجاح كل هذه الخطوات إلا عن طريق المتدخلين فيها وهذا ما يؤكده الأمر 04/01 الذي قام بإعادة تشكيل المتدخلين نظرا للصعوبات التي لاقتها عملية التنفيذ وهذا ما تم توضيحه سابقا.

والجدول التالي سوف يوضح محصلة عملية الخوصصة في الفترة 2003 – 2007.

جدول رقم (2- 18): محصلة عملية الخوصصة 2003 – 2007.

عدد العمليات	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع
الخوصصة الإجمالية	5	7	50	62	68	192
الخوصصة الجزئية (> 50%)	1	2	11	12	7	33
الخوصصة الجزئية (< 50%)	0	3	1	1	6	11
الاستعادة من طرف العمال	8	23	29	9	0	69
الشراكة	4	10	4	2	9	29
التخلي على الأصول للخواص الذين سيشترونها من جديد	2	13	18	30	20	83
المجموع	20	58	113	116	110	417

Source : Ministère de l'industrie et des mines www.mipi.dz/?bilan-des privatisation de 01/04/2015 à 13 :00

الفرع الخامس: أهداف الخوصصة.

يمكن تلخيص أهداف الخوصصة في النقاط التالية[1]:

- تشجيع المساهمة الشعبية ومساهمة الأجراء.

- دوام استمرارية نشاط المؤسسات وزيادة التنافسية من خلال تخفيض التكاليف، زيادة الإنتاجية وتحسين النوعية.

- زيادة الصادرات خارج المحروقات.

إضافة إلى هذه الأهداف هناك أهداف نوعية أخرى تتمثل فيما يلي[2]:

- تخفيف أعباء الدولة فيما يخص تمويل وتسيير الأنشطة غير الإستراتيجية.

- زيادة القدرات التنافسية للجزائر.

- تطوير أساليب الإدارة العصرية.

- جلب التكنولوجيا الجديدة، وفتح أسواق جديدة.

- جدب رؤوس أموال جديدة والاستثمار للترقية والعصرنة.

- تعزيز الإدارة الحديثة عن طريق للأخذ بمهارات وتقنيات إدارية جديدة وفعالة وتطوير وتدريب اليد العاملة.

- الحفاظ على الموظفين من البطالة وفتح مناصب شغل جديدة، وجلب أساليب جديدة من أجل خلق الدافع والحافز لدى الموظفين.

---

(1) بوعاملي ياسين، الخوصصة ودور السوق المالية في تفعيلها "دراسة بعض التجارب المغاربية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2009 – 2010، ص 126.

(2) وزارة الصناعة والمناجم يوم 01.04.2015، على الساعة 10:00 www.mipi.dz/?objectif de-la privatisation

الفرع السادس: تقييم حصيلة الخوصصة وسياسة العدول عنها

أ- تقييم حصيلة الخوصصة في الجزائر.

ويمكن تقسيمها حسب الفترات التالية:

1- الفترة من 1998 – 2001:

رغم أن في هذه الفترة كانت النتيجة مخيبة للأمل إلا أنه تم القيام ببعض العمليات تتمثل في:

* العرض في البورصة للمؤسسات العمومية الاقتصادية: فتح رأس مال (20%) لشركة فندق الأوراس، رياض سطيف وصيدال.

* الشراكة بين مؤسسة ENAD والمجموعة الألمانية HENKEL ومنه تأسيس الشركة المختلطة HENKEL ENAD وهي: HEA : Algérie يقسم إلى 60% كحصة للشريك الأجنبي و 40% كحصة المجمع ENAD حول قطب مؤسس من مركبين في عين تموشنت والرغاية.

* الشراكة بين الشركة القابضة LNM والمجموعة الصناعية للحديد والصلب SIDER ومنه تأسيس Arccel Mittal steel annaba يقسم إلى 30% كحصة الشريك الأجنبي و70% كصحة المجمع الجزائري SIDER.

2- الفترة الثانية 2001 – 2002:

وفقا لقوانين الخوصصة الجدسد (04/01) قد أظهر وبوضوح تخلي الدولة عن مزيد من عمليات الخوصصة التي تشمل كل المؤسسات العمومية ما عدى سوناطراك، وهذا ما أعطى بعض الديناميكية لمسار الخوصصة، حيث قد عينت 1270 شركة للخوصصة، منها 145 فقط شركات كبرى والباقي هي مؤسسات إما متوسطة أو صغيرة.

3- الفترة 2003 – 2007:

وأحسن توضيح لذلك هو الجدول محصلة عملية الخوصصة 2003 – 2007 الذي أوضح ارتفاع الأرقام بالنسبة للخوصصة من 2003 إلى 2006 وانخفاضها نسبيا في 2007 وذلك راجع لبعض العوامل الداخلية وأغلبها خارجية.

ب- العدول عن الخوصصة في الجزائر.

رغم كل ما سبق إلا أنه قد دفعت الأزمة الاقتصادية العالمية من الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى العدول عن القرار ووقف سياسة الخوصصة في 2009 والتفكير في الطريق العكسي المتمثل في إعادة تأميم بعض الشركات التي تم خوصصتها متشجعا بفشل الشركاء الجديد في تحقيق أهداف الخوصصة ومنها تطوير الشركات المعنية وزيادة إنتاجيتها وعصرنة وسائل إنتاجها وطرق تسييرها.

وانتقد الرئيس، الوزير المكلف بملف الخوصصة عبد الحميد تمار علانا وقرر إبعاده من منصبه، بعد تلقيه لتقارير عن تحويل الشركات التي تم خوصصتها إلى مستودعات لسلع مستوردة من الخارج بعد أن كانت تلك الشركات تنتج نفس السلع قبل بيعها للمتعاملين الأجانب.

وعكس ما كانت تتوقعه الحكومة من مكاسب من وراء خوصصة شركات القطاع العام، لم تتعدى مكاسب الحكومة من عملية بيع 470 شركة مقابل 1255 قابلة للخوصصة مستوى 2,7 مليار دولار في مقابل توقعات لتحصيل 10 مليارات دولار عند انطلاق العملية التي لم تكن تتوفر على الشفافية والوضوح والتخطيط الدقيق من بدايتها، كما لم تحديد الدولة أهداف واضحة للخوصصة قبل إطلاقها نتيجة لعدم وجود رؤية سياسية واقتصادية متناغمة

لدى صناع القرار في البلاد، ووجود مستويات عالية جدا من الفساد في إدارة القطاع الحكومي.

في جوان سنة 2012 أعلنت الحكومة الجزائرية اعتراضها الرسمي على بيع شركة ميشلان لصناعة الإطارات المطاطية، لشركة سيفيتال الخاصة.

المطلب الثاني: تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائري.

كان هدف المؤسسة الاقتصادية من قبل هو كيفية البقاء في الأسواق المحلية لكن هدفها الآن أصبح يتعدى الأسواق المحلية إلى الأسواق العالمية والفوز في معركة المنافسة الدولية بالحصول على معيار الجودة العالمية « ISO » وبالتالي يسمح لها بتحقيق الربح وزيادة الثروة من أجل البقاء والاستمرارية.

ومن أجل بلوغ هذه الأهداف يجب على المؤسسة أن تواكب التطور الحاصل في العالم ويجب أن تعدل وتأهل لذلك كان هناك بما يسمى بعملية تأهيل المؤسسة.

الفرع الأول: ماهية تأهيل المؤسسة الاقتصادية.

يعتبر برنامج التأهيل تتويجا لمسار من التطورات والتحولات التي شهدتها المؤسسة الاقتصادية في بلادنا بدأ من عمليات إعادة الهيكلة وانتهاء بالشروع في عمليات الخصخصة وتشجيع الاستثمار الخاص وهناك فرق ما بين التعديل وبرنامج التأهيل(*)، حيث أن الأول يرتكز على إعادة تكوين التوازنات الاقتصادية والمالية المفقودة وذلك بمواردها الخاصة بدون اللجوء للمساعدات أو الديون فالرهان أكثر خطورة من الخلل الوظيفي للمؤسسات الداعمة والتي لا تتحمل التكاليف. أما برنامج التأهيل يرتكز على رفع القيم، المسيرين والأداء في

(*) الفرق بينهما هو بيداغوجي فكلاهما يعتبران مزيج للتحسين في المؤسسة.

مستوى المنافسين الحاليين والمستقبليين، خلال فترة زمنية، ومنه برنامج التعديل يسمح بالبقاء والتطور في الوقت الراهن، إلا أن برنامج التأهيل يهدف إلى تمكين المؤسسة من المقاومة وضمان البقاء والتطور في البيئة المستقبلية. إضافة إلى أن برنامج التعديل يكون للمؤسسة التي تتميز بعدم الاستقرار المالي الذي قد يؤدي إلى الإفساد وسوء تسيير مجموعة وظائف المؤسسة. ويحتاج برنامج التعديل إلى القياسات التالية[1]:

- التركيز على الأنشطة المهمة والرئيسية.

- تخفيض العمالة.

- إعادة الهيكلة المالية والتطهير المالي.

- إعادة تنظيم الخلل الوظيفي.

- التخطيط المرن والمسؤولية حول المراحل المحددة للتحقيق.

- التعليم وثقافة الموارد البشرية.

وهناك مؤسسات تحتاج المرور على مخطط تعديل قبل المرور على برنامج التأهيل على عكس المؤسسة التي تندمج في برنامج التأهيل فهي تتمتع بتوازن مالي ويمكن لها رفع أدائها، فبرنامج التأهيل هو لهدف القيام بتعديل واقي ونهائي[2].

ومنه يتضح أن التأهيل هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات العملية تقوم بها المؤسسة لإحداث تغيرات هيكلية على عدة مستويات مختلفة لتحضير المؤسسة لمواجهة المعطيات الداخلية والخارجية الجديدة كالتنافسية التي تعتمد على الكفاءة والنوعية، وذلك حتى تندمج

---

(1) وافية تيجاني، برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتحسين تنافسيتها – واقع وآفاق –، ملتقى وطني للاقتصاد الجزائري، قراءات حديثة في التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 13 – 14 ديسمبر 2009، ص 3.

(2) وافية تيجاني، مرجع سابق، ص 3.

المؤسسة في حركية الاقتصادي العالمي اندماجا ذكيا وبأقل التكاليف تتمكن بذلك من تحقيق الربحية والنمو المستديم[1]. وعليه يمكن تعريف التأهيل على أنه:

– تعزيز الجهود المبذولة لتمكين المؤسسة من منافسة محيطها بعد استجابتها لمعايير انتقال والشروط المؤهلة للحصول على الدعم للمساعدة على تفعيل الوظائف والأنشطة المادية وغير المادية ذات الأولوية للتسوية والغير مرتبطة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة في إطار برنامج التأهيل الذي يتضمن القيام بتشخيص إستراتيجي شامل للتعبير عن احتياجات المؤسسة وإعداد مخطط تأهيل وخطة لتمويلهم الشروع في تنفيذه ومتابعته ثم تقييم نتائجه[2].

أيضا التأهيل هو إعطاء المؤسسة إمكانية التأقلم مع متطلبات السوق والارتقاء إلى تنافسية أفضل واغتنام فرص التصدير وكذلك تحقيق النمو[3].

يعتبر التأهيل أيضا أنه عملية مستمرة تشمل إحداث التغيير في الممارسات وطرق التفكير والاتصال والهدف هو اكتساب طرق جديدة في التفكير والتصرف وكذلك تطبيق أساليب جديدة في الإدارة أكثر ديناميكية وأكثر إبداع[4].

---

(1) العياشي زرزار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين ضرورة التأهيل وضغوط الانفتاح الاقتصادي، مجلة في البحث والدراسات للعلوم الإنسانية، العدد 4، ماي 2009، سكيكدة، ص 199.

(2) العياشي زرزار، نفس المرجع، ص – ص 199 – 200.

(3) شريف بقة، عبد الرحمن العايب، مسار تأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 13 – 14 نوفمبر 2006، ص .13

(4) مريم قطوش، برنامج تأهيل الوظائفي المستدام لترقية وظيفة الاستلامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة مؤسسة SANIAK عين الكبيرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2009 – 2010، ص 6.

وبالتالي فإن عملية التأهيل ترتكز على[1]:

- الإنتاج بالمواصفات الدولية.

- اعتماد المنافسة الشديدة كمتغير يجب مواجهته.

- الإنتاج للخارج أي الاهتمام بالتصدير كهدف أساسي في إستراتيجية المؤسسة لتحقيق البعد الدولي.

أما في الجزائر فالتأهيل من البرامج التي تطبق حاليا في الجزائر وذلك على أساس المفهوم التالي[2]:

- برنامج تحسين التنافسية الصناعية التابع لوزارة الصناعة هو تقديم الدعم للمؤسسة حتى تنتقل من العيش في ظل اقتصاد موجه إلى اقتصاد في ظل محرر ومنفتح على المنافسة. ويتم ذلك بالتأثير في الظروف الداخلية والخارجية التي تعيش فيها المؤسسة. وبهذا يهدف التأهيل إلى إعطاء المؤسسة إمكانية التأقلم مع متطلبات السوق والارتقاء إلى تنافسية أفضل واغتنام فرص التصدير وكذلك تحقيق النمو.

- البرنامج الأوربي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برنامج ميدا « MEDA » يهدف التأهيل إلى توضيح الرؤية لمسيري المؤسسات حول الرهانات الجديدة للمنافسة في انتهاج أحسن الطرق في التسيير وهي عملية مستمرة تشمل إحداث التغيير في ممارسات وطرق التفكير والاتصال. والهدف منها هو اكتساب طرق جديدة في التفكير والتصرف، كذلك تطبيق أساليب جديدة في الإدارة أكثر ديناميكية وأكثر إبداعا.

---

(1) الشريف بقة، العايب عبد الرحمن، تأهيل وظيفة الموارد البشرية في ظل تغيرات العولمة، حالة المنظمات الاقتصادية العمومية والخاصة، الجزائر، مؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، الرياض، 1 – 4 نوفمبر 2009، ص 14.

(2) الشريف بقة، العايب عبد الرحمن، تأهيل وظيفة الموارد البشرية في ظل تغيرات العولمة، حالة المنظمات الاقتصادية العمومية والخاصة، الجزائر، نفس المرجع، ص 14.

الفرع الثاني: أسباب تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

تعتبر مواصفات الجودة في الوقت الراهن من العوامل الأساسية التي تمنح المؤسسة القدرات التنافسية سواء كان ذلك في الأسواق الداخلية أو حتى الخارجية، لكن اكتساب هذه المواصفات يرفع من تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار. وإن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل كل هذا التطور نلاحظ عدم قدرتها حتى على تحقيق الحاجيات الأساسية للسوق المحلية سواء كان ذلك من الكمية والسعر ولا حتى الجودة ولهذا فإن معظمها غير قادرة على استفاء الشروط الموضوعية والحصول على مواصفات الجودة.

ومن أجل هذا تبنت الجزائر برنامج تأهيل المؤسسات الذي هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير لتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية وجعلها قادرة على المنافسة الداخلية والخارجية، هذه المنافسة التي أصبح لا مفر منها في ظل العولمة الاقتصادية، ولهذا فإن برنامج التأهيل المؤسسات يجب أن تنطلق قبل وخلال تفكيك الحقوق الجمركية[1].

ولتطبيق برنامج تأهيل المؤسسة عدة أسباب يمكن ذكر ما يلي:

أ- **التوجه نحو اقتصاد السوق:** تعتبر نية التخلي عن اقتصاد موجه وتبني اقتصاد السوق أول سبب في تبني هذا البرنامج والتوجه هذا يتطلب إعادة بناء المؤسسات الاقتصادية على أسس صحيحة تعتمد على مبدأي الكفاءة والمردودية من أجل مواجهة المنافسة العالمية.

(1) عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية –، 21 – 22 نوفمبر 2006، بسكرة، ص 5.

ب- **الشركات العالمية:** وهي تنقسم إلى:

* شركات متعددة الجنسيات: هي مؤسسات ذات كفاءات فنية وإدارية عالية الجودة وهذا ما يمثل خطر تنافسي كبير على المؤسسات الجزائرية، وبالتالي هذا ما جعل هذه الأخيرة تتبنى التأهيل الوظائفي لمؤسساتها.

* الشركات العابرة: وهي شركات احتكارية ولدت من رحم المنافسة الرأسمالية وهي توصف حالة اندماج بين شركات من عدة جنسيات تبحث عن يد عاملة رخيصة ومواد أولية وفيرة وبدأ ذلك بالشركات الفرنسية لتصنيع السيارات وعلى الجزائر تقديم باقي عوامل الإنتاج كهدية ثمينة.

ج- **الشراكة الأورو متوسطة:**

فهي شراكة توقع بين الاتحاد الأوربي ومنطقة البحر المتوسط، حيث تعتبر وسيلة لمواكبة التحولات الجديدة في المنطقة مما يتطلب تغيرات جذرية في بناياتها الاقتصادية والاجتماعية، ويفترض أن تقوم الشراكة بينهما على مبدأ المصالح المشتركة[1]، وهو تهدف إلى ربط الاقتصاديين على المدى البعيد، حيث في 22 أفريل 2002 تم توقيع الشراكة الأورو جزائرية، لكنها دخلت حيز التنفيذ في 2005، وما يترتب عنها من نزع وتخفيض للتعريفات الجمركية خلال 12 سنة، وإنشاء منطقة التبادل الحر، ويقسم هذا الاتفاق إلى مرحلتين هما:

* أولا الإعفاء الضريبي لكل السلع نصف المصنعة والمواد الأولية.

(1) غراب زريقة، سجار نادية، محتوى الشراكة الأورو جزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 13 – 14 نوفمبر 2006، سطيف، ص 5.

* ثانيا عند الوصول إلى المرحلة الأولى كاملة تأتي مرحلة الإعفاء الضريبي الكامل لجميع السلع التي تدخل الجزائر أو تخرج منه[1].

د- العولمة الاقتصادية[2]:

مع بداية التسعينات من القرن الماضي شهد العالم ظهور مفاهيم جديدة على صعيد العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية، أهمها ما أطلق عليه اسم العولمة الذي أدى إلى تزايد الشعور بالحاجة لمزيد من التعاون بين الدول، فالعولمة هي نظام جديد يراد به توحيد العالم في إطار واحد، ومن هنا أطلق عليه البعض "النظام العالمي الجديد" ويقصد به: "اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق وما نجم عن هذا مجموعة من المظاهر:

* التطور المتنامي في تكنولوجيا الإعلام والاتصال حيث أدت إلى فرص التعاون والتحالف بين الشركات في صور مختلفة وأن هذه الظاهرة تستوجب مسايرة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لهذا التطور المتنامي، وهذا لن يتأتى إلا من خلال تأهيل المؤسسة من خلال هذا الجانب، لأن تطور تكنولوجيا الاتصال سمحت بإلغاء حواجز المسافة والوقت مما يسهل عملية الاتصال بكل أنحاء العالم وبسرعة وبالتالي السماح للمسيرين بالاتصال مع نظرائهم من الشركات الأجنبية.

* التكتلات الإقليمية: بدأ ظهور التكتلات في نهاية الخمسينات 1959 مع ظهور السوق الأوروبية المشتركة، ليليها تكتل جنوب إفريقيا فسوق أمريكا الشمالية ثم الجنوبية، وبالتالي أصبحت هذه التكتلات دافعا من بين دوافع تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

---

(1) عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، نفس المرجع، ص 5.

(2) الشريف بقة، العايب عبد الرحمن، تأهيل وظيفة الموارد البشرية في ظل تغيرات العولمة، حالة المنظمات الاقتصادية العمومية والخاصة، الجزائر، نفس المرجع، ص 14.

* المنظمة العالمية للتجارة OMC: لقد أبدت الجزائر نيتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة رسميا سنة 1987 من أجل إعطاء الدفع للاقتصاد الوطني بغية الخروج من الأزمة، كون هذه الأخيرة كغيرها من الدول النامية تعاني من مجموعة من الصعوبات منها:

- عدم قدرة مؤسساتها على مواجهة المنافسة.

- ضعف العملة الجزائرية مقارنة مع العملة الأجنبية.

كما أن انضمامها يمكن أن تترتب عنه مجموعة من الإيجابيات:

- الاستفادة من التطور التكنولوجي من أجل تطوير الصناعة المحلية.

- تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات الوطنية في ظل المنافسة الأجنبية.

- تشجيع الاستثمار الأجنبي.

هـ - شهادة الإيزو وتأثيرها على المؤسسة الاقتصادية:

أصبحت الإيزو هدف كل المؤسسة التي تبحث البقاء والاستمرارية حيث المؤسسة الحاملة لهذه الشهادة تمنحها القدرة على المنافسة. حيث أصبحت الأسواق العالمية لا تطلب إلا السلع والخدمات المتوافقة مع نظام الجودة العالمية كأحد المعايير الأساسية. وهذا لا يمكن أن يكون إلا من خلال انتهاج المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لبرامج التأهيل من أجل الحصول على هذه الشهادة وضمان استدامة هذه المؤسسة. فإن برنامج التأهيل يهدف بالدرجة الأولى إلى إدخال مفهوم النوعية والوسائل الحديثة لإدارة الأعمال مع حتمية تغيير الدهنيات لدى المسؤولين.

ف- **عدم استقرار المحيط:**

إن عدم استقرار المحيط وتطوره الدائم جعل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مجبرة على إعادة النظر في نماذجها لوضع الإستراتيجيات وأساليب تسييرها وتنظيمها وذلك من أجل إمكانيتها للتكيف مع محيطها.

الفرع الثالث: إجراءات تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

مع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة أصبح لزاما على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية التقيد بجميع أحكام هذه الاتفاقية من أجل الحفاظ على حصتها في الأسواق الداخلية وإمكانيتها النفوذ إلى الأسواق الخارجية، زيادة على ذلك لابد من العمل على ترقية قدرتها التنافسية، ولذلك يجب تأهيل المحيط الموجودة فيه، وهذا كما يلي:

أ- **تأهيل المحيط المصرفي والمالي:** تعتبر الموارد المالية مشكلة حساسة بالنسبة لنشاط المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، خاصة وأن الجزائر في طريقها إلى تبني نظام السوق والذي يحتاج محيط اقتصادي ومالي كفؤ. من أجل توفير الأموال الكافية لاستثمارها، ولهذا أصبح من الضروري تأهيل الجهاز المالي والمصرفي بتحسين نوعية خدماته ومستوى موظفيه ومسيريها وإرساء قواعد تسيير شفافة تعتمد معايير موضوعية في منح التسهيلات والقروض وذلك لتنشيط الحركية الاقتصادية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ب- **تأهيل المحيط الجمركي:** إن اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد الدولي يحتم على إدارة الجمارك إعادة تكييف عملها، وضرورة تحرير التجارة الخارجية والتحول نحو اقتصاد السوق ولهذا لابد من تأهيل واسع لجميع الجوانب الإدارية ذات العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية والتجارة الخارجية. ويستوجب على الإدارة الجمركية القيام بإجراءات مستعجلة

لمنح الاقتصاد الوطني القدرة التنافسية، مستغلة في ذلك مدة 12 سنة الخاصة بالتفكيك الجمركي.

ج- **تأهيل المحيط القانوني والتشريعي**: إن تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جعل الحكومة تعيد النظر في محيطها القانوني والتشريعي والاهتمام بتأهيله، والدليل على ذلك صدور مجموعة من القوانين متمثلة في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا قانون الاستثمار لسنة 2001.

د- **تأهيل المحيط الجبائي والإداري العام**.

الفرع الرابع: أهداف التأهيل.

للتأهيل أهداف أساسية والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2- 6): أهداف التأهيل.

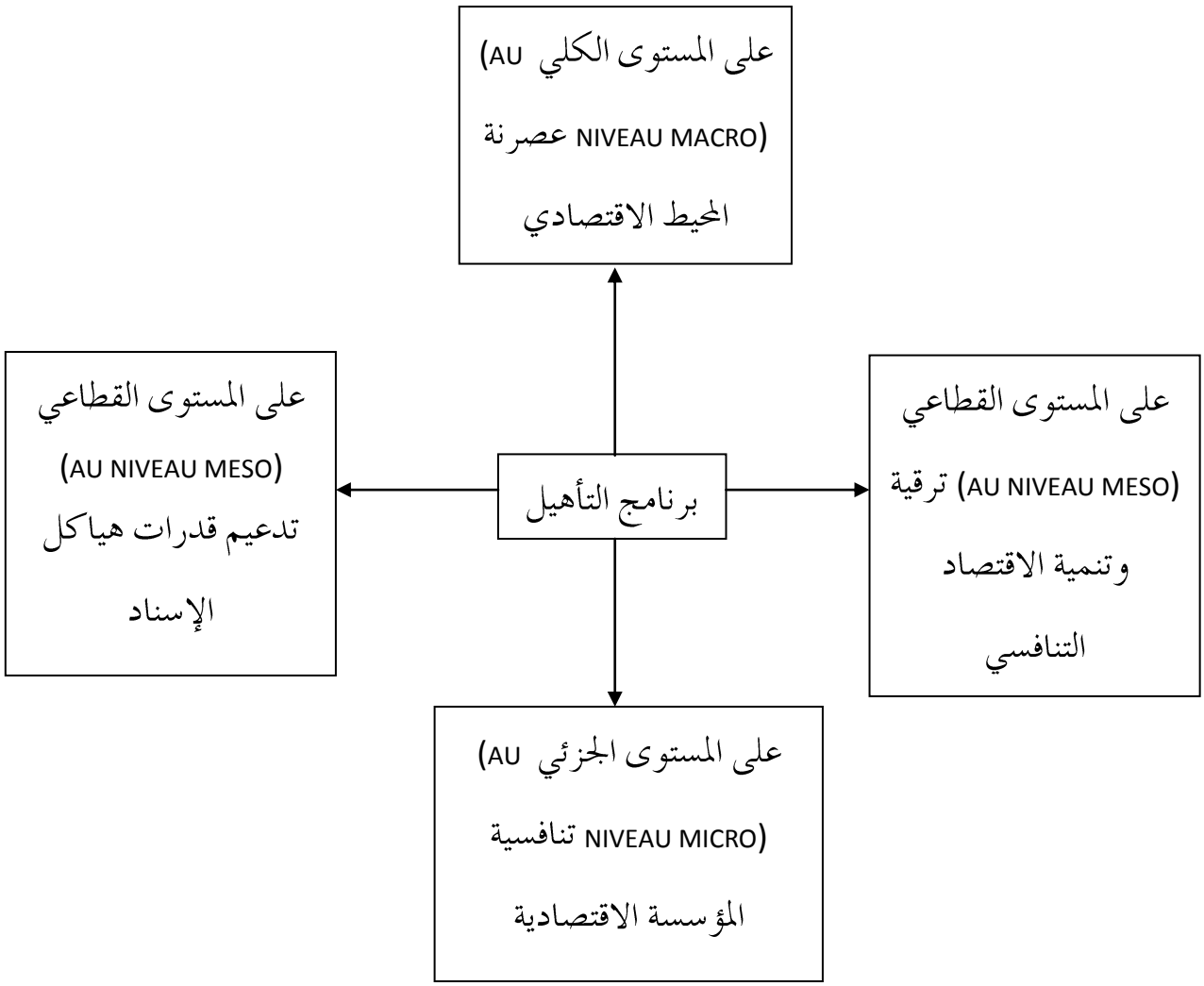

المصدر: وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة.

أ- على المستوى الكلي: يمكن تلخيصها في[1]:

- إعداد سياسة اقتصادية تكون أساسا لبرامج الدعم والحث على المستوى التأهيلي مع الأخذ بعين الاعتبار الفرص المتاحة من قبل الطاقات الوطنية والدولية.

- وضع الآليات الأساسية التي تسمح للمؤسسات والهيئات الحكومية بالقيام بإجراءات على المستوى الاقتصادي الوسيط والجزئي.

- إعداد برنامج التأهيل للمؤسسة الاقتصادية ومحيطها.

- إعداد برنامج تحسيسي وإعلامي لتوضيح الرؤية لدى المتعاملين الاقتصاديين وتحديد بدقة الوسائل المتاحة للمؤسسات.

ب- **على المستوى القطاعي:** تعتبر المؤسسة الاقتصادية وحدة اقتصادية من مجموعة من الوحدات. ولضمان صناعة تنافسية قوية يجب على باقي الوحدات تقديم الدعم عند التنفيذ، ولهذا فهدف برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية على هذا المستوى هو تحديد الهيآت المتعاملة معها من حيث وظائفها وإمكاناتها بما يسمح بتحسين المنافسة بين المؤسسات، ويتعلق الأمر أساسا بـــ[2]:

- جمعيات أرباب العمل.

- الهيئات العمومية وشبه العمومية.

---

(1) TCHAM farouk, TCHAM kamel, les programmes de mise à niveau des entreprises algérennes dans le cadre de l'accord d'association euro méditérarnéen (résultats et perspectives)

ملتقى دولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 13 -14 نوفمبر 2006، سطيف، ص 2.

(2) بلغفس عبد اللطيف، جاوحدو رضا، آثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 1، 2002، ص 145.

- البنوك والمؤسسات المالية.

- معاهد ومراكز المصادر التكنولوجية والتجارية.

- هيئات التكوين وهذا من أجل تكوين إطارات في الميدان الصناعي بهدف متطلبات اقتصاد السوق.

ج- **على المستوى الجزئي**: إن برنامج التأهيل وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تحث على تدعيم وتحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية سواء على مستوى السوق المحلي أو على مستوى السوق الدولي بجعلها قادرة على التصدير. لهذا فهو يختلف عن سياسة ترقية الاستثمارات وحماية المؤسسة التي لها صعوبات[1]. ولا يعتبر هذا البرنامج إجراء قانون تفرضه الدولة على المؤسسات الاقتصادية، بل على العكس فإن الدخول في البرنامج هو اختياري، ويكمن دور الدولة هنا إلا بمساعدة المؤسسة التي يكون لها النية في الدخول وتستجيب لشروط الاستفادة من برنامج التأهيل. ويمكن تلخيص أهدافه فيما يلي:

1- **تحسين تسيير المؤسسات**[2]: يسعى برنامج التأهيل إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية حتى تستطيع الحفاظ على حصتها في السوق المحلي في مرحلة أولى والبحث عن أسواق خارجية في مرحلة موالية، ويتم ذلك بمجموعة من التغيرات الهامة على أساليب وطرق التسيير والإنتاج بغية الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية المتاحة، وتنمية الكفاءات البشرية والتنمية والبحث في وظيفة التسويق.

- تنمية المؤسسات والشراكة مع مؤسسات خارجية.

---

(1) شلغوم سهيلة، نفس المرجع، ص 148.

(2) نصيرة قريش، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة شلف، 17 – 18 أفريل 2006، ص 1051.

- ترقية المؤهلات المهنية.

- استخدام تقنية التحليل المالي في تدبير الأموال وتوظيفها.

- ترقية الابتكار التكنولوجي وتشجيع استعمال المؤسسات للتكنولوجيات الحديثة للإعمال والاتصال.

- تفعيل وظيفة البحث والعمل على إنشاء مخابر البحر بالتعاون مع الجامعات، ومخابر البحث على المنهج المعمول به في الدول المتقدمة.

- تحسين الجودة والنوعية للحيازة على المعايير العامة للنوعية العالمية للـــ ISO.

2- تحسين تنافسية المؤسسات: إن زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية هو الهدف الأساسي لبرنامج التأهيل وذلك من خلال تطوير التسيير ووظائفه من أجل التخفيض في التكاليف والتقيد بالمواصفات والمقاييس الدولية الخاصة بالنوعية. أيضا توفير المعلومات الاقتصادية لتطوير تنافسية المؤسسات الاقتصادية، ويتم ذلك بإجراء تعديلات في جميع مكونات المحيط.

3- **مساهمة المؤسسات في توفير مناصب الشغل:** يعتبر مشكل البطالة من المشاكل الأساسية التي تعاني منه الجزائر. فحاولت الحكومة تخفيض هذا المشكل من خلال تهيئة الظروف الملائمة لإنشاء وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم هي الأخرى في التخفيض من حدة البطالة بخلق وظائف جديدة لأن هذه المؤسسات تعتمد على اليد العاملة أكثر من اعتمادها على رأس المال هذا من جهة، وأيضا لسهولة إقامتها على نطاق واسع، وهذا ما يساهم في التنمية الاقتصادية وهذا من جهة أخرى.

ولتحقيق هذه الأهداف هناك مجموعة من الإجراءات تتمثل في:

* الوسائل المادية: لأجل تفعيل الشراكة الأورو جزائرية، تم اقتراح مجموعة من برامج التأهيل أهمها برنامج اللجنة الأوروبية MEDA، البرنامج الجزائري الفرنسي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]. والتي ساهمت هذه البرامج في تقديم المساعدات المالية[*]، أيضا من طرق البنوك الوطنية والتي توجه لتمويل:

- تطوير المعلومات.

- إعادة تكييف المحيط المباشر للمؤسسات الاقتصادية.

- تحديث تجهيزات المؤسسات القديمة أو اقتناء وسائل جديدة.

* الوسائل غير المادية: وهي تقدم في شكل مساعدات تقنية تتمثل في:

- توفير الإعلام الاقتصادي، الصناعي والتجاري.

- تقديم المعونات الفنية (البرمجيات)، التكوين المعلوماتي حول نظم النوعية.

- تحسين النظم الداخلية للإعلام.

وتجدر الإشارة أن عملية تأهيل المؤسسة الواحدة تكلف خزينة الدولية حوالي 60 ألف دولار، وكان قرار تكلفة البرنامج الكلية ما بين 30 – 45 مليار دج. وتمتد هذه العملية مدة 12 سنة تنقسم إلى مرحلة التكييف والتي تحتاج 5 سنوات، أما مرحلة الضبط فتحتاج 7 سنوات.

---

(1) جمال خنشور، حمزة العوادي، نحو إرساء إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مجلد 7، العدد 2، 2014: 43 – 61، ص 54.

(*) مساعدات ممنوحة من دول الاتحاد الأوربي.

الفرع الخامس: شروط تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

يعتبر هذا البرنامج بداية نجاح المؤسسات الاقتصادية في اقتصاد مبني على مقومات السوق لكن تطبيقه مرهون بمبدأ الإرادة الذاتية لمسيري المؤسسات في الانخراط فيه، لكن يشترط أن تكون المؤسسات[1]:

- لديها مقومات النجاح في المستقبل.

- خاضعة للقانون الجزائري وتنشط منذ سنتين.

- تابعة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية.

- ذات هيكلة مالية متوازنة.

- تمتلك القدرة على تصدير منتجاتها وخدماتها.

- تمتلك قدرات تنموية و/أو معايير التنمية التكنولوجية.

- قادرة على خلق مناصب عمل دائمة.

(1) Algerie portail PME, « programme national de mise de niveau de la PME algérienne », http://algéria.smetoolkit.org/algeria/fr/1989/programme national- de - mise – de – niveau – de – la – PME – alg % c3 % A9 rienne le 01/05/2015 à 22 : 33

خاتمة الفصل الثاني:

لقد تبنت الجزائر النظام الاشتراكي، فانتهجت سياسة التأميم والتخطيط المركزي الذي قادها إلى مجموعة من المشاكل وذلك بالأساس لغياب كثير من آليات السوق في الإنتاج والمنافسة وتفشي البيروقراطية الذي يعتبر هو أساس الفساد الإداري هذا من جهة ومن جهة أخرى الاهتمام بالقطاع الصناعي وتهميش القطاع الزراعي، حتى أصبحت الجزائر ذات تبعية غذائية للخارج. وفي نهاية الثمانينات ومن خلال الأزمة العالمية لسنة 1986 ظهرت حقيقة الاقتصاد الجزائري واتضحت هشاشته.

فمن خلال هذه السياسة كان هناك غياب كبير للقطاع الخاص والدولة وحدها تلعب الدور الأساسي في الحياة الاقتصادية من خلال انشاء مؤسسات اقتصادية وطنية ذات تخطيط مركزي.

لكن بعد مدة طويلة من إنشاء هذه المؤسسات الاقتصادية وخضوعها للتخطيط المركزي، اهلك كاهلها وذلك للأهداف المخططة مركزيا من قبل السلطات الوصية وعدم اعتمادها على مفهوم الربحية ولا حتى استعمال كل طاقاتها رغم كبر حجمها. وهذا ما ترك الحكومة اخذ قرار التخلي عن المركزية والاتجاه إلى الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق وبالتالي أخد إصلاحات أكثر صرامة بداية بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات، ثم بعد ذلك جاءت مرحلة استقلالية المؤسسات الاقتصادية، فتم إنشاء صناديق المساهمة ومن تم الشركات القابضة إلى مرحلة الخوصصة التي أصبحت هي الحل الفعال لمشكلة المؤسسات الاقتصادية بهدف تحقيق أداء أفضل وكفاءة ومردودية أحسن.

يأتي الفصل الثالث والأخير بدراسة تطبيقية ليسلط الضوء على التحديات التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق.

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

أصبح انتباه كل أصحاب السلطة اليوم يتوجه إلى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وكيف يمكن إنعاش قطاعها من أجل مواكبة اقتصاد السوقومن أجل مواجهة الأزمات الاقتصادية المحلية والعالمية والتخلي عن التبعية الرعية.

ولهذا كان الهدف من هذا الفصل بعد الدراسة النظرية التي تمت إلى معرفة واقع المؤسسات الاقتصادية الجزائريةخاصة بعد خضوع الجزائر إلى بعض القوانين العالمية وهي لا تزال لم تتبنى كل نظام اقتصاد السوق الكامل وانما هي في المرحلة الانتقالية وأصبحت تسمى بالمرحلة الانتقالية الدائمة لكن رغم ذلك يجب على المؤسسات الاقتصادية أن تتأقلم مع النظام الجديد.

وعليه سوف يتم أولا دراسة منهج الدراسة وما هي عينة الدراسة المستهدفة وتحليل البيانات بطريقة بسيطة ومعقدة.

المبحث الأول: منهج الدراسة التطبيقية.

منهج الدراسة هي وضع الإستراتيجية التي تتكامل مع التصور النظري للبحث، وتحتوي على تحديد كل المجالات والمناهج لإجراء الدراسة إضافة إلى الطرق والأدوات المناسبة لجمع البيانات اللازمة حول موضوع البحث.

وقد استخدم المنهج الاستنباطي أو الاستدلالي في الدراسة ويعتبر أرسطو وأتباعه أول من شجع على إتباع المنطق الاستدلالي، حيث هو عبارة عن عملية التفكير من العام إلى الخاص من خلال جدل منطقي. وللاستنباط عدة أنواع أهمها القياس الذي سوف يتم استخدامه من منهج الاستنباط حيث يتكون من مقدمة رئيسية ومقدمة فرعية ومنه الخروج بالنتيجة.

وسوف يستخدم المنهج الاستقرائي أيضا، حيث سوف يتم الانتقال من الشواهد الجزئية إلى الحكم الكلي وذلك من خلال دراسة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى كل المؤسسات المتوجهة إلى اقتصاد السوق.

المطلب الأول: عينة الدراسة.

من أجل استيفاء العينة المناسبة من أجل الدراسة اتجهت الدراسة في البداية إلى المعرض التجاري الدولي الذي أقيم في الجزائر العاصمة ما بين 28 مايو إلى غاية 2 جوان 2014 في قصر المعارض بالجزائر العاصمة بمشاركة 1040 مؤسسة اقتصادية وطنية وأجنبية. حيث تمثلت المشاركة الأجنبية في 37 دولة ممثلة ب 600 مؤسسة اقتصادية والتي كانت فيها الولايات المتحدة الأمريكية ضيف الشرف والتي مثلت ب 75 مؤسسة أما اختيارها لهذا المنصب ذلك من أجل تجسيد العلاقات القوية الاقتصادية والتجارية بينها وبين الجزائر. وقامت بتنظيم هذه التظاهرة الشركة الوطنية "سافكس" تحت شعار "جزائر قوية وآمنة" والذي اعتبر موعدا

اقتصاديا لتكثيف الاتصالات وترقية فرص الاستثمار للبلد لدى الشركاء الوطنيين والأجانب. ولقد تمثلت الجنسيات المشاركة في الأجنحة الرسمية في هذه التظاهرة ي 8 بلدان عربية و8 بلدان أوروبية و3 بلدان من أمريكا و5 بلدان من آسيا وبلدان من إفريقيا.تمثل الشركات ال51 المشاركة في إطار فردي في كل من اسبانيا وايطاليا والهند ومالي وبوركينافاسو وجنوب إفريقيا واليمن وبلجيكا وأوكرانيا. أما القطاعات الأساسية الممثلة بالبلدان الأجنبية فتتمثل في قطاعي الخدمات والتجهيزات الصناعية. ولقد ضم المعرض أكثر من 453 عارض وطني ينشطون لاسيما في قطاع الصناعة الكيميائية والبتروكمياء و العتاد الفلاحي والصناعات المصنعة والخدمات. ومن ايجابيات هذه الدراسة هي وجود معظم المؤسسات الاقتصادية الوطنيةووجود المسيرين الذي سهل العملية لكن دائما وجود صعوبات في عدم استقبال أو صد من قبل بعض المسيرين.

وكانت الدراسة موجهة لكل أنواع المؤسسات مما تتطلب الدراسة حيث أنها كانت تهدف إلى مدى تقبل المؤسسات الوطنية النظام الجديد وهو نظام اقتصاد السوق من جهة ومدى تأهيلها لاستقبال هذا النظام، ومن جهة أخرى ملاحظة هل باستطاعتها مواجهة المنافسة الشرسة الجديدة.

المطلب الثاني: كيفية وضع الاستبيان.

من خلال الدراسة حول الاستبيان أن يتبع مجموعة من الضوابط في وضع حيث حاول عدم التطويل في الأسئلة والاستبيان لكي لا يتم إهماله من طرف المجيب، بدأ الاستبيان بالأسئلة السهلة حول المؤسسة والمستثمر من بعدها دخلت الأسئلة إلى الموضوع، وفي هذا الوقت وضعت الأسئلة المغلقة محددة الإجابات وأسئلة في سلم تقييمي من خلال اختيارات وذلك لتسهيل العملية على الشخص المجيب.

المطلب الثالث: تحليل ودراسة أولية لمسيري المؤسسات الاقتصادية.

من خلال هذا التحليل سوف يمنح لنا نظرة عامة حول كفئ المسيرين التي تمت معهم المقابلة وملأ الاستبيان عن سنهم ومستواهم الدراسي وسنوات الخبرة في مجال عملهم.

الجدول رقم (3-1): جدول يوضح السن

			Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	de 25ans jusqu'a moins 45ans	80	77,8	77,8	77,8
	45ans et plus	29	22,2	22,2	100,0
	Total	109	100,0	100,0	

إن معظم المسيرين التي تمت معهم المقابلة سنهم اقل من 45 سنة وذلك بنسبة 77% وهذا دليل على إن المؤسسات الجزائرية تبحث عن الكفاءات الشابة في تسيير مهامها واخذ القرارات من اجل الإبداع وضخ روح الشباب في المؤسسة ومواجهة المنافسة الجديدة والمؤسسات العالمية

جدول رقم (3-2) يوضح سنوات الخبرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	moins de 10ans	29	22,2	22,2	22,2
	10ans et plus	80	77,8	77,8	100,0
	Total	109	100,0	100,0	

من خلال الجدول يتضح أن أكثر المسيرين لهم خبرات تفوق 10 سنوات بنسبة 77.8% وهذا للمنصب الحساس الذي يجعل المؤسسة على المحك خاصة مع بداية ارتفاع المنافسة في السوق وتأهل الحكومة للدخول في اقتصاد السوق ودخول اكبر المؤسسات العالمية.

الجدول رقم (3-3) يوضح المستوى الدراسي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	titulaire d'une licence	60	55,6	55,6	55,6
	titulaire d'un magistere ou doctorat	49	44,4	44,4	100,0
	Total	109	100,0	100,0	

من خلال الجدول يتضح لنا أن كل المسيرين لهم شهادات علمية عالية أما الليسانس وذلك بنسبة 55.6% أو الماجستير والدكتوراه بنسبة 44.4% وهذا على الأكيد لأن التعقيد الذي يتسم به المحيط ووضع الإستراتيجية تحتاج إلى معلومات عالية وأشخاص مكونين أحسن تكوين من اجل التحليل ومواجهة الصعوبات الخارجية.

المبحث الثاني: عرض وتحليل البيانات الأساسية.

إن المعلومات المتحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية للمؤسسات الاقتصادية والمقابلة التي تمت مع مسيري المؤسسات سوف يتم تحليلها بطريقة تحليل البيانات وذلك من اجل تحديث المعطيات والمعلومات. وتعتبر المقابلة أحسن طريقة لجمع البيانات وذلك راجع للدقة التي تتميز بها كل البيانات والتوضيح الممنوح من طرف المسرين وأيضا يمكن معرفة

مستواهم الحقيقي من خلال مناقشة الاستبيان معهم.فحسب باردين فان تحليل محتوى الاستبيان يؤدي إلى تثمين وتوضح أكثر الغموض المكسو به الدراسة. ومن خلال هذه الدراسة سوف يتم استعمال التحليل عن طريق برنامج SPSS الطبعة 20 وهي تساعد في إعطائنا النتيجة الممكن الوصول إليها من خلال الاستبيان أي هي تساعد في تحليل بيانات الاستبيان وأيضا إدخال منهج آخر من التحليل وهو التحليل المعجمي وهو عبارة عن طريقة يتم من خلاله التعرف والتقرب أكثر للمسيرين وكيف يتم التعامل مع الموضوع وكيف هي نظرتهم وتفكيره الحقيقي بعيدا عن الأسئلة المطروحة من طرف الاستبيان المعطى.

ولقد أوضح جون درون Gendron ان هذه الطريقة من التحليل هي عبارة عن تقنية الملاحظة تسمح بالتحليل الإيديولوجي ومعرفة قيمة النظام. ومنه يمكن القول ان تقنية تحليل المحتوى تستعمل كتقنية ملاحظة ليس الهدف منها التحقق من صحة أو خطا الفرضيات وإنما هي تساعد في كيفية قراءة تقارير المقابلات, وتسمح باستخراج العناصر الهامة للبحوث الحالية والبحوث المستقبلية[1].

(1) : Zouheir Laarraf, de la perception de la RSE a la traduction RH –cas de dirigent de PME en aquitaine- these de doctorat en science de gestion , pole universitaire de science de gestion institut de recherche en gestion des organisations, paris, 2010_2011, p 227

المطلب الأول: تحليل البيانات بطريقة بسيطة.

الجدول رقم (3-4) نوع المنافسة الموجودة في السوق الجزائرية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Locale	5	4,6	4,6	4,6
	Regionale	24	22,0	22,0	26,6
	nationle	75	68,8	68,8	95,4
	interntionale	5	4,6	4,6	100,0
	Total	109	100,0	100,0	

الشكل رقم (3-1) مخطط نوع المنافسة

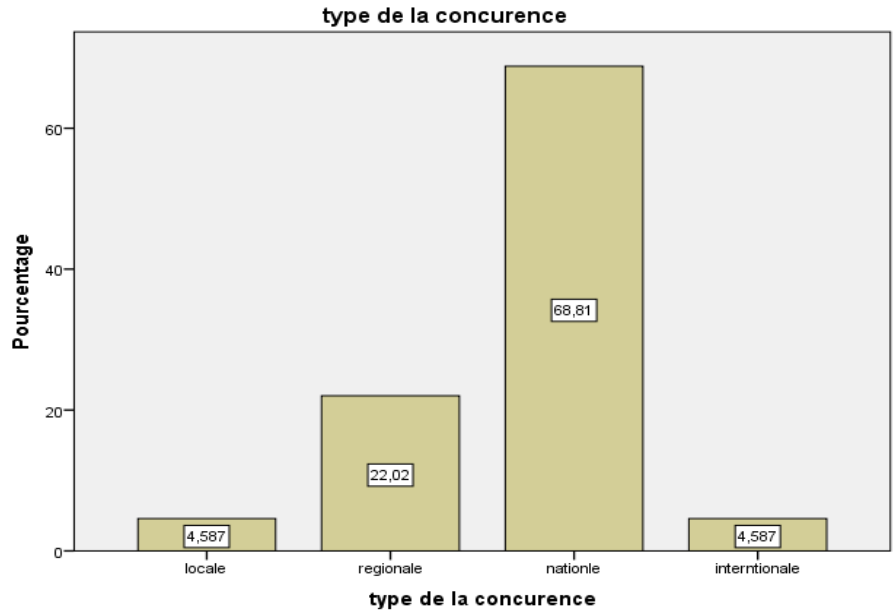

من خلال هذا الجدول يتم ملاحظة أن أكثر المنافسة الموجودة في السوق الجزائرية هي منافسة وطنية وذلك بنسبة 68.8% أما المنافسة العالمية توجد لكن إلا بنسب قليلة ويمكن القول شبه منعدم ولا تشكل خطر على المؤسسات الجزائرية وهذا معناه ان السوق لازال سوق خصب ونسبة الخطر فيه قليلة وهذا ما يؤدي بالمؤسسات الجزائرية أنها لا تحاول تطوير مهاراتها وكفاءتها إلا إذا كان لها تطلع لغزو أسواق خارجية وغير ذلك فلا تقوم بأي تأهيل ولا تطوير إلا من أجل الدفاع والإحساس بالخطر.

الجدول رقم (3-5) نوع نشاط المؤسسات

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Commercial	23	21,1	21,1	21,1
	Industrie	86	78,9	78,9	100,0
	Total	109	100,0	100,0	

الشكل رقم (3-2) نوع نشاط المؤسسات

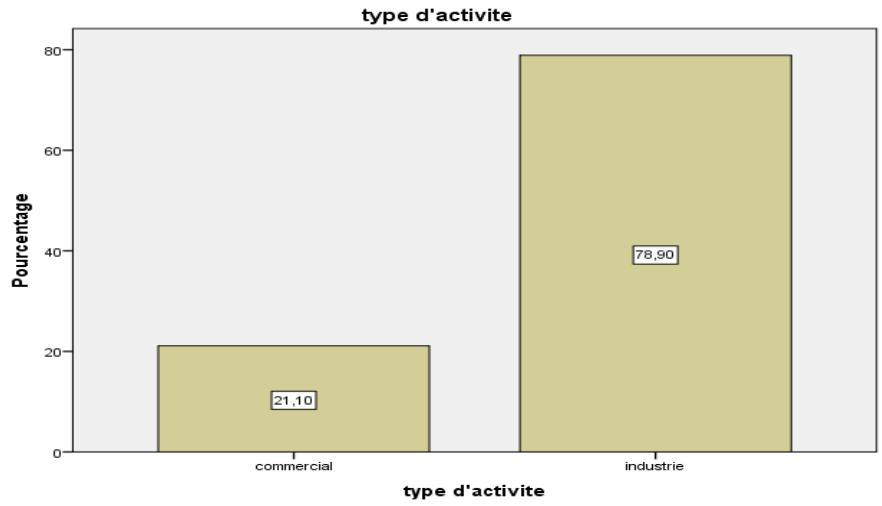

من خلال الجدول يلاحظ أن أغلب المؤسسات التي قام عليها الاختبار هي مؤسسات وطنيةصناعية وذلك بنسبة 78.9% وذلك لأن تطور ورفاهية أية دولة محكوم ومقيد بمؤسساتها الاقتصادية الصناعية أكثر لأنه كلما ارتفع توسع وإنشاء المؤسسات الصناعية ارتفع معها فائض الإنتاج وبالتالي الاكتفاء الذاتي للدولة والانتقال إلى سياسة جديدة وهي سياسة التصنيع من أجل التصدير.

الجدول رقم (3-6) نوع الاتصال الموجود في المؤسسة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	calassique (bouche a oreille)	34	31,2	31,2	31,2
	internet et intranet	75	68,8	68,8	100,0
	Total	109	100,0	100,0	

الشكل رقم (3-3) نوع الاتصال الموجود في المؤسسة

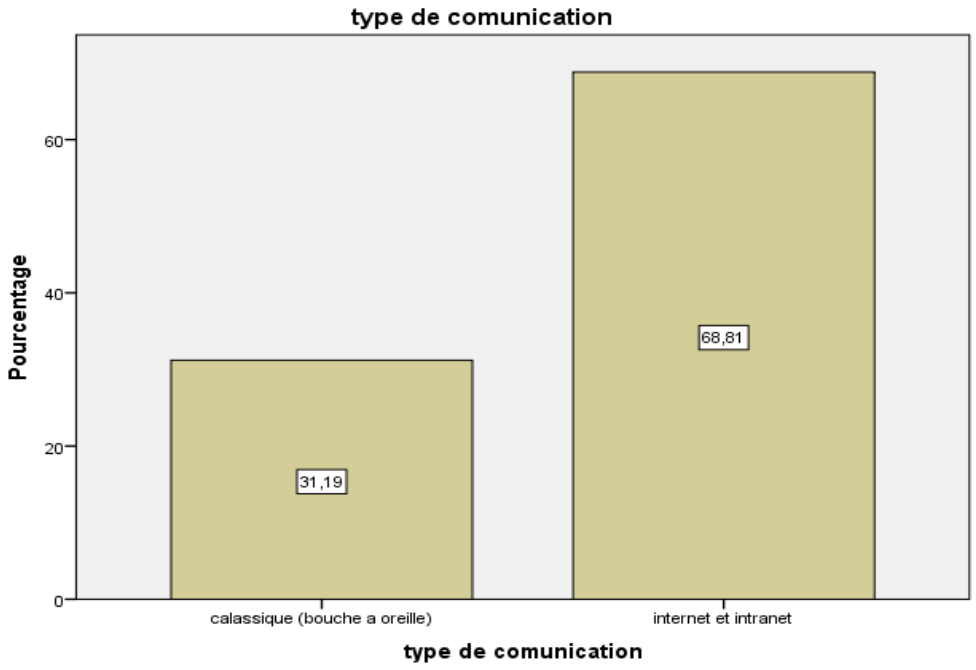

يعتبر نظام المعلومات مهم في المؤسسة الاقتصادية لكن هذا النظام لا يمكن أن يؤدي مهامه وما هو مطلوب منه إلاإذا كان هناك اتصال فعال ومتطور. وحين يتم التكلم عن الوقت الراهن أصبح الاتصال جد متطور ويمكنه أيضا من المعلومة بسرعة البرق ولهذا أصبحت المؤسسات الجزائرية تعتمد عليه حيث أن 68.8% من عينة الدراسة تعتمد في اتصالها داخل المؤسسات في نفس المنطقة أو بين المؤسسة الأم والمؤسسات الفرعية على الاتصال الحديث مثل الانترنت والانترانت .

الجدول رقم (3-7) نوعية وسائل الاتصال في المؤسسات

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
	moyen	8	7,3	10,7	10,7
	satisfaisant	18	16,5	24,0	34,7
Valide	très satisfaisant	45	41,3	60,0	94,7
	sans aucune opinion	4	3,7	5,3	100,0
	Total	75	68,8	100,0	
Manquante	Système manquant	34	31,2		
Total		109	100,0		

الشكل رقم (3-4) نوعية وسائل الاتصال في المؤسسات

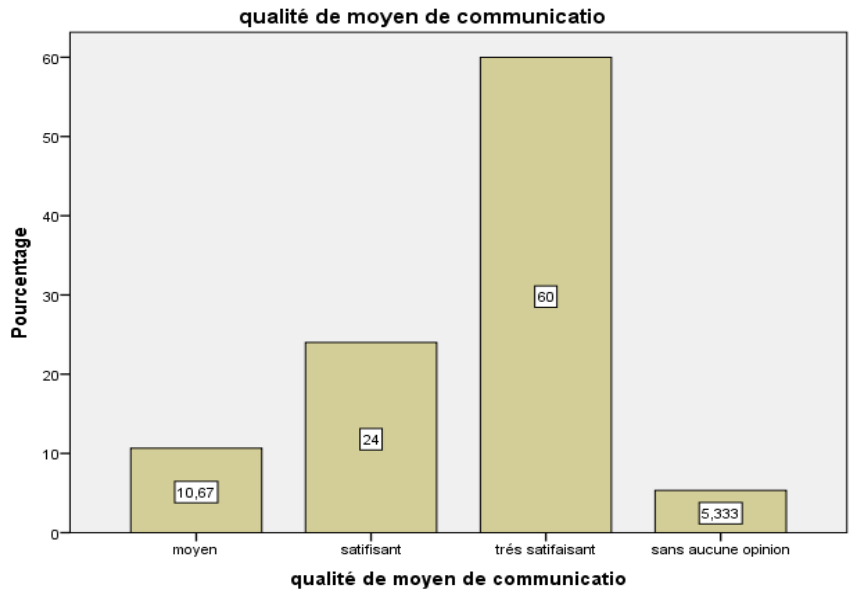

من خلال الجدول يتضح أن المؤسسات التي تستعمل الاتصال الحديث هي راضية بشدة عن جودة هذه الوسائل وذلك بنسبة 60% وهي تفي بغرض المؤسسة الاقتصادية لإيصال المعلومات المطلوبة

الجدول رقم (3-8) كيفية الاتصال بالمستهلك

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ventes personnelles	10	9,2	9,2	9,2
	Information	14	12,8	12,8	22,0
	Publicié	17	15,6	15,6	37,6
	Distribution	35	32,1	32,1	69,7
	relation générales	33	30,3	30,3	100,0
	Total	109	100,0	100,0	

الشكل رقم (3-5) كيفية الاتصال بالمستهلك

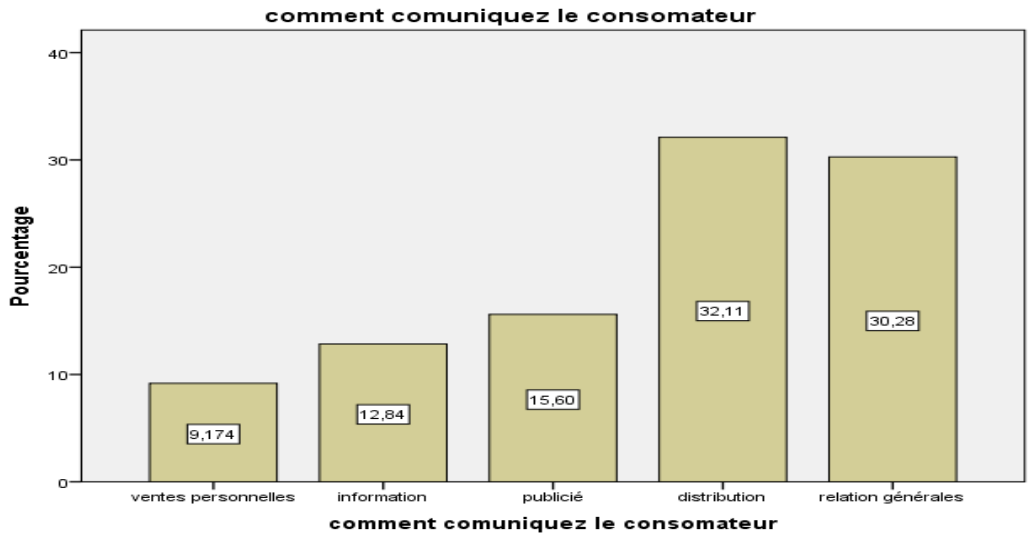

من خلال الجدول يتضح أن 32.1% من المؤسسات الجزائرية تعتمد في اتصالها مع المستهلك على طريقة التوزيع أما 30.3% من المؤسسات تعتمد على طريقة العلاقات العامة، وفيما يخص باقي أنواع الاتصال فلا تهتم بها المؤسسات كثيرا.

من المعروف أن نجاح أي مؤسسة مرهون بوسيلة وكيفية تسويق منتجاتها خاصة أن المستهلك الحالي ذكي وأكثر عقلانية، أيضاأصبح له عدة اختيارات لعدة منتجات من نفس النوع ومن اجل اقتناء أي منتوج يجب عليه معرفة خصائصه ومميزاته لهذا فاختيار وسيلة الاتصال هي النظام الذي يساعد المؤسسة في بيع منتجاتها وبالتالي البقاء والاستمرارية.

الجدول رقم (3-9) الاسم التجاري الذي تعتمد عليه المؤسسات

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Oui	83	76,1	76,1	76,1
	Non	26	23,9	23,9	100,0
	Total	109	100,0	100,0	

الشكل رقم (3-6) الاسم التجاري الذي تعتمد عليه المؤسسات

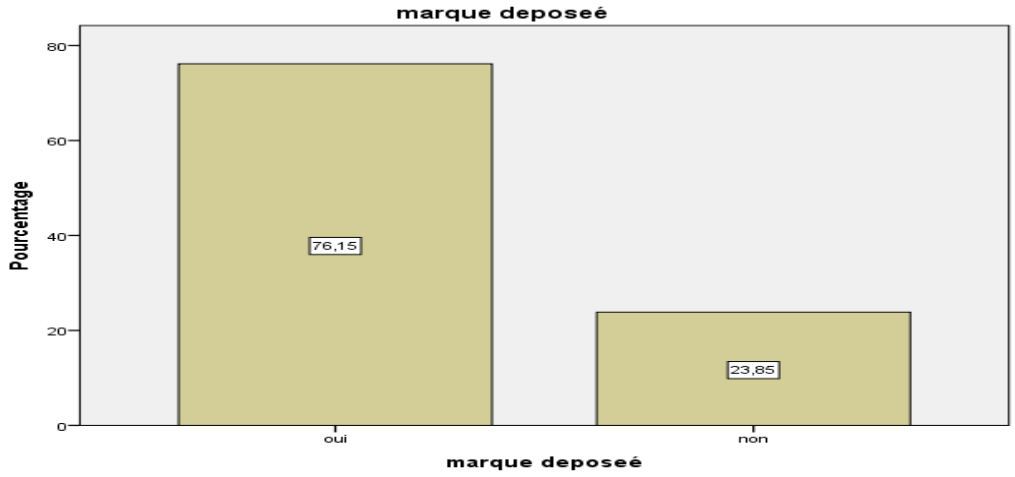

من خلال الجدول السابق يتضح أن معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في معاملاتها تعتمد على اسم تجاري لتوزيع منتجاتها وذلك بنسبة 76.1% فهي على وعي أن الاسم التجاري التي تستخدمه سوف يكون بطاقة تعريفها في السوق التجاري وهي تحاول تطويره من خلال ثقة المستهلك به من أجل البقاء والاستمرارية.

أما عن طريقة اكتسابها لهذا الاسم التجاري فهي يكون إما منذ إنشائها كمتعامل اقتصادي واما عن طريق شراء براءة الاختراع للمؤسسة الأم.

وفيما يخصبقية المؤسسات الاقتصادية فهي تعتمد على اسم صاحب المشروع أو على الاسم العائلي.

الجدول رقم (3-10) وظيفة التسويق في المؤسسات

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Oui	80	73,4	73,4	73,4
	Non	29	26,6	26,6	100,0
	Total	109	100,0	100,0	

الشكل رقم (3-7) وظيفة التسويق في المؤسسات

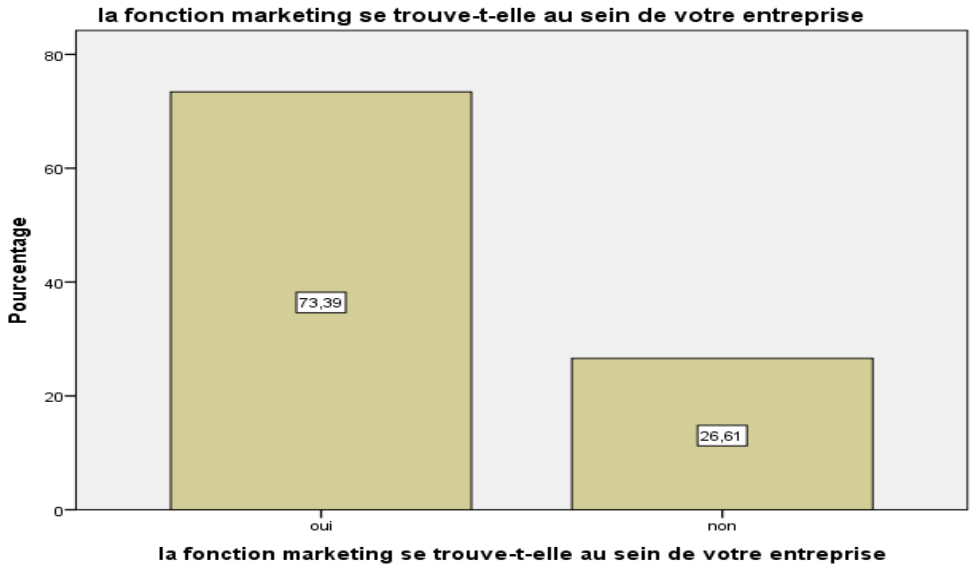

تعتبر وظيفة التسويق من الوظائف الحساسة في المؤسسات الاقتصادية الحالية ورغم ما تكتسبها هذه الوظيفة من أهميةإلاأن هناك بعض المؤسسات لا تتوفر لديها هذه الوظيفة وذلك بنسبة 26.6% وهي نسبة معتبرة. لكن في المقابل يلاحظ أن نسبة 73.4% من المؤسسات الجزائرية تظهر هذه الوظيفية ضمن تنظيمها وتقوم بمهامها الأساسية حيث تعتبرها المؤسسات أساس نجاحها خاصة في عملية التصنيع وكيفية ترويج هذه المنتجات.

الجدول رقم (3-11) قيام وظيفة التسويق بدراسة السوق

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Oui	66	60,6	82,5	82,5
	Non	14	12,8	17,5	100,0
	Total	80	73,4	100,0	
Manquante	Système manquant	29	26,6		
Total		109	100,0		

الشكل رقم (3-8) قيام وظيفة التسويق بدراسة السوق

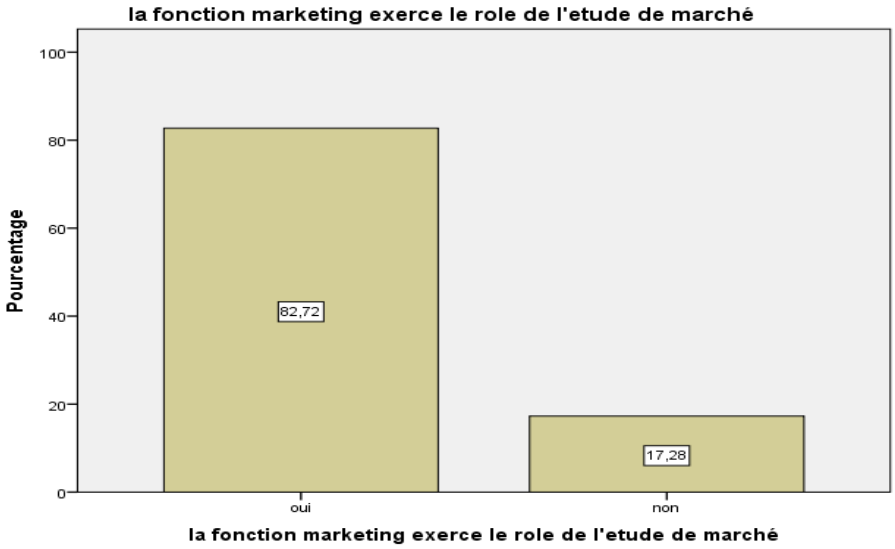

تعتبر مهمة دراسة السوق من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها وظيفة التسويق فمن خلالها يمكن معرفة متطلبات السوق ومدى رضا المستهلك على منتجاته وبالتالي يمكن الخروج بإستراتيجية الوظيفة والمزيج التسويقي. ولذلك 60.6% من المؤسسات الجزائرية التي تتوفر لديهم هذه الوظيفة تعتمد على هذه الدراسة من أجل نجاحها. فالمؤسسة بذلك تقوم باقتناء المواد الأولية التي تحتاجها في عملية التصنيع فقط. فأصبحت المؤسسات في الوقت

الراهن لديها مخزون منعدم أي تصنع من أجل السوق فقط وليس لأجل التخزين فمن خلال هذه العملية هي تقوم باستغلال المواد المالية المخزنة في استثمارات جديدة من أجل توسيع نشاطها وتمكنها من مواجهة المنافسة الداخلية والخارجية في آن واحد.

الجدول رقم (3-12) الاعتماد على المكاتب الاستشارية من أجل دراسة السوق

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Oui	17	15,6	40,5	40,5
	Non	25	22,9	59,5	100,0
	Total	42	38,5	100,0	
Manquante	Système manquant	67	61,5		
Total		109	100,0		

الشكل رقم (3-9) الاعتماد على المكاتب الاستشارية من أجل دراسة السوق

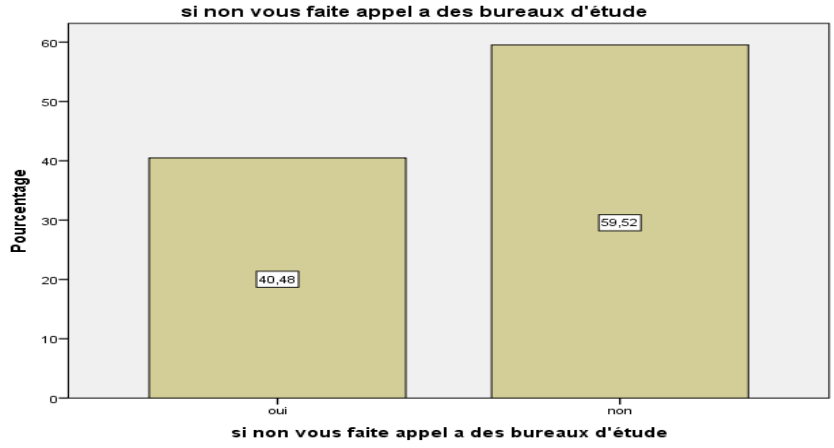

من خلال الجدول يتضح أن المؤسسات الاقتصادية رغم أنها لا تحتوي على وظيفة التسويق إلاأنها في نفس الوقت لا تلجأ إلى المكاتب الاستشارية وذلك بنسبة 59.5% لكن

هذه المؤسسات هي بذلك القرار سوف تحكم على نفسها بالفشل والإفلاس خاصة في وقت أصبح المستهلك هو أساس نشاط المؤسسة وأصبح السوق يتوفر على منافسة شرسة رغم عدم انفتاحه التام أمام المؤسسات الأجنبية. لكن من جهة أخرى هناك بعض المؤسسات رغم وجود لديها وظيفة التسويق إلاأنها تلجأ في بعض الأحيان إلى المكاتب الاستشارية وذلك عند وجود لديها بعض الصعوبات أو تعذر عليها تحليل المحيط والسوق.

الجدول رقم (3-13) وظيفة البحث والتطوير

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	oui	66	60,6	60,6	60,6
	non	43	39,4	39,4	100,0
	Total	109	100,0	100,0	

الشكل رقم (3-10) وظيفة البحث والتطوير

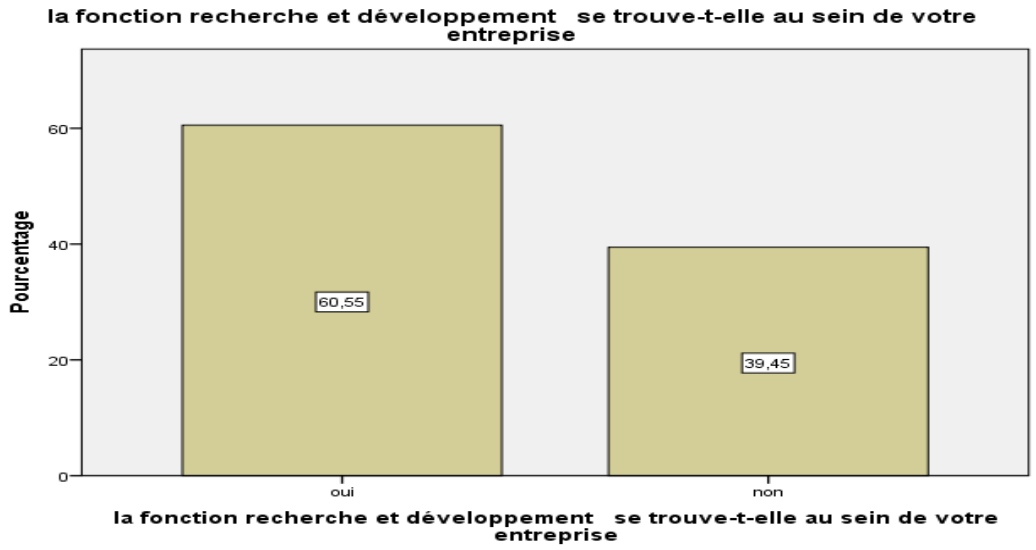

يتضح من خلال هذا الجدول أنما بنسبته 60.6% من المؤسسات الاقتصادية التي تمت عليها الدراسة تحتوي على وظيفة البحث والتطوير رغم أن هذه الوظيفة تحتاج إلى تكاليف عالية الا أنها تقوم بهذه البحوث حسب مقدرتها المالية. وحتى إن لم تظهر هذه الوظيفة من خلال تنظيم المؤسسات بصفة أساسية إلا أن المؤسسات تقوم ببعض البحوث من اجل الخروج ببعض المنتجات الجديدة أو تطوير المنتجات الأساسية المتوفرة لديها،أما باقي المؤسساتالاقتصادية فهي تلجأإلى براءات الاختراع أوإلى مراكز البحث والتطوير.أما الجامعات فهي آخر اتجاه تلجأ إليه المؤسسات وذلك لعدم وجود تناسق بينهما.

الجدول رقم (3-14) أهم الأهداف الخاصة بالمؤسسة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Profit	24	22,0	22,0	22,0
	Richesse	24	22,0	22,0	44,0
	volumes importante des ventes	10	9,2	9,2	53,2
	acquerire une part de marchée	47	43,1	43,1	96,3
	autres objectifs	4	3,7	3,7	100,0
	Total	109	100,0	100,0	

الشكل رقم (3-11) أهم الأهداف الخاصة بالمؤسسة

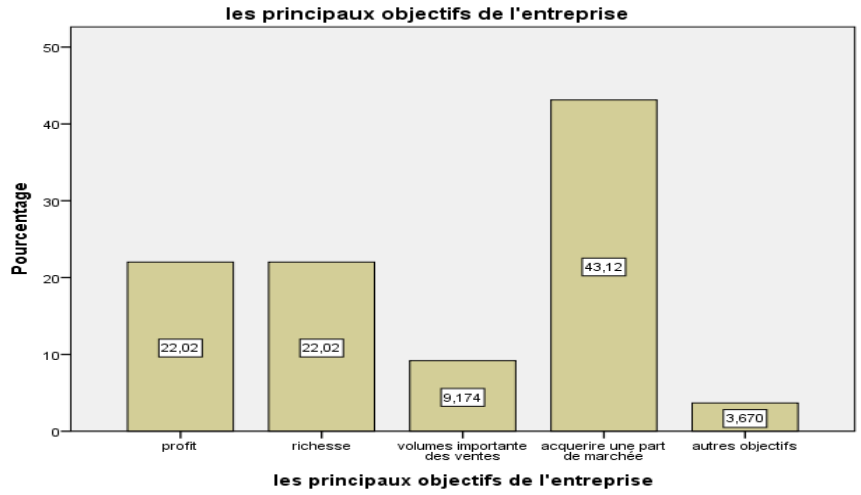

إن تحديد هدف أو أهداف المؤسسة هو أول خطوة في نجاحها، وأنّ أكبر عائق بالنسبة لها يتمثل في كيفية تحديد الهدف وما هو أول وأهم هدف يجب الوصل إليه ويكون مفتاح نجاحها. عليه فمن خلال الدراسة يتضح أن أول هدف بالنسبة لمعظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية هو الحصول على أكبر قدر من حصة في السوق وكيفية الحصول عليها وذلك بنسبة 43.1%.

أما بالنسبة لهدف الزيادة في ثروة المؤسسة فهو يعتبر أول هدف بالنسبة ل 22% فقط رغم أنه يجب أن يكون الهدف الأساسي لمعظم المؤسسات التي تبحث عن البقاء والاستمرارية .وأنّ الزيادة في رأسمال المؤسسة يعني زيادة في كفاءات جديدة وبالتالي اكتساح حصة من السوق المحلية والتفكير حتى في اكتساب حصص جديدة من خلال الأسواق الأجنبية ومنه ربح جديد و قدرة لمواجهة كبرى للمؤسسات المحلية وحتى العالمية بعد انفتاح التام للأسواق.

الجدول رقم (3-15) الوضع الاقتصادي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	s'est développée d'une manière importante	27	24,8	24,8	24,8
	s'est faiblement développée	58	53,2	53,2	78,0
	est resté dans son état	5	4,6	4,6	82,6
	s'est affaiblie	19	17,4	17,4	100,0
	Total	109	100,0	100,0	

الشكل رقم (3-12) الوضع الاقتصادي

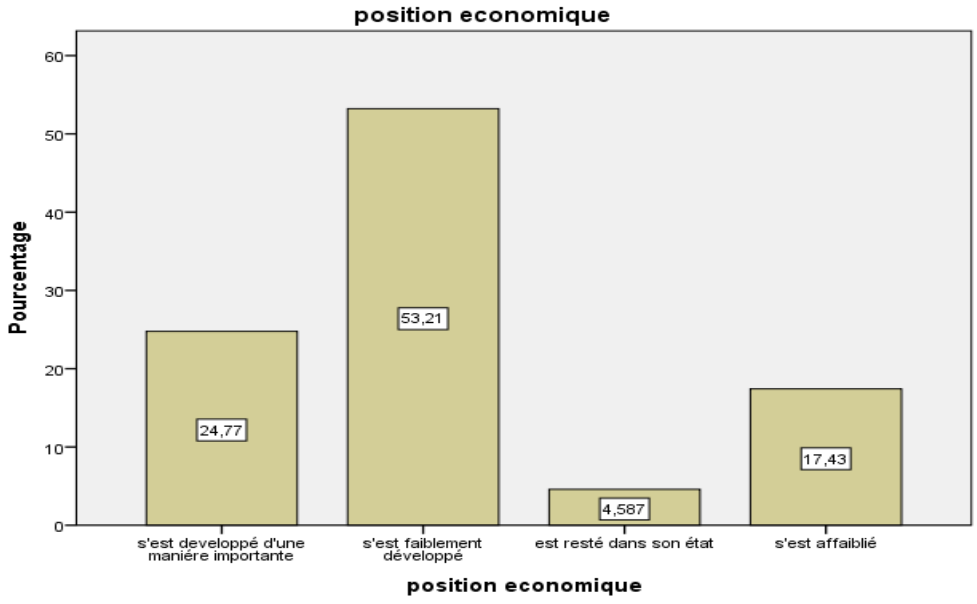

يعتبر الوضع الاقتصادي أساس تطور أي دولة. فاستقراره يعني استقرار الدولة وتنميتها، حيث أنّ 53.2% من المسيرين في المؤسسات الاقتصاديةيرون أن الوضع الاقتصادي تطور لكن ليس بالتطور المرغوب فيهوإنما كان تطور منخفض والسبب في ذلك يعود

إلىالبيروقراطية التي لا تزال تسيطر على الاقتصاد والإدارات كلها ويعتبر هذا أول سبب يجعل المستثمر الأجنبي وحتى المحلي يفر منها.

الجدول رقم (3-16) الاستقرار الاقتصادي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	s'est développée d'une manière importante	28	25,7	25,7	25,7
	s'est faiblement développée	58	53,2	53,2	78,9
	est restée dans son état	9	8,3	8,3	87,2
	s'est affaiblie	14	12,8	12,8	100,0
	Total	109	100,0	100,0	

الشكل رقم (3-13) الاستقرار الاقتصادي

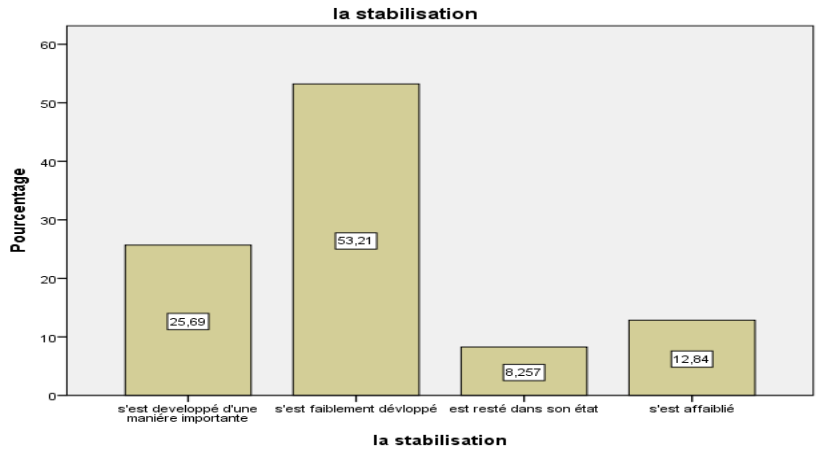

غالبا ما اعتبر الاستقرار الاقتصادي مرجع لأمن وأمان البلاد ومن أجل ذكر هذا الاستقرار يجب غياب بعض المتغيرات الحادة في الاقتصاد. ويوجد اتجاهين في تحديد الاستقرار الاقتصادي ألا وهما الأول يرى عدم الاستقرار في الاقتصاد أما الثاني يرى الاستقرار في

الاقتصاد. وما يهمنا هو الاتجاه الثاني الذي يرى أن الاقتصاد يكون في استقرار اقتصادي إلا إذا توفرت الحرية الاقتصادية[1].

ومن خلال الجدول يرى مسيرو المؤسسات وذلك بنسبة 58% أن الاستقرار الاقتصادي قد تطور لكن ليس بالقدر المطلوب لإنعاش الاقتصاد الوطني وفتح السوق ومواجهة المنافسة العالمية خاصة أن الاقتصاد لازال يعتمد على الموارد البترولية وهو دائما مرتبط به إذا ارتفعت أسعاره انتعش اقتصادها والعكس صحيح.

صحيح أن البطالة انخفضت لكن الحل الذي اتخذ من أجل خفض البطالة ليس بالحل المثالي خاصة أن معظم الأشخاص الذين تم تشغيلهم عن طريق وكالة تشغيل الشباب مما يعني أنّ لديها أجور منخفضة. أيضا كانت هناك سياسة رفع الأجور لكن الاعتماد الاقتصادي لرفع هذه الأجور هو اعتماد ريعي مما يرفع من خطورة الوضع خاصة في حدوث أزمات في انخفاض الأسعار البترولية مما يؤدي إلى انخفاض مداخيل الدولة وبالتالي أنّ النفقات سوف تفوق الإيرادات.

الجدول رقم (3-17) الأمن الشخصي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	s'est développée d'une manière importante	51	46,8	46,8	46,8
	s'est faiblement développée	45	41,3	41,3	88,1
	est restée dans son état	4	3,7	3,7	91,7
	s'est affaiblie	5	4,6	4,6	96,3
	s'est fortement affaiblie	4	3,7	3,7	100,0
	Total	109	100,0	100,0	

(1) أحمد إبراهيم ملاوي، دور العمل الخيري في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، المركز ادولي للأبحاث والدراسات مداد، ص6.

الشكل رقم (3-14) الأمن الشخصي

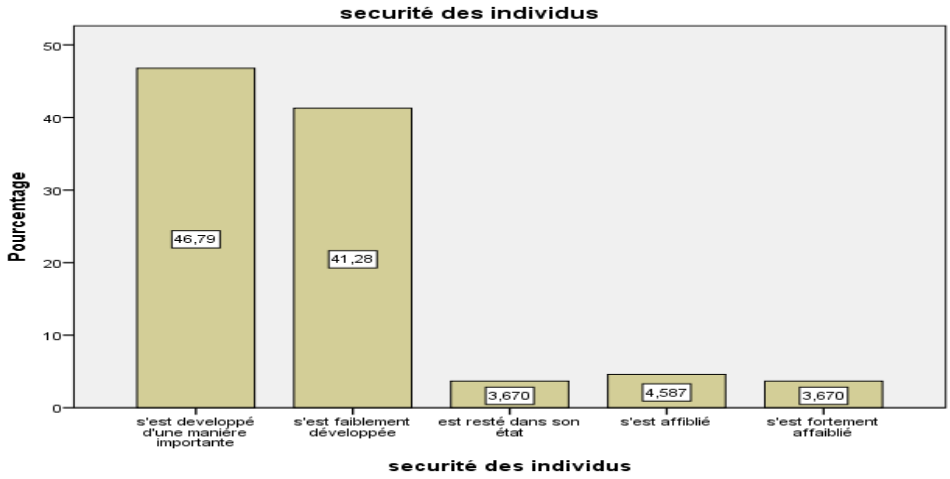

حسب أغلبية مسيري المؤسسات الاقتصادية في الجدول أعلاه أي بنسبة 46.8%، يعتبرونالأمن الشخصي أحد أهم العناصر الأساسية في الاقتصاد الوطني الذي يساعد الحكومة على فتح اقتصادها وانتهاج اقتصاد السوق وذلك ما له منأهميةوانعكاس في جلب المستثمر الأجنبي للاستثمار داخل الحدود الوطنية . وقد تطورت بطريقة جدّ سريعة وهذا له انعكاس ايجابي على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في آن واحد خاصة بعد العشرية السوداء التي عانت منها الجزائر.

حرية الحركة:

قبل التطرق إلى تحليل الجدول يتم توضيح الأهمية التي تكتسبها حرية الحركة والتنقلفي الاقتصادبحيث أنها تعتبر قبل كل شيء حق إنساني كفلته الشرعية الدولية لحقوق الإنسان. ولها أهمية كبيرة في الاقتصاد حيث تسهل عملية انتقال السلع والخدمات بين الولايات في نفس الدولة وبين الدول في خارج حدود الوطن وبالتالي اتساع رقعة السوق وهذا ما يساعد في زيادة المبيعات وبالتالي ارتفاع حجم الاستثمارات.

الجدول رقم (3-18) حرية الحركة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	s'est développée d'une manière importante	60	55,0	55,0	55,0
	s'est faiblement développée	18	16,5	16,5	71,6
	est restée dans son état	4	3,7	3,7	75,2
	s'est affaiblie	9	8,3	8,3	83,5
	s'est fortement affaiblie	18	16,5	16,5	100,0
	Total	109	100,0	100,0	

الشكل رقم (3-15) حرية الحركة

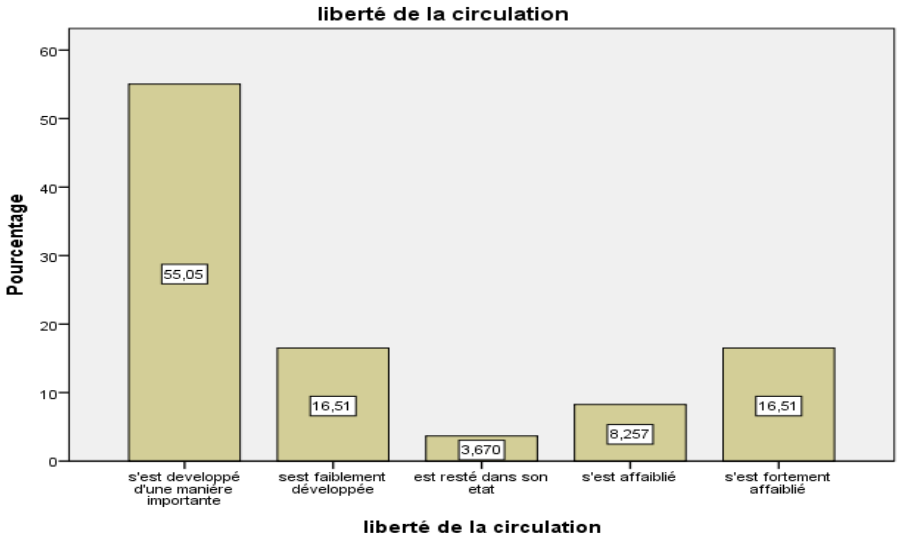

من خلال الجدول يتضح أن المسيرون لاحظوا، وذلك بنسبة 55%، أن حرية التنقل قد تطورت كثيرا هي الأخرى بعد أن تطور الأمن الشخصي. أصبحت الأشخاص الطبيعية والمعنوية تتحرك وتتنقل داخل حدود الوطن بطريقة جد آمنة وهذا ما زاد منسهولة التنقل

وذلك بفضل البنى التحتية التي أنشأتها وطوّرتهاالدولة ،مثل الطريق السيار شرق غرب الذي زاد من سرعة وسهولة تنقل السلع والخدمات والأشخاص من غرب الجزائر إلى شرقها.

القوانين والأنظمة:

تعتبر القوانين والأنظمة السياسية هي الضوابط التي تحدد مسار المنظمة بصفة خاصة والاقتصاد بصفة عامة وهذا هو المعيار الذي من خلاله يمكن معرفة نوع الاقتصاد الذي نحنأمامه. وتكمن أهميته بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية في فتح المجال لها على الاقتصاد العالمي من جهة وحمايتها من التدهور والتلاشي من جهة أخرى.

الجدول رقم (3-19) القوانين والأنظمة السياسية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Se sont développées d'une manière importante	9	8,3	8,3	8,3
	Se sont faiblement développées	59	54,1	54,1	62,4
	sont restées dans leur état	9	8,3	8,3	70,6
	Se sont affaiblies	24	22,0	22,0	92,7
	Se sont fortement affaiblies	8	7,3	7,3	100,0
	Total	109	100,0	100,0	

الشكل رقم (3-16) القوانين والأنظمة السياسية

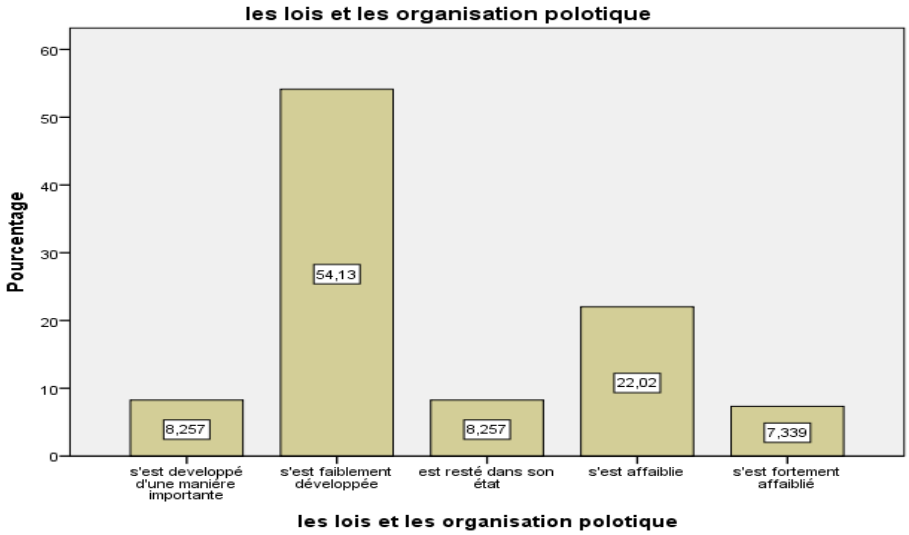

من خلال الجدول اعتبر أغلبية مسيري المؤسسات الاقتصادية وذلك بنسبة 54.1% أنّ القوانين والأنظمة السياسية قد تطورت لكن ليس كما كان منتظر منها. فهناك بعض اللوائح القانونية بدلا من أن تنعش المؤسسات الاقتصادية الجزائرية فقد حدّت من تطورها وازدهارها الاقتصادي وهذا ما سوف يظهر من خلال الأسئلة اللاحقة.

الانفتاح الاقتصادي:

يعتبر الانفتاح الاقتصادي من أهم العوامل في تنمية الاقتصاد الوطني حتى ولو لم يكون هناك انخفاض في مستوى كل الرسوم الجمركية لكن ما هو مهم هو التقليل من درجة التجهيز ضد الصادرات وهذا سوف يساهم في تطور المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وبالتالي تطور الاقتصاد ومنه التحرر من التبعية البترولية.

الجدول رقم (3-20) الانفتاح الاقتصادي عامل ايجابي للمؤسسات

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	oui	72	66,1	66,1	66,1
	non	37	33,9	33,9	100,0
	Total	109	100,0	100,0	

الشكل رقم (3-17) الانفتاح الاقتصادي عامل ايجابي للمؤسسات

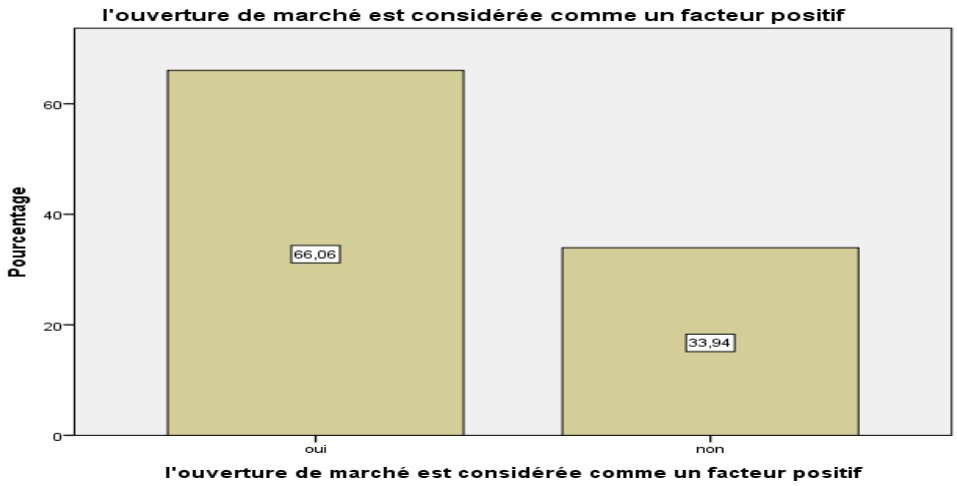

من خلال الجدول يتضح أن مسيرو المؤسسات اتفقوا وبنسبة 66% أن انفتاح الأسواق الجزائرية هي عامل ايجابي للاقتصاد الوطني بصفة عامة وللمؤسسة بصفة خاصة وذلك لما يأتي به من حرية في التبادل التجاري وانخفاض أو انعدام البيروقراطية في المعاملات التجارية التي هي بمثابة السبب الأول في التخلف الاقتصادي وكذلك السبب في مشاكل الفساد مثل الرشوة والمحسوبية في المجال الاقتصادي بصفة عامة والتجاري بصفة خاصة في ما يخصّ الصادرات والواردات ، وأيضا انخفاض الرسوم الجمركية بالنسبة للمواد الأولية.

الجدول رقم (3-21) الرسوم الجمركية عائقا أمام المواد الأولية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	oui	58	53,2	53,2	53,2
	non	51	46,8	46,8	100,0
	Total	109	100,0	100,0	

الشكل رقم (3-18) الرسوم الجمركية عائقا أمام المواد الأولية

من خلال الجدول السابق اتضح أن انفتاح الأسواق يعتبر أحسن عامل للانفتاح الاقتصادي والتطور الاقتصادي وذلك من أجل سهولة التبادل التجاري،لهذا أتفق أغلب المسيرون وبنسبة 53.2%، على أن الرسوم الجمركية هي أول عائق أمام مواردهم الأولية فهي تحد من دخول المواد هذا من جهة، وتتحكم حتى في الوقت الذي سوف يتم دخولها إلى رصيف الميناء مع ارتفاع تكاليف انتظار السفينة في البحر، ومن جهة أخرى. وكل هذا يتمثل في تكاليف إضافية والمؤسسة في غنى عنها إذا كان السوق منفتح.

الجدول رقم (3-22) أشكال السوق الخادمة لاقتصاد السوق

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	monopole	5	4,6	4,6	4,6
	oligopole	13	11,9	11,9	16,5
	concurrence pure	91	83,5	83,5	100,0
	Total	109	100,0	100,0	

الشكل رقم (3-19) أشكال السوق الخادمة لاقتصاد السوق

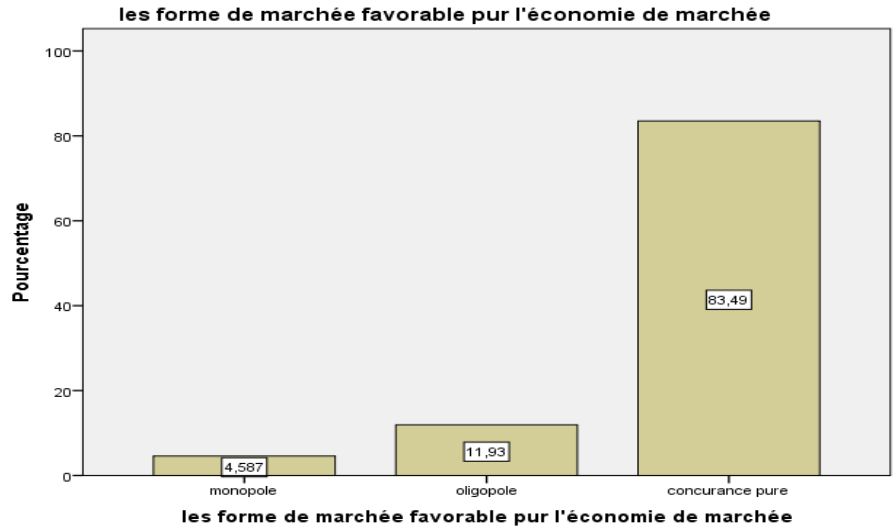

لقد أكّد مسيرو المؤسسات بالأغلبية الساحقة، أي بنسبة 83.5%، أنّ أحسن شكل يتم من خلاله نجاح المؤسسات الاقتصادية والدولة هو نظام المنافسة التامة حيث كل مستثمر باستطاعته أن يقوم بإنتاج وبيع كل المنتجات التي تم تصنيعها بالكيفية والكفاءة والسعر المرغوب فيهم وحسب التكاليف الداخلة فيه،وأنّ المستهلك هو الذي يقوم بالحكم على المنتج والخدمة وهو المستفيد الأول والأخير وبالتالي لا تكون المؤسسة مقيدة بالمؤسسات الأخرى

المحتكرة للسوق وفي النهاية يكون هناك تنوع وتطور في المنتوجات وهذا هو أساس اقتصاد السوق.

الدولة واقتصاد السوق:

من المطالب الأساسية للمستثمرين الاقتصاديينهو انفتاح الأسواق وهذا يعني الخضوع للقوانين والسياسات الخاصة به ومن بين هذه القوانين والسياسات حرية الأفراد في ممارسة نشاطهم الاقتصادي داخل السوق وهذه أهم خاصية تسعى إليه الأفراد لكن في المقابل هناك خاصيةعدم تدخل الدولة في المعاملات الاقتصادية إلا كمنظم أو حاميمن خلال الأمن والوقاية الصحية.

الجدول رقم (3-23) التدخل الإيجابي للدولة في الاقتصاد الوطني

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	oui	76	69,7	69,7	69,7
	non	15	13,8	13,8	83,5
	autres	18	16,5	16,5	100,0
	Total	109	100,0	100,0	

الشكل رقم (3-20) التدخل الإيجابي للدولة في الاقتصاد الوطني

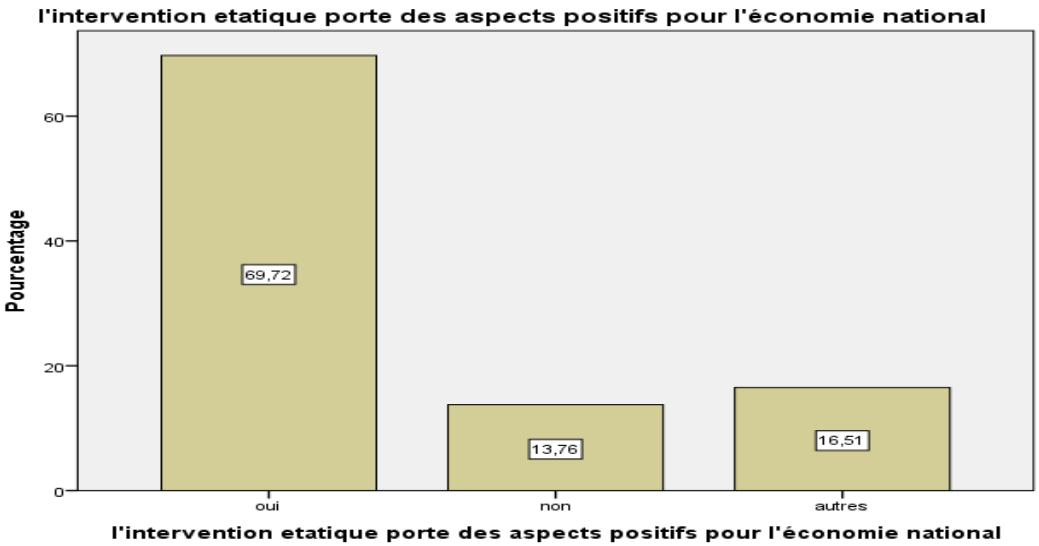

من خلال الجدول يتضح أن المسيرون وبنسبة 69.7% يفضلون تدخل الدولة في المعاملات الاقتصادية رغم أنه من الخصائص الأساسية عدم تدخل الدولة لكن معظم المؤسسات تفضّل هذا التدخل لما للدولة من قوة ووزن اقتصادي يمكن من خلاله التأثير على أي انحراف في السوق وقمع الاحتكار وفي آن واحد حماية السوق والمنتجات الجزائرية.

الجدول رقم (3-24) أشكال تدخلات الدولة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Taxes douanières	73	67,0	67,0	67,0
	Les impôts	27	24,8	24,8	91,7
	Les dépenses propres à la sécurité générales	9	8,3	8,3	100,0
	Total	109	100,0	100,0	

الشكل رقم (3-21) أشكال تدخلات الدولة

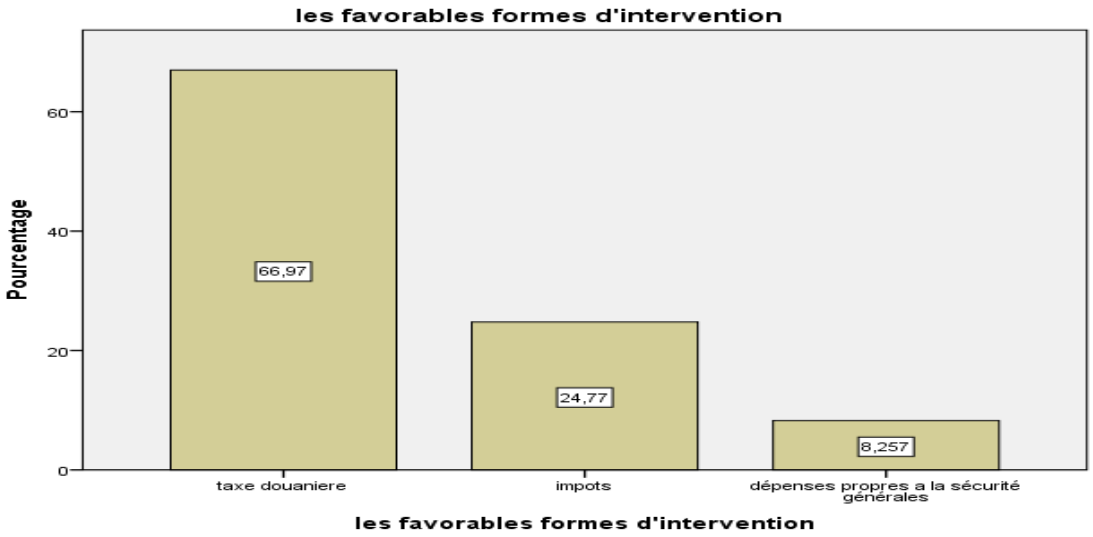

إن معظم مسيرو المؤسسات لا تخاف من التنافس الداخلي والمؤسسات الاقتصادية المحلية حيث من خلال الاستفتاء الذي تم معهم، أكدوا وبنسبة 67% أن أهم تدخل للدولة في الاقتصاد يكون من خلال الرسوم الجمركية.وفي هذه الحالة، يظهر التناقض الموجود بين تصريحات المسيرون.فمن جهة، يفضلون انفتاح الأسواق من أجل انخفاض الرسوم الجمركية ومن جهة أخرى، يفضلون تدخل الدولة ويكون ذلك من خلال الرسوم الجمركية وهذا للحد من دخول المنتجات الأجنبية وبالتالي حماية الاستثمارات المحلية من المنتجات الخارجية القادرة على محوها.

المنظمة العالمية للتجارة:

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة هي الملامح الأساسية للاقتصاد الرأسمالي ومن أجل الانضمام فيها،يجب على الدولة الالتزام بتطبيق تعريفات جمركية محددة لا يمكن المساس بها إلا في حالات خاصة تتحدد حسب قواعد المنظمة، كما يجب عليها قبول وتوقيع بروتوكولا

يشمل تطبيق جميع اتفاقات المنظمة تطبيقا لمبدأ القبول الكلي للنتائج، وأخيرا الالتزام بجدول يتضمن وضع إطار زمني لإزالة القيود المفروضة على نشاطات الخدمات[1].

الجدول رقم (3-25) الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة :نعم أم لا؟

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pour	45	41,3	41,3	41,3
	contre	64	58,7	58,7	100,0
	Total	109	100,0	100,0	

الشكل رقم (3-22) الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة :نعم أم لا؟

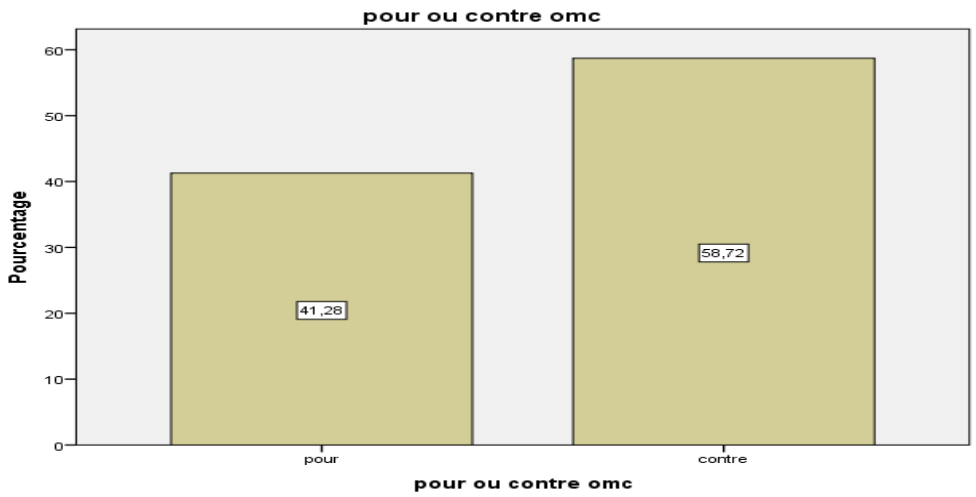

لقد تخوف مسيرو المؤسسات من التحاق الدولة بالمنظمة العالمية للتجارة وذلك بنسبة 58.7% ضد هذا الانضمام واعتبروه تهديدا على الاقتصاد الوطني وعلى المؤسسات الاقتصادية

(1) عياش قوير، ابراهيم عبد الله، آثار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 2، ص61.

الجزائرية وذلك من خلال القواعد والقوانين الخاصة بهذه المنظمة والواجب إتباعها من كلا الطرفين.

الجدول رقم (3-26)– ما هي رغبة مؤسستكم : الحماية أم الحرية ؟

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
protection	85	78,0	78,0	78,0
libérté	24	22,0	22,0	100,0
Total	109	100,0	100,0	

الشكل رقم (5-23)– ما هي رغبة مؤسستكم : الحماية أم الحرية ؟

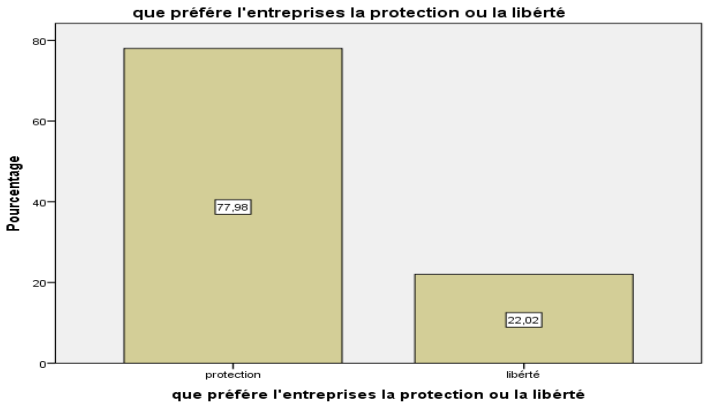

من خلال الجدول يلاحظ أن المسيرون قد أجمعوا بالأغلبية الساحقة وبنسبة 78% بأنّ المؤسسات تفضّل حماية الدولة لها بدل من الحرية، فهي لا تزال غير قادرة على مواجهة السوق الجديد والمنتجات الجديدة، أمّا باقي المؤسسات فهي تفضل الحرية لأن معظمها لا تخاف من مواجهة المنافسة الخارجية وذلك لامتلاكها شهادة المعايير العالمية I.S.O وحتى لها فروع خارج الحدود الوطنية مما يعني أنّها قادرة على التنافس العالمي وهي بالأساس جزء منه.

الجدول رقم (3-27) ملائمة المحيط للتوجه نحو اقتصاد السوق

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	favorable	26	23,9	23,9	23,9
	défavorable	83	76,1	76,1	100,0
	Total	109	100,0	100,0	

الشكل رقم (3-24) ملائمة المحيط للتوجه نحو اقتصاد السوق

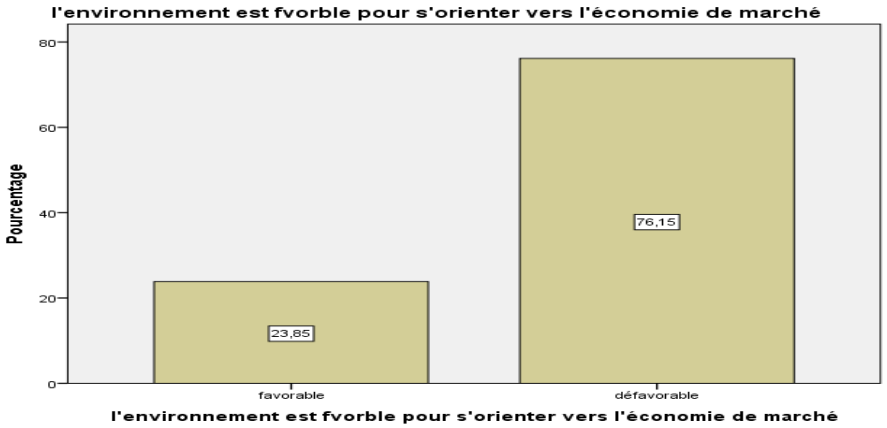

أكدت الدراسة وبنسبة 76.1% أن المحيط لا يزال غير ملائم من أجل انفتاح الأسواق ولاالانتهاج التام لنظام اقتصاد السوق حيث إذا تم انتهاجه بشكل تام في هذه الحالة سوف تدخل الدولة في أزمة اقتصادية ومن تم أزمة اجتماعية هي في غنى عنها مثل ما حصل في مختلف البلدان العربية وما سمي بالربيع العربي حيث كان سببه الحقيقي هو عدم تأهيل محيطها من أجل التأقلم التام لهذا النظام.

الجدول رقم (3-28)– هل أنّ مؤهلات المؤسسات الجزائرية تسمح لها بمواجهة المنافسة؟

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	oui	49	45,0	45,0	45,0
	non	60	55,0	55,0	100,0
	Total	109	100,0	100,0	

الشكل رقم (3-25)– هل أنّ مؤهلات المؤسسات الجزائرية تسمح لها بمواجهة المنافسة ؟

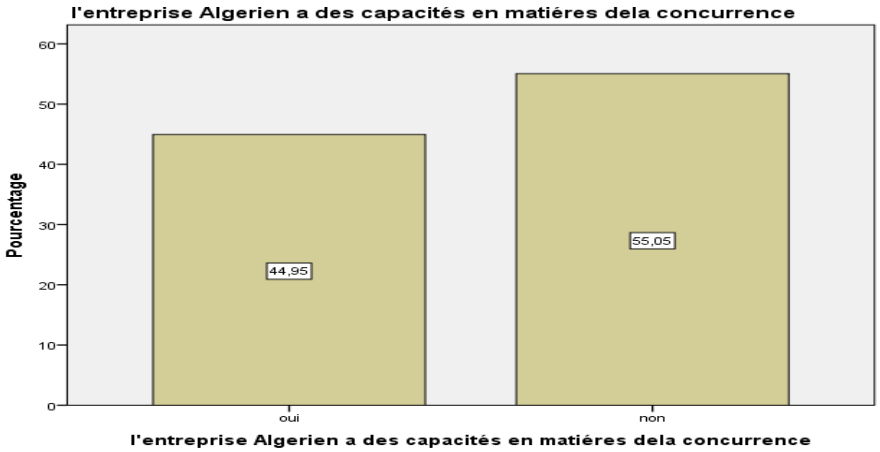

من خلال هذا السؤال ظهر تخوف معظم المؤسسات وبنسبة 55% من عدم قدرتها على التنافس الخارجي وأكثر هذه المؤسسات هي المؤسسات عدم الحاصلة على مقاييس الجودة العالمية وليس لديها حتى النية في طلب الحصول على هذا المقياس.

المطلب الثاني: تأثير العناصر في بعضها البعض.

من خلال هذا المطلب سوف يتم دراسة علاقة بعض الأسئلة ببعضها البعض ومدى تأثيرها في الاقتصاد.

الجدول رقم (3- 29) ايجابية الانفتاح مع الوضع الاقتصادي

Tableau croisé

Effectif

		l'ouverture de marché est considérée comme un facteur positif		Total
		Oui	Non	
La position économique	s'est développée d'une manière importante	23	4	27
	s'est faiblement développée	39	19	58
	est restée dans son état	5	0	5
	s'est affaiblie	5	14	19
Total		72	37	109

الجدول رقم (30-3) Tests du Khi-deux

	Valeur	Ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	20,394[a]	3	,000
Rapport de vraisemblance	21,748	3	,000
Association linéaire par linéaire	14,421	1	,000
Nombre d'observations valides	109		

الجدول رقم (31-3) Mesures symétriques

		Valeur	Signification approximée
Nominal par Nominal	Phi	,433	,000
	V de Cramer	,433	,000
Nombre d'observations valides		109	

.

الشكل رقم (3-26)

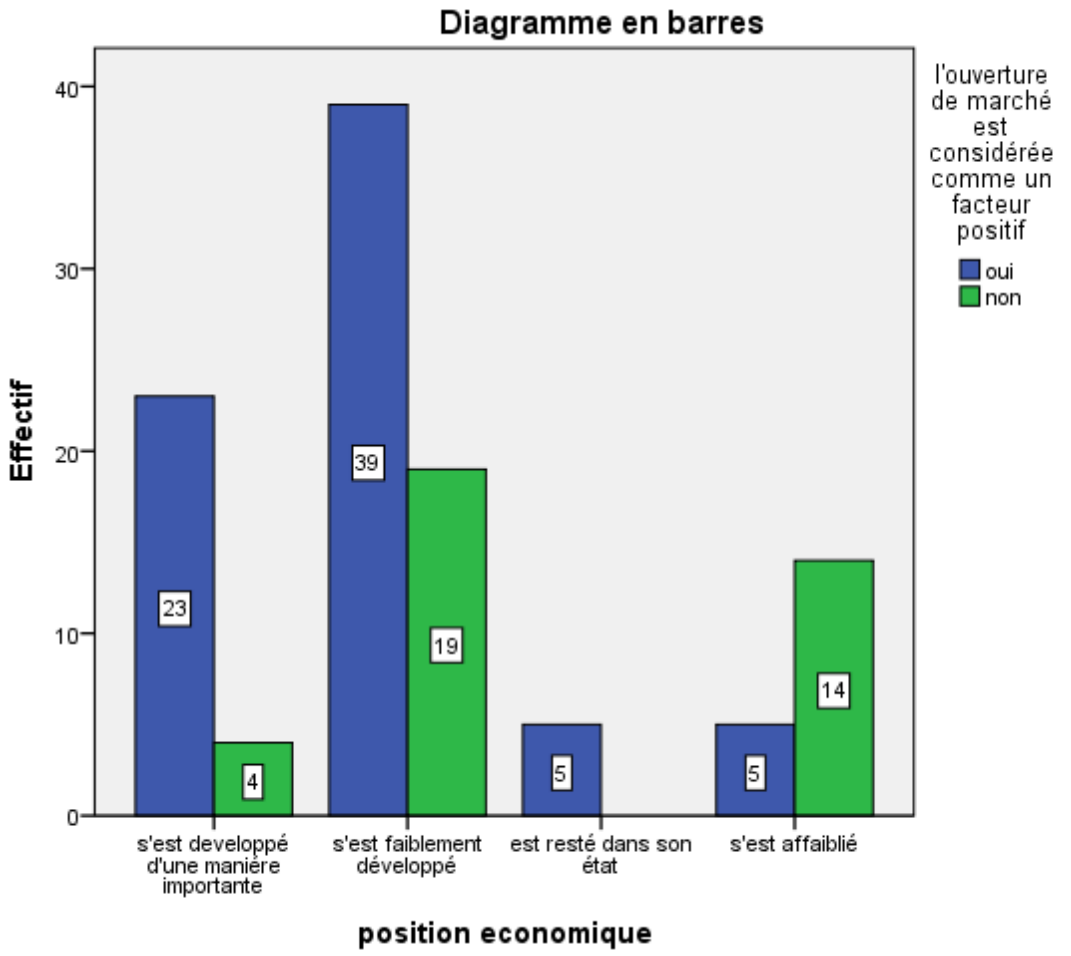

من خلال هذه العناصر يتضح أن هناك علاقة بين الوضع الاقتصادي وانفتاح الأسواق وذلك ما يوضحه الجدول رقم (3-30) (جدول كيدو) وذلك من خلال انعدام **كي دو بيرسون** Khi-deux وعليه يمكن القول أنه كلما تطور الوضع الاقتصادي للدولة واستقلالها من التبعية النفطية كان هذا أفضل من أجل انفتاح السوق دون أي مشاكل اقتصادية ولا اجتماعية وهذا ما سوف يأتي بالخير للدولة من جهة والاستقرار والتطور للمؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى أما قوة العلاقة بينهما هي متوسطة فهي تقدر ب 0.433 وهي اصغر من 0.700 وهذا ما يوضح أن انفتاح الأسواق ليس مرهون فقط بالوضع الاقتصادي وإنما هناك بعض العناصر الأخرى التي تؤثر في الاقتصاد من أجل عدم انعكاس الوضع إلى

الأسوأ حيث إذا لم يتم تهيئة كل العوامل البيئية فالنظام مستحيل أن ينجح وقد يؤدي هذا إلى حدوث كوارث مختلفة في المجمع.

علاقة الاستقرار بانفتاح الأسواق:

الجدول رقم (3-32) الاستقرار وانفتاح السوق

Tableau croisé

Effectif

		l'ouverture de marché est considérée comme un facteur positif		Total
		Oui	Non	
la stabilisation	s'est développée d'une manière importante	23	5	28
	s'est faiblement développée	35	23	58
	est resté dans son état	9	0	9
	s'est affaiblie	5	9	14
Total		72	37	109

الجدول رقم (3-33) Tests du Khi-deux

	Valeur	Ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	14,448[a]	3	,002
Rapport de vraisemblance	17,236	3	,001
Association linéaire par linéaire	4,737	1	,030
Nombre d'observations valides	109		

الجدول رقم (3-34) Mesures symétriques

		Valeur	Signification approximée
Nominal par Nominal	Phi	,364	,002
	V de Cramer	,364	,002
Nombre d'observations valides		109	

الشكل رقم (3-27)

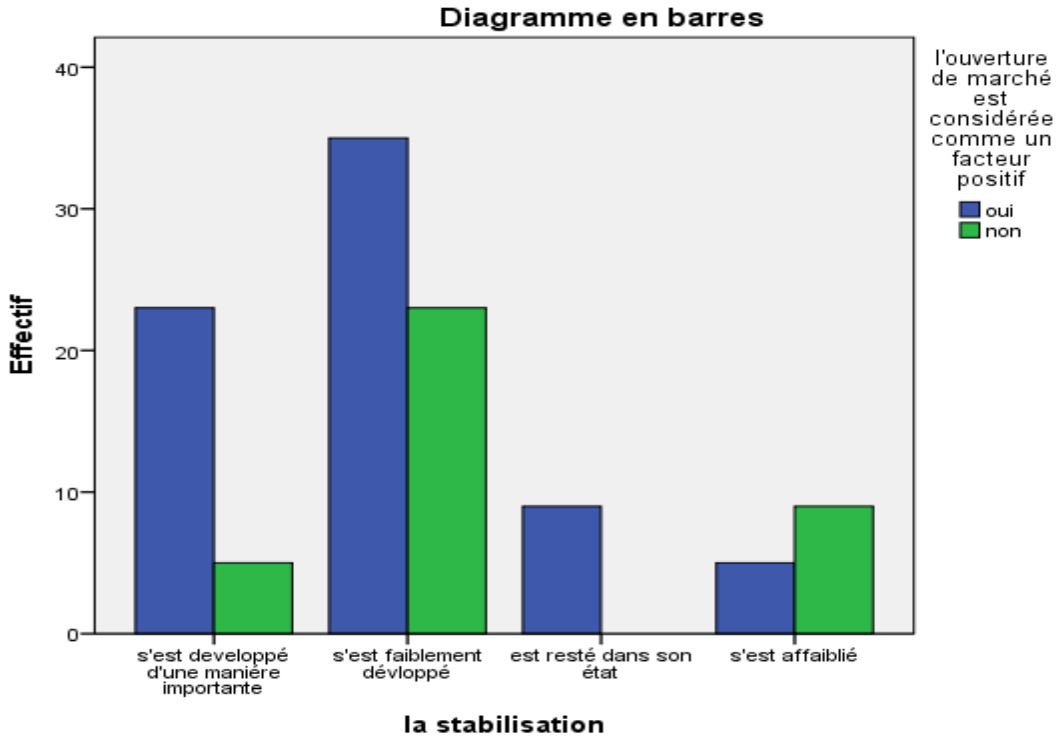

يعتبر الاستقرار أحد العناصر الأساسية التي تعتمد عليها الدولة مهما كان نظامها من أجل الإنعاش الاقتصادي ومن خلال هذا الاستفتاء اتضح أن الاستقرار قد تطور لكن ليس بالطريقة المطلوبة من أجل انفتاح الأسواق و انتهاج نظام اقتصاد السوق الكامل فمن

الواجب أن يكون استقرار تام ومن خلال جدول رقم (3-33) (كيدوبيرسون) النقطة بينها مساوية ل0.002 أي أقل من 0.005 وبالتالي هذا يؤكد منأن هناك علاقة بين ايجابية فتح الأسواق التام والاستقرار في الدولة لأنه لا يمكن لأي مؤسسة أن تقوم بالاستثمار في دولة غير مستقرة اقتصاديا، سياسيا ولا حتى اجتماعيا. في أن واحد من خلال الجدول رقم(3-34) الذي يوضح قوة العلاقة بين الاستقرار والانفتاح الاقتصادي التي تتضح أنها متوسطة وعليه يمكن القول أن الاستقرار وحده ليس كافي من أن يكون انفتاح الأسواق عامل ايجابي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الأمن الشخصي وانفتاح الاسواق:

الجدول رقم (3-35) الأمن الشخصي وانفتاح الأسواق

Tableau croisé

Effectif

		l'ouverture de marché est considérée comme un facteur positif		Total
		oui	non	
sécurité des individus	s'est développée d'une manière importante	42	9	51
	s'est faiblement développée	26	19	45
	est restée dans son état	0	4	4
	s'est affaiblie	0	5	5
	s'est fortement affaiblie	4	0	4
Total		72	37	109

الجدول رقم (36-3) Tests du Khi-deux

	Valeur	Ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	26,986[a]	4	,000
Rapport de vraisemblance	30,844	4	,000
Association linéaire par linéaire	7,635	1	,006
Nombre d'observations valides	109		

الجدول رقم (37-3) Mesures symétriques

		Valeur	Signification approximée
Nominal par Nominal	Phi	,498	,000
	V de Cramer	,498	,000
Nombre d'observations valides		109	

الشكل رقم (3- 28)

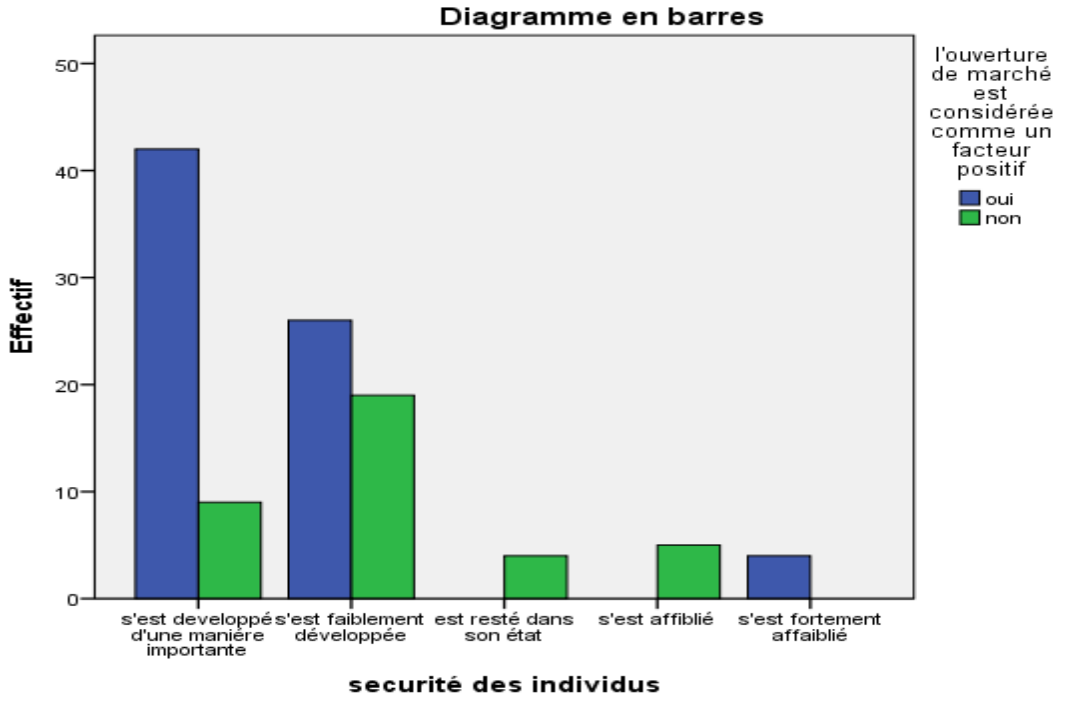

يعتبر الأمن الشخصي هو الآخر عنصر مهم وظهرت هذه الأهمية خلال العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر خلال التسعينات أما فيما يخص العلاقة بينه وبين انفتاح الأسواق فمن خلال النتيجة التي توصلنا إليها فيما يخص التداخل بين انفتاح الأسواق والأمن الشخصي، اتضح من خلال الجدول (3-36) (جدول كيدو) أن العلاقة موجودة فعلا لكن قوة هذه العلاقة تتضح من خلال الجدول رقم (3-37) فهي اقل من 0.70 وهي تؤول إلى 0.43 والتي توضح ان العلاقة متوسطة وهذا يؤكد أن ليس فقط الأمن الشخصي عامل من اجل أن يكون انفتاح الأسواق عامل ايجابي فهو يجب أن يجتمع مع عناصر أخرى للوصول الى الهدف المرغوب.

إشكال تدخل الدولة الواجبة لحماية المؤسسات الجزائرية:

الجدول رقم (3-38) أشكال تدخل الدولة الواجبة لحماية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

Tableau croisé l'intervention etatique porte des aspects positifs pour l'économie national * les favorables formes d'intervention

Effectif

		les favorables formes d'intervention			Total
		Les taxes douanières	L'impôt	Les dépenses propres à la sécurité générale	
l'intervention étatique porte des aspects positifs pour l'économie nationale	Oui	54	22	0	76
	Non	10	5	0	15
	Autres	9	0	9	18
Total		73	27	9	109

الجدول رقم (3-39) Tests du Khi-deux

	Valeur	Ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	51,901[a]	4	,000
Rapport de vraisemblance	43,277	4	,000
Association linéaire par linéaire	15,318	1	,000
Nombre d'observations valides	109		

الجدول رقم (3-40) Mesures symétriques

		Valeur	Signification approximée
Nominal par Nominal	Phi	,690	,000
	V de Cramer	,488	,000
Nombre d'observations valides		109	

الشكل رقم (3-29)

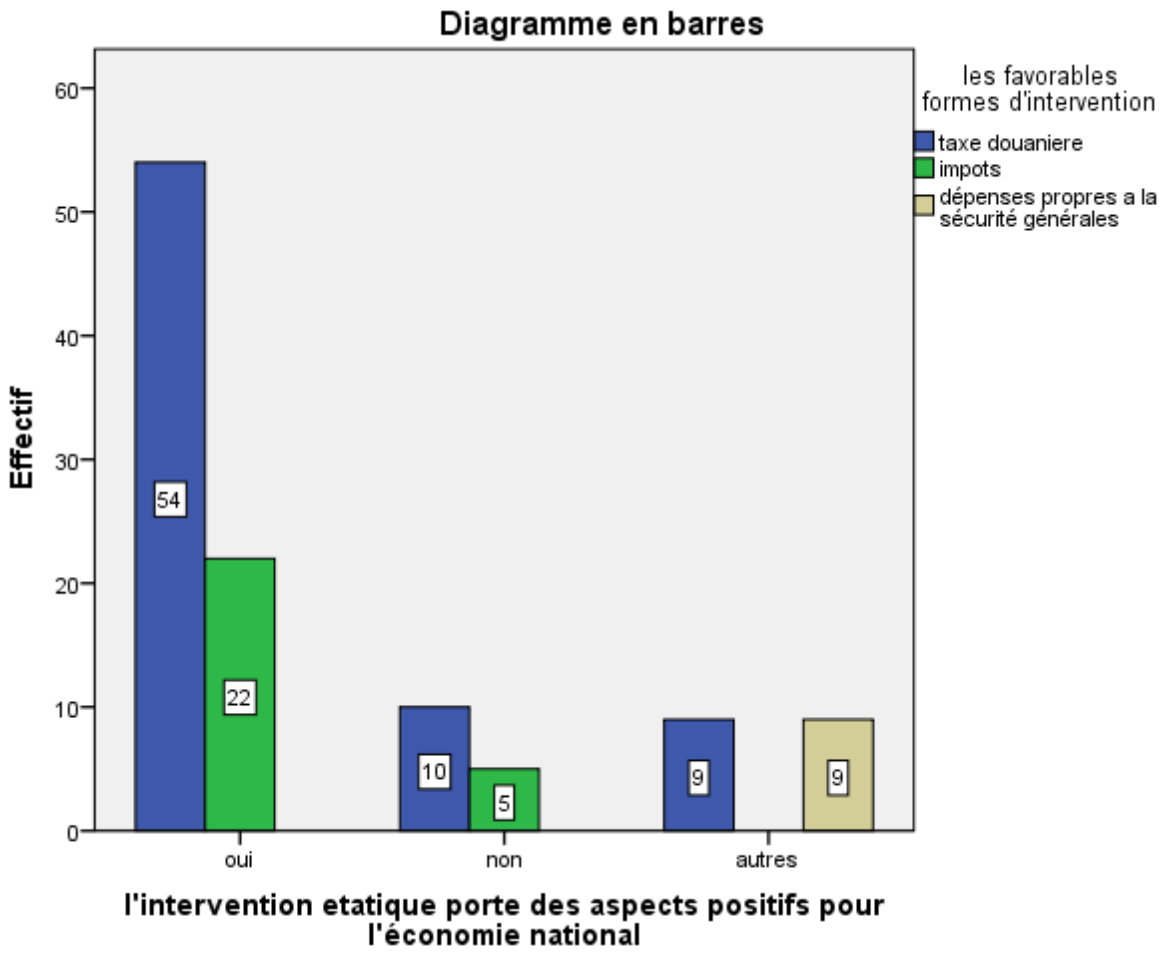

من خلال الجدول رقم (3-38) يتضح أن تدخل الدولة يأتي بالإيجاب على الاقتصاد الوطني لكن يكون ذلك عن طريق الرسوم الجمركية التي تقوم بالحد من دخول الواردات الممكن أن تقضي على منتجات المحلية وبالتالي القضاء على هذه المؤسسات الاقتصادية لأنها لا تزال غير قادرة على مواجهة المنافسة الخارجية الشرسة وأكثر هذه المؤسسات هي الغير حاصلة على شهادة الايزو.

ومن خلال تجربة كيدو (tests du khi-deux) يلاحظ ان هناك علاقة بين كيفية تدخل الدولة في الاقتصاد و تدخل الدولة له تأثير ايجابي على الاقتصاد الوطني ومن خلال الجدول (3-39) يلاحظ أن هذا التأثير يكون بتدخل الدولة عن طريق الرسوم الجمركية لكي تستطيع أن تأتي بالإيجاب على الاقتصاد بصفة عامة وعلى المؤسسة بصفة خاصة.

ومن خلال الجدول رقم (3-40) يوضح نسبة العلاقة بين كلا العاملين هي 0.488 هذا يعني أن العلاقة فعلا موجودة لكن ليست بنسبة عالية خاصة أن النسبة هي أقل من 0.700 وهذا يعني أنه رغم العلاقة هي علاقة ايجابية لكن هناك عوامل أخرى لها تأثير أحسن على كلا الطرفين.

علاقة تدخل الدولة بقدرة التنافس:

الجدول رقم (3-41) تدخل الدولة وقدرة التنافس

Tableau croisé- Que préfère l'entreprise la protection ou la libérté ? * l'entreprise algérienne à des capacités en matière dela concurrence

Effectif

		L'entreprise algérienne a des capacités en matière dela concurrence		Total
		Oui	non	
Que préfère l'entreprise la protection ou la liberté	Protection	26	59	85
	Libérté	23	1	24
Total		49	60	109

الجدول رقم (3-42) Tests du Khi-deux

	Valeur	Ddl	Signification asymptotique (bilatérale)	Signification exacte (bilatérale)	Signification exacte (unilatérale)
Khi-deux de Pearson	32,196[a]	1	,000		
Correction pour la continuité[b]	29,614	1	,000		
Rapport de vraisemblance	37,000	1	,000		
Test exact de Fisher				,000	,000
Association linéaire par linéaire	31,901	1	,000		
Nombre d'observations valides	109				

الجدول رقم (43-3) Mesures symétriques

		Valeur	Signification approximée
Nominal par Nominal	Phi	-,543	,000
	V de Cramer	,543	,000
Nombre d'observations valides		109	

الشكل رقم (30-3)

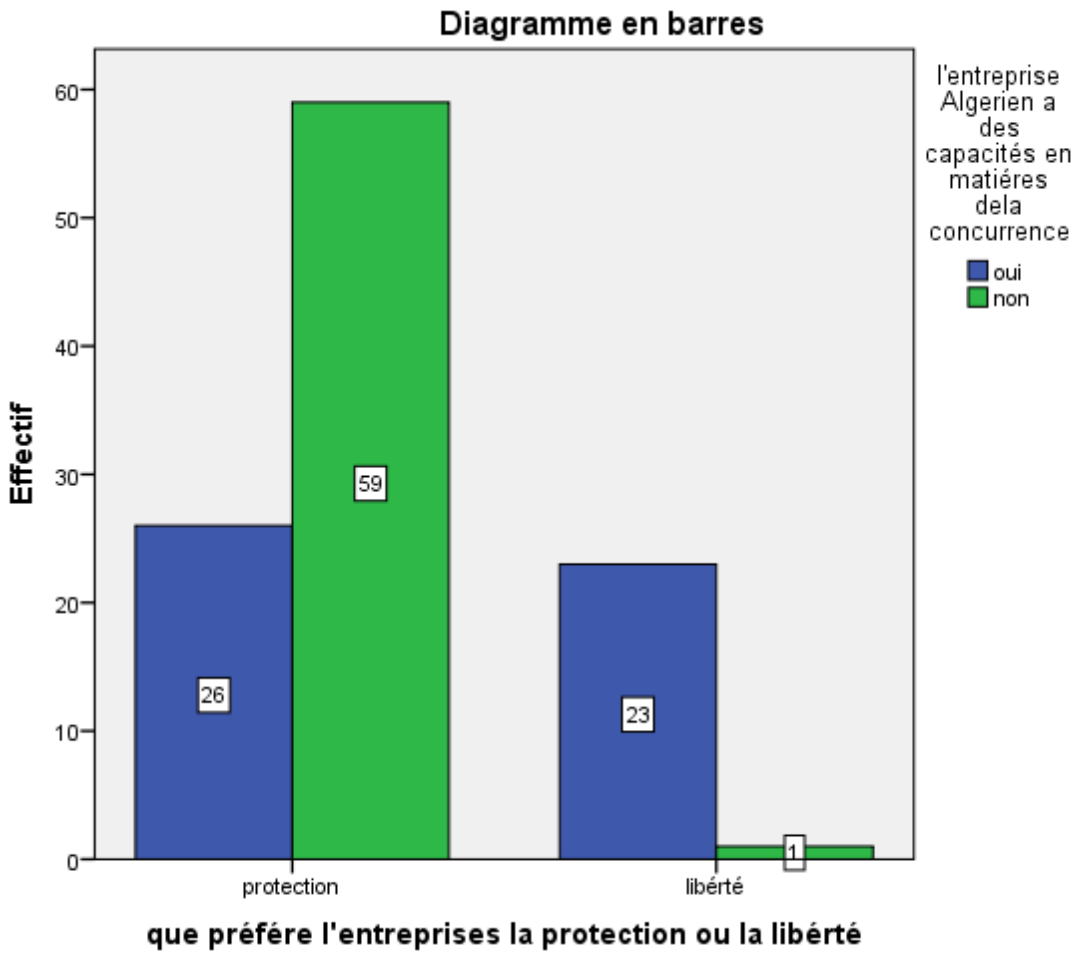

من خلال التداخل بين العاملين يتضح أن معظم المؤسسات تفضل الحماية وهي غير قادرة على التنافس لكن لا يعتبر هذا هو الحل الجدري لهذه المشكلة فمن خلال الجدول رقم (3-42) يتضح أن النتيجة منعدمة وبالتالي هناك علاقة بينها أي أنه المؤسسات لا يمكن أن تكون قادرة على التنافس إذا دائما هي تفكر في الحماية القادمة من الدولة وبالتالي هي سوف تبقى مثل الرضيع الغير قادر على المشي دون دعم من والديه ولهذا يمكن القول أن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية هي في حالة خمول ولا يمكنها الاعتماد على نفسها إلا إذا أحست بالمخاطر فهي سوف تسقط وتقف ثانية وتعتمد على نفسها وقد بدات الدولة تساعد في هذا الوقوف من خلال عملية تأهيل المؤسسات من جديد ومس هذا كل مؤسسة تريد الاستمرار ومساعدة اقتصاد الدولة في النهوض.

علاقة ملائمة التوجه لاقتصاد السوق مع قدرة المؤسسات على التنافس:

الجدول رقم (3-44) علاقة ملائمة التوجه لاقتصاد السوق مع قدرة المؤسسات على التنافس

Tableau croisé l'environnement est favorable pour s'orienter vers l'économie de marché * l'entreprise Algérienne a des capacités en matière dela concurrence

Effectif

		l'entreprise Algérienne à des capacités en matière dela concurrence		Total
		Oui	Non	
l'environnement est favorable pour s'orienter vers l'économie de marché	Favorable	21	5	26
	Défavorable	28	55	83
Total		49	60	109

الجدول رقم (45-3) Tests du Khi-deux

	Valeur	Ddl	Signification asymptotique (bilatérale)	Signification exacte (bilatérale)	Signification exacte (unilatérale)
Khi-deux de Pearson	17,699[a]	1	,000		
Correction pour la continuité[b]	15,850	1	,000		
Rapport de vraisemblance	18,420	1	,000		
Test exact de Fisher				,000	,000
Association linéaire par linéaire	17,537	1	,000		
Nombre d'observations valides	109				

الجدول رقم (46-3) Mesures symétriques

		Valeur	Signification approximée
Nominal par Nominal	Phi	,403	,000
	V de Cramer	,403	,000
Nombre d'observations valides		109	

الشكل رقم (3-31)

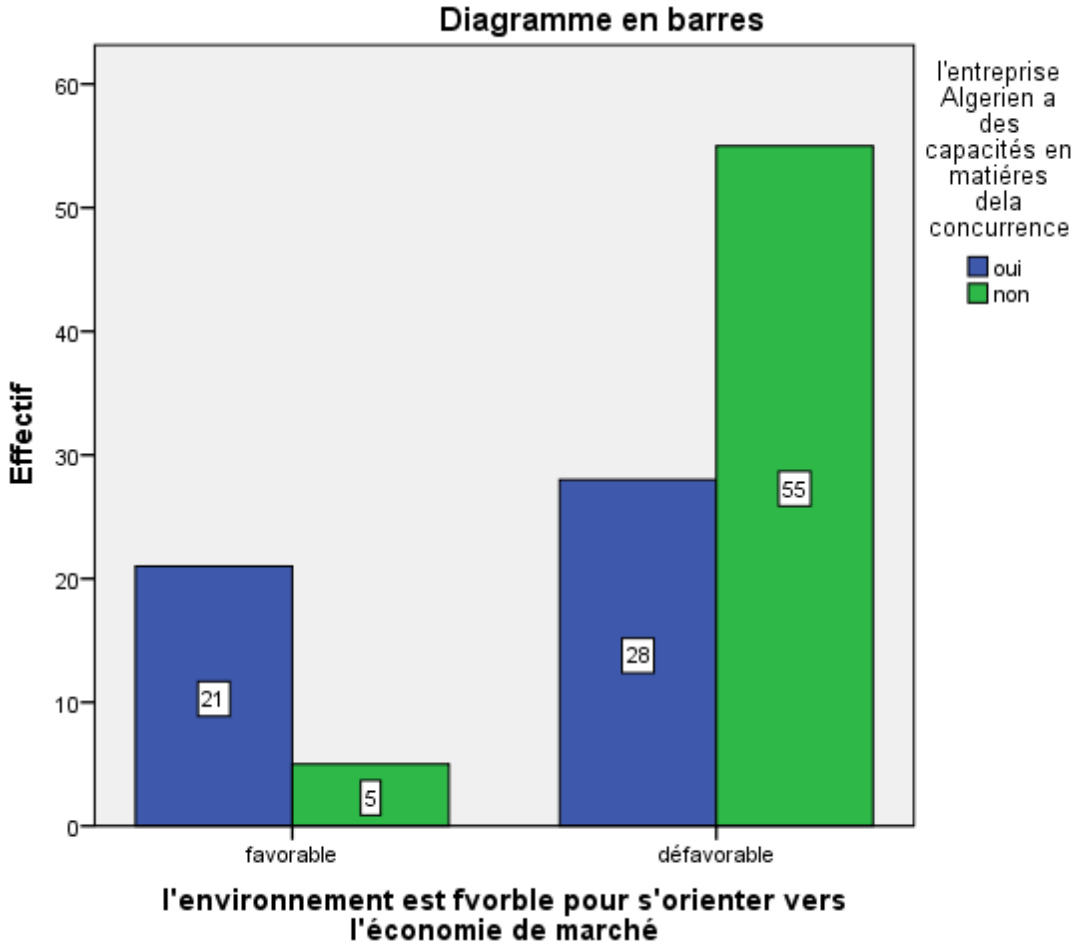

من خلال هذا التداخل نلاحظ وحسب الجدول رقم (3-45) اتضح أنهناك علاقة بين عدم قدرة المؤسسات في المنافسة وبين عدم ملائمة المناخ لتبني للنظام الجديد حيث وحسب الجدول رقم (3-46) يتضح أن قوة هذه العلاقة هي متوسطة وذلك بنسبة 0.403 وهذا ما يؤكد الفرضية أن المؤسسات غير قادرة للتنافس دون أن يكون المناخ ملائم لتبني اقتصاد السوق أي بطريقة أخرى يمكن القول أنه أن عند إصلاح المحيط بكل عوامله فلا يمكن لانفتاح السوق التام وتبني نظام اقتصاد السوق وبالتالي لا يمكن للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية للتنافس رغم أنها قادرة على التنافس الداخلي دون الخارجي إلا بعض المؤسسات وهذا ما يوضح نقطة ضعف هذه المؤسسات.

التحليل العام:

من خلال كل ما سبق يمكن ملاحظة أن أغلبية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية رغم أنها ترغب في فتح الأسواق والدخول في نظام اقتصاد السوق إلا أنها غير قادرة على ذلك خاصة المؤسسات التي تنتج خارج المعايير الدولية فهذه المؤسسات تفضل فتح الأسواق لكن مع حماية الدولة وهذا ما يوضح أن هذه المؤسسات (المسيرين) غير مطلعين على معنى اقتصاد السوق وقوانينها الخاصة التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة خاصة بعد المصادقة عليها من طرف الدولة الجزائرية والدخول التام تحت جناحها. فمن خلال الاستفتاء الذي جرى مع المسيرين ظهر أن معظمهم يسمعون باقتصاد السوق وسياسة فتح الأسواق وهم مع هذه السياسة لكن اللوائح القانونية والسياسات القانونية هم بعدين كل البعد عن فهمها أو معرفة ما هي.

إن أغلب المؤسسات الاقتصادية تتخبط في بعض المشاكل أهمها مشكل العمالة حيثلوحظ أنه بعد فتح تسهيلات من أجل مساعدة الشباب للقيام بمشروعات صغيرة أو مصغرة أصبحت معظم اليد العاملة الشابة تفضل إنشاء مشروعاتها الخاصة لا يهم رابح أم فاشل المهم لا يبقى تحت رحمة المؤسسات الخاصة وهذا يعتبر أهم مشكل تشكو منه كل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية فحسب المسيرين إن السياسة التي اتبعتها الدولة هي سياسة ناجحة لكن في المضمون هي فاشلة لأن هذه السياسة كان من الواجب قبل البدء فيها توعية الأفراد أهمية هذه السياسة ومنح التمويل فقط للمشاريع المهمة التي يمكنها الخروج بالاقتصاد إلى نور المنافسة العالمية وأيضا الخروج من الاقتصاد الريعي وبالتالي الاستقلال من التبعية.

أيضا عملية تأهيل المؤسسات الذي استفادة منها بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية هي عملية قامت بها الدولة من أجل تحيين المؤسسات وتطوير مسيريها لكن هذه العملية لم تنتهي ومعظم المؤسسات بقيت كما هي عليها.

خاتمة الفصل الثالث:

وفي الأخير وبعد الدراسة التطبيقية يمكن القول أن المؤسسات الاقتصادية الجزائريةلا تزال غير قادرة على مواجهة كبرى المؤسسات الأجنبية التي يأتي بها انفتاح الأسواق والدخول الكامل لاقتصاد السوق وذلك للنقص في التأهيل فيها.

فمعظم المؤسسات لا يمكنها فهم معنى اقتصاد السوق والدخول في المنظمة العالمية للتجارة إلا إذا بحثت وفهمت القوانين والسياسات الخاصة بهذه المنظمة وهذا النظام، أي أن لديها نقص في البحث عن ما يفيدها في استكمال مشوارها والمطالبة بما لها والقيام بما عليها اتجاه الاقتصاد.

إن معظم المؤسسات غير قادرة على المنافسة وهي دائما بحاجة إلى الحماية من الدولة لاقتصادها ولمصالحها الخاصة، لكن في المقابل المؤسسات التي لديها شهادة مقياس الجودة العالمية ليس لديها هذا الهاجس ولديها القدرة على مواجهة كبرى المؤسسات حتى إن لديها فروع خارج الحدود الوطنية.

ومن خلال الدراسة اتضح أن اقتصاد السوق هو نظام يجب على الدولة تبنيه للدخول في أساسيات الاقتصاد العالمي لكن المؤسسات إلى هذا اليوم لا تزال في حالة يرثى لها غير قادرة على المنافسة رغم سياسة التأهيل التي قامت بها الدولة من أجل إدماجها في الاقتصاد العالمي، لديها نقص في الخبرات ونقص في المعلومات من أجل اتخاذ القرارات وهو يعتبر أهم نقطة في عملية التسيير.

الخاتمة العامة

محاولة منا لحل إشكالية الموضوع حول تأقلم المؤسسات الاقتصادية مع اقتصاد السوق تم التعرض لأهم الجوانب الخاصة بالموضوع والمتمثلة في:

أولا: من خلال هذا الفصل تم توضيح أن نجاح أي مؤسسة اقتصادية وتحقيق أي أهداف لها هو وجود مجلس إدارة ذات خبرة في استخدام الأساليب الحديثة للإدارة وأخذ القرارات الصائبة التي من شأنها دفع عجلة تطور المؤسسة، ويجب أن يكون كل ذلك بعد دراسة دقيقة للمحيط.

ثانيا: عموميات حول اقتصاد السوق، والتي تعتبر المنافسة وحرية التبادل احد العناصر الأساسية المكونة لمبادئه، وهذا ما يظهر جليا من خلال قوانين المنظمة العالمية للتجارة التي تحاول أن تجعل الأسواق العالمية كسوق واحدة حرة من جميع القيود من بينها عدم تدخل الدولة، أيضا هي تحاول تخفيض الرسوم الجمركية إلى اقل نسبة ممكنة وذلك لفتح الأسواق أمام السلع والخدمات الأجنبية من الدخول وتوسيع مجال التجارة، كما انها تقوم على تشجيع الاستثمار من خلال التأثير على نسبة الضرائب وتخفيضها.

ثالثا: التطورات التي مر بها الاقتصاد الجزائري من اجل تبني هذا النظام العالمي الجديد، حيث تبين انه يحتاج إلى تغيرات جذرية في الاقتصاد وذلك على المستويين الكلي والجزئي وهذا من اجل عبور المرحلة الانتقالية بأقل الخسائر الممكنة.

لقد عرفت الجزائر في سنة 1986 انخفاضا كبيرا في أسعار البترول، مما أدى بالدولة في الدخول إلى الاستدانة الخارجية، وارتفاع حجم هذه الأخيرة انعكس على الاقتصاد الوطني بالدخول في أزمة وتدهور مستمر.

ومن أجل الخروج من هذه الأزمة لجأت الجزائر إلى المنظمات المالية العالمية (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي) التي فرضت عليها تنفيذ مجموعة من السياسات المتتالية تبدأها

بسياسة التكيف والتصحيح الهيكلي الذي هدفها الأساسي هو منح وتيرة نمو معتبرة للاقتصاد الوطني.

فبدأت باتخاذ التدابير والإجراءات المالية والنقدية التي تسمح بتحقيق نمو اقتصادي مستمر وتخفيض عجز الميزانية، وكانت النتائج في مجملها من الناحية الاقتصادية حسنة، مصحوبا ببعض الفائض في الميزانية.

رابعا: بما أن المؤسسة هي أساس التطور الاقتصادي فهي كانت جزء من سياسة التعديل التي تبنتها الجزائر حيث قامت الدولة بتعديل في التنظيم الاقتصادي على مستوى تسيير المؤسسات العمومية من خلال إعادة هيكلة القطاع العام وإخضاعها لقوانين اقتصاد السوق لكن يكون ذلك بعد تطهيرها، ومن تم خوصصتها وذلك من أجل إدخال القطاع الخاص في المعاملات الاقتصادية وتشجيع الاستثمار الأجنبي ومن ذلك الوصول إلى الاكتفاء الذاتي وبعدها التفكير في التصدير الخارجي وبالتالي تنويع الصادرات والتحرر من التبعية البترولية

خامسا: تعيش المؤسسة الاقتصادية الجزائرية مجموعة من التحديات في ظل تبني نظام اقتصاد السوق خاصة في هذه المرحلة الانتقالية غير متبعة لنظام اشتراكي ولا متبنية النظام الاقتصادي الجديد (اقتصاد السوق)، وهذا ما يجعل المحيط في حالة توتر وكل هذا يعتبر في حد ذاته تحدي يترك المؤسسة في حالة توتر هي الأخرى. وعلى هذا الأساس تم وضع الاستبيان المدروس وتحليله والخروج بالنتائج اللاحقة

بعد الدراسة والتحليل يمكن الخروج بعدد من النتائج التي تتمثل فيما يلي:

يعتمد نظام اقتصاد السوق على مجموعة من القواعد الأساسية التي لا يمكن التخلي عنها لنجاح هذا النظام لكن يجب أن تكون هذه القواعد متأقلمة مع المحيط الذي سوف يتم تطبيقه فيه.

إن تكييف المؤسسات الاقتصادية مع اقتصاد السوق يتطلب وضع سياسات وقوانين محكمة وصارمة تتماشى بالدرجة الأولى مع المحيط الذي تعيش فيه، وهذا لتأدية دورها الاقتصادي وذلك من أجل تلبية متطلبات اقتصاد السوق من جهة ومن جهة أخرى تحقيق قيمة مضافة التي ترفع من إيرادات خزينة الدولة وتساعدها على التنمية.

يمنح اقتصاد السوق فرصة للسوق الجزائرية من أجل الوقوف أمام السوق الحقيقية ووضع قوانين وأنظمة حقيقية للرقي بالاقتصاد الوطني وخلق منافسة حقيقية أمام الشركات الأجنبية.

إن تحرير السوق من القيود المفروضة من القيود الجمركية والانفتاح على العالم الخارجي يسمح بدخول منتجات جديد مصنعة بمعايير ومقاييس عالمية وهذا ما يترك المؤسسات الاقتصادية المحلية تحاول صد هذه المنافسة الشرسة والارتقاء إلى المستوى الدولي بتطوير جودة وسعر وكفاءة منتجاتها.

دخول المؤسسات الاقتصادية الأجنبية من أجل الاستثمار داخل الحدود الوطنية هذا ما يساعد المؤسسات الوطنية للاحتاك بها وتطوير وسائل الاتصال وبالتالي التعرف على أحدث التقنيات في عملية الإنتاج.

من الطبيعي أن تهتم الدولة بالبنى التحتية من طرقات وممرات لتسهيل وتسريع عملية المبادلات التجارية وانتقال السلع والخدمات وحتى الأشخاص وهذا ما يجلب الأفراد للسياحة والتعرف على كفاءات وثروات البلاد وبالتالي إنعاش الاقتصاد وبالتالي جلب الشركات الاستثمارية.

الدخول في المنظمة العالمية للتجارة يسمح بتطوير الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد ليس فقط على قطاع المحروقات وإنما أيضا دور المؤسسات في إنجاح الانتقال الاقتصادي وبناء اقتصاد قوي خالق للثروة بما يعود بالفائدة على جميع المواطنين.

إن الشروع في تطبيق نظام اقتصاد السوق منح كثير من المؤسسات فرصة عملية تأهيل نظامها ومسيريها من أجل مواكبة التغيرات العالمية وتعدى هدفها المنافسة المحلية إلى المنافسة العالمية.

السوق الموازية التي تهدد الاقتصاد الوطني والمؤسسات الاقتصادية من الانهيار.

لكي تقوم المؤسسة الاقتصادية بدورها كما ينبغي يجب عليها محاول إيجاد حل لجميع المشاكل التي تتخبط فيها ومن بينها:

- نقص كفاءة وثقافة العمالة داخل المؤسسات الاقتصادية.
- فهم السياسات والقوانين الخاصة باقتصاد السوق والتأقلم معها.
- فهم ووضع الاستراتيجيات حسب الحاجة لها والاهتمام أكثر بزيادة ثروة المؤسسة قبل الأرباح.

بعد تحديد أهم النتائج المستخلصة من الدراسة، نقترح بعض التوصيات التي نعتقد أنها مهمة في الظرف الراهن والتي تتمثل فيما يلي:

– التحكم أكثر في التسهيلات المقدمة في إطار الاستثمار A.N.S.E.G وANDI وCNAC عن طريق ضبطها بقوانين صارمة في منح هذه القروض المصغرة فقط للمشاريع التي تخلق قيمة مضافة حقيقية وتساعد الاقتصاد على التنمية الاقتصادية.

– الاهتمام أكثر بالمخابر العلمية التي أحلتها سياسة إعادة الهيكلة المتبعة من قبل الدولة وذلك للأهمية التي تكتسبها هذه الأخيرة.

– خلق علاقة بين الجامعات والمخابر العلمية والمؤسسات الاقتصادية لاستغلال البحوث العلمية من أجل إيجاد حلول للمشاكل الخاصة بالمؤسسات.

– فتح المؤسسات الاقتصادية أبوابها أمام الطلبة والباحثين العلميين من أجل تسهيل عليهم كشف المشاكل ومحاولة إيجاد حل لها.

– الاهتمام أكثر بالثقافة داخل المؤسسات الاقتصادية وخلق روح التعاون فيما بين الأفراد.

– الاهتمام أكثر بمظاهرات لتوعية الأفراد حول انعكاس انتعاش المنتوج الوطني والمؤسسات الاقتصادية الوطنية على الاقتصاد الوطني والانتعاش الاقتصادي ورفاهية الأفراد.

– تشجيع الاستثمار في الصناعات التقليدية والمنتجات الجلدية وصناعات النسيج والسلع الزراعية ويجب أن تكون بمقاييس ومعايير دولية ويكون الهدف منها التصدير الخارجي.

– التخفيض من البيروقراطية في الإدارات العمومية والمعاملات الاقتصادية التي تعيق من مسار دخول الاستثمار الأجنبي وترفع من الفساد الإداري.

– إنشاء مركز للمعلومات التجارية التي تساعد المؤسسات الاقتصادية للتعاون فيما بينها من أجل إنتاج منتجات بمقاييس وجودة عالمية.

– تشجيع المؤسسات الاقتصادية المحلية بجوائز رمزية لكل واحدة تحقق أعلى نسبة قيمة مضافة.

– وضع سياسة خاصة وواضحة تحدد آليات الحصول على العقار الصناعي من أجل تفادي الأوضاع المزرية التي آلة إليها المناطق الصناعية.

– الاهتمام أكثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة أن رأسمالها ضئيل ولديها صعوبات للاهتمام بالجوانب الفنية والتسويقية.

– الاهتمام أكثر بالجانب الضريبي حيث ارتفاع نسبة هذه الأخيرة لا يسمح للمؤسسات تحقيق أرباح وبالتالي التوقف من رفع رأسمالها ولا يمكنها زيادة أي إضافات للاقتصاد الجزائري ولا للتنمية الاقتصادية.

– على أصحاب الشركات والمؤسسات الاهتمام أكثر بالهيكل التنظيمي والتقسيم الهيكلي و التحديد الدقيق بين السلطة والمسؤولية هذا من جهة ومن جهة أخرى الفصل بين الإدارة والملكية.

الملاحق

الاستبيان

معلومات عن المسيرين :

1_الجنس : ☐ **ذكر** ☐ **أنثى**

2_العمر : **أقل من 25 سنة** ☐ **من 25 سنة الى أقل من 45 سنة** ☐

45 سنة فأكثر ☐

3_الخبرة : **أقل من 10 سنوات** ☐ **10 سنوات فأكثر** ☐

4_التحصيل العلمي : **لا تحوز على شهادة بكالوريا** ☐ **شهادة البكالوريا** ☐

شهادة ليسانس ☐ **شهادة ماجيستر أو دكتوراه أو مهندس دولة** ☐

بطاقة تحليلية عن المؤسسة

1- اسم المؤسسة :.....

2- تاريخ الإنشاء:.....

3- عدد العمال :.....

4- طبيعة ملكية رأس المال: .....

5- الصفة القانونية للمؤسسة :.....

6- رقم أعمال المؤسسة :.....

7- نوع المؤسسة

صغيرة ☐ متوسطة ☐ كبيرة ☐ ضخمة ☐

8- هل مؤسستكم:

- رائدة في مجال عملها الرئيسي ☐
- من الثلاثة الرائدة في مجال عملها الرئيسي ☐ - أخرى ☐

9- هل تواجه مؤسستكم منافسة :

محلية ☐ **جهوية** ☐ **وطنية** ☐ **عالمية** ☐

بطاقة عامة

1. نوع النشاط

تجاري ☐ صناعي ☐ خدماتي ☐

2. نوع الاتصال في المؤسسة

1 تقليدي (Bouche a l'oreil) ☐

2 حديث (Internet) و (Intranet) ☐

3. إذا كانت الإجابة 2 وضح جودة هذه الوسيلة

رديء ☐ متوسط ☐ جيد ☐ جيد جدا ☐ دون رأي ☐

4. كيف يتم الاتصال بالمستهلك

بيع شخصي ☐ إعلان ☐ دعاية ☐ توزيع ☐ ترقية المبيعات ☐

العلاقات العامة ☐ وسائل أخرى (حدد) ☐

5. ما هي مقاييس الجودة المعتمدة من قبل مؤسستكم؟

ISO ☐

6. هل لديكم اسم تجاري تعتمد عليه مؤسستكم؟

نعم ☐ لا ☐

7. إذا كان: نعم ما هو ؟

8. هل تتوفر مؤسستكم على مصلحة تسويق ؟

نعم ☐ لا ☐

9. إذا كان نعم: هل تقوم هذه المصلحة بدراسة السوق ؟

نعم ☐ لا ☐

10. إذا كان لا هل تعتمد على مكاتب استشارية ؟

نعم ☐ لا ☐

11.على ماذا تعتمد وظيفة التسويق لمؤسستكم على خلق مميزات وخصائص خاصة بالمنتوج من أجل مواجهة المؤسسات المنافسة؟

12. كيف ترون المنافسة الجديدة ؟

.....

13. هل لديكم وظيفة بحث وتطوير في المؤسسة؟

☐ نعم ☐ لا

14. إذا كانت الإجابة لا فما هي مصادر تطوير مواردكم ؟

مراكز البحث والتطوير☐ براءات الاختراع☐ الجامعات☐ مصادر أخرى☐

15. ما هي أهم الأهداف بالنسبة لمؤسستكم (رتب من 1 إلى 5) ؟

1- الربح☐ 2- الثروة☐ 3- حجم المبيعات كبير☐ 4- كسب حصة في السوق☐ 5- هدف آخر حدد ☐

16. هل السوق الجزائرية تعتبر بساط أخضر يمكن الاستثمار فيه ؟

نعم ☐ لا ☐

17. ما هو رأيكم

	تطورت كثيرا	تطورت قليلا	بقيت كما هي	ساءت كثيرا	سيئة كثيرا
1- الوضع الاقتصادي					
2- الاستقرار					
3- الأمن الشخصي					
4- حرية الحركة					
5- القوانين والأنظمة السياسية					

18. كيف ترون مستقبل المؤسسة في السوق الجزائرية؟

.....

19. هل يمكن اعتبار انفتاح السوق الجزائرية عامل إيجابي لمؤسساتكم؟

نعم ☐ لا ☐

20. إذا كانت الإجابة بـــ لا لماذا؟

.....

21. هل تعتبر الرسوم الجمركية عائقا أمام مواردكم الأولية؟

نعم ☐ لا ☐

22. ما هي أشكال السوق الخادمة لهذا النظام الجديد (اقتصاد السوق)؟

احتكار تام ☐ احتكار القلة ☐ المنافسة الحرة ☐

23. هل تدخل الدولة (خاصة غير مباشر) مفيد وله تأثيرات إيجابية على الاقتصاد الوطني؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

24. ما هي أشكال التدخلات الملائمة لذلك؟

الرسوم الجمركية ☐ الضرائب (مباشرة، غير مباشرة) ☐ نفقات خاصة بالأمن العام ☐

هل أنتم مع أو ضد انخراط الجزائر في OMC ؟

مع ☐ ضد ☐

25. في حالة انخراط الدولة التام في هذه المنظمة، ما مدى رضاكم على ما أتت به OMC في إطار النظام الجبائي الواجب إتباعه؟

راضي بشدة ☐ راضي ☐ غير راضي ☐ غير راضي بشدة ☐ محايد ☐

26. هل تفضل الحماية أو الحرية؟

.....

27. هل المناخ ملائم للتوجه إلى اقتصاد السوق؟

.....

28. ما هي الفرص التي يقدمها اقتصاد السوق للمؤسسة؟

.....

29. ما هي التحديات التي يطرحها اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي للمؤسسة الجزائرية؟

.....

30. ما نوعية المؤسسة الأكثر ملائمة للاقتصاد السوق والتي تستطيع تحقيق فرص كبيرة ؟

.....

31. الدور المنتظر للدولة الجزائرية في اقتصاد السوق؟

.....

32. هل تعتقد أن المؤسسة الجزائرية قادرة على التنافس؟

نعم ☐ لا ☐

33. ما نوع النشاطات في رأيك التي تستطيع المؤسسات فيها أن تنافس المؤسسة الأجنبية؟

.....

34. ما هي المزايا التي تحصل عليها المؤسسة في ظل تطبيق معايير اقتصاد السوق لم تستطيع الحصول عليها في السابق؟

.....

35. ما هي الفرص التي تتيحها العولمة للمؤسسة؟

.....

36. ما هي التحديات التي تطرحها العولمة على المؤسسة؟

.....

37. ما نوع الإستراتيجية المعتمد عليه للدخول إلى الأسواق في ظل العولمة؟

.....

المراجع

الكتب:

باللغة العربية

1- أرمان داين ترجمة علي مقلد، التسويق، منشورات عويدات بيروت، باريس، طبعة 1، 1988.

2- أحمد الخطيب، عادل سالم معايعة، الإدارة الحديثة (نظريات وإستراتيجيات ونماذج حديثة، علم الكتب الحديث، جدار للكتاب العالمي، ط1، 2009.

3- إبراهيم مشورب، الاقتصاد السياسي، لبنان، دار المنهل اللبناني، 2002.

4- أشرف حافظ، الرأسمالية وأزمة الفكر العربي، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر، ط1، 2010.

5- أحمد إبراهيم ملاوي، دور العمل الخيري في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، مجلة المركز الدولي للأبحاث والدراسات "مداد.

6- إكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للنشر، 2011، الجزائر.

7- المرسي السيد حجازي، منظمة التجارة العالمية عرض تاريخي تحليلي لبنان ومنظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، 2001.

8- بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات.

9- بن بيتور، ندوة حول تمويل الاقتصاد الجزائري، نشرة صادرة عن المعهد المغاربي بالجزائر، 1993 custons and fiscal

10- جمال لعمارة، اقتصاد المشاركة، نظام اقتصادي بديل لاقتصاد السوق، مركز الإعلام العربي، ط1، 2000.

11- خليل محمد حسن الشماع، خضير كاظم محمود، نظرية المنظمة، دار المسيرة، الطبعة 2، 2005م، 1425هـ.

12- راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، دار النهضة العربية، ط1، 1971.

13- رشيد واضح، المؤسسة في التشريع الجزائري، بين النظرية والتطبيق، دار هومة، 2003.

14- زكيا عزام، عبد الباسط حسونة، مصطفى الشيخ، مبادئ التسويق الحديث بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2008.

15- زهير عبد الرحيم، مفاهيم جديدة في إدارة الموارد البشرية، دار الراية للنشر والتوزيع الأردن، عمان، الطبعة 1، 2011م / 1432هـ.

16- سامح أحمد رفعت عبد الباقي، إدارة الموارد البشرية في المجال السياحي دراسة حالة على شركات السياحة المصرية، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر، 2011.

17- سحر قاسم محمد، الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، البنك المرآزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، كانون الأول2011.

18- سليم سعدوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية (معوقات الانضمام وآفاقه، دار الخلدونية، ط1، 2008.

19- سمير أيوب، مجلة صامد الاقتصادي، بحث حول الاقتصاد الجزائري، السنة 4، العدد 27، أفريل، 1981، مؤسسة صامد لبنان.

20- شريف شكيب أنور، بن منصور عبد الله، الاقتصاد السياسي وتاريخ الوقائع الاقتصادية المعاصرة، محاضرات للسنة الأولى ليسانس علوم اقتصادية، جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان، تلمسان 2003.

21- صالح مهدي محمد العامري، طاهر محسن منصور الغالبي، الإدارة والأعمال، دار وائل، عمان، الطبعة 2، 2008.

22- صمويل عبود، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

23- عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا عدد 2، جامعة الأغواط.

24- عبد الحليم الفاعوري رفعت، تجارب عربية في الخصخصة، بحوث ودراسات المنظمات العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2004.

25- عبد العزيز وطبان، الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1930 – 1985، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.

26- عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (الواقع والآفاق)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1، 2011.

27- عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، عنابة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004.

28- علي سعيدان، الوجيز في الاقتصاد السياسي، د.م.ن، دار خنشلة، ط1، ج1، 2008.

29- عمر صخري، اقتصاد مؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2003.

30- عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، 2009.

31- عمر وصفي عقيلي، د.قيسي عبد عل المؤمن، المنظمة ونظرية التنظيم، دار زهران للنشر والتوزيع، ط2، 1993.

32- علاوة نواري، التكامل الاقتصادي العربي والإسلامي "اللوحة الاقتصادية لمسيرة التنمية (الجزائر نموذجا)"، مؤسسة شباب الجامعة، 2010.

33- غول فرحات، الوجيز في اقتصاد المؤسسة، دار الخلدونية، ط 1، 2008.

34- فتحي عبد الرحمن جروان، الإبداع، دار الفكر، ط1، 2002.

35- محمد أكرم العدلوني، العمل المؤسسي، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2002.

36- محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمة وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، 2009/2008.

37- مدحت بهجت جاد الله كشك، المنظمات وأسس إدارتها، المكتب الجامعي الحديث، ط1، 1999.

38- محمد صالح المؤذن، مبادئ التسويق، دار الثقافة للنشر والتوزيع والدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، طبعة 1، 2002.

39- محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، إدارة التسويق مفاهيم وأسس، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان، الأردن، ط1، 2006.

40- محمد زويد العتيبي، الطريق إلى الإبداع والتميز الإداري، دار الفجر، ط1، 2007.

41- محمد أحمد عبد الجواد، كيف تنمي مهارات الابتكار ولإبداع الفكري في ذاتك، أفرادك ... مؤسستك، دار البشير للثقافة والعلوم، ط1، 2000.

42- مؤيد سعيد السالم، نظرية المنظمة "الهيكل والتصميم"، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2005.

43- محمد عمر أبو عبده، عبد الحميد محمد شعبان، تاريخ الفكر الاقتصادي، مصر، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوزيع، 2008.

44- محمد علي سلامة، الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2002.

45- مدني بن شهر، سياسية الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة للنشر، 2008، الجزائر.

46- محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، دار دحلب، 1993.

47- مهند إبراهيم فندي الجبوري، النظام القانوني للتحول إلى القطاع الخاص "الخصخصة" – دراسة مقارنة –، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

48- محفوظ لعش، المنظمة العالمية للتجارة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 26.

49- مروك نصر الدين، تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية OMC، دار هومة، ط1، 2005.

50- ناصر دادي عدون، إدارة الموارد البشرية والسلوك التنظيمي (دراسة نظرية وتطبيقية)، دار المحمدية العامة، الجزائر 2004.

51- نجم عبود نجم، إدارة الابتكار المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة، دار وائل، عمان، طبعة 1، 2007.

52- ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.

باللغة الأجنبية:

53- Ahmed benbitour, le programmes d'ajustement structurelle, revue de l'économie, France, n°24, juin 1996.

54- baba ahmed mustapha, l'algérie diagnostique d'un non développement, paris : l'armattan, 1999.

55- Dahmani ahmed, l'algérie à l'épreuve : économie politique des réformes 1980 – 1997 », édition casbah alger, 1999.

56- Gael Gueguen : face aux turbulence l'entreprise doit elle etre réactive.

57- Raymond, A, John.r, and patrick. M, « Human Resource Management, Gaining A competitive Advantage », Mc Graw Hill irwin, New york : 2002, p 5.

58- sadi Nacer eddine, « la privatisation des entreprises publiques en algerie : objectifs, modalités et enjeux ».

59- sadi nacer eddine, « la privatisation des entreprises en algérie : objectifs et modalités et enjeux », office des publications universitaires, grenoble.

المذكرات:

60- السعيد بلوم، أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية دراسة ميدانية بمؤسسة المحركات والجرارات بالسوناكوم (SONACOME) رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تنمية وتسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري لخضر قسنطينة

61- بوبكر محمد، تأهيل المؤسسة الاقتصادية وإدماجها في الاقتصاد العالمي حالة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي، مستغانم، 2007 – 2008.

62- بهلول سمية النظام القانوني للمؤسسة العمومية الاقتصادية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.

63- بوعاملي ياسين، الخوصصة ودور السوق المالية في تفعيلها "دراسة بعض التجارب المغاربية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2009 – 2010.

64- بلوناس عبد الله، الاقتصاد الجزائري انتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004 – 2005.

65- حركاتي جميلة، المسؤولية الاجتماعية لمسيري المؤسسة العمومية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام، جامعة قسنطينة، 2012 – 2013.

66- داود سلوم عبد الحسين الحزرجي، الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، مع إشارة خاصة إلى العراق، أطروحة التقدم لنيل شهادة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2008، الموافق لـــ 1429هـــ.

67- زوبير أرزقي، حماية المستهلك في ظل المنافسة الحرة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، 2010-2011، تحت إشراف كتو محمد شريف.

68- زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة يوسف بن خدة (الجزائر سابقا)، 2005، 2006.

69- سمير صلحاوي، الحوادث المهنية وآثارها على تنافسية المؤسسة دراسة حالة مؤسسة سونلغاز، وحدة بسكرة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تحت إشراف: عبد الناصر موسي، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2007-2008.

70- شلغوم سهيلة، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية للإندماج في الاقتصاد العالمي في ظل الشراكة الأوربية – الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة قسنطينة، 2008 – 2009.

71- عبد الله ذيب عبد الله محمود، حماية المستهلك في التعاقد الإلكتروني دراسة مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين 2008-2009، تحت إشراف، د.خالد التلاحمة.

72- عليواش أمين عبد القادرو، أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير، 2006-2007، جامعة الجزائر.

73- عيساوي نادية، تقييم المؤسسة في إطار الخوصصة (دراسة حالة المؤسسة العمومية في إنتاج الحليب ومشتقاته – ملبنة نوميديا –)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد المالي، 2004 – 2005.

74- فراجي بلحاج، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر، تحت إشراف د.بن بوزيان محمد، السنة الجامعية، 2010-2011.

75- محمد بن ساحة، تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة حالة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في تخصص تجارة دولية، 2010 – 2011.

76- مريم قطوش، برنامج تأهيل الوظائفي المستدام لترقية وظيفة الاستلامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة مؤسسة SANIAK عين الكبيرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2009 – 2010.

المجلات والملتقيات:

المجلات:

اللغة العربية:

77- الطيب داودي، تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 3.

78- العياشي زرزار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين ضرورة التأهيل وضغوط الانفتاح الاقتصادي، مجلة في البحث والدراسات للعلوم الإنسانية، العدد 4، ماي 2009، سكيكدة.

79- بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000 – 2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، ديسمبر 2012، جامعة محمد خيضر.

80- بن عنتر عبد الرحمن، مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية، وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2002.

81- بن عنتر عبد الرحمن، واقع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة دمشق، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 1، 2008.

82- بلغفس عبد اللطيف، جاوحدو رضا، آثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 1، 2002.

83- رضا محمد سعد الله، أساليب الخوصصة وتقنياتها مع إشارة خاصة إلى التخربة التونسية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 4، 2005.

84- سالت محمد مصطفى، علة مراد، الخصخصة: قراءة في المفاهيم والآليات، مجلة الدراسات، جامعة عمار التليجي بالأغواط، العدد 12، جوان 2009.

85- صالحي صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لجامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 3، 2004.

86- وعبو هدى الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي 2008.

87- كريم نشاشيبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول على اقتصاد السوق – دراسة خاصة – ص.ن.د 1998، revue conjoncture n°25- algérie, fevrier 1999, pour l'année 1998.

اللغة الأجنبية:

87- Belettaf Matouk, modalité et difficultés de mise en œuvre de la privatisation des EPE en algérie, In les cahiers de C.R.E.A.D, N°39, 1997, Alger.

الملتقيات:

88- بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات.

89- بوحدوني وهيبة، التطهير المالي وخوصصة المؤسسات العمومية الجزائرية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط، الجزائر، 8-9 أفريل 2002.

90- بن سمينة عزيزة، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول، حول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، أيام 4 – 2006/12/5.

91- جمال خنشور، حمزة العوادي، نحو إرساء إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مجلد 7، العدد 2، 2014.

92- سوامس رضوان، العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الإصلاحات المالية والنقدية الجارية في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 23/22 أفريل 2003.

93- سويسي الهواري، دبون عبد القادر، الخوصصة والسوق المالية في سياق التحولات الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 22-23 أفريل 2003.

94- شريف بقة، عبد الرحمن العايب، مسار تأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 13 – 14 نوفمبر 2006.

95- شريف بقة، العايب عبد الرحمن، تأهيل وظيفة الموارد البشرية في ظل تغيرات العولمة، حالة المنظمات الاقتصادية العمومية والخاصة، الجزائر، مؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، الرياض، 1 – 4 نوفمبر 2009.

96- صالحي ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001 – 2014)، نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 – 2014، جامعة سطيف، 12/11 مارس 2013.

97- عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية –، 21 – 22 نوفمبر 2006، بسكرة.

98- غراب زريقة، سجار نادية، محتوى الشراكة الأورو جزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 13 – 14 نوفمبر 2006، سطيف.

99- كمال عياشي، التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد، الملتقى الوطني الاقتصاد الجزائري قراءات حديثة في التنمية، جامعة باتنة، 2013/11/10.

100- لهواري سعيد، آيت عكاش سمير، مداخلة بعنوان: دراسة العلاقة بين المؤسسة، الإستراتيجية والمحيط الذي تعمل فيه المؤسسة، الملتقى الدولي حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسة الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، نوفمبر 2010، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

101- محمد بن ساحة، تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة حالة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في تخصص تجارة دولية، 2010.2011

102- نوري منير، لجلط ابراهيم، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة وإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، 8-9 نوفمبر 2010، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لجامعة حسيبة بن بوعلي بشلف.

103- نصيرة قريش، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة شلف، 17 – 18 أفريل 2006.

104- وافية تيجاني، برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتحسين تنافسيتها – واقع وآفاق –، ملتقى وطني للاقتصاد الجزائري، قراءات حديثة في التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 13 – 14 ديسمبر 2009.

اللغة الأجنبية:

105- TCHAM farouk, TCHAM kamel, les programmes de mise à niveau des entreprises algérennes dans le cadre de l'accord d'association euro méditérarnéen (résultats et perspectives)

ملتقى دولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 13 -14 نوفمبر 2006، سطيف.

الجرائد والبيانات:

106- الجريدة الرسمية الجزائرية الصادرة بتاريخ 13 جانفي 1988 الموافق لـــ 21 جمادى الأولى 1408.

107- الجريدة الرسمية رقم 55 لسنة 1995، المرسوم يتعلق بتسيير رؤوس الأموال المنقولة للدولة.

108- الجريدة الرسمية رقم 47 لسنة 2001 والمتعلقة بتنظيم المؤسسات العمومية وتسييرها وخوصصتها.

109- الأمر 22-95 المتضمن خوصصة المؤسسات العمومية المؤرخ في 1995/08/26، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 45، 1995.

110- بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010.

111- ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، أكتوبر 2010

112- الديوان الوطني للإحصاء، البنك الجزائري، بيان الحكومة عن السياسة العامة، ماي، 2005.

113- Ministère de la planification – Algerie – rapport annuel.

الانترنت:

114- http:// labocolloques, voila.net/ 08 said lahouari

115- 11.pdf.) http://furat alwehda. gov.sy/archive asp ?File name = 72876967720060726014812.

116- ar.wikipedia.org / wiki/ اقتصاد السوق

117- www.institut cappet.org / wp content/ uploads/ 2012/06 l'économie de marché Bernard cherlonneix.pdf.

118- www.toileses.org/premiere/2010-topo- economie de marche.pdf.

119- http:// sceco paris. Iufm.fr / page pdf / eco marche pdf.

120- www.assist ances coolaire.com/ eleve /TSTG/ economie/ lescique / E-economie de marche -cc- e c 0034

121- www.marefa.org/index.php

122- www.Ummto.dz/IMG/pdf/arezki-zoubir.le14-04-2011-pdf-pvf.

123- http://algerieeduc.com/index.php/makalat/educ12/educ37/3807 مفهوم اقتصاد السوق htm.

124- ar.wikipedia.org/wiki/ النظام الرأسمالي

125- accdiscussion.com/t7016.

126- د.أحمد العثيم، موقع صحيفة الجزيرة , www.maurimar.com/index.php/2010-12-19 ods 7-09-55/417-2011-06-25-15-44-36.

127- محمد غسان القلاع، تطوير القطاع الخاص (من العائلة إلى المؤسسة)، جمعية العلوم الاقتصادية السورية

128- www.mafhoum.com/syr/articles-02/kilaa.htm.

129- www.almaany.com/home.php?language=arabic&lang-name= عربي & word = خوصصة

130- خصخصة ar.wikipedia.org/wiki/

131- www.ust.edu/open/library/mang/81/81.doc

132- www.ust.edu/open/library/mang/81/81.doc

133- ejabat.google.com/ejabat/theard ?tid=14518 ad a 1c 7499 يوم الإطلاع 17/01/2014, 19 :38.

134- د.محمد راتب النابلسي بتاريخ 2007/09/10 www.nabulsi.com/blue/ar/print.php?art=1224

135- منير الحمش، هل حقا أن تحرير التجارة الخارجية قاطرة للنمو؟، ورقة مقدمة لندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية والعشرون التي تقيمها جمعية العلوم الاقتصادية.

136- ar.m.wikipedia.org/wiki سياسة، سوق

137- www.9alam.com/up/do.php?dom= 3947

138- albassair.net/centre%20de%20 téléchargement / maktaba/20/ ماجستير%20 الفصل 20% الخامس 20% عشر / macro économie/ saker /رسائل.doc

139- www.djelfa.info/vb/archive/index.php/t.80298.html.

140- www.cg.gov.dz/dossier/plan - relance.htm, 15/03/2014 .موقع رئاسة الحكومة

141- http://forum.fathinet.com/viewtopic. Php ? f = 49 & p = 4034

142- http://fdsp.univ.tlemcen.dz/cotyp/1maincentp.docx)

143- www.ao-academy.org/docs/alnachatt-aledari-1610009/doc

د.عمار بوضياف، محاضرات قسم القانون العام، الأكاديمية العربية المفتوحة الدانماركية.

144- ar.m.wikipedia.org/wiki/.شركة قابضة

145- www.etudientdz.com. .شبكة طلبة الجزائر، الخوصصة

146- www.bi-في ظل النظام العالمي الجديد، الخصخصة لم تعد حلا كافيا.
strategia.com/sites/bi-strategia.com/files/lkhskhs-lm-td-hlam.pdf.

147- www.mipi.dz/?objectif de-la privatisation وزارة الصناعة والمناجم

148- Algerie portail PME, « programme national de mise de niveau de la PME algérienne », http://algéria.smetoolkit.org/algeria/fr/1989/programme national-de - mise – de – niveau – de – la – PME – alg % c3 % A9 rienne
149- http://center universitair – d.forum-for – him.com/131-tpic
150- Ministère de l'industrie et des mines www.mipi.dz/?bilan-des privatisation
151- http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/5c 6efc 01 - a 9 fc – 46cc – a 90b – ad7 e 14 d 749 ff.

152- ar.wikipedia.org/wik الموسوعة الحرة ويكيديا

153- organisation mondiale du commerce, www.wto.org/ french / thewts-f/ whatis-f/ whatis-f.htm.
154- http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/5c 6efc 01 - a 9 fc – 46cc – a 90b – ad7 e 14 d 749 ff.
155- organisation mondiale du commerce, www.wto.org/ french / thewts-f/ whatis-f/ whatis-f.htm.

156- http://nzaher710.free.fr/pdf/offre.pdf حسان الساموك

157- د.منير حمش، اقتصاد السوق، تعريفه..عوامله..استحقاقاته..وقدرته على المواكبة، http://furat.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=728769677200607260148 12.

158- www.Univ-tiaret.dz/bibliothèque/thèse site/aa 26-1 cfc 8-1th% e8 se%20 magist %e 8re %20 sciences %20 commerciale chapitre %202.doc
159- www.Univ-tiaret.dz/bibliothèque/thèse site/aa 26-1 cfc 8-1th% e8 se%20 magist %e 8re %20 sciences %20 commerciale chapitre %202.doc

مأخوذ من صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.

160- www.Univ-tiaret.dz/bibliothèque/thèse site/aa 26-1 cfc 8-1th% e8 se%20 magist %e 8re %20 sciences %20 commerciale chapitre %202.doc

مأخوذ من بن عزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، د.م.ج، الجزائر، 2004/02.

161- Source : elbassair.net/centre %20 de %20 téléchargement/maktaba/ماجستير %20إلى /26 الملتقى%20 الوطني %20 الأول %20 حول%20 الاقتصاد/séminaire %20 %20.doc. الجزائر %20 في 20%الألفية %20الثالثة

مأخوذ عن روابح عبد الباقي، غياط شريف، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر.

162- Ministère des finances, les indicateur de l’économie algérienne. www.finance-algéria.org:

فهرس الأشكال والجداول

أولا: الجداول.

الجدول رقم (1-1) الفرق بين المؤسسة، المنشأة والفرع.....19

الجدول رقم (1-2) الفرق بين الوظيفة والمصلحة والقسم.....33

الجدول رقم (1-3) الفرق بين الانتاج عملية الانتاج ووظيفة الانتاج.....34

الجدول رقم (1-4) الفرق بين المنافسة الكاملة والمنافسة الاحتكارية 81

جدول رقم (1-5) يوضح أهم الفروقات بين الغات والمنظمة العالمية للتجارة 111

الجدول رقم (2-1): تطور الميزان التجاري (1980 – 1988).....127

جدول رقم (2- 2): سعر البرميل بين 1985-1986.....129

جدول رقم (2- 3): يبين عجز ميزان المدفوعات وتدني وثيرة معدل النمو. 130

جدول رقم (2- 4): أهمية كل قطاع في الاقتصاد من بداية التخطيط حتى نهاية. 133

الجدول رقم (2- 5): معدلات النمو في إجمالي الناتج المحلي 1994 – 1998. 144

الجدول رقم (2- 6): الميزان الكلي للميزانية العامة.....145

الجدول رقم (2- 7): تطور معدلات التضخم خلا ل الفترة 1994 – 1998.....145

الجدول رقم (2- 8): تطور الدين الخارجي والاحتياطي الدولي. 146

جدول رقم (2- 9): مؤشرات النمو في الجزائر 1998 – 2000.....148

جدول رقم (2- 10): التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004....152

جدول رقم (2- 11): أهم المؤشرات الاقتصادية المسجلة خلال فترة سياسة الإنعاش. .154

الجدول رقم (2- 12): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي. ...156

الجدول رقم (2- 13): يبين الأغلفة المالية لبعض القطاعات ذات الصلة بالتنمية البشرية.
160.....
جدول رقم (2 - 14): يوضح عدد المؤسسات المسيرة ذاتيا في سنة 1963.....177
الجدول رقم (2- 15): تأميم الشركات. 179
جدول رقم (2- 16): شكل القطاع العام بعد إعادة الهيكلة العضوية.....187
جدول (2- 17): الفروق الجوهرية بين صناديق المساهمة والشركات القابضة.....213
جدول رقم (2- 18): محصلة عملية الخوصصة 2003 – 2007.....228
الجدول رقم (3-1): جدول يوضح السن.....254
جدول رقم (3-2) يوضح سنوات الخبرة 254
الجدول رقم (3-3) يوضح المستوى الدراسي 255
الجدول رقم (3-4) نوع المنافسة الموجودة في السوق الجزائرية.....257
الجدول رقم (3-5) نوع نشاط المؤسسات 258
الجدول رقم (3-6) نوع الاتصال الموجود في المؤسسة.....259
الجدول رقم (3-7) نوعية وسائل الاتصال في المؤسسات 260
الجدول رقم (3-8) كيفية الاتصال بالمستهلك.....261
الجدول رقم (3-9) الاسم التجاري الذي تعتمد عليه المؤسسات 262
الجدول رقم (3-10) وظيفة التسويق في المؤسسات 263
الجدول رقم (3-11) قيام وظيفة التسويق بدراسة السوق 265
الجدول رقم (3-12) الاعتماد على المكاتب الاستشارية من أجل دراسة السوق.....266

الجدول رقم (3-13) وظيفة البحث والتطوير 267

الجدول رقم (3-14) أهم الأهداف الخاصة بالمؤسسة..... 268

الجدول رقم (3-15) الوضع الاقتصادي..... 270

الجدول رقم (3-16) الاستقرار الاقتصادي..... 271

الجدول رقم (3-17) الأمن الشخصي..... 272

الجدول رقم (3-18) حرية الحركة..... 274

الجدول رقم (3-19) القوانين والأنظمة السياسية..... 275

الجدول رقم (3-20) الانفتاح الاقتصادي عامل ايجابي للمؤسسات..... 277

الجدول رقم (3-21) الرسوم الجمركية عائقا أمام المواد الأولية..... 278

الجدول رقم (3-22) أشكال السوق الخادمة لاقتصاد السوق..... 279

الجدول رقم (3-23) التدخل الإيجابي للدولة في الاقتصاد الوطني 280

الجدول رقم (3-24) أشكال تدخلات الدولة..... 281

الجدول رقم (3-25) الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة :نعم أم لا؟..... 283

الجدول رقم (3-26)- ما هي رغبة مؤسستكم : الحماية أم الحرية ؟..... 284

الجدول رقم (3-27) ملائمة المحيط للتوجه نحو اقتصاد السوق..... 285

الجدول رقم (3-28)- هل أنّ مؤهلات المؤسسات الجزائرية تسمح لها بمواجهة المنافسة؟
..... 286

الجدول رقم (3- 29) ايجابية الانفتاح مع الوضع الاقتصادي 287

الجدول رقم (3-30) Tests du Khi-deux 288

الجدول رقم (3-31) Mesures symétriques 288
الجدول رقم (3-32) الاستقرار وانفتاح السوق 290
الجدول رقم (3-33) Tests du Khi-deux 290
الجدول رقم (3-34) Mesures symétriques 291
الجدول رقم (3-35) الأمن الشخصي وانفتاح الأسواق 292
الجدول رقم (3-36) Tests du Khi-deux 293
الجدول رقم (3-37) Mesures symétriques 293
الجدول رقم (3-38) أشكال تدخل الدولة الواجبة لحماية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية 295
الجدول رقم (3-39) Tests du Khi-deux 295
الجدول رقم (3-40) Mesures symétriques 296
الجدول رقم (3-41) تدخل الدولة وقدرة التنافس..... 298
الجدول رقم (3-42) Tests du Khi-deux 298
الجدول رقم (3-43) Mesures symétriques 299
الجدول رقم (3-44) علاقة ملائمة التوجه لاقتصاد السوق مع قدرة المؤسسات على التنافس 300
الجدول رقم (3-45) Tests du Khi-deux 301
الجدول رقم (3-46) Mesures symétriques 301

ثانيا: الأشكال.

الشكل رقم (1-1) مفهوم المؤسسة الاقتصادية.....21

الشكل رقم (1-2) عناصر إدارة التسويق.....39

الشكل رقم (1-3) مكونات المحيط.....47

الشكل رقم (1-4) مختلف تصنيفات المحيط.....52

الشكل رقم (1-5) دور الدولة قبل 2008.....71

الشكل رقم (1-6) دور الدولة بعد 2008.....71

الشكل رقم (1-7) موقع المستهلك في نظام اقتصاد السوق.....83

الشكل رقم (1-8): ثالوث النظام الاقتصادي العالمي.....110

الشكل رقم (2- 1): الأبعاد الأساسية لاستراتيجية الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة.....132

الشكل رقم (2- 2): إعادة هيكلة المؤسسات العمومية في الجزائر.....185

الشكل رقم (2- 3): استقلالية المؤسسة العمومية.....202

الشكل رقم (2- 4): طرق وأساليب الخوصصة.....223

الشكل رقم (2- 5): إجراءات تنفيذ الخوصصة.....227

الشكل رقم (2- 6): أهداف التأهيل.....243

الشكل رقم (3-1) مخطط نوع المنافسة.....257

الشكل رقم (3-2) نوع نشاط المؤسسات.....258

الشكل رقم (3-3) نوع الاتصال الموجود في المؤسسة 259

الشكل رقم (3-4) نوعية وسائل الاتصال في المؤسسات..... 261

الشكل رقم (3-5) كيفية الاتصال بالمستهلك 262

الشكل رقم (3-6) الاسم التجاري الذي تعتمد عليه المؤسسات..... 263

الشكل رقم (3-7) وظيفة التسويق في المؤسسات..... 264

الشكل رقم (3-8) قيام وظيفة التسويق بدراسة السوق..... 265

الشكل رقم (3-9) الاعتماد على المكاتب الاستشارية من أجل دراسة السوق 266

الشكل رقم (3-10) وظيفة البحث والتطوير 267

الشكل رقم (3-11) أهم الأهداف الخاصة بالمؤسسة..... 269

الشكل رقم (3-12) الوضع الاقتصادي 270

الشكل رقم (3-13) الاستقرار الاقتصادي 271

الشكل رقم (3-14) الأمن الشخصي 273

الشكل رقم (3-15) حرية الحركة 274

الشكل رقم (3-16) القوانين والأنظمة السياسية 276

الشكل رقم (3-17) الانفتاح الاقتصادي عامل ايجابي للمؤسسات 277

الشكل رقم (3-18) الرسوم الجمركية عائقا أمام المواد الأولية 278

الشكل رقم (3-19) أشكال السوق الخادمة لاقتصاد السوق..... 279

الشكل رقم (3-20) التدخل الإيجابي للدولة في الاقتصاد الوطني..... 281

الشكل رقم (3-21) أشكال تدخلات الدولة 282

الشكل رقم (3-22) الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة :نعم أم لا؟.....283

الشكل رقم (5-23)- ما هي رغبة مؤسستكم : الحماية أم الحرية ؟.....284

الشكل رقم (3-24) ملائمة المحيط للتوجه نحو اقتصاد السوق 285

الشكل رقم (3-25)- هل أنّ مؤهلات المؤسسات الجزائرية تسمح لها بمواجهة المنافسة ؟
.....286

الشكل رقم (3-26) ايجابية الانفتاح مع الوضع الاقتصادي.....289

الشكل رقم (3-27) الاستقرار وانفتاح السوق.....291

الشكل رقم (3- 28) الأمن الشخصي وانفتاح الأسواق 294

الشكل رقم (3-29) أشكال تدخل الدولة الواجبة لحماية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
..... 296

الشكل رقم (3-30) تدخل الدولة وقدرة التنافس.....299

الشكل رقم (3-31) علاقة ملائمة التوجه لاقتصاد السوق مع قدرة المؤسسات على
التنافس 302

الفهرس العام

المقدمة العامة..... 1
الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية واقتصاد السوق.....11
تمهيد:.....12
المبحث الأول: دراسة عامة حول المؤسسة. 13
المطلب الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية. 13
الفرع الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة الاقتصادية. 13
الفرع الثاني: مختلف تعريف المؤسسة الاقتصادية. 15
الفرع الثالث: التعريف العام.....20
المطلب الثاني: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية. 22
الفرع الأول: تصنيف المؤسسة الاقتصادية. 22
الفرع الثاني: خصائص المؤسسة. 27
الفرع الثالث: أهداف المؤسسة. 30
الفرع الرابع: وظائف المؤسسة. 32
المبحث الثاني: المؤسسة والمحيط.....45
المطلب الأول: ماهية المحيط.....45
الفرع الأول: تعريف المحيط.....45
الفرع الثاني: مكونات المحيط. 46

الفرع الثالث: مختلف تصنيفات المحيط. 51

الفرع الرابع: أنواع المحيط. 54

المطلب الثاني: عموميات حول المحيط. 55

الفرع الأول: الأهداف من دراسة المحيط. 56

الفرع الثاني: خصائص المحيط. 56

الفرع الثالث: التأثيرات المتبادلة بين المؤسسة والمحيط. 58

المبحث الثالث: عموميات حول اقتصاد السوق. 62

المطلب الأول: ماهية اقتصاد السوق. 62

الفرع الأول: نشأة وتطور النظام الحر. 62

الفرع الثاني: تعريف اقتصاد السوق. 68

الفرع الثالث: أنواع اقتصاد السوق. 72

الفرع الرابع: عوامل اقتصاد السوق. 73

المطلب الثاني: معايير اقتصاد السوق. 74

الفرع الأول: أهم التغيرات التشريعية للانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. 75

الفرع الثاني: مبادئ اقتصاد السوق. 78

الفرع الثالث: الأعوان الاقتصادية في اقتصاد السوق. 82

الفرع الرابع: شروط الانتقال إلى اقتصاد السوق. 89

الفرع الخامس: الأزمة المالية وعيوب اقتصاد السوق. 104

أ- عيوب اقتصاد السوق 104

ب- الأزمة المالية واقتصاد السوق. 106

المبحث الرابع: تطور المنظمة العالمية للتجارة..... 107

المطلب الأول: مفهوم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة..... 107

الفرع الأول: المنظمة العالمية للتجارة Organisation Mondiale du Commerce. . 109

الفرع الثاني: أهداف،مبادئ ومهام المنظمة العالمية للتجارة OMC. 112

المطلب الثاني: الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة..... 114

الفرع الأول: شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. 114

الفرع الثاني: إجراءات التقديم والقبول..... 116

خاتمة الفصل الأول: 119

الفصل الثاني: عموميات حول الاقتصاد الجزائري وعملية تنمية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية 120

تمهيد:..... 121

المبحث الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري..... 122

المطلب الأول: فترة الستينات والسبعينات. 122

الفرع الأول: من مرحلة 1962 إلى 1965. 122

الفرع الثاني: مرحلة بداية نظام التخطيط (1966-1969). 124

الفرع الثالث: فترة السبعينات. 124

المطلب الثاني: فترة الثمانينات..... 126
الفرع الأول: المرحلة 1980 – 1984..... 128
الفرع الثاني: المرحلة 1985 – 1988. 129
المطلب الثالث: الفترة بين نهاية الثمانينات والتسعينات. 134
الفرع الأول: الفترة الأولى: 1988 – 1990..... 135
الفرع الثاني: الفترة الممتدة من 1991 إلى 1993. 138
الفرع الثالث: الفترة من 1994 إلى 1995. 140
الفرع الرابع: فترة التصحيح الهيكلي 1995 – 1998. 142
المطلب الخامس: فترة نهاية التسعينات والدخول في الألفية (الإصلاحات بعد 1998 إلى غاية الدخول في 2014). 147
الفرع الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي..... 147
الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو..... 155
الفرع الثالث: برنامج التنمية الخماسي 2009 – 2014. 158
الفرع الرابع: برنامج التنمية الخماسي 2015 – 2019. 162
المبحث الثاني: اقتصاد السوق في الجزائر..... 162
المطلب الأول: أسباب اندماج الجزائر في اقتصاد السوق. 162
المطلب الثاني: مراحل دخول الجزائر لاقتصاد السوق..... 164
المطلب الثالث: النصوص القانونية المعدلة لتطبيق القواعد التنظيمية لاقتصاد السوق.... 164

المطلب الرابع: صعوبات التحول إلى اقتصاد السوق 174
المبحث الثالث: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. 176
المطلب الأول: تطور المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. 176
الفرع الأول: التسيير الذاتي. 176
الفرع الثاني: التسيير الاشتراكي. 180
الفرع الثالث: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وإصلاحات 1980. 182
الفرع الرابع: إصلاحات 1990. 183
المطلب الثاني: إعادة الهيكلة الصناعية. 200
الفرع الأول: استقلالية المؤسسات العمومية. 200
الفرع الثاني: صناديق المساهمة. 207
الفرع الثالث: الشركات القابضة. 210
الفرع الرابع: شركات تسيير المساهمات. 214
المبحث الرابع: الخوصصة وتأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية. 215
المطلب الأول: الخوصصة 215
الفرع الأول: تعريف الخوصصة. 216
الفرع الثاني: مبادئ الخوصصة. 220
الفرع الثالث: أساليب وطرق الخوصصة في الجزائر. 221
الفرع الرابع: أسباب الخوصصة. 224

الفرع الخامس: أهداف الخوصصة. 229
الفرع السادس: تقييم حصيلة الخوصصة وسياسة العدول عنها 230
أ- تقييم حصيلة الخوصصة في الجزائر. 230
ب- العدول عن الخوصصة في الجزائر. 231
المطلب الثاني: تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائري. 232
الفرع الأول: ماهية تأهيل المؤسسة الاقتصادية. 233
الفرع الثاني: أسباب تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية. 236
الفرع الثالث: إجراءات تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. 241
الفرع الخامس: شروط تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. 248
خاتمة الفصل الثاني: 249
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية 250
تمهيد: 251
المبحث الأول: منهج الدراسة التطبيقية. 252
المطلب الأول: عينة الدراسة. 252
المطلب الثاني: كيفية وضع الاستبيان. 253
المطلب الثالث: تحليل ودراسة أولية لمسيري المؤسسات الاقتصادية. 254
المبحث الثاني: عرض وتحليل البيانات الأساسية. 255
المطلب الأول: تحليل البيانات بطريقة بسيطة. 257

المطلب الثاني: تأثير العناصر في بعضها البعض. 287

خاتمة الفصل الثالث: 305

الخاتمة العامة 306

الملاحق 313

المراجع..... 320

فهرس الأشكال والجداول..... 338

الفهرس العام..... 347

الملخص:

بعد انهيار أسعار البترول في سنة 1988، وقعت الجزائر في أزمة اقتصادية واجتماعية مما نتج عنها مجموعة من الإصلاحات السياسية والإدارية، وذلك من أجل التوجه نحو الديمقراطية وانفتاح السوق وتبني نظام جديد للاقتصاد (اقتصاد السوق). وهذا كله قد انعكس بالدرجة الأولى على المؤسسات الاقتصادية التي هي بدورها خضعت لمجموعة من التعديلات من أجل منحها الاستقلالية للتسيير، وهذا ما أعطاها شخصية معنوية متميزة عن الدولة، حتى وصلت إلى الخوصصة ثم إلى ما بعد الخوصصة.

فمن خلال هذه الدراسة تمت محاولة توضيح مدى تقبل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للمنهج الجديد وقوانين المنظمة العالمية للتجارة. إلا أن الجزائر لا تزال في المرحلة الانتقالية ولم تتبنى النظام بصفة نهائية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة الاقتصادية، اقتصاد السوق، انفتاح الأسواق، المنظمة العالمية للتجارة، الاقتصاد الجزائري.

Résumé

Après la chute des prix du pétrole en 1988, l'Algérie se trouvait dans une situation de crise économique et sociale. Ce phénomène a conduit les autorités algériennes à mener un certain nombre de réformes sur tous les plans aussi bien politique, économique qu' administratif et ce dans le but de mener à bien un orientation vers la démocratie et l'ouverture du marché et par là d'adopter un nouveau système économique , à savoir, l'économie de marché. Tout ceci à eu, de prime à bord, des conséquences néfastes sur les entreprises économiques, chose qui leurs a donné la caractéristique d'une personne morale distincte de l'Etat et par la suite, se sont arrivées à la privatisation et ensuite au-delà de la privatisation.

A travers cette étude, j'ai essayé de mettre en lumière le degré d'acceptation du nouveau système et les lois de l'O.M.C. par les entreprises économiques algériennes. Seulement, il faut le dire que l'Algérie demeure encore dans la phase de transition et n'a, jusqu'à présent, adopté aucun système d'une manière définitive.

Mots clés: Entreprise économique ; économie de marchée ; Ouverture de marchée ; O.M.C ; économie algérienne.

Summary

After the decrease in petrol's prices in 1988. Algeria has fallen in an economic and social crises which leads to political and administrative transformations or solutions in order to estabiliser democracy and create opening-market and building new economic system. This reftects on the economic companies which in their terns were constrained to some solutions for managing freedom. This which gives these litters (companies) a distinctive and separate personality from the government which help bream (companies) to move to privacy and after privacy.

Among this type of study, there was a clarification and acceptance from Algerian economic companies to the new system and global economic laws, however, Algeria till now still in a transition period and it didn't adapt a transformational system as a final stage.

Key words Economic company, A market, Economic international organization, Algerian economy